مجلة العلوم الاجتماعية

مناقشة العدد

العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية

جاسم السعدون

أبحاث

معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس

حسين العماش

منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي

فخري الدين الفقي

مفهوم الحجم الأمثل للسكان: مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية

عيسى الشاعر

أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر

انطون رحمه

قياس إنتاجية: صناعات التشييد والبناء لدولة الكويت 1985 - 1994

مهدي السلمان

منهجية التأصيل الاسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة

مختار عجوبة

دراسة السياسة المقارنة في الجامعات المصرية

مصطفى السيد

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

المجلد 25 العدد 1 ربيع 1997



الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها
دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
40 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 1997

ISSN - 0253-1097



توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00954)

مجلة العلوم الاجتماعية

سياسة النشر الجديدة

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة أو العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون أن تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة أو أنظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع.. وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا أنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

شروط النشر العامة:

تشترط المجلة أن يكون البحث مباشرا، وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته، وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط أن لا يبدأ البحث وعلى الأخص الأبحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، أهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ. ونشترط أن يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والأسئلة أو الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. أما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح إن كان الباحث يعتمد على هذه النظرية أو تلك، هذا الاتجاه أو ذاك. وبإمكان الباحث أن يشير إلى

بعض الدراسات الهامة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة. أما بالنسبة للجداول فيجب أن لا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بمراجعات نظرية شاملة وعميقة تكتب باللغة العربية عن أحد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية أو أية لغة أخرى إضافة للعربية عن النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة وممارستها أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الانثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية.. وهكذا. فهذه دراسات (نتعامل معها كأبحاث) قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب أن تحتوي على العينة، أدوات الدراسة، إجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وأن لا تزيد عن متوسط خمسة. ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والإطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الأفكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن أبحاث تقرأ من قبل الأساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام. وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالإضافة إلى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر أسلوبه. **(انظر قواعد النشر آخر العدد)**.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث، أو تعليقات على الدراسات المنشورة في المجلة. كما تستقبل المجلة التقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة أيضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة أو خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها **(انظر قواعد النشر آخر العدد)**. وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم إرسال نسخة من الكتاب إلى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

مجلة العلوم الاجتماعية
ربيع 97 – مجلد 25 – عدد 1

المحتويات

الافتتاحية

أبحاث العدد الجديد: عرض وربط

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

لا تزال مجلة العلوم الاجتماعية في مرحلة انتقالية بين سياسة النشر السابقة وسياسة النشر الجديدة. فالأبحاث المقرة في المرحلة السابقة على سياسة النشر الجديدة قد تشعر القارىء بأننا لم نلتزم بالذي أعلنا أننا سنلتزم به. ومع ذلك، ففي مواءمتنا لأبحاثنا مع سياسة النشر الجديدة اخترنا للقارىء مناقشة هامة وسبعة أبحاث قيمة، سوف يجد فيها إضافات مهمة للمعرفة في العلوم الاجتماعية. وقد سعينا للربط بين أبحاث العدد من حيث التسلسل المنطقي. ولهذا ننوه للباحثين بأن مواقع أبحاثهم في العدد لا تعكس سوى الإطار العام لتنظيم العدد، وأن كل بحث له قيمته وأهميته انطلاقا من مضمونه وفائدته، لا من تسلسله في العدد. ففي التسلسل وتنظيم العدد نبدأ من العام ونتحرك باتجاه الخاص.

نبدأ هذا العدد بمناقشة ذات أهمية عن إيران، خصنا بها جاسم السعدون، الكاتب والباحث الكويتي المعروف، ومدير مكتب «الشال للاستشارات الاقتصادية». ففي مناقشته الموضوعية والهادئة يطرح السعدون مسألة حيوية وأساسية للسلم في منطقة الخليج، ألا وهي «العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية». والسعدون الذي يتميز بجدية دراساته أمضى فترة طويلة في دراسة كل ما يصدر عن الاقتصاد الإيراني، فضلا عن متابعته الدائمة لكل ما يتعلق بالشأن

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

الاقتصادي الخليجي. إن دراسة السعدون جديرة باهتمام القارىء، ففيها يوضح طبيعة النظام الاقتصادي السياسي في إيران، كما يوضح طبيعة الاقتصاد الخليجي والتحديات التي تواجهه. ثم يتعمق في مسألة العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران بما فيها طبيعة التحديات آفاق التعاون المستقبلي.

ونبدأ أبحاث هذا العدد ببحث اقتصادي على قدر كبير من الأهمية للدول العربية، لأنه يعالج قضية القروض والإعانات وطريقة تسديدها بين الدول والمؤسسات العربية. ففي بحثه «معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس» يعالج لنا حسين مرهج العماش، الباحث في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، الاشكالية المرتبطة بعجز الدول العربية المستدينة عن دفع ديونها للمؤسسات العربية التي أقرضتها ومولت مشاريعها. لقد قدمت المؤسسات العربية الداعمة حتى العام 1993 – وهي في معظمها مؤسسات خليجية متمركزة في دول الخليج، وبالتحديد في الكويت والسعودية والإمارات – 58 مليار دولار كقروض للدول العربية. كما قدمت هذه المؤسسات قروضاً لدول غير عربية تجاوزت 40 مليار دولار. وقد بلغ الدين الصافي عام 1993 للدول العربية المقترضة من المؤسسات العربية حوالي 27 مليار دولار. وشكلت عام 1992 قيمة متأخرات إحدى عشر دول عربية حوالي 20 مليار دولار، 57٪ منها متأخرات على السودان، تليها مصر ثم سوريا ثم اليمن والأردن. وتختلف أسباب عدم دفع الديون، إذ قد تكون بسبب اندلاع حرب أهلية (الصومال، السودان) أو بسبب حالة حرب مفاجئة مع دولة أخرى أو نتاج عوامل طبيعية أو عجز اقتصادي.. الخ. ويرى العماش أن الحل لهذه المعضلة – وهذا هو موضوع بحثه – يكون بإنشاء ناد عربي مماثل لنادي باريس، الذي يعمل منذ عام 1956 على إعادة جدولة الديون، وإعادة ترتيب الاتفاقات، وفق أسس اقتصادية وعلمية وعملية تسمح باستمرار دفع الديون.

أما البحث الثاني، فهو أيضا اقتصادي التوجه. إن هذا البحث الذي أنجزه فخري الدين الفقي، أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت، وعنوانه «منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي» يطرح أمامنا مسألة مركزية: هل استعدت دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات والآثار على أمنها الغذائي، التي ستنجم عن تحرير التجارة الدولية؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال، يشرح الفقي أثر إنشاء منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون. كما أنه يطرح مجموعة من التصورات والاقتراحات من المفيد التمعن فيها.

وبالأهمية نفسها، يقودنا البحث الثالث في هذا العدد، لعيسى موسى الشاعر الأستاذ في قسم الجغرافيا في جامعة الإمارات، إلى موضوع اقتصادي مشتق من علم الجغرافيا: «مفهوم الحجم الأمثل للسكان: مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية». وفي بحثه يركز الشاعر على علاقة حجم السكان بالموارد المتاحة للدولة والمجتمع. ومن هنا يناقش البحث قضية الحجم الأمثل للسكان، من جوانبه النظرية ثم التطبيقية. ولكن الأهم، أن لهذا البحث قيمة أوسع في الإطار العربي. وفي تركيزه على الإمارات ومسألة الحجم الأمثل للسكان، ينطلق الشاعر من أن إمكانات الإمارات الاقتصادية تسمح لها بتوفير فرص عمل لمزيد من الناس، المواطنين وغير المواطنين، من دون الإخلال بالمستوى المعيشي الجيد لهم.

وكما تعاملت الأبحاث الثلاثة الأولى في العدد مع مواضيع اقتصادية، فإن دراستنا الرابعة تربوية – اقتصادية، وذلك من زاوية تركيزها على «أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر». ففي هذه الدراسة المقارنة، يسعى أنطون حبيب رحمة، الأستاذ الزائر في كلية التربية في جامعة الكويت، إلى تناول مشكلة العمل والبطالة لدى خريجي التعليم العالي خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ويسعى رحمة في الوقت نفسه للتركيز على بعض أبعاد هذه المشكلة، في الإطار العربي الإقليمي. أما بحثنا الخامس، فيتميز أيضا ببعده الاقتصادي؛ إذ يسعى مهدي حمزة السلمان، الأستاذ في قسم إدارة الأعمال في جامعة الكويت، إلى «قياس انتاجية: صناعات التشييد والبناء لدولة الكويت (1985-1994)»، ويحاول السلمان في بحثه قياس الكفاءة الانتاجية في سبع قطاعات للتشييد والبناء في دولة الكويت.

وفي بحثه «منهجية التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة»، يبين لنا مختار إبراهيم عجوبة، الأستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية في جامعة الملك سعود، أن الخدمة الاجتماعية وخدمات الرعاية في الوطن العربي مرت بثلاث مراحل: المرحلة الأولى كانت محاولة للربط بين الخدمة الاجتماعية والايديولوجية الاشتراكية الصاعدة في الستينات، والمرحلة الثانية كانت محاولة للربط بين الفكر الوطني المحلي والخدمة الاجتماعية. أما المرحلة الثالثة فهي تلك التي انبثقت من فشل التجربة الاشتراكية العربية، والتي بدأت بهدف مواءمة الفكر الإسلامي مع الخدمة الاجتماعية بكل أنواعها.

ويجد الباحث الكثير من التناقضات بين دعاة التأصيل الإسلامي. فهم من منهجهم يجمعون بين المنهجية الأصولية، من جهة، ومنهجية العلوم الاجتماعية الحديثة، من جهة أخرى. ويخلص الباحث في دراسته إلى أن دعاة التأصيل لم

يحددوا موقفا من مناهج التراث وأدبياته وتطبيقاته، كما لم يحددوا العلوم التي يودون تأصيلها. ويؤكد الباحث أيضا ضرورة أن يتجاوز دعاة التأصيل تهمه «العلمانية» الموجهة إلى علماء الاجتماع الغربيين والذين يأخذون بالمنهج الغربي في علومهم. فالعلم له طابع حيادي، وما هو مفيد يبقى مفيداً بغض النظر عن التصنيفات. كما أن تهمة «العلمانية» التي تسود دراسات التأصيل، لم تعد صالحة من حيث تجاوز علماء الاجتماع الغربيين لقضية العلمانية، وعدم اتفاقهم على معنى أو تعريف لها. ويرى الباحث ضرورة تطوير منهجية التراث الإسلامي، بحيث يكون هناك وصل بين العلوم العقلية والحسية والروحية.

أما بحثنا السابع، والأخير، فهو في الشأن السياسي، إذ نجد في دراسة مصطفى كامل السيد أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، «دراسة السياسة المقارنة في الجامعات المصرية»، محاولة لوصف وتقييم حالة تدريس هذا الفرع الهام من فروع العلوم السياسية، الذي يعنى بأنظمة الحكم وتنوعها واختلافها، كما يعنى بتنوع واختلاف ومقارنة التيارات السياسية والأحزاب ووسائل الاتصال وطرق صنع القرار، وغيرها من شؤون السياسة في كل بلد. وكما يستعرض السيد تطور الحقل وتدريسه في الجامعات المصرية، فهو يتعرض لكتابات الباحثين في الشأن السياسي المقارن. ويؤكد السيد في بحثه على ضرورة تطوير الأبحاث والمؤلفات الجامعية، التي تعنى بالأنظمة السياسية ومقارنتها، منطلقا من أن المزيد من المعرفة المقارنة ستساعدنا في معرفة الأسباب التي تجعل التطور السياسي في المجتمعات العربية يمضي ببطء شديد، بينما نجده يتطور بسرعة في مجتمعات الشمال والجنوب على حد سواء.

وفي عددنا الجديد عدد من مراجعات الكتب الحديثة والمفيدة. لكننا، وفي الوقت نفسه، نتطلع لزيادة عدد هذه المراجعات في الأعداد المقبلة. لهذا نتوجه للباحثين على أمل أن يصلنا منهم المزيد من المراجعات عن الكتب التي تصدر في حقولهم. وكما سبق وأكدنا في سياسة النشر، فإن المراجعات بإمكانها أن تكون مختصرة وفي الوقت نفسه معبرة عن أهم ما ورد في الكتاب، وبالتالي منوهة لقيمته الإيجابية أو السلبية. إن المراجعات تساعد الباحثين وتقدم خدمة كبيرة للتخصصات كما أنها تعرف الباحثين بإصدارات بعضهم البعض. وأخيراً نتمنى أن يكون هذا العدد عند حسن ظن القارئ بنا، مؤكدين بأن المجلة تنتظر من متابعيها اقتراحاتهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم التصويبية.


Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت

العلاقة بين دول مجلس التعاون وإيران وتأثيرها على التنمية

جاسم السعدون*

تكتسب منطقة الشرق الأوسط أهميتها من عنصرين: أحدهما، اقتصادي. والآخر، تغلب عليه الصبغة السياسية، وإن نازعتها في الحقبة القليلة الماضية الصبغة الاقتصادية. واكتسب العنصران أهمية واتجاها خاصين بعد أحداث جوهرية، كان ميدانها المنطقة أو العالم، وأعني بهما حربي الخليج الكارثيتين وسقوط الاتحاد السوفيتي، بشكل رسمي، مع بداية العقد الحالي.

أما العنصر الأول - الاقتصادي - فهو حضانة المنطقة لمعظم احتياطات النفط في العالم، إذ يبلغ نصيبها منه نحو 65.5%، ونحو 63% من الاحتياطي العالمي، أي أن نحو 96% من احتياطي منطقة الشرق الأوسط تحتضنه الدول المطلة على الخليج (دول التعاون وكل من إيران والعراق). وتنتج منطقة الشرق الأوسط نحو 30% فقط من احتياجات العالم اليومية من النفط، أي أقل من نصف

* باحث كويتي وكاتب معروف مدير مكتب الشال للاستشارات الاقتصادية في الكويت.
هذه الورقة مقدمة إلى الاجتماع السنوي لمنتدى التنمية الذي عقد في فندق شيراتون - الكويت في الفترة من 20-21 فبراير 1997. وهي الورقة الثانية في سلسلة من الأوراق حول التعرف والتعريف بإيران، والأولى قدمت إلى ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر في سبتمبر من عام 1995 في قطر وكانت حول العلاقات العربية الإيرانية من بعدها الاقتصادي.

مساهمتها في احتياطياته، ما يعني أن مساهمتها النسبية في الاحتياطي النفطي العالمي سوف تزيد بمرور الزمن، إذا افترضنا ثبات المتغيرات الأخرى (حجم الاحتياطي، حجم الاستهلاك، أهمية النفط.. إلخ). وسوف تتعرض لضغوط مستمرة لزيادة حصتها في الإنتاج.

وتتميز دول المنطقة بانخفاض معدلات استهلاك النفط فيها بالمقارنة مع إنتاجها، ما يعني ارتفاعاً مستمراً في مساهمتها في التجارة الدولية وفي اعتماد العالم الجديد عليها. ويزيد من أهميتها تلك النزعة التي تسود العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وتتنامى فيها غلبة المكونات الاقتصادية في أدوات الصراع في عالم في طور التكوين، عالم الكتل والقوى العظمى الاقتصادية.

وأما العنصر الثاني فهو دخولها وتداخلها مع منطقة الاهتمام المركز لقوى عظمى، ضمن ما يجري من تسوية لنزاع الشرق الأوسط، وهي تسوية تكتسب أهمية قصوى نتيجة فعالية النفوذ الإسرائيلي في سلطة اتخاذ القرار في تلك الدول العظمى، ومطلوب منها – دول الخليج – دور محدد يمتد طويلا، إلى ما بعد تسوية ذلك النزاع، ويتعلق بخلق وتفعيل سوق شرق أوسطية.

وتدخل المنطقة تلك الحقبة الحافلة بالمتغيرات التي قد يترتب عليها بناء شامل لأساس جديد، يحكم ويتحكم في مسار العالم لعقود، وربما لقرون قادمة، وهي في أضعف حالاتها التفاوضية. فهي منطقة شديدة الإنكشاف من الداخل والخارج: من الداخل دمرتها حروبها الداخلية بما ترتب عليها من تداعيات على بنيتها المادية (منشآت) وغير المادية (الأمن ومناخ الاستثمار وحركة الموارد البشرية والمالية والنمو البطيء والبطالة... إلخ)، ومقابل الخارج تفصلها عن بعضها جبال من تركة بغيضة، امتدت تداعياتها إلى مجمل العلاقات العربية، وجعلت منها منطقة لا قول حقيقيا لها في صراع المصالح، وربما حتى في الصراع عليها. فصراع المصالح بين القوى العظمى الجديدة يتعامل في علاقاته، بشكل مباشر، مع الدول والكتل الأخرى – كان التعامل في معظمه بالواسطة أيام الحرب الباردة – ويعطيها بقدر وعيها وقدرتها على الدفاع عن مصالحها.. والصراع على المنطقة يختزلها إلى خازن ومصدر للنفط بأي كمية مطلوبة وبأسعار منخفضة، ومستوردة لما عداه.

والمطلوب في هذه المناقشة، وضمن ذلك الفهم، أن نحصر الكتابة في علاقة دول التعاون بإيران وآثارها على التنمية. وهو جهد اجتهادي نظري، لعدم وجود علاقة حقيقية إيجابية ذات آثار على التنمية يمكن ملاحقتها وتقويمها. فهي علاقة شك وتوتر، مبرر في بعض من الحالات، وغير مبرر في معظم الحالات الأخرى، لا يحكمه وعي بالمصالح المشتركة ولا يتفق مع النهج السائد في العالم حولنا الذي يستبدل العلاقات السلبية بأخرى إيجابية، تقلل من احتمالات الصراع السلبي، بتعزيز روابط المصلحة على أنقاض الإرث السلبي لتلك العلاقات.

يزيد من مثل هذا التوجه السلبي وجود مصالح في تعميق التجزئة، ترعاها مصالح عظمى وتنظر إلى الأمر من زاوية الدفاع عن مصالحها، ورفع مستوى قواها التفاوضية، مقابل منطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية. ويضيف إلى ضعفها، في الزمن القصير على الأقل، ترتيبات تجري لإعداد تسوية سياسية في الشرق الأوسط بين إسرائيل وجيرانها، ولا بد وأن تتحقق بأقل قدر ممكن من المقاومة لضمان أكبر فرص النجاح لها. وإيران تبدو عقبة.

لقد عاشت المنطقة، ومنذ زمن طويل، حقبة من صراع القوة السلبي، وجسدت آخر حربين في المنطقة ذلك المنهاج أو تلك الفلسفة أيما تجسيد. والصراع السلبي هدفه التفوق بعد هدم قوى الآخرين، أي بروز أقوى الضعفاء بعد عملية الهدم المتبادل. وهو النهج الذي استبدلته أوروبا بعد الحرب الكونية الثانية بالصراع الإيجابي ما بين دولها، وحديثا بينها وبين الكتل الأخرى.

ولدى الكاتب قناعة بأن العلاقات السلبية ستكون آثارها شديدة السلبية على التنمية في المنطقة، سواء من ناحية الإنحراف في تخصيص الموارد، أو تصدير واستيراد العنف والتطرف السياسي والاجتماعي، أو فقدان المزايا التي تمنحها العلاقات الإيجابية، وهو التوجه السائد في العالم حولنا. والمستقبل، بأمنه واستقراره، مرتبط بالأساس الذي نبنيه في حاضرنا. لذلك لا بد أن يساهم كل من له رؤية إيجابية بدور في تغيير واقع العلاقة السلبية إلى الأفضل، ولو قليلا. ولعل دورنا كباحثين في شؤون التنمية، يتلخص في توفير أكبر كم من المعرفة، وتيسير مهمة الإستفادة من المعرفة، بترجمتها إلى جملة مداخل وبدائل لعلاقات إيجابية. وعليه، سوف تنقسم المناقشة إلى جزئين. في الجزء الأول، سوف نحاول أن نستعرض أكبر كم من المعلومات، مع التركيز على إيران. وفي الجزء الثاني

سوف نناقش الهم المشترك لطرفي العلاقة، من واقع استقراء أوضاعهما الحاضرة وإسقاطاتها على المستقبل، لعلها تصلح إضافة إلى نمط من التفكير الإيجابي لمواجهة الحساسيات والمشكلات العالقة، عن طريق ربط مصالحها المشتركة، وهو نهج يقلل من احتمالات تبعات العلاقات السلبية مع مرور الزمن.

أولا إيران:

سيكون التركيز بشكل أكبر على التعريف بإيران لاعتبارات لها علاقة بمتطلبات توسيع الإدراك والإلمام بالمعلومات الأساسية عن الطرف الآخر للعلاقة، أي دول الخليج الست ضمن منظومة مجلس التعاون. ولن يقتصر عرض المعلومات على البعد الاقتصادي، وإن استحوذ على الصلب بحكم الاختصاص، وإنما سوف يستعرض فضلا عن ذلك، بعض المسح التاريخي السياسي والاجتماعي، في محاولة – ولو مبدئية – لتقديم فهم أفضل. إذ أن جانباً من العلاقات السلبية، سببه عدم فهم الطرفين لبعضهما، بما يكفي، وعدم تواصلهما ما يدفع إلى القفز إلى الاستنتاجات الجاهزة، والعيش معها، وربما توريثها لأجيال قادمة.

ومن أجل فهم أفضل لإيران لا بد من الاجتهاد في تعريف بعض خواصها. ولعل الخاصية الأولى التي تميز إيران هي توحدها في كيان جغرافي كبير ومحدد، تحكمه سلطة مركزية موحدة. وهي خاصية قديمة إلى حد بعيد، بدأت مع حكم الأسرة الشاهنشاهية السادسة، أي أسرة الصفويين في عام 1501م. وإمعانا في التميز – وهي الخاصية الثانية – أعلنت الأسرة الصفوية التشيع على المذهب الإمامي، وهو توجه يمكن أن يفسر في جزء منه ضمن نطاق إرهاصات الصراع على وراثة الدولة العباسية، الذي خاضه العثمانيون بالوكالة منذ سقوط الدولة العباسية في منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، وكانت إيران ساحة رئيسية له. وكان بعض سلاطين الإلخانيين، وهم بقايا سلالة هولاكو، قد أعلنوا التشيع في إيران بعد وراثة دولة المماليك في مصر للدولة العباسية، وكان ذلك من باب التميز. ولكن تشيعها لم يصمد حينها. أما الخاصية الثالثة، التي كانت وليدة التطور التاريخي الأخير – التشيع – فهي علاقة الدين بالدولة، وهي علاقة قوية منذ ذلك التاريخ وفيها شيء من التميز عن العلاقة التي كانت سائدة في الأقطار السنية، حتى مع الأخذ في الاعتبار دور الإخوان (الوهابيون أو الموحدون) في السعودية، وأكثر تحديدا دورهم في نشأة الدولة السعودية الثالثة. فالإمام الغائب، وولاية الفقيه، في خواص المذهب الشيعي، والاستقلال المالي لرجال الدين الشيعة يعطيهم، مذهبيا وماليا، دورا أكبر وأكثر

استقلالية عن الحاكم، والتصاقا أكبر بعامة الناس، وبالتبعية الإهتمام بشؤون الحياة أو الدولة. وهو دور مفتقد أو ضعيف لدى رجال الدين السنة. ولو قمنا بمسح سريع لهذا الدور خلال قرن مضى فقط، نجد أن لرجال الدين في إيران دورا رئيسيا في ما سمي بثورة التنباك في نهاية القرن الماضي، عندما أعطي الشاه ناصر الدين شاه احتكاره لشركة أجنبية وأصدر آية الله محمد الشيرازي، أكبر المراجع الدينية حينها، فتوى بتحريم تدخين التنباك، لدعم موقف تجار البازار، ما أدى إلى تراجع الشاه عن قراره. ودعم كبار المراجع الدينية عندما شاركوا تجمعاً مع آخرين عند مزار شاه عبدالعظيم، قرب طهران في ثورة رئيسية بدأت مع بدايات القرن الحالي (1905)، لتحقيق مطالب محددة مثل عزل مأمور الضرائب البلجيكي، والحد من سطوة حاكم طهران ومن إسراف الشاه. ولكنها تحولت إلى ما سمي بثورة الدستور أو المشروطة (1906)، التي أدت إلى تحول إيران إلى أولى الدول الدستورية في المنطقة. وكانت تركيا قد سبقتها بنحو 30 سنة، وربما أثرت في توجهاتها. وكان لرجال الدين دورهم البارز (البهبهاني والنائيني) في مبايعة رضا بهلوي ملكا على إيران في عام 1925، بعد الفوضى التي أعقبت نتائج الحرب الأولى وإعلان تركيا جمهورية دستورية بزعامة أتاتورك، وفصل الدين عن الدولة فيها، وخوفهم من الأوضاع التي آلت إليها أحوال رجال الدين في تركيا. وكان دعم آية الله الكاشاني لمحمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية – القومية – عاملاً أساساً في نجاح ثورة مصدق (1951-1953) وتأميمه لمصالح النفط الأجنبية، حتى أطاح به انقلاب شوارتزكوف الأب، بتعاون المخابرات الأمريكية والبريطانية مع الجنرال زاهدي في عام 1953 نظرا للأهمية الاستراتيجية للنفط الإيراني ونفط المنطقة. وظل ذلك الارتباط بين الدين والسياسة قائما بعد عودة الشاه، ومحاولته فصل الدين عن الدولة أسوة بالتجربة التركية، ولكنه فشل في ذلك رغم العنف، وكان انفجار الشارع بقيادة الإمام الخميني في عام 1963، وهو يحمل المصحف في يده ودستور 1906 في يده الأخرى، البداية العلنية للتطورات اللاحقة التي وصلت بإيران إلى صورتها الحالية[1].

---

(1) رضوان السيد، «دراسة مقارنة للمجتمع المدني في كل من إيران والوطن العربي»، ورقة منشورة ضمن كتاب العلاقات العربية الإيرانية، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1996، ص.ص. 675-705.

إذن، نحن نتكلم عن دولة لها خواص ثلاث: أولاها، التوحد الجغرافي على رقعة واسعة من الأرض. وثانيها التشيع وغلبة سواد المذهب الشيعي – أكثر من 90% من السكان[2]–، أما الثالثة فهي العلاقة التاريخية بين الدين والدولة. وعلينا أن نتعامل مع تلك الخواص في الحاضر والمستقبل. وإمعانا في تفصيل تلك الخواص الثلاث وإفرازاتها على أرض الواقع، فقد أفرزت الخاصية الأولى رقعة من الأرض تبلغ مساحتها 1,636 مليون كم^2 وعدد سكانها نحو 65 مليون نسمة وبحجم اقتصاد يبلغ نحو 74 مليار دولار. تحتل الصحارى مساحة كبيرة من مساحة الأرض، ولكن بمخزون مياه كبير وبإمكانات زراعية كبيرة.. و8.7% من احتياطي النفط العالمي. ويتوزع سكانها ما بين 51% فرس و25% آذريين والباقي يتوزع ما بين أكراد وعرب وبلوش وأقليات صغيرة أخرى ويتوحد أكثر من 90% في المذهب، وهي من هذا المنظور قوة إقليمية عظمى.

كما أفرزت قوى سياسية معظمها دينية تتنازع سلطة اتخاذ القرار، ومن الصعب توحيدها لصعوبة اتفاقها على مرجعية واحدة، كما كان حالها أيام الإمام الخميني، ومن الصعب – في الزمن القصير على الأقل – تصور مزاحمتها من قبل أي قوى أخرى.

والصورة الحالية لتوزيع القوى في إيران هي بين تيارين إسلاميين، وهو إفراز للخاصتين الثانية والثالثة: تيار محافظ يتزعمه رئيس البرلمان السيد ناطق نوري (جمعية روحانيات مبارز)، وتيار الليبراليين - G6 - وصلبه نواب الرئيس الأربعة ومحافظ طهران ومحافظ البنك المركزي ويتزعمه الرئيس رفسنجاني رئيس الجمهورية الحالي. وعكست الانتخابات النيابية في ربيع عام 1996 استمرار تفوق تيار المحافظين مع خسارته لأغلبيته المطلقة في البرلمان بفوزه بـ 110 مقاعد (كان له 140 مقعداً) من أصل 270 مقعدا وتحسن أوضاع التيار الليبرالي بفوزه بـ 100 مقعد وتتوزع الـ 60 مقعدا الباقية مجمل التيارات الأخرى، مع غلبة ظاهرة للمستقلين. والترشيح للإنتخابات في إيران ليس حقا مطلقا وإنما تخضع

(2) ليس هناك إحصاءات موثقة ودقيقة للتوزيع المذهبي، ولكنها استقيت من مقابلات مع باحثين إيرانيين.

قوائم المرشحين لمراجعة من قبل لجنة أوصياء عليا، تحدد ضمن شروط ما إذا كان المرشح مؤهلا ليمثل الأمة. والخلاف بين الفريقين ليس على المبادىء الأساسية التي تحكم الجمهورية الإسلامية، وإنما على درجة الانفتاح الاقتصادي والسياسي في الداخل واتجاه الخارج. إذ بينما يتعامل الفريق المحافظ بتحفظ كبير مع تغيير سياسات الدعم والتخصيص، وأسعار الصرف والاستثمار الأجنبي، والعلاقات مع القوى السياسية في الداخل، وضبط التعامل مع الغرب والوجود الأجنبي وسلام الشرق الأوسط، يرى الجانب الليبرالي أن التعامل مع عالم متغير يتطلب خطوات عملية وأوسع، اتجاه ما تقدم من قضايا. وتشير كل التكهنات، تقريبا، إلى احتمال جمع المحافظين بين تفوقهم الهامشي في البرلمان ورئاسة الجمهورية بعد انتخابات يونيو 1997، بشخص زعيمهم ناطق نوري، ولكن بسلطات أقل من توقعات سبقت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة[3].

وتقتسم السلطة أربعة مواقع رئيسية: الزعيم الديني وهو أعلى السلطات وهو المنصب الذي يحتله الآن آية الله على خامنئي، ثم رئيس الجمهورية ثم المجلس النيابي ثم لجنة الأوصياء، التي تتولى إقرار مواءمة التشريعات للشريعة الإسلامية وتراجع قوائم المرشحين للإنتخابات، وتتكون من 6 أعضاء يعينهم الزعيم الديني، و6 آخرين يعينهم مجلس القضاء ويراجعهم المجلس النيابي. وغير مسموح رسميا بإنشاء أحزاب أو تجمعات معارضة، وإن تم التغاضي عن نشاط «حركة إيران الحرة» وهي تجمع قومي يتزعمه إبراهيم يزدي، الذى كان وزيرا في حكومة مهدي بازركان، والإثنان تربطهما علاقة تاريخية بالزعامات الدينية، وهما امتداد لتنظيم الجبهة الوطنية الذي تزعمه مصدق[4]. ولا يبدو أن لقوى المعارضة، على اختلاف مشاربها وتوجهاتها، أي أمل بالمشاركة الفعالة في الساحة

(3) اقرأ على سبيل المثال:
- B.M.I. - Iran 1996 - 1998, Annual Report on Governmrnt, Economy, The Business Environment, Capital Markets and Industry, E.I.U. Country Profile, 1994-95 and E.I.U, Country Report, First Quarter 1994.

(4) وهو تنظيم أنشأه مهدي بازركان عام 1961، بعد استشارة محمد مصدق، وبازركان يمثل حلقة الوصل ما بين التيار القومي والتيار الديني وكان آية الله طالقاني شريكه الممثل للتيار الديني.

السياسية، وحتى «حركة إيران الحرة» التي حاولت المشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة، لم تتمكن من تمرير أسماء سوى 4 مرشحين من أصل 15 اسماً عرضت على لجنة الأوصياء. وتبقى حركات المعارضة القومية واليسارية الأخرى الإيرانية والكردية - مثل الحزب الوطني الإيراني ومجاهدي خلق وحزب تودة والحزب الشيوعي الكردستاني - في الخارج، حركات ذات امتداد شعبي ضعيف.

وعلى الرغم من الخلاف بين الفريقين الإسلاميين الرئيسيين في الساحة السياسية، وآثاره السلبية في ضعف السلطة المركزية، الذي شجع على التظاهرات في عدد من المدن الإيرانية - آخرها في ضاحية إسلام شهر قرب طهران في عام 1995 - نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة، إلا أن الوضع في إيران يبقى مستقراً، مقارنة بحجم الضغوط الداخلية التي تتعرض لها. وإلى جانب الضغوط الداخلية، تتعرض إيران لضغوط خارجية تبلغ أقصاها من قبل الولايات المتحدة، وهي إحدى هدفي نظرية «الاحتواء المزدوج». وحجج الولايات المتحدة في موقفها من إيران تتلخص في دعمها للإرهاب وتطويرها لأسلحة دمار شامل ومعارضتها لسلام الشرق الأوسط، والأخير يبدو أكثر الحجج إلحاحاً.

وفي ربيع عام 1994، طبقت الولايات المتحدة نوعا جديدا من العقوبات، يتعلق بطرف ثالث. فقد حظرت على الحكومات والشركات الأجنبية الاستثمار في قطاع النفط الإيراني بأكثر من 40 مليون دولار، وهو نوع شبيه بأسلوب المقاطعة العربية لإسرائيل من الدرجة الثانية، التي تم إلغاؤها. والعلاقة السلبية مع إيران، وهي في صلبها اقتصادية، يبدو أنها من أولويات السياسة الخارجية الأميركية، وأي تعامل مع إيران من قبل طرف ثالث لا بد أن يأخذ في اعتباره رد الفعل الأميركي. وتتعرض إيران لنوع آخر من الضغوط الخارجية، عبر حدودها، وفي جميع الاتجاهات تقريبا. إذ يعيش في إيران نحو 3 ملايين لاجىء من الهاربين من العنف في كل من أفغانستان والعراق، ولهذا الجمع كلفته المالية والسياسية. ومسار الأوضاع في البلدين المجاورين مفتوح أمام جميع الاحتمالات، بما فيها التورط العسكري المباشر أو غير المباشر، أو، على أقل تقدير، تبدو احتمالات تصدير عدم الاستقرار أكبر من احتمالات تطوير علاقات اقتصادية إيجابية، لتخفيف حجم الضغوط الداخلية والخارجية الأخرى. وينسحب ما تقدم، بدرجة أقل، على جيران الشمال، أو جمهوريات وسط آسيا من بقايا الاتحاد السوفيتي، وهي دول تعيش إرهاصات العودة للحياة والتحول إلى اقتصادات السوق، وتحاول

أن تتعايش مع معدلات تضخم بثلاثة أرقام ومعدلات بطالة برقمين. وتحاول إيران تطوير علاقات إيجابية مع هذه الدول، بخلق منظومة للتعاون تجمعها مع تركيا، ومد خطوط للسكك الحديدية تربط تلك الدول بمياه الخليج، وإقناعها باستخدام الأراضي الإيرانية منطقة عبور لصادرات نفطها وغازها. لكن تلك المحاولات تلقى مقاومة عنيدة من الولايات المتحدة، وبشكل غير مباشر من تركيا. وانعكس ذلك الموقف – على سبيل المثال – على اتفاقات نفط آذربيجان أو مشروع الـ 7,4 مليارات دولار في بحر قزوين. وتبقى تركيا يحكمها تاريخ الصراع مع إيران في الماضي، وعلاقاتها وانتماؤها للغرب منذ ثورة أتاتورك، ولا تمثل مخرجا لتطوير حقيقي لعلاقات إيجابية. وتسود علاقات الشك مع تركيا، بكل إرث الصراع التاريخي وأثر الأساطير لدى شعب شديد التعلق بها، والتي تصنف الترك في عداد أشد الأعداء. ولا تقدم باكستان الكثير من الأمل في هذا الاتجاه، إذ تعيش باكستان ظروف صراع سياسي عنيف، وقد يستمر بما له من بعض الإسقاطات الطائفية.

الاقتصاد الإيراني:

تبقى هناك حاجة لبعض التفصيل في التعريف بالاقتصاد الإيراني وبعض مؤشراته، لأنه المدخل الحقيقي لفهم الواقع والمستقبل. فالأساس في ترتيب العلاقة غير ثابت وإنما تؤثر فيه حركة المتغيرات بمرور الزمن، وسيكون الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية أهم عناصر تلك العلاقات. والاقتصاد الإيراني يختلف إلى حد ما في تكوينه عن اقتصادات أقطار الخليج العربية، إذ لا تتعدى مساهمة قطاع النفط والغاز في ناتجه المحلي الإجمالي 15%، وهي أقل من نصف نسبة مساهمته في أي قطر رئيسي في منظومة دول مجلس التعاون. كما ترتفع مساهمة قطاع الزراعة فيه إلى نحو 25%. وتساهم الخدمات بنحو 48%. ولعل الاقتصاد العماني هو الأقرب إلى ذلك التكوين. وتدنت مساهمة الصناعة فيه إلى نحو النصف (من 20% إلى نحو 11%) ما بين عامي 1985 و 1995، ربما بسبب القيود التي فرضت على الواردات لمواجهة نزيف العملة الصعبة ما رفع من تكاليف الإنتاج إلى جانب ندرة رأس المال المتاح للتوسع في الاستثمارات الصناعية، وهو مؤشر غير مريح. ويبلغ حجم الاقتصاد الإيراني في عام 1995 وبالأسعار الجارية (الناتج المحلي الإجمالي) نحو 74,5 مليار دولار وبسعر الصرف الرسمي للريال – دولار مقابل كل 3000 ريال – وهو سعر مدعوم، ما يعني أن نصيب الفرد منه نحو 1160 دولاراً أو نحو 14% من متوسط نصيب الفرد في دول الخليج العربية مجتمعة. وتواجه إيران مشكلتان رئيسيتان:

أولاهما، تفوق معدل النمو السكاني على معدلات النمو الاقتصادي، ما يعني انخفاض متوسط نصيب الفرد منه بمرور الزمن ولذلك تداعياته السياسية. وثانيهما، ارتفاع معدلات التضخم ما يعني ضغوطا مستمرة على نموه الحقيقي.

وبلغت تقديرات حجم السكان في عام 1995 نحو 64 مليون نسمة، تبلغ نسبة الأمية في البالغين منهم نحو 35%. والأهم أن نحو 46% من مجموع السكان عند 14 سنة وأقل. ومع معدل نمو سكاني يبلغ 2,5% – انخفض عن مستويات العقد الفائت عندما كان أكثر من 3% – علينا أن نتوقع تدفقات كبيرة إلى سوق العمل، تفوق المستوى الحالي لحجم العمالة، ما يترك إيران أمام خيار تبني سياسات اقتصادية حصيفة، تركز على رفع معدلات التكوين الرأسمالي في القطاعات التي تستوعب عمالة، أو مواجهة مشكلة بطالة متفاقمة. وليست هناك أرقام يعتد بها لمستوى البطالة الحالي. فقد قدرتها الحكومة في عام 1995 بنحو 11,8%، ولكن معظم المصادر الأخرى تقدرها بين 20 و 25% بسبب طبيعة التوزيع العمري للسكان، وضعف القدرة أو الرغبة في الإنفاق الاستثماري لخلق فرص عمل جديدة، وتعاني إيران من مشكلة تضخم حقيقية، إذ تبلغ معدلات الارتفاع في تكاليف المعيشة ما بين 40-50% سنويا، ويغذيها إلى حد ما سياسات نقدية توسعية لمواجهة اختناقات المدى القصير، إذ يبلغ معدل النمو في عرض النقد - M2 - ما بين 20-30%. وانخفض الهامش بين سعر الصرف الرسمي للريال وسعر السوق، بعد تخفيض سعر الريال في عام 1995 من 1750 ريالا إلى 3000 ريال لكل دولار بينما يراوح سعر السوق عند 4000 ريال لدولار. وتبلغ ديون إيران الخارجية نحو 23 مليار دولار أو نحو 31% من جملة الناتج المحلي الإجمالي، وتحتاج إلى نحو 20% من حصيلة صادراتها لخدمتها كل عام. وتتعرض الحكومة لضغوط من البرلمان لتخفيضها. وحصيلة المؤشرات الاقتصادية لا بد أن تثير قلق أي مراقب خارجي، وواضح من مضمون الخطة الخمسية الثانية أنها تثير قلق السلطات الإيرانية. ويبقى الاعتبار الأهم لإمكانات التطبيق[5].

---

(5) لمزيد من التفاصيل في البعد الاقتصادي، أنظر مثلا: جاسم خالد السعدون، العلاقات العربية الإيرانية – الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1996، ص ص 125-144.

ثانيا مجلس التعاون:

يمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إطارا اتحاديا على أقل تقدير، إذ تقرر وثائقه الشروع في خطوات عملية نحو الإندماج الاقتصادي والسياسي، ولا يعكس واقع الحال منذ أن نشأ مجلس التعاون في عام 1981، أي تقدم ملموس في هذا الإتجاه. ويعتقد – على نطاق البحث على أقل تقدير – أن الهاجس الأمني الناشيء عن صراع العراق وإيران، والشعور بالتميز الناشيء عن بلوغ الفوائض المالية أقصاها بعد ارتفاعين رئيسيين لأسعار النفط في الحقبة ما بين منتصف السبعينات وبداية الثمانينات، كانا وراء دافع إنشائه، ولم يكن نتاج قناعة حقيقية بنهج اتحادي. وبينما تجمع الأقطار الستة حدودا مشتركة، تفرقها إلى حدود الصدام، أحيانا، مشكلات حدودية عالقة، تسببت في تغيب البحرين عن آخر إجتماعات القمة في ديسمبر الماضي. وينسحب ما تقدم على علاقاتها الخارجية اتجاه إيران. فعلاقات قطر وعمان – وحتى مع النقيض الآخر أي إسرائيل – أفضل من علاقات الدول الأخرى بها، إذ بينما تقف الكويت وسطا، تصل تلك العلاقة إلى أدنى مستوياتها مع البحرين. وربما تتمايز تلك العلاقات حتى داخل الدولة الواحدة، مثل حالة الإمارات العربية المتحدة. لذلك، قد يكون من الصعب الكتابة عن علاقة بين كيانين (إيران وأقطار الخليج الست) فهناك حد أدنى من شروط تكوين الكيان الواحد قد تنطبق على إيران، ولكنها قد لا تنطبق بالمثل على دول التعاون الست.

وتشترك الأقطار الست في عدد من الخواص. فهي خفيفة السكان، قليلة الموارد الطبيعية ولكنها تحتضن، بدرجات متفاوتة، نحو 43% من احتياطي النفط العالمي، ما يجعلها بالغة الأهمية الاستراتيجية. وتلك الخاصية تتزايد بمرور الزمن نتيجة زيادة تركيز ذلك الاحتياطي الناشئة عن مساهمتها المنخفضة في صادرات النفط (نحو 18%) وانخفاض مستوى الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج، نتيجة انخفاض مستوى الكثافة السكانية. وتتشابه أنظمة الحكم فيها، وليس لديها أنظمة مستقرة لتداول السلطة، ما يفتح المجال لتطورات غير سلمية في القيادة، كما كانت الحال تاريخيا. وتتركز سلطة اتخاذ القرار لدى السلطة التنفيذية (إذا استثنينا الكويت التي لديها نظام سياسي أكثر تقدما). وتتشابه في إنكشافها ومخاوفها. ولديها عدد كبير من التجمعات السكانية المتداخلة. وتعتبر تلك الأقطار، مجتمعة أو

منفردة، أعلى دول العالم إنفاقاً على السلاح. وتقدر مصروفاتها على الأمن والدفاع بنحو ثلث مواردها المالية – وربما أكثر باحتساب مصروفاتها خارج الموازنات – وكان ذلك صحيحا في زمن الوفرة وفي زمن الشحة المالية.

وتبلغ تقديرات حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 1996 نحو 220 مليار دولار، يبلغ حجم الاقتصاد السعودي فيه نحو 57%. ويعتبر عام 1996 عاما جيدا لارتفاع متوسط أسعار النفط بنحو 20%. ومن المفروض أن تكون معدلات النمو الجاري قد تراوحت ما بين 4-9% أسوة بالاقتصاد السعودي، الذي كان معدل نموه نحو 8,6%. ولن تكون معدلات النمو الحقيقي أقل كثيرا من تلك المعدلات لانخفاض معدلات التضخم. ومعدلات النمو المذكورة، التي طالت إيران أيضا، قد لا تتكرر في عام 1997 وما بعد، ويجب أن لا تستخدم أساسا في التنبؤ بمسارات المستقل، إذ أنها حدثت نتيجة متغير خارجي تصعب المراهنة على استمراره أو تكرار معدلات الارتفاع فيه. ويبلغ حجم السكان للأقطار الستة نحو 25,5 مليون نسمة أو نحو 40% من حجم سكان إيران، منهم نحو 70% هم سكان المملكة العربية السعودية. ويبلغ نصيب الفرد فيهم من جملة الناتج المحلي الإجمالي نحو 8500 دولار، أو نحو 7 أضعاف نصيب الفرد في إيران. ويبلغ نصيب الفرد أقصاه في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت عند ضعف المتوسط تقريبا – 16 ألف دولار – وأقل قليلا في قطر – 13,5 ألف دولار –، وأدناه في عمان – 6 آلاف دولار – والسعودية – نحو 7 آلاف دولار – وعند المتوسط في البحرين.

ورغم الارتفاع النسبي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مقارناً بمستويات دول العالم الثالث الأخرى، تبقى هناك مشكلات محتملة تهدد ذلك الارتفاع في مستوى المعيشة، والاستقرار السياسي والاجتماعي بالتبعية. ذكرنا عرضا إحداها، وهي الاعتماد الرئيسي على صادرات النفط ومكرراته والتغيرات في أسعاره، على الرغم من مرور ما بين ربع ونصف وقرن من عمر صادرات النفط فيها. وتسبب عدم التوفيق في سياساتها الاقتصادية إلى تشويه هياكلها الاقتصادية، وانعكس على قيم العمل وأنظمة ومستويات التعليم والتدريب، وكل ذلك انعكس بدوره وبالسلب على أهمية وقيمة مواردها البشرية. وأصبحت الدول الصغيرة فيها حاضنة لمجموعة من الأقليات غير المتجانسة، وهو

خلل سكاني إنعكس بشكل أكبر على الخلل في تركيبة قواها العاملة، وأوجد تمايزاً كبيراً بين الأجور والإنتاجية، وأضعف كثيرا من قدراتها التنافسية. وتسببت الوفرة النفطية في تشويه شكل الهرم السكاني للمواطنين من سكانها، ما زاد كثيرا من معدلات النمو السكاني حتى أصبح نحو 43% من مواطنيها في سن 14 سنة وأقل، وهذه النسبة ضعف المعدلات السائدة في العالم المتقدم. وذلك يخلق خللا محتملا في ميزان العمالة، إذ يصبح القادمون المحتملون إلى سوق العمل ضعف الموجودين فيه خلال العقدين القادمين، وهما عقدان يبدآن مع تلاشي الفوائض المالية، وبداية صعبة لعجوزات مالية داخلية وخارجية. ومع استثناء عمان التي استطاعت أن تخفض العمالة الوافدة في القطاع الخاص في عام 1995 بنحو 40 ألف وظيفة، وتكسب في المقابل 5000 فرصة عمل عمانية في ذات القطاع، مقارنة بعام 1994، لا تبدو الدول الخمس الأخرى تولي أهمية كافية لتلك المشكلة وتبعاتها المحتملة. وتحتاج تلك الأقطار إلى خلق أكثر من 200 ألف وظيفة لمواطنيها سنويا في اقتصادات يسيطر عليها قطاع عام، ضمن مشكلة الخلل في بنائها الاقتصادي، وهو قطاع متخم بفائض العمالة – بطالة مقنعة – وقطاع خاص غير فاعل في معظمه. وتمثل مشكلة البطالة السافرة هاجساً رئيسياً، وتعاني أقطار عدة فيها حاليا من بطالة برقمين، والفاصل بين دولة وأخرى هو عامل الوقت، وإمكانات حسن أو سوء استغلاله.

الأوضاع المالية.. والعجز: وتعاني هذه الأقطار من مشكلات عجز مالي حقيقي بدأت بشكل جوهري في عام 1986 مع إنهيار أسعار النفط. وتشير مؤشرات أولية إلى أن العجز الإجمالي في موازناتها بلغ نحو 10,5 مليار دولار في عام 1996. ولا تعكس الموازنات العامة حقيقة المركز المالي للبلد إذ لا تشمل ما بين 4-10 بنود في جانبي الإيرادات والمصروفات، ويقدر صندوق النقد الدولي العجز المالي السعودي بنحو 34 مليار ريال سعودي بينما تظهره الموازنة بنحو 18 مليار دولار. ومع أن الموازنة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة أظهرت فائضا بنحو 900 مليون درهم في تقديرات عام 1995، إلا أنها لا تعكس المركز المالي الحقيقي. إذ يقدر عجز إمارة أبوظبي في العام نفسه بنحو 14 مليار درهم. ومع أن خمسا من الأقطار الستة تحقق فائضا في موازينها التجارية، بلغ في عام 1994 نحو 19 مليار دولار، إلا أن موازين الحسابات الجارية لأربع منها حققت

عجوزات بلغت نحو 9 مليارات دولار. والبحرين تحقق عجزا في ميزانها التجاري وميزان الحسابات الجارية، بينما تحقق كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت فائضا في الحسابين، مع تفوق الأخيرة. وتحولت دول المنطقة، بسبب تلك العجوزات، من دول صافي دائنة للعالم الخارجي بمبالغ تفوق المائتي مليار دولار في بداية العقد الماضي، إلى دول صافي مدينة مع بداية العقد الحالي. وتبلغ الديون الخارجية في عام 1995 لخمس أقطار منها نحو 30 مليار دولار، فضلا عن مديونيتها الضخمة المحلية، التي تمثل خدمتها عبئا كبيرا وجديدا على جانب المصروفات في موازناتها. ويقدر فريق البنك الدولي أن تبلغ الديون الداخلية للمملكة العربية السعودية نحو 100 مليار دولار، وأن تبلغ نحو 110% حجم ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2000. ولكن ربما يكون الواقع أفضل بسبب الارتفاع في الإيرادات النفطية في عامي 1995 و1996، وقيام المملكة بسداد بعض ديونها المحلية. والتطور الحتمي لمثل تلك الأوضاع هو تآكل القدرة على الإنفاق الاستثماري وانحسار إمكانات خلق فرص عمل جديدة، وزيادة احتمالات ارتفاع معدلات البطالة إلى جانب ضعف القدرة في السيطرة على التضخم، ودعم ثبات أسعار الصرف بما يعنيانه من انخفاض مستويات الدخل الحقيقي.

وتمثل الخلافات الحدودية بين الأقطار الستة، ودرجات التسخين التي تصلها بين الحين والآخر، مدخلا آخر لتبديد الموارد والشعور النفسي غير المريح لدى المواطنين، مع ما له من انعكاسات على مصداقية طروحات التعاون. ولا تكاد تخلو حدود مشتركة بين أي قطرين من خلافات مزمنة. وقد بلغ الأمر مداه في بعض الأحيان إلى حد استخدام القوة والاتهامات المتبادلة باستخدام أجهزة المخابرات والاستخبارات في التجسس. وقد بذلت محاولات لتسوية تلك الخلافات، بعضها أصابه التوفيق وبعضها فشل. فالاتفاق القديم بين الإمارات والسعودية عام 1974 لا يزال قائما، على الرغم من إثارته لحقوق التنقيب عن النفط على جانبي الحدود بين الحين والآخر. واتفاق يوليو عام 1995 بين السعودية وعمان أنهى خلافاتهما الحدودية على امتداد 676 كيلومترا، بوضع علامات عليها، وتبعه اتفاق أبريل عام 1996 بين السعودية وقطر لاستمرار اجتماع لجنتهما الفنية وتعيين جهة لتخطيط الحدود بينهما. وبينما لا تزال هناك قضية تخطيط الحدود البحرية عالقة بين السعودية والكويت، منذ الإعلان في عام 1995 عن بدء التفاوض حولها، ولا

يزال تداخل الحدود قائما بين عمان والإمارات، تبقى قضية الحدود البحرينية القطرية القضية الأكثر خطورة. وعلى دول المنطقة حسم قضاياها الحدودية، لأن الحدود الجغرافية عامل تتناقص أهميته مع طبيعة التغيرات في العالم من حولنا، وتكاليف الخلافات أكبر من القدرة على احتمالها. وفي تلك الخاصية - خلافات الحدود - تشترك إيران وبعض دول المنطقة فيها. والخلاف الإيراني الإماراتي يعتبر من أهم أسباب توتر العلاقات مع إيران. كما تشترك إيران في حقل غاز رئيسي مع قطر وحقل نفط رئيسي - المرجان وفريدون - مع السعودية، وحقوق الصيد وطرق النقل البحري مع كافة دول المنطقة. وكلها يمكن أن تتحول إلى بؤر صراع محتمل، وكلها يمكن أن تفتح آفاق للتعاون وذلك كله يعتمد على كيفية التعامل معها[6].

العلاقات الإيجابية: الدوافع والمبررات

خلصنا في ما سبق إلى التعرف على بعض خصوصيات الجانب الإيراني، وإلى استعراض لأوضاع واقع الحال للطرفين. ولا بد لنا أن نستخدمها مدخلا لاستعراض دوافع ومبررات الدعوة إلى علاقات إيجابية بين الطرفين.

الحقيقة الأولى، أن إيران دولة متاخمة يقطنها نحو 65 مليون نسمة وتقع على مساحة محددة المعالم جغرافيا منذ مئات السنين، وهي من هذا المنظور دولة إقليمية عظمى. والحقيقة الثانية، أنها دولة تشيعت منذ نحو خمسة قرون. وهذا، وإن كان حدث في ظروف صراع مع ورثة الخلافة السنية فإنه يمكن أن يفسر في

(6) والمعلومات حول دول مجلس التعاون معلومات تم جمعها من مصادر متفرقة لذلك لا بد من التحذير من احتمال اختلاف أسس ومصادر تلك المعلومات، وأذكر بعض تلك المصادر على سبيل المثال،

- B.M.I. - Saudi Arabia 1996 - 1998, Annual Report on Government, Economy, The Business Environment, Capital Markets and Industry, Country Reports, First Quarter 1996.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية وآخرون، سبتمبر 1997.

الناشرون العرب الأفارقة، تاريخ انتقال السلطة في البلاد العربية، القاهرة.

بالإضافة إلى منشورات عديدة متفرقة مثل مشروعات الموازنات وبعض وثائق الخطط الخمسية وبعض الإحصاءات المركزية وتصريحات لمسؤولين مختلفين.

جزء منه من باب الرغبة في التمين، وأن الصراع يزيد من شدة التباعد والتمييز بين المذاهب. والحقيقة الثالثة، أن علاقة الدين بالدولة علاقة قديمة في جانب منها تتعلق بمصادر تمويل رجال الدين الشيعة (عامة والناس وليس السلطة) وتتعلق بطبيعة اختصاصهم المختلط، وفي جزء آخر يعتمد على المعتقد لدى معتنقي المذهب الإمامي، الذي أدى إلى القبول بمبدأ «ولاية الفقيه»، حتى عودة الإمام الغائب.

وتلك خصائص لا بد من فهمها وقبولها والتعامل معها. وذلك لا يعني بالتأكيد القبول بانطباقات ذلك الوضع على الطرف الآخر، مثل الحديث في بدايات الجمهورية الأولى عن تصدير تلك الخصائص، ولكن القبول بانطباقاتها على إيران والتعامل معها.

أما الحقيقة الرابعة، فهي - أي إيران - برغم ما تقدم، لا تستطيع أن تواجه تداعيات المستقبل في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها، من دون تكاليف باهظة تهدد استقرارها السياسي. ولا نعتقد أن في مصلحتها أن تضيف إلى جملة الضغوط الخارجية التي تعايشها، سواء من جانب دول عظمى (الاحتواء المزدوج)، وبحكم الجوار مع دول تعيش إرهاصات تغيير جوهرية، أو تداعيات حروب طاحنة، ضغوطا جديدة لاستعداء أكثر الأقطار المجاورة استقرارا (دول المجلس) أو قدرة على تبادل المنافع معها. وذلك كله لا يعني (ولا يجب أن يعني) أن تفهم الوضع في إيران وتحكيم المنطق في أين تكمن مصلحتها، يلغي وجود أطماع لها يتبناها فريق فاعل على الجبهة السياسية، سواء كان يمثل توجها دينيا أو قوميا، يؤمن بتفوق الجنس الآري - الذي تنسب له تسمية إيران - ودونية ما عداه.

وفي الجانب الآخر، تعيش أقطار الخليج الستة إرهاصات تحول من زمن الوفرة المالية، وهو زمن قامت خلاله الحكومات بدعم كل شيء تقريبا من فائض المالية، فقد دعمت الانتاج والأسعار والعمالة، ما خلق تشوهات هيكلية في اقتصاداتها هبطت بقدرات اقتصادها التنافسية إلى حدود تحتاج معها إلى ثورة قيم ومفاهيم لإصلاحها. وترتب عليها إخلال كبير في حجم وتركيبتها السكانية، ما يجعل قضية الحصافة في تخصيص مواردها وتوفير مناخ استثمار، ملائم وآمن، قضية أساسية لو أرادت اجتناب قدر معقول من تكاليف ذلك الخلل في تركيبة السكان، الذي من أهم مؤشراته ارتفاع معدلات البطالة السافرة.

وتنفق دول المجلس الست في المتوسط نحو 60 ألف دولار على السلاح لكل عسكري، وتلك نفقات تتزايد بازدياد التوتر في المنطقة. وتفقد تلك الدول من الموارد عليها ما يقوض أسس أمنها الوطني الأخرى، إذ تفقد في المتوسط نحو خمس فرص مدنية مقابل كل فرصة عمل عسكرية. ولعل أحد المبررات القوية – والتي ستظل قوية – في الدعوة الإسرائيلية إلى سلام الشرق الأوسط هي في اعتبار البؤس الاقتصادي أكبر عوامل العنف وعدم الاستقرار، واعتبار الوفر في نفقات الدفاع أكبر روافد تمويل التنمية واستبدال البؤس بالانفراج في الأوضاع المعيشية. وعلى الرغم من مشتريات السلاح الضخمة، تظل أسس الأمن ضعيفة حتى من قبل الخارج أو بسببه. فالأقطار الستة لن تحتمل تداعيات الأوضاع في دول الجوار كثيفة السكان. فهي محاطة من الشرق والشمال بنحو 85 مليون نسمة، ومن الجنوب – اليمن – بنحو 13 مليون نسمة. وأوضاع العراق معروفة. وتداعيات الأوضاع في إيران واليمن محتملة. وحتى من زاوية النظر إلى الأمر من منظور أناني، أي اجتناب استيراد العنف من خارج الحدود أو بالداخل والناشيء عن حالة عدم استقرار كبير في إحدى تلك الدول، يتطلب الأمر التفكير بشكل إيجابي لتحسين أوضاعهما. لقد حاولت الولايات المتحدة عقاب كوبا ونجحت في ذلك، وكان تبعاته غير المحسوبة هروب الكوبيين إلى الولايات المتحدة بشكل مشروع أو غير مشروع، ما زاحم العمالة الأميركية وتسبب في انتشار وتفشي الجريمة في شرقها وجنوبها. وعندما تدهورت أوضاع هايتي لم تنتظر الولايات المتحدة تردي الأوضاع أكثر حتى لا تتكرر مشكلة الهجرة الكوبية. وعدد سكان هايتي 7 مليون نسمة ويفصلها عن الولايات المتحدة الدولة الأعظم بحر ويقطن الولايات المتحدة 260 مليون نسمة. وكان التدخل العسكري لإصلاح الأوضاع هناك. ودول الخليج خفيفة الكثافة السكانية تتمتع بارتفاع متوسطات المعيشة، والضعيفة، لا تحتاج إلى خلق المبررات أو حتى دعمها للوصول بأوضاع تلك الدول إلى أوضاع طاردة لتلك المجاميع الكبيرة من السكان.

وبعيدا عن أوضاع إيران، أو الأقطار الستة، يبدو مع التطورات الحالية والمحتملة في العالم من حولنا، أن أي تفكير في علاقات سلبية يمثل قصورا شديدا في متطلبات الحاضر والمستقبل. فعلى نطاق العالم، وباستثناءات قليلة في أفريقيا ومنطقتنا، يسود تفكير منهجي بعلاقات إيجابية. واجترار الماضي وتركيب

مكبرات صوت وصورة لاصطياد الظواهر السلبية، في هذا المجتمع أو ذاك، لن تولد سوى الألم ومزيدا من الإنحراف والتخلف، تاركين صناعة الحياة لكل من عدانا، وبتمويل من مواردنا الشحيحة وبتنمية للبؤس لدينا. ولم يولد الصراع العراقي الإيراني على السيادة على الحدود سوى قيادة المنطقة نحو ربع قرن إلى الخلف، إذا أخذنا في الاعتبار مستوى البنى التحتية في البلدين وإشباع الحاجات الأساسية. ولم يؤد سوى إلى استنزاف الموارد وتحويل كل دول المنطقة إلى دول مدينة، لينتهي الصراع إلى أوضاع بدايته. وغزو الكويت لم يتسبب سوى بكارثة عادت بالأمور إلى سابق عهدها، أي بتحرير الكويت، ولكن بعد خسائر مباشرة وغير مباشرة قدرت بأكثر من ألف وخمسمائة مليار دولار، وبجبال من الحقد والكراهية، وبوضع تفاوضي لكامل المنطقة هو الأسوأ في تاريخها المعاصر. بينما تقدم أوروبا بعد تجارب أليمة نموذجا يجمع على المصالح أعداء الأمس القريب (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا وإيطاليا) وربما في مواجهة حليف اليوم أي الولايات المتحدة. وحال آسيا لا تختلف كثيرا عن أوروبا. فلم يمنع التاريخ الاستعماري وحوادث الاحتلال الياباني لكوريا والصين من تعاون وثيق يجري بينها هدفه معدلات نمو وعمالة أفضل. وينسحب الأمر ذاته على مجمل دول آسيا الصغيرة نسبيا. وأصبحت تلك المنطقة تنمو بمعدلات تصل إلى رقمين أو قريبا منهما. وأصبحت بالتبعية الشريك التجاري الواعد، حتى أن إمكانات منافستها كأول وأكبر المناطق التجارية في العالم في القرن المقبل باتت ضئيلة.. القاعدة في علاقات الجوار، إذن، هي العلاقات الإيجابية. وخيارنا إما المحاكاة والتقليد، إذا لم يسعفنا وعينا، أو القبول بموقع متخلف وربما شديد التخلف مقارنة بعالم لا مكان فيه لمتخلفين. والظن أن هناك فريقا لدى كل من الطرفين يعي تلك الحقيقة، لا بد وأن يكبر ويقوى بمرور الزمن، ويعمل على تعزيز الاتجاه نحو علاقات إيجابية.

بين السلبي والإيجابي

وبين إيران ودول الجوار جملة من القضايا بعضها يشد في اتجاه التطور السلبي في العلاقات، وبعضها الآخر يصلح قاعدة للإنطلاق نحو علاقات إيجابية. والاحتمال الواقعي أن نتعايش مع كلاهما، والمهم في الاتجاه الذي تكون له الغلبة. وأهم القضايا التي تدفع في اتجاه العلاقات وجهة سلبية هي: خلاف الجزر الثلاث بين إيران والإمارات العربية المتحدة، والاختلاف المذهبي، والإرث التاريخي، وهو

في حاضره ناتج من إرهاصات التغيير الثوري في إيران وشعارات «تصدير الثورة» وموقف دول التعاون المساند للعراق إبان حربه مع إيران، وموقف الولايات المتحدة من إيران وهي دولة النفوذ الأعظم على دول المجلس.

ومع قراءة مطولة في حجج وحيثيات موقف كل طرف من طرفي النزاع في قضية الجزر الثلاث[7]، وعلى الرغم من تحيزنا لموقف الإمارات في النزاع، إلا أننا لن نتولى الدخول في تفاصيل تلك القضية أو ربما تستحق أكثر من استعراض جزئي. ولكن مهما كانت وجهات نظرنا في المسألة، يظل تصعيدها في غير صالح الطرفين، ولا يجوز أن تترك لأي طرف خارجي فرصة استغلالها لخلق مزيد من التوتر. فقد أمكن حل قضية النزاع حول البحرين في بداية السبعينات وهي أكثر تعقيدا. وسبق لإيران أن أعلنتها المحافظة 16 بشكل ودي ومرضي. ويمكن مع تطور العلاقات الإيجابية قبول إيران بالتحكيم الدولي، وهو أمر ترفضه حاليا، أو القبول بتحويل الجزر إلى مشروع اقتصادي بيئي يدار بشكل مشترك ويتم اقتسام منافعه وإيراداته. ومع استحالة اللجوء إلى حل النزاع بالقوة للمعرفة المسبقة بحجم التكاليف التي يمكن أن تترتب عليه، تبقى كل احتمالات الإبداع في إيجاد مخارج لتلك القضية مفتوحة، وتتزايد في حال تطور العلاقات بمجملها في الاتجاه الإيجابي.

والتباين المذهبي سيبقى – ومن المؤكد أنه سيزداد – وسوف يستخدم من قبل المغالين من المتطرفين لدى الطرفين، كلما اتجهت العلاقات في منحى سلبي، والعكس كلما كان اتجاه العلاقات إيجابيا. وفي بعض أقطار مجلس التعاون هناك تباين مذهبي يتراوح ما بين أقلية صغيرة – قطر مثلا – وكبيرة – مثل الكويت – وأغلبية مثل حالة البحرين. وقد مرت الكويت في وضع غير طيب من تأزم العلاقة

---

(7) انظر مثلا:
أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث – دراسة وثائقية، حكومة رأس الخيمة، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة.
بيروز مجتهد زادة، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب والإيرانيين، العلاقات العربية الإيرانية.
الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت ص ص 490-506.

بين المذهبين، خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية، وموقف الكويت منها. ولم تنفرج الأوضاع سوى بعد غزو الكويت. وكان للحالتين تكاليف كبيرة. وتطوير العلاقات في الاتجاه الإيجابي يخفف كثيرا من حدة التعصب البغيض، وربط مصالح الناس تدريجيا ببعضها يخلق آلية يصبح معها من الصعب استخدام المذاهب أداة للتفريق بين الشعوب. وقد صلى أئمة السنة صلاة جماعة في القدس خلف إمام شيعي في الثلاثينات من هذا القرن. وهناك دعوة جادة من متنورين من أئمة المذهبين لتكوين لجنة مشتركة للتقريب بين المذهبين، ويمكن لنواة هذه اللجنة أن تبدأ في المجتمعات المختلطة.

والإرث التاريخي في العلاقة ليس إرثا طيبا. ولعلنا في البداية قد ذكرنا أن التوجه إلى التشيع في إيران - وكانت بلد جل سكانه من السنة - كان في جزء منه نتاج صراع ورغبة في التميز بدأ مع الإلخانيين بعد سقوط الدولة العباسية، واستمر لاحقا بسبب الصراع مع العثمانيين السنة ونشأة دولة الصفويين. ولعل أهل فارس في أساطيرهم يذكرون أن أشد أعدائهم خطرا هم التركمان، وكان لا بد من التميز عن ألد الأعداء. وكان خيار التشيع الذي فشل في التجربة الأولى مع الإلخانيين قد نجح في التجربة الثانية عندما بلغ الصراع أشده إبان حكم الصفويين. ويمكن إجترار كل ذلك الماضي وإضافة وقود وفير له من تجارب العقود القليلة الماضية، سواء أثناء فترة سيادة الفكر والزعامة القوميين لدى الطرفين بعد سقوط مصدق وحتى سقوط الشاه في إيران، ومنذ ثورة يوليو 52 وحتى النكسة عام 1967، أو بعد شعارات «تصدير الثورة» والحرب العراقية الإيرانية حتى غزو الكويت وما بعدها. وخلالها يمكننا التذكير بمئات القضايا والحوادث والأحداث التي تؤكد - تاريخيا - ضلوع هذا الطرف أو ذاك في تصرفات عدائية تجاه الطرف الآخر. وأعتقد أننا سنغرف من معين لا بد وأن ينضب. ومع الاعتراف بقسوة وقع هذه التجارب وضرورة توثيقها وحصر حجم أضرارها، من باب الإفادة الإيجابية من دروسها، تبقى عملية اجترارها دون تخطيها وتطوير علاقات عكسية في اتجاهها، عملية لن تؤدي سوى إلى المزيد منها. وقسوة الظروف الاقتصادية المحتملة لن تؤدي سوى إلى البؤس وهو المناخ الملائم لمزيد من التطرف في محاولة الهروب من الواقع، وهو أمر حادث في الجزائر حاليا بين أتباع البلد الواحد والمذهب الواحد. والدفع في اتجاه المجابهة،

هو دعوة إلى تخصيص الموارد بشكل خطأ وتسريع في الاحتمالات غير الطيبة في الأداء الاقتصادي، أو، بمعنى آخر، دعوة لمزيد من العسكرة لمواجهة خطر خارجي، ومزيد من مصروفات الأمن لمواجهة حرب الدول على الجبهات الداخلية. لقد صرفت دول الخليج مجتمعة نحو 82,5 مليار دولارر على التسليح في الفترة ما بين 1986-1993، وهي مبالغ تكفي لتغيير صورة وضع مديونيتها الحالية ومواجهة مشكلات البطالة السافرة فيها لو صرفت على البناء المدني. ومن المعلوم أن تلك الأسلحة معدة للمواجهات الإقليمية. ولا تملك المنطقة الكثير من مثل تلك المبالغ، وستكون أكثر شحة في المستقبل، وتخفيف حدة التوتر فيها يعني التوفير لزرع الحياة بدلا من التبذير في شراء وسائل اجتثاثها.

.. وأخيرا، تبقى إرادة المنطقة مقيدة بتوجهات إرادة لقوى عظمى، ولكن لا بد من الوعي بأن القيد على الإرادة يعني الحركة إلى حد أقصى معلوم ولا يعني إلغاء الإرادة كلية. وتتهم الولايات المتحدة إيران بتطوير أسلحة دمار شامل، وبمساندة الإرهاب وبمعارضة سلام الشرق. وربما يكون الأخير أهمها، وتبقى تلك اتهامات قابلة للتحليل والجدل وحتى قياس ضررها ومدى تناسب ردود الفعل حيالها مع ذلك الضرر. ففي قضية تطوير أسلحة الدمار الشامل تخضع إيران وبشكل دوري نصف سنوي لتفتيش على برامجها من وكالات دولية، وحتى الآن لم يصدر عن تلك الوكالات إشارات إلى عدم تعاون إيران أو شكوك حول ضلوعها في تطوير أسلحة دمار شامل، وهي حالة معاكسة لوضع إسرائيل. ولم تقدم الولايات المتحدة أدلة كثيرة ووافية على تورط إيران مؤخرا في حوادث إرهابية. فلا أحداث الأرض – أوكلاهوما وأتلانتا وإنفجار الرياض أو الجو مثلا – ولا حوادث الطائرات – TWA مثلا – فيها ما يثبت أن لإيران ضلعا فيها، ولا أحداث جرت مؤخرا لاغتيال سياسيين معراضين. ويبقى سلام الشرق الأوسط وأحداث جنوب لبنان وشمال إسرائيل قضية لا يحكمها تماما المنطق. فمن خذل التوجهات السلمية في الشرق الأوسط كان الناخب الإسرائيلي، ومن يحتل أراضي الغير ويفاوض على عدم إعادتها، هو إسرائيل. ومعظم رد الفعل لا بد وأن يتناسب مع الفعل. والفعل الإسرائيلي، تجاه قضية السلام أكثر سلبية من أي فعل آخر، ولا بد من الاعتراف هنا بأن إسرائيل طرف واع وفاعل ولا تسمح بتحجيم إرادتها، بل ربما كان لها من الإرادة ما يحجم بفاعلية إرادة الآخرين، وحتى العظمى منها. ومع

ذلك، لا بد لإيران أن تعي حدود إرادة الطرف الآخر، وأن تتعامل مع الواقع وأن تعي مرارة التجربة التي مر بها ذلك الطرف وأن لا تغالي في طلب المستحيل، مثل طلب نبذه للتواجد الأجنبي أو طلب اتخاذه مواقف حدية من سلام الشرق الأوسط. فالعلاقات الإيجابية تسمح بتباين المواقف في الكثير من القضايا، مثل ما يحدث بين دول أوروبا أو بين دول في أوروبا والولايات المتحدة. ويجب أن نقر بأن للدول العظمى مصالح حيوية في المنطقة وإنها تضغط وأحيانا بعنف يفوق كثيرا ما يمكن لإيران أن تفعله في الاتجاهين السلبي والإيجابي، وهذه المصالح لا بد من الوعي بها.

ولو نظرنا إلى الجانب الآخر، أي الاتجاه الإيجابي أو الهموم والقضايا التي يمكن أن تدفع بعلاقات دول المجلس مع إيران إلى اتجاهها الإيجابي، بعد فهم واحترام خصوصيات كل طرف فيها، نجدها تفوق في العدد والأهمية تلك التي قد تدفعها إلى الاتجاه المعاكس. ففي جانب الهموم نجدها جميعا وإن بدرجات متفاوتة تعاني من مشكلة بطالة سافرة ومن عجوزات مالية داخلية وخارجية، وهذه وتلك في جانب منها بسبب سوء تخصيص الموارد وبسبب طغيان العلاقات السلبية الإقليمية. وهي واقعة تحت ضغوط التصعيد في الخلافات المذهبية والإيديولوجية، ولتلك الخلافات تبعات سلبية على مناخ الاستثمار فيها مما يحرمها ليس فقط من استثمار مدخرات أجنبية ولكن من هجرة رؤوس أموال قطاعها الخاص في زمن صراع يسود العالم لاستقطابها. ويكفي كما أسلفنا الاستثناء الذي تعيشه المنطقة بسواد العلاقات السلبية في عالم تسوده علاقات تعاون إيجابية، وتلك خاصية لن نعايش أهم تبعاتها حالا، ولكنها قد تؤدي إلى استثناء المنطقة من القدرة على المنافسة على البقاء بشكل لائق في المستقبل القريب.

المصلحة المشتركة:

ولعل كل القضايا التي يفترض أن تجمع الطرفين في علاقات إيجابية يمكن اختزالها في البحث عن المصلحة المشتركة. فطبيعة اقتصاداتها ومواردها الطبيعية وتجاورها، يمكن أن تقدم الكثير من النماذج على وجود هذه المصالح المشتركة. ولسنا هنا بصدد حصر تلك النماذج، إذ أن أيا منها يمكن أن يكون موضوع نقاش

مستقل، ولكننا بصدد استعراض أمثلة من تلك النماذج، التي تستثني عن قصد الدخول في الصيغ النظرية للتعاون الاقتصادي، إذ من غير المبرر القفز إليها وهي لم تطبق بعد بين أقطار مجلس التعاون.

ولعل أولى القضايا العامة جدا، هي في حجم الاقتصاد المشترك وتنوعه النسبي، إذ يبلغ حجمه نحو 300 مليار دولار أميركي وبحجم للسكان يبلغ نحو 90 مليون نسمة، وبحدود مشتركة بطول الخليج العربي وجانب من خليج عمان. وفي دول مجلس التعاون قوة شرائية كبيرة، ولديها فوائض مالية مهاجرة كبيرة، ولدى إيران موارد كبيرة معطلة، وقدرة على الانتاج المنافس لانخفاض تكلفة الإنتاج فيها. وبجهد تفاوضي موحد من دول مجلس التعاون يمكن ترتيب اتفاقات تجارية، وأخرى للاستثمار المشترك، تبدأ بالقطاع الزراعي والصناعات الغذائية لاعتبارات لها علاقة بعدم حساسية القطاع، واستيعابه لعمالة فائضة في إيران ووفرة الأرض والمياه وتكاليف النقل، ولسد فجوة مائية غذائية في دول المجلس ولكن بالإفادة من ملكية المشروع. إذ تحتاج إيران إلى أسواق مفتوحة ذات قوة شرائية عالية. وتحتاج إلى رؤوس الأموال، الشحيحة فيها. وتحتاج إلى علاج مشكلة البطالة. وتحتاج إلى إدارة متقدمة، تعنى بنوعية الإنتاج وتغليفه، أسوة بأسواق التصدير الأخرى. وتحتاج دول الخليج إلى سد فجوة غذائية كبيرة، وإلى بدائل تخفف من اتجاهها نحو سياسات زراعية غير رشيدة، استهلكت الكثير من مخزون نادر للمياه، وموارد مالية نتيجة دعم انتاج زراعي لا يملك أي فرصة للمنافسة. ولكنها تحتاج، في الوقت نفسه، إلى توفير بعض من الأموال، نتيجة التدهور المستمر في مواردها الخارجية، وذلك يمكن أن يتحقق من خلال مشاركتها في ملكية المشروعات الزراعية ومشروعات الصناعات الغذائية في بلد المصدر، ما يعني تحقيق دخل يعوض جانبا من تمويل وارداتها. والتعاون في هذا المجال، لا يفترض دورا كبيرا للحكومات خارج نطاق إعداد الاتفاقات التي تنظم تلك العلاقات، والرقابة على تنفيذها، إذ يتولى القطاع الخاص التفاصيل والتعامل الصحيح مع متطلبات المستهلك النهائي.

الأهمية النفطية تفرض نفسها:

وتحضن إيران ودول المجلس أكثر من نصف احتياطي النفط الثابت في العالم (نحو 55%) بينما تساهم بنحو 25% من إنتاجه ونحو 5% من استهلاكه، ما

يعني تطورا مضطردا في أهميتها في سوق صادراته، وبالتالي أهميتها التجارية والاستراتيجية. ففي السعودية وحدها نحو 261 مليار برميل احتياطي من أصل نحو 1017 مليار في العالم، كما في نهاية عام 1995، أو نحو 26% من جملة الاحتياطي العالمي. وفي الإمارات نحو 9,7% منه وفي الكويت نحو 9,5%، فضلا عن كميات صغيرة نسبيا في كل من عمان وقطر والبحرين، بينما تحضن إيران نحو 8,7% منه. ومن مصلحة هذه الدول أن يتم التعامل مع تلك الثروة في الزمن القصير والمتوسط والطويل، بما يعظم الإفادة منها إلى الحدود القصوى الممكنة. وذلك لن يحدث سوى بحد أدنى من التفاهم بينها ما يحفظ لها بعض القوة التفاوضية. ففي الزمن القصير تحتاج تلك الدول إلى سياسة – أي سياسة – لمواجهة ضغوط المنتجين والمستهلكين خارج أوبك بما لا يسمح بتدهور أسعار النفط وزيادة حجم الضغوط المالية والداخلية والخارجية وترجمتها إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي. ولقد هيأ ارتفاع أسعار النفط في عامي 1995 و 1996 بعض الوقت لتخفيف حدة الضغوط قصيرة الأمد وأدى إلى نمو اقتصادي جاري مضاعف، وقامت بعض الحكومات بسداد التزاماتها العاجلة. ولكن كل ذلك حدث من غير جهد يذكر من دول الاحتياطي والتصدير الرئيسية، إنما حدث نتيجة النمو الاقتصادي في دول الاستهلاك، والتوقعات الخاطئة بخصوص أسعار النفط لدى مؤسسات المخزون التجاري، ومشكلات في مراكز إنتاج منافسة وأحوال الطقس. والمحافظة على مستوى الأسعار الحالي، وهي أدنى من أسعار النصف الأول من الثمانينات وبمستوى الأسعار الحقيقية للنفط في بداية القرن، أي أنها أسعار غير مرتفعة، أمر غير مؤكد الاستمرار ما قد يعود بتلك الدول إلى مستوى الضغوط التي عانتها في الأعوام 1993 و 1994 وجانب من عام 1995. ومع تراخي سياسات الإصلاح بعد تلك الزيادات، قد يكون من الصعب العودة إليها في الوقت المناسب، ما يتطلب تنسيقا خاصا بين تلك الدول لمنع هبوط الأسعار إلى مستويات غير محتملة، إن لم يكن من باب الوعي والود، فعلى الأقل من باب تخفيف الهم المشترك.

المواجهة المحتملة: الضغط العراقي:

وفي المدى المتوسط والطويل تحتاج تلك الدول إلى استغلال عامل الوقت لاجتناب المنافسة الضارة، التي تؤدي إلى تدهور غير مبرر في الأسعار، إذ عليها

مسبقا الإتفاق على كيفية المواجهة التدريجية لارتفاع صادرات النفط العراقية. فالعراق ينتج حاليا نحو مليون برميل يوميا، نصفها للاستهلاك المحلي والنصف الآخر للتصدير عند مستوى الأسعار الحالي، وذلك نحو 30% من طاقته الانتاجية في حدود السنتين القادمتين. وفي ظل معدلات النمو الحالي في الطلب على النفط، واحتمال الزيادة التدريجية في الصادرات العراقية وفائض الانتاج النفطي لدول «أوبك» الذي بلغ نحو المليون وربع المليون برميل في صيف العام الماضي، لن يكون من الصعب استيعاب العراق من دون أثر كبير على مستوى الأسعار لو وحدت الدول الرئيسية في «أوبك» من نهجها ومن قوى ضغطها. وتحتاج تلك الدول إلى التنسيق في تعاملها مع شركائها التجاريين الرئيسيين في المستقبل، لأن معظم آسيا موحد تجاريا ويفاوض الآخرين بتكتل يتزايد تماسكا، وستكون من أكبر الكتل نموا في وارداتها للنفط. فقد كان من المتوقع أن ينمو الطلب في اقتصادات تسع دول في آسيا، شاملة اليابان والصين والهند – وهي دول ذات معدلات نمو اقتصادي عال – بأكثر من 800 ألف برميل سنويا خلال 10 سنوات في الفترة ما بين 1988 و1998 وهي معدلات تحققت. وتنسيق المواقف بين أكبر الدول الحاضنة للنفط، ولها ثقل سكاني وسياسي، سوف يمكنها من الحصول على شروط تبادل أفضل سواء لنفطها الخام أو كل ما يتعلق فيه من صناعات متوطنة أو مهاجرة.. وأخيرا تحتاج تلك الدول، ذات المصلحة في الحفاظ على استقرار سوق النفط في المدى الطويل، إلى استثمارات ضخمة لمواجهة الزيادة في تركيز الطلب على النفط من أسواقها، إذا افترضنا ثبات الفرضيات الأخرى. وقد تبلغ تلك الحاجة عشرات المليارات من الدولارات لتطوير وصيانة حقولها النفطية. وتعاونها وخلق مناخ استثماري آمن وملائم أمر ضروري لاستقطاب جانب من بضعة مئات من المليارات من الدولارات المهاجرة، الخاصة بمواطنيها، أو الأجنبية، ولكن من موقف تفاوضي جيد، لا يعرضها لقبول اتفاقات مشاركة ظالمة تحت ضغط الحاجة. وما ينسحب على النفط ينسحب على ما عداه من موارد طبيعية مثل الغاز والمعادن الأخرى والصناعات المرتبطة بها.

وتشترك تلك الدول بحوض ماء شبه مغلق، فيه ثروة طبيعية ومائية كبيرة، هي حق لأجيال كثيرة قادمة، ويتعرض في الوقت ذاته لتعامل لا يتفق ومعايير القياس المقارن مع مستوى الوعي البيئي الذي يسود العالم. فالتلوث الناشىء عن

الحداثة وسوء الاستخدام، سواء بصفته حاضنا للنفط أو ممرا لنقله أو مكانا لرمي مخلفاته وغيره، أو حتى بزيادة نسبة تركيز الملوحة فيه بسبب مصافي التحلية المنتشرة على سواحله، أو بسبب الصيد الجائر لأحيائه المائية. والأمر يحتاج إلى جهد مشترك ومخلص لحمايته، ولن يكون ذلك عملا شديد الحساسية ولا باهظ التكاليف ولكنه سيكون عالي المردود بكل تأكيد وربما يمثل مدخلا لأعمال مشتركة يكون هو أو شواطئه ميدانها.

ونماذج التعاون تملك آلية التفريخ عندما تبدأ في مناخ معقول، وتملك آلية مواجهة الصعوبات وإيجاد المخارج ما دامت في حدود محتملة، ودور الحكومات هو وضع البنية الأساس لو طورت تلك الحكومات وعيها في الاتجاه الإيجابي. والمدخل في العلاقات الإيجابية يتطلب الوعي بخصوصيات كل طرف والتعامل معها وليس نبذها ومحاولة تغييرها، ويتطلب الوعي بحركة المتغيرات في العالم حولنا والتفاعل معها بدلا من السير عكسها، ويتطلب عدم إعطاء أوزان للعناصر السلبية أكبر من حجمها باجترارها وتضخيمها. ويتطلب الوعي بالعناصر الجامعة وتفعيلها بغرض ربط مصالح الناس ببعضها، وفي ذلك وحده ضمان لعدم انحراف كل ما تقدم بشكل سلبي، شاملا الخطأ في التعامل مع الخصوصيات، وشاملا السير بموازاة العالم من حولنا وليس تحت أقدامه، وشاملا تذويب المشكلات العالقة بمرور الزمن. وما تقدم يعني المساهمة تلقائيا في علاج مشكلات الاختناقات الاقتصادية مثل النمو والعمالة والتضخم والعجوزات المالية، ويعني بالتبعية تخصيص أفضل للموارد الشحيحة وخلق مناخ استثماري جاذب.

ثمن السلبية:

لا بد أننا جميعا ندرك صعوبة القفز من فوق الواقع حين الكلام عن علاقة إيجابية تقدم التعاون المبرمج بين إيران ودول مجلس التعاون، ودول المجلس ذاتها بعد 16 سنة من إنشائه ما زالت تتحدث عن احتمال توحيد التعرفة الجمركية بينها، فلا هي كتلة واحدة ولا ذلك النمط من التعاون الإيجابي المبرمج حقق نتائج ملموسة بينها. ولا بد أننا ندرك أن لدى الطرفين – إيران ودول التعاون – فريقين نافذين يدعوان إلى العكس، أي إلى تأزيم تلك العلاقة، إما لعدم وعي ونتيجة تعصب مذهبي أو آيديولوجي، أو بوعي طلبا لبعض المكاسب السياسية الآنية أو غيرها، ولا بد من الاعتراف بأنهما فريقان فاعلان. ولا بد أننا ندرك أن الولايات

المتحدة، وهي الدولة العظمى في عالمنا المعاصر وصاحبة النفوذ القوي في العالم، وبشكل أكبر في الخليج، تضع إيران في أول سلم أولويات المواجهة بالنسبة لها، ولها قدرة التأثير والفعل على حدود تلك العلاقة الإيجابية.

وعليه، لا بد من الوعي بأن هدف هذه المناقشة محدود الطموح ويتركز على إمكانات المساهمة في تطوير قراءة أفضل للعلاقات الإيجابية مع إيران، لعل ذلك يساهم في دعم فريق عاقل لدى كلا الطرفين للدفع في اتجاهها. وبغض النظر عن المحاذير الثلاثة المذكورة في الفقرة الأولى، أي عدم تقديم دول مجلس التعاون لنموذج ناجح بينها وقوة الفريقين للدفع في اتجاه معاكس ومعارضة الولايات المتحدة لعلاقات إيجابية مع إيران، لا بد من ذكر حقيقة وهي أن ثمن العلاقات السلبية غير محتمل وتبعاته تعشش بيننا من نتاج كارثتين في أقل من عقدين من الزمن. ولعل الأهم هو، أن ثمن تلك العلاقات السلبية سيكون خارج قدرتنا على الاحتمال في المستقبل، وسيدفعه أكثر من نصف سكان الطرفين حاليا ممن هم دون سن الرشد، وآخرون أكثر لا يشاركوننا الحياة وربما لن نشاركهم فيها في المستقبل.

ومع الوعي بحجم المعيقات، والوعي أيضا بحجم التبعات حين التسليم بغلبة المعيقات، كان الاتجاه في هذه المناقشة – وأخرى قبلها – إلى بذل محاولة والاستمرار فيها للمساهمة في خلق قاعدة لتطوير العلاقات مع إيران إلى وجهتها الإيجابية.



معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس!

حسين مرهج العماش*

في ظل تراكم أعباء المديونية على الدول النامية (ومنها العربية) فإن العديد من هذه الدول تلجأ، مختارة أو مضطرة، للتأخر في سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها. والتبرير الذي تستخدمه هذه الدول ينبع من حدة «مشاكل السيولة النقدية» للعملة الصعبة، أو «قلة الموارد نفسها»، أو سوء إداراتها واستخدامها، الأمر الذي يؤدي إلى اختلالات رئيسية في تخصيص الموارد بين الاستعمالات «الحالية» والاستعمالات «المستقبلية». ولمواجهة مشكلة المديونية والتأخر عن السداد، طورت الدول المانحة والمنظمات الدولية عدة أساليب لمساعدة الدول المعسرة، على المستوى الدولي، من خلال قنوات رسمية وثنائية، هدفت إلى مساعدة هذه الدول في الاستمرار في السداد والاستفادة من التدفقات الخارجية. وفي هذا الإطار، واجهت عدة منظمات ومؤسسات إنمائية عربية مشاكل المتأخرات(**) مع الدول العربية المستفيدة من قروضها، وبخاصة منذ النصف

* اقتصادي في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت. والآراء الواردة في هذا البحث، تعبر عن رأي الكاتب وليست بالضرورة، عن رأي الجهة التي يعمل فيها.

** المتأخرات تعبير مالي يشمل أصل أقساط الديون وفوائدها التي استحق سدادها، وعجز المقترض عن الوفاء بها، وتراكمت التزاماتها، وهي تعادل بالانكليزية (Arrears).

الثاني من الثمانينات. وانتهجت هذه المؤسسات العربية، في معالجة مشكلة المتأخرات، سبلا مختلفة بعض الشيء عما تفرزه القنوات الدولية في معالجة هذه المشكلة.

في هذا البحث، سنسعى إلى تحليل دوافع ومبررات الإعسار «الاختياري» أو «الإجباري» وربطها بالأهداف الإنمائية في عملية المفاضلة بين الالتزامات الحالية والالتزامات المستقبلية، محاولين إبراز عدد من الحلول المستنبطة التي اتبعتها المؤسسات الإنمائية العربية في مساعدة الدول العربية على تجاوز مشكلة متأخرات المديونية، مع مقارنتها بالحلول الدولية السائدة حالياً، وذلك بإقتراح إنشاء «جهاز عربي مماثل لنادي باريس».

تضطر دول عدة، أحيانا، إلى دخول الأسواق المالية الدولية أو الذهاب إلى الدول أو المنظمات الإنمائية لتعبئة موارد خارجية ضرورية لسد «فجوة نقص التوفير الداخلي» أو لسد «فجوة نقص موارد العملة الصعبة» التي تعيق عملية التنمية الوطنية. وفي كلا الحالتين، فإن استخدام الموارد المالية الخارجية لزيادة الاستثمارات المحلية يؤدي، فرضيا، إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي، زيادة المقدرة على تغطية الفجوة. ومع نهاية الفترة الاستثمارية فإن الاقتصاد الوطني يكون قد انتقل إلى خط إنتاجي جديد، أعلى، يستلزم إعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار، بما يزيد، أو يحافظ على مستوى رفاهية المواطنين في الفترة المقبلة.

فإذا كانت الموارد الخارجية المتدفقة على شكل هبات ومنح فإن الإدارة الاقتصادية الوطنية ستكون بالطبع في وضع تنظيمي أفضل لتوزيع الناتج المحلي بين الاستهلاك والاستثمار. أما إذا كانت التدفقات الخارجية على شكل قروض إنمائية أو تجارية، فإن خط الأفضليات الإنتاجية سيكون أقل، عند استحقاق تحويل إتجاه التدفقات من الداخل إلى الخارج لتسديد هذه القروض. وهنا يكمن جوهر المناقشة الاقتصادية لقضية تراكم المتأخرات. فإذا كانت البنية الأساسية والهيكلية الاقتصادية قد انتظمت، وأمكن وضع الاقتصاد على مسار بعيد المدى، فإن عكس اتجاه التدفقات النقدية إلى الخارج قد يخفض من معدل النمو لكنه لن يوقفه. أما إذا كانت البنية الأساسية لم تكتمل، ولا تزال إحدى الفجوتين (نقص التوفير المحلي أو نقص العملة الصعبة) تتحكم في مستوى النمو، فإن الاقتصاد المحلي

لن يتجاوز مرحلة الانطلاق. وقد يكون من الصعب على الإدارة الاقتصادية تلبية المطلبين معا: الالتزام بخدمة الدين الخارجي، والحفاظ على مستوى استثمارات مرتفع في الوقت نفسه. وغالبا ما تفضل الدول الحفاظ على مستوى استثمارات وطنية مرتفع في مقابل قبول الإخلال الجزئي أو الكامل بالتزامات خدمة الدين الخارجي، (Berthelemy and Vourc'h 1994).

والفرضية التي تحكم وتفسر التصرف الاقتصادي لكلا الطرفين: الدائن والمدين في هذه المرحلة تقوم على أنه من مصلحة الدائنين أن يمنحوا، أو ربما يزيدوا على مستوى الدعم الخارجي، كأحد أساليب تخفيف عبء الدين على المدين. وهذا الإجراء سيقوي الحافز الذاتي لدى الدولة المدينة على الاستمرار في مستوى استثماري مرتفع، في الوقت الذي يمكنها من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها المالية دوليا. ويتحدد نموذج هذه الفرضية استنادا إلى أنه عندما تستحق التزامات خدمة الدين في المرحلة الحالية فإن الحد الأدنى للاستهلاك والانتاج يكون قد تقرر من خلال حجم الاستثمارات السابقة. ولذا فإن قدرة الاقتصاد على الدفع، هنا هي فائض الناتج المحلي عن الحد الأدنى للاستهلاك. فإذا كانت «القدرة على الدفع» لا تزال أقل من التزامات خدمة الدين، فإن الدولة ستسعى إلى توفير دعم ذاتي من داخل علاقاتها الاقتصادية المحلية، أي، بمعنى آخر، اللجوء إلى «الإعسار» أو التوقف عن دفع التزامات خدمة الدين. ومن جهة أخرى، إذا كانت الإستثمارات في المراحل السابقة مرتفعة بما فيه الكفاية، فإن القدرة على الدفع ستكون أعلى، ولا حاجة للتوقف عن الدفع (Cordin 1988).

وفي حالة «الإعسار» هذه، فإن الإضافات إلى الناتج المحلي الناجمة عن هذا التوقف ستكون رصيدا كافياً لتسديد خدمة الدين فيما بعد، وأن هذه الإضافات بالطبع ستتراكم في الاقتصاد المحلي نفسه. على أية حال فإن هذا الوضع (الاعسار الاختياري) قد يغري الدولة المدينة بعدم اتخاذ إجراءات الإصلاح الكافية. وبالتالي، ستتكوّن لديها عدم الرغبة في الاستمرار في خدمة ديونها. ولكن الخطورة في هذا التفكير تكمن في أن الدولة ستكون غير قادرة، حتما، في المستقبل، على الحصول على ائتمانات وتدفقات جديدة، تمكنها من تكرار عملية الدعم الذاتي أو «الاعسار» مرة أخرى. وهذا يقود إلى الاستنتاج بأنه من مصلحة الدائنين (لهذه الدولة) تقديم دعم خارجي يزيد من القدرة على الدفع لخطتها

بإنقاص القيمة التعاقدية للدين، الواجب سداده في ساعة الاستحقاق، وذلك لاعطاء الدولة حافزا، على عدم العودة إلى حالة الإعسار مرة أخرى. وقد ينطبق على وضع الدائنين في هذه الحالة، المثل القائل: «نصف الرغيف ولا ضياعه كله»، وهي ما يطلق عليه مبدأ تخفيف الدين عن طريق حوافز المديونية، (الحمد 1995).

إن تدفق المعونات والمساعدات الخارجية هو، في النتيجة، زيادة في الموارد الاقتصادية المتاحة للاستعمال في العملية الإنتاجية وتفاعلها مع النشاط الاقتصادي. وقد بررت أغلب نظريات التنمية الحديثة الاقتراض الخارجي بأنه وسيلة لدفع النشاط المحلي لتجاوز مرحلة الإقلاع إلى مرحلة متواصلة من النمو، إذ أن المنافع الناجمة عن التدفقات الخارجية إلى الاقتصاد ستكون أكبر من الأعباء المستقبلية المترتبة عن تسديد مستحقات الديون أجلا (Al-Hamad 1995)، (العماش 1993).

فإذا افترضنا أن المساعدات إلى الدول العربية تخصص في جزئها الأكبر للاستعمال في المستقبل (الاستثمار) ولكنها تستخدم جزءا آخر في تلبية الحاجات الاستهلاكية الملحة في الحاضر فإنه يمكن القول أنه كلما زادت المساعدات فإن الإدخار المتراكم (محليا وخارجيا) سوف يزداد، وبالتالي، فإن معدلات النمو ستكون أعلى. ولكن المشكلة تظهر عندما تكون حصيلة صادرات البلد لا تفي حتى بجزء من احتياجات الاستيراد. عندئذ، فإن المساعدات سيكون تأثيرها محدودا على النمو، في المرحلة القصيرة على الأقل، ما يحفز الدولة على اللجوء إلى عدم الانتظام في تسديد المتأخرات وتوفير العملات الصعبة المتاحة، وهو ما يعطي منافع مؤقتة إضافية.

وتظهر مشكلة حدة المتأخرات من خلال مؤشرات خدمة الدين، وحجم الدين نفسه، مقارنة بالقدرة على السداد. فمعدلات جدولة الدين بين الدول العربية تختلف بشكل واضح فتبلغ نسبة الديون المعاد جدولتها إلى حجم الصادرات حوالي 22٪ في اليمن إلى 176٪ بالنسبة إلى الصومال. أما مستوى خدمة الدين الفعلية مقارنة بعائدات الصادرات فهو صفر بالنسبة للصومال (بسبب الحرب الأهلية) وحوالي 21٪ بالنسبة لموريتانيا، بينما المعدل الوسطي للدول النامية هو حوالي 18٪. وهذا يشير إلى أن حجم المتأخرات المتراكمة قد أصبح مصدر المشكلة قبل حجم الدين نفسه عند معالجة مشكلة الديون في هذه الدول وقدرتها على الوفاء بها، الجدول (1).

هذا، وفضلا عن مؤشرات معدلات الجدولة وخدمة الدين الفعلية، فإن هنالك عاملين مهمين في تقييم كفاءة التدفق النقدي للدولة. العامل الأول هو: بما أن هذه الدول قد تحصل على منح وهبات خارجية، فإن اضافتها إلى نسبة خدمة الدين الفعلية تعطي فكرة أولية عن المعدل الحقيقي لعبء التدفق النقدي. وبالطبع، فإن خدمة الدين المجدولة، كنسبة من الصادرات مضافا إليها المنح، ستكون أقل مما لو أخذت الصادرات فقط لعدد من هذه الدول. أما العامل الثاني فهو إن معظم الدول التي تواجه مشكلة في تسديد المتأخرات لا تزال تحصل على موارد مالية جديدة، أغلبها لأغراض انسانية أو بشروط ميسرة غالبا. وعليه، فإن صافي تحويل الموارد إلى هذه قد يكون إيجابيا إن لم يكن صفرا.

جدول رقم (1)
عبء خدمة الدين وتحويل الموارد على بعض الدول العربية الفقيرة وذات المتأخرات المتراكمة عام 1993

الدولة	خدمة الدين الفعلية (مليون دولار)	نسبة خدمة الدين الفعلية الى الصادرات (٪)	خدمة الديون المعاد جدولتها (مليون دولار)	نسبة خدمة الديون المعاد جدولتها إلى الصادرات	نسبة خدمة الديون المعاد جدولتها إلى الصادرات زائد المنح	نسبة تدفقات الموارد إلى الناتج المحلي
موريتانيا	125	%27	138	%28	%22	%21
الصومال	-	-	116	%176	%21	-
السودان	20	%4	397	%75	%42	%6
اليمن	120	%8	385	%22z	%21	%1

المصدر: البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، المجلدان الأول والثاني، 1994-1995.

إن تقدير مدى حدة مشكلة الدين، في دولة ما، يعتمد وجهتي نظر في ملف الدين نفسه. الأولى، ترى إلى المدى الذي تكون فيه التزامات الدين الحالية تشكل عائق سيولة، كما في حالة عدم القدرة على خدمة المدفوعات المجدولة. فيما ترى الثانية إلى المدى الذي يشكل معه صداع الدين مشكلة اعسار بحيث تكون الدولة غير قادرة على مقابلة متطلبات خدمة الدين مستقبلا. ولا يوجد قواعد دقيقة تحدد

ما يمكن اعتباره عبء زيادة السيولة أو معدل الدين «الدائم» إلى الصادرات. وتتنوع قدرة الدول لمقابلة التزاماتها بخدمة الدين بتناسب الإيرادات حسب ظروف كل بلد. ومع أن عبء خدمة الدين، والقدرة على خدمته، يختلفان من بلد إلى آخر، فإن الفرص النسبية تفترض أن معدل خدمة الدين الذي يزيد دائما عن 15٪ يعتبر مرتفعا نسبيا، بينما معدل خدمة الدين إلى الصادرات الذي يصل إلى مستوى 200٪ يعتبر غير قابل للاستمرارية.

والتجربة العملية أثبتت أنه عندما يكون معدل خدمة دين دولة ما بحدود 15٪ أو أقل، فإن تلك الدولة تكون قادرة، باستمرار، على خدمة ديونها. وبالمقابل فإن الدول التي تتجاوز ذلك فإنها غالبا ما تلجأ إلى إعادة جدولة ديونها عدة مرات.

حجم المتأخرات والمساعدات الإنمائية العربية

تكتسب المساعدات الإنمائية العربية أهمية خاصة، نظرا لكونها أقل تكلفة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى، كالتمويل من القطاع المصرفي الدولي وائتمانات التصدير. وقد قدمت الدول العربية حوالي 98 مليار دولار حتى عام 1993، كمساعدات إنمائية، جاء اغلبها من دول الخليج العربية، وبالذات من السعودية والكويت والإمارات. وكانت حصة الدول العربية المقترضة منها حوالي 58 مليار دولار خلال تلك الفترة، (الصندوق العربي 1994).

ويحتل العون الإنمائي العربي الثنائي، الذي يمنح من دولة إلى أخرى بصورة مباشرة، حوالي 35 مليار دولار، وهو يخصص عادة لدعم الموازنات العامة أو البرامج الإنمائية ويحتوي على قدر كبير من المنح والهبات. أما العون المؤسسي (متعدد الأطراف) فيشكل حوالي 40٪ ويتميز بشروطه الميسرة، وبخاصة في سعر الفائدة المنخفض والطول النسبي لفترتي السماح والسداد، ما يجعل عنصر المنح فيها يصل إلى 53٪ من القيمة الفعلية، الأمر الذي يسهم في التخفيف من أعباء خدمة الدين الخارجي على الدول المستفيدة. ويبلغ عنصر المنح في العون المؤسسي من الصندوق السعودي، والكويتي، وصندوق الأوبك حوالي

45٪ و46٪ و42٪ على التوالي. وترتفع هذه النسب في حالة قروض الصندوق العربي للإنماء إلى حوالي 53٪. وهذا العون غير مقيد أو مشروط بتوريد منتجات معينة أو بتنفيذ المشاريع بواسطة شركات تنتمي إلى الدول المانحة.

وقد بلغ إجمالي الدين العام الصافي للدول العربية المقترضة من المصادر العربية حوالي 27 بليون دولار عام 1993. وساهمت القفزة التي شهدها العون العربي عامي 1990-1991 التي كان جلها ديوناً ثنائية في زيادة تلك الديون. أما إجمالي الدين العام للدول العربية من كافة المصادر. بما فيها المصادر العربية، فقدر بحوالي 153 بليون دولار في عام 1993.

وقدرت خدمة الدين المستحقة عام 1992 بحوالي 16.2 بليون دولار تمثل تدفقات خارجية تسديدا للقروض في كل الدول العربية، في حين أن التدفقات النقدية الداخلة كمساعدات وقروض جديدة قدرت بحدود 1.7 بليون دولار من كل المصادر العالمية والعربية في ذلك العام. وهذا يعني أن خدمة الدين في هذه المرحلة قد تكون استنزافا لموارد مخصصة للتغلب على إحدى الفجوتين. وعندما لا تغامر الدولة بوقف عملية النمو الاقتصادي فإنها عندئذ مضطرة للمخاطرة بالتوقف عن خدمة الدين أو اللجوء إلى جدولة الأقساط الواجبة السداد لاعطائها فرصة لاعادة توزيع الموارد بين استعمالات الحاضر وبين استعمالات المستقبل.

ويبين الجدول (2) أن المتأخرات المتراكمة في إحدى عشر دولة عربية بلغت حوالي 20 مليار دولار عام 1992، وتشكل متأخرات السودان لوحدها حوالي 57٪ من إجمالي المتأخرات، تليها مصر ثم سوريا ثم اليمن والأردن. وتعتبر عمان والجزائر وجيبوتي وتونس ولبنان من الدول العربية التي ليس لديها متأخرات متراكمة ذات قيمة. إذ تبلغ نسبة المتأخرات فيها إلى حجم الدين صفرا، لكل من عمان وتونس وحوالي 2٪ لجيبوتي والمغرب و4٪ للبنان و5٪ لمصر. وتبلغ حدة المتأخرات مداها بالنسبة للدول الأكثر مديونية إذ ترتفع إلى 16٪ بالنسبة للأردن و19٪ لليمن و22٪ لموريتانيا ثم 49٪ للصومال وأخيرا السودان، وهو الأعلى، إذ وصلت نسبة المتأخرات إلى حجم الدين إلى حوالي 71٪ عام 1992.

جدول رقم (2)
مقارنة حجم الدين وخدمته بالمتأخرات والتدفقات الداخلة لعام 1992

(مليون دولار)

الدولة	حجم الدين العام من كافة المصادر	خدمة الدين المسددة فعلا	المتأخرات المتراكمة	نسبة المتأخرات إلى الدين	تدفق المساعدات الداخلة	تدفق عائدات الصادرات
الأردن	7230	657	1134	%16	279	3905
تونس	8476	1252	14	-	407	6683
الجزائر	26349	8842	-	-	412	11894
جيبوتي	489	10	4	%2	117	156
السودان	16085	25	11471	%71	608	غ.م.
سوريا	16513	810	1785	%11	163	5332
الصومال	2447	-	1207	%49	577	غ.م.
عمان	2856	493	-	-	54	غ.م.
لبنان	1812	64	80	%4	81	2079
مصر	40431	1995	1994	%5	3538	15801
المغرب	21418	1807	475	%2	996	8527
موريتانيا	2303	68	517	%22	210	460
اليمن	6516	110	1256	%19	262	1603
الاجمالي	**152923**	**16183**	**19919**	**%13**	**8076**	**56440**

غ.م. بيانات غير متاحة

المصدر:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، أبو ظبي.

وتعتبر سورية وتونس والجزائر والمغرب من الدول العربية ذات المديونية المرتفعة نسبيا، لكنها لا تزال تحافظ على نسبة مقبولة من التدفقات الإنمائية الداخلة، تصل إلى حوالي 50٪ من خدمة الدين المسددة فعلا خلال عام 1992. أما الدول العربية الأخرى التي تراكمت لديها متأخرات كبيرة، مثل السودان والأردن، فإن تدفقاتها الإنمائية الداخلة منخفضة ولا تتجاوز 25٪ من خدمة الديون المسددة. ويشذ عن هذا كل من مصر والصومال، إذ تبلغ التدفقات الداخلة ضعف مدفوعات خدمة الدين الخارجية بالنسبة لمصر، وأكبر من ذلك بالنسبة للصومال، لأسباب إنسانية إذ أن الصومال لم تسدد أية مدفوعات منذ بداية الحرب الأهلية.

وتتميز الدول العربية التي لديها تدفق عائدات صادرات، كبير نسبيا، بقدرة كبيرة على عدم تراكم متأخرات ذات قيمة. فالجزائر ومصر والمغرب وسورية وجيبوتي يوجد لديها تدفق صادرات داخلة يتجاوز 300٪ حجم خدمة الدين المطلوبة سنويا. ويظهر الجدول (1) تأثير ضعف تدفق عائدات الصادرات في تراكم المتأخرات في دول مثل السودان وموريتانيا واليمن، إذ أن كامل عائد الصادرات لا يفي بتسديد خدمة الدين سنويا، الأمر الذي يعكس ضعف البنية الإنتاجية والتصديرية لهذه الدولة، وبالتالي عدم قدرتها على تأمين العملات الأجنبية لتسديد مستحقات ديونها. إذ أن السودان قد سددت فقط ما يعادل 4٪ من صادراته، بينما ترتفع هذه النسبة إلى 27٪ في موريتانيا. وهذا الوضع يخلق علاقة عكسية تماما، إذ أن موريتانيا حصلت على تدفقات تعادل 21٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بينما انخفضت هذه التدفقات إلى 6٪ للسودان و1٪ لليمن.

وقد ساهمت مؤسسات مجموعة التنسيق، كما يبين الجدول (3) في تمكين الدول العربية من الحصول على حوالي 1375 مليون دولار تدفقات إنمائية خلال عام 1995 في الوقت الذي بلغت فيه المتأخرات لهذه المؤسسات على عشر دول عربية حوالي 1571 مليون دولار استحق حوالي 70٪ منها على السودان والصومال والعراق. وفي حين أن الزيادة في إجمالي التدفقات من كافة المصادر كانت بحدود 300 مليون دولار، فقط، عما تقدمه مؤسسات مجموعة التنسيق، فإن مجموع المتأخرات المتراكمة على كل الدول العربية بلغ حوالي 20 مليار دولار من كافة المصادر.

جدول رقم (3)
مقارنة التدفقات بالمتأخرات لمؤسسات مجموعة التنسيق وكافة المصادر الخارجية في الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	مؤسسات مجموعة التنسيق		كافة المصادر الخارجية	
	التدفقات الإنمائية لعام 1995	المتأخرات المتراكمة*	صافي التدفقات الإنمائية	المتأخرات المتراكمة بنهاية 1992
الأردن	70	144	4	1134
تونس	56	-	503	14
الجزائر	249	5	19	-
جيبوتي	13	5	10	4
السودان	10	492	94	11471
سورية	338	34	116	1758
الصومال	-	273	-	1207
العراق	غ٠م٠	387	غ٠م٠	غ٠م٠
عمان	-	-	86	–
لبنان	111	-	34	80
ليبيا	-	6	غ٠م٠	غ٠م٠
مصر	389	-	269	1994
موريتانيا	34	52	70	517
اليمن	-	179	211	1256
الاجمالي	**1375**	**1571**	**1679**	**19919**

* المتأخرات المتراكمة كما في 1994/6/30

المصــدر:

الصنـدوق العربي للإنماء الاقتصـــادي والإجتماعي (أمانة التنسيق)، وضــع المتأخرات حتى 1994/6/30، منشور داخلي.

فكما أن الثقة المالية قد لا تكتسب بسهولة، وتستغرق وقتا طويلا لاستعادتها، فإن توقف أو تناقص التدفقات يأخذ أيضا شكل منحنى بعيد المدى، فعندما بدأت المتأخرات تتزايد بالنسبة للأردن كان هنالك.، في المقابل، تناقص

تدريجي في حجم المساعدات والتدفقات الإنمائية الداخلة. وقد تكون حالة السودان أوضح مثالا ذلك أن التدفقات الإنمائية أصبحت معدومة (إذا استثنينا التدفقات الانسانية) في حين أصبحت المتأخرات التي بلغت 11470 مليون دولار تشكل 71٪ من إجمالي حجم الديون عام 1992، كما يظهر من الجدول (4).

جدول رقم (4)
الترابط بعيد المدى بين تزايد المتأخرات وتناقص التدفقات لبعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الأردن:						
المتأخرات المتراكمة	غ.م.	غ.م.	376	741	1309	1134
صافي التدفقات الداخلة	439	411	818	767	350	4
السودان:						
المتأخرات المتراكمة	غ.م.	غ.م.	8310	9950	11005	11471
صافي التدفقات الداخلة	160	324	191	170	116	94
تونس:						
المتأخرات المتراكمة	غ.م.	غ.م.	1	24	72	14
صافي التدفقات الداخلة	34	244	190	195	388	503

غ.م.: بيانات غير متاحة

المصدر:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1994، أبو ظبي.

القنوات الدولية لمعالجة المتأخرات

نتيجة تفاقم أزمة المديونية التي تواجه العديد من دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية، فإن الدائنين الدوليين طوروا علاقات محددة تحكم علاقة المدين بالدائن في التسديد وانتظام التدفقات المالية لكلا الجانبين. ومن أهم هذه القنوات نادي باريس للديون الرسمية ونادي لندن للديون التجارية. وقد دخل عدد من الدول العربية إطار هذه القنوات الدولية للاستفادة من إمكانيات معالجة المتأخرات. ومن هذه الدول المغرب والأردن ومصر وموريتانيا والسودان.

ويبحث نادي باريس الذي أقامته الحكومات الدائنة، وبخاصة دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، طلبات من الدول التي تواجه صعوبات في تلبية خدمة الديون طويلة الأجل من مصادر رسمية أو مضمونة من هيئات رسمية. وقد ابتدأ النادي عمله عام 1956 بالسعي لايجاد حلول لمشاكل السيولة التي واجهت الأرجنتين حينها. وقد تم إنجاز حوالي 205 اتفاقيات إعادة جدولة لديون الدول النامية حتى عام 1994 شملت حوالي 155 مليار دولار. ومنذ بداية أزمة المديونية فإن عدد اجتماعات نادي باريس تزايدت بحدة. ففي الفترة 1983-1992 جرت مناقشة 161 اتفاقية إعادة جدولة مقارنة بـ 25 خلال الفترة 1973-1983. (البنك الدولي 1995).

وتقوم وزارة المالية الفرنسية بتقديم الدعم الإداري والتنظيمي لنادي باريس. وهذا النادي مخول بالتفاوض حول إعادة جدولة أصل القرض أو الفائدة أو كلاهما. ويتميز النادي بأنه يعطي فترة سماح، لدمج المستحقات، تتراوح عادة ما بين سنة وسنة ونصف السنة، في الوقت الذي يشترط دفع الديون المجدولة خلال فترة تتراوح بين 8 إلى 10 سنوات، أو ربما أطول، ضمن «نظام الجدولة متعددة السنوات». وعندما يتم الاتفاق، خلال المفاوضات، على الشروط العامة للجدولة، لكل الدول الدائنة لبلد ما، فإن المفاوضات الثنائية لكل دولة دائنة مع الدولة المدينة هي التي تحدد مبلغ الدين المعاد جدولته، ومعدل الفوائد المفروضة على هذا الدين المستحق. ويتم التفاوض مع الدولة المدينة من خلال نادي باريس بعد تسوية وضعها وتحديد برامجها الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي، الذي يعني الاتفاق معه بداية لحل مشاكل الدولة مع قضايا المديونية.

وهذا يشير إلى أن العديد من الدول صارت تجد أنها تواجه صعوبات متزايدة في التغلب على مشاكل مديونيتها الخارجية. ويعكس تطور مبادىء عمل النادي التغيرات في النظرة إلى مشاكل الدين، فبدلا من اللجوء إلى معالجة مشكلة السيولة البحتة، فإن اتفاقيات النادي تسعى إلى معالجة المشاكل الأساسية التي تسبب الاعسار. ويمكن انجاز مبادىء النادي من خلال عملية إعادة جدولة الديون وكذلك شروط إعادة الجدولة كالتالي: (أ) مبادىء اعادة جدولة الديون التي تشمل تشكيلة واسعة من الديون والتجميع وإعادة جدولة الدين واطالة فترة الديون

المجمعة ومعالجة الديون المجمعة عكست معالجة اجمالي مخزون الديون. (ب) شروط اعادة الجدولة وتشمل: «اليسر»، خيار «القائمة»، إطالة فترة السداد للقروض المعاد جدولتها.

إلا أنه، وعلى الرغم من مداخلات نادي باريس في معالجة المتأخرات والديون بدأت منذ أكثر من 38 عاما، وشملت حجما ضخما من الديون والاتفاقيات، فإن المنافع التي حصلت، أو التي قد تحصل عليها الدول من نادي باريس محدودة، وذلك يعود إلى أن إعادة جدولة أو أعادة تمويل القروض الرسمية لا يمكن أن تكون حلا دائما. فهذه تقدم حلا مؤقتا لمساعدة إعادة الثقة المالية وإنقاص عدم اليقين المحيطة على المدى البعيد التي قد تزعزع المستثمرين الخاصين باقتصاد تلك الدولة. ثم أن هنالك عددا من الدول التي لديها مديونية ثقيلة بالقروض الرسمية لا تدخل ضمن إطار عمل نادي باريس ومفاوضاته، ومنها أغلب الدول وكل المؤسسات العربية. وهنا فإن اتفاقيات النادي حتى في ظل شروط ميسرة – سوف يكون لها تأثير محدود على الوضع المالي للدولة المعسرة حيث أن النادي قد غطى جزء بسيط فقط من مديونيتها الخارجية. وفضلا عن ذلك فإن اتفاقيات النادي لاعادة الجدولة لها تأثير محدود على الوضع المالي للدولة. التي اقترضت بشدة من البنوك في السابق. وهذا يجعل من الصعب الوصول إلى اتفاقيات مجدية مع البنوك، ضمن هذا النادي، ما يستلزم تدخل نادي لندن للديون التجارية.

هذا، وعندما يتم توقيع اتفاق دولة ما مع النادي، فإنه يشترط، أحيانا، أن تحصل الدولة على موافقة الدائنين الآخرين لتضمن أن المنفعة المتحققة لا تحول لدائن آخر بدلا من المدين نفسه. ومع أن هذا الشرط عادل، إلا أنه غالبا ما يعيق المفاوضات مع النادي، وأنه ليس من السهل دائما تطبيق ذلك على الدول الفقيرة التي ليس لديها قوة تفاوضية. بل إن هناك عدداً من الدول التي لا تشارك في اتفاقيات النادي يفترض إيجاد حل لمشاكلها المستمرة.

أما «نادي لندن للديون التجارية»، فهو مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام وعند كل جلسة مفاوضات، وتشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة وتحدد العضوية فيها بناء على مدى تورط الديون القائمة، كما يقوم، أحياناً بتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة من الاستمرار في الدفع.

ويطبق في هذه المفاوضات «نظام الجدولة متعددة السنوات» بدلا من من المفاوضات السنوية لفترات تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات. والديون تحت هذا النظام تدفع على فترات أطول نسبيا قد تصل إلى 12 سنة. ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول في مفاوضات تحت هذا النظام تعتبر أنها بدأت تسلك الطريق السليم للخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين. وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذه الدول مطالبة بالحصول على دعم مؤسسي من صندوق النقد الدولي حيث يقوم الصندوق بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الاتفاق وحقوق الدائنين.

ومنذ عام 1989، فإن الاتفاقيات التي تم الوصول إليها بين البنوك والدول المدينة كانت ضمن إطار «خطة بريدي» التي تشمل خيارات لإنقاص الدين نفسه أو خدمة الدين. وهذه آلية مناسبة لتأخذ بعين النظر الانخفاض في قيمة الدين في الأسواق الرأسمالية الثانوية، وبما يعني العهد الذي كانت تتم فيه الاتفاقيات بهدف إعادة الجدولة أو إعادة التمويل قد انتهى.

ولم تطبق في البداية اتفاقيات إنقاص حجم الدين أو حجم خدمته على الدول الفقيرة، ذلك أن الترتيبات من خلال مؤسسة التنمية الدولية (IDA) كانت مناسبة لحل مشاكل الديون التجارية ولكنها بدأت بالتطبيق بدءاً من عام 1991. ومنذ عام 1990، فإن الإتفاقيات في إطار «خطة بريدي» شملت عدة دول مثقلة بالديون، وبخاصة الديون التجارية، مثل دول أمريكا اللاتينية. وقد تم الوصول إلى هذه الاتفاقيات نتيجة دخول هذه الدول في برامج إصلاحية وسياسات اقتصادية مناسبة، أو ساهمت المبادلات التجارية الناجمة في سداد جزء من متأخرات الفوائد، وإعادة تمويل جدولة ديونهم التجارية. وقد مكنت آلية IDA من تحقيق تخفيضات مهمة في ديون الدول الفقيرة خاصة عن طريق شراء ديونهم بخصومات كبيرة والتي تم تمويلها بمنح من البنك الدولي.

إن أهم القنوات التي يتبعها صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، في حالة وجود متأخرات لقروضه، قناة غير مباشرة تتمثل في إشتراط دخول الدولة المتعثرة في «نادي باريس» من أجل إعادة نشاطه التمويلي إلى تلك الدولة. أما القنوات المباشرة لمعالجة المتأخرات، فتعتبر محدودة، سواء في نظام صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. فالتمويل من خلال هذه المؤسسات متعددة الأطراف حسب التصنيفات التمويلية. وبالتالي، فإنه لايخضع لإعتبارات إعادة الجدولة كما

هو مطبق في «نادي باريس». وتسوية المتأخرات للدول المتعثرة في السداد تتم بصورة مباشرة بين المؤسسة والدولة. فصندوق النقد الدولي عادة يقدم قروضا لدعم ميزان المدفوعات وهي قصيرة الأجل وتخضع لنظام الحصص والمساهمات المالية لكل دولة في الصندوق. ولذا، فإنه لا يقوم بإعادة الجدولة لتلك المتأخرات ولكنه قد يساهم في تمويلها بوسائل متعددة لتفادي وقف العمليات التمويلية، أو وقف العضوية نفسها. وفي هذا الشأن، فهو يقدم، فقط، مساعدة تقنية خاصة في إدارة معالجة المتأخرات، وإعادة هيكلة الديون بشكل عام.

وتنطبق على البنك الدولي قواعد نظام صندوق النقد الدولي تقريبا، من حيث عدم إعادة الجدولة للإقراض المتعددة الأطراف. ولكن البنك،، ونتيجة تفاقم مديونية الدول الفقيرة، طور برنامجا خاصا لمساعدة هذه الدول في تخفيف مديونيتها، وحل مشاكل متأخراتها، وسمي هذا النشاط «برنامج البعد الخامس». وقد تمكن البنك من خلال هذا البرنامج من توفير نحو 6 مليارات دولار، على شكل منح وقروض ميسرة جدا، فضلا عن إلغاء ما يعادل ملياري دولار من الديون التجارية لعام 1995. ويطبق هذا البرنامج على 40 دولة فقيرة، أغلبها في أفريقيا، بلغت مديونياتها نحو 207 مليارات دولار، ومتأخراتها حوالي 64مليار دولار عام 1994.

وكما يبدو فإن هذه القناة أيضا ليس بإمكانها حل مشكلة هذه المتأخرات بالصورة التي تطمح إليها الدول النامية المدينة.

القنوات العربية لمعالجة المتأخرات

واجهت المؤسسات الإنمائية العربية عدة حالات كانت فيها دول عربية عدة غير قادرة على الالتزام، أحيانا، بدفع أقساط القروض المستحقة السداد. وقد عالجت هذه المؤسسات، منفردة أو ضمن «مجموعة التنسيق»، عددا من مشاكل المتأخرات في دول عربية، منها السودان والصومال ومصر وسورية، في الفترة ما بين 1985 و1994. وقد شارك في عمليات حل مشاكل المتأخرات أغلب المؤسسات الإنمائية العربية الأعضاء في مجموعة التنسيق، التي يتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي أمانتها. وفي كل الحالات التي دخلت فيها هذه المؤسسات في مفاوضات مع هذه الدول، كان الهدف، والنتيجة معا، هو تسهيل

وحل مشكلة تراكم المتأخرات وتوفير مصادر مالية جديدة. وقدرت المتأخرات المتراكمة لصالح هذه المؤسسات بحوالي 1375 مليون دولار بمنتصف عام 1994 موزعة على 10 دول عربية منها 1152 مليون دولار متأخرات على الصومال والسودان والعراق. (أمانة التنسيق 1988، الصندوق العربي 1989).

ومع أن تجربة التعامل مع مشكلة المتأخرات في هذه الدول حصلت في فترات مختلفة، إلا أنها كانت متشابهة في المضمون والآلية. فكما هو معروف، ان هذه المؤسسات الإنمائية لا تسمح أوضاعها المالية، ولا قوانينها، بإعادة جدولة الديون الواجبة السداد. ولذا، فإنها سعت لإيجاد حل للمتأخرات يلائم لوائحها الداخلية وإمكانيات الأطراف المشاركة. ويمكن تلخيص أهم عناصر هذه القنوات بما يلي:

إلغاء الديون (الثنائية)، الذي يعتبر أسهل وأسرع الوسائل لحل مشكلة المتأخرات. ولكن هذا الحل تلجأ إليه الدول فقط وفي حالات نادرة لاسباب سياسة أو عندما تكون الدولة المدينة في وضع ميؤوس منه، لا ترجو الدول الدائنة معه، أملا في السداد القريب. وقد قامت الدول العربية وبخاصة الكويت والسعودية بالغاء بعض من الديون الثنائية لعدد من الدول العربية، مثل مصر وسورية ودول أخرى عدة، بلغت حوالي 12 مليار دولار خلال الفترة 1990-1994. كما أن مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية قامت بالغاء حوالي 16 مليار دولار خلال الفترة نفسها استفادت منها بعض الدول العربية ولكن أغلب الاستفادة كانت من نصيب الدول الافريقية، الجدول (5).

جدول رقم (5)
اجمالي الاعفاء من الديون الرسمية الثنائية من قبل الدول العربية ومنظمة التعاون والتنمية (مليون دولار)

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	الاجمالي
حجم الديون المعفاة من قبل الدول العربية	6125	2890	8	-	2859	11882
حجم الديون المعفاة من قبل منظمة التعاون والتنمية	4313	6021	2996	2697	-	16027
الاجمالي	**10528**	**8911**	**3004**	**2697**	**2859**	**27909**

المصدر:

البنك الدولي، جداول المديونية العالمية، المجلد الأول، 1994-1995.

2 – تمويل المتأخرات بالعملة المحلية. فمن أجل استمرار علاقة التمويل الإنمائية، تطلب المؤسسات، عادة، من الدول المتأخرة التعهد باستئناف السداد المنتظم، بعد تاريخ محدد يتفق عليه الطرفان. وقبول هذا الشرط من الدولة المدينة يفهم منه ضمنيا أن المؤسسة سوف تستأنف عملياتها التمويلية المنتظمة، لتمكين الحكومة المعنية من الاستفادة من الإمكانيات المالية لهذه المؤسسة، سواء باستمرار السحب من القروض النافذة غير المنتهية، أو بالحصول على قروض جديدة. وهذا التعهد سيمكن الدولة المعنية، في حالة الالتزام به، من تحسين قدرتها على السداد، لأن صافي التدفقات النقدية سيكون إيجابيا لصالحهما.

وجوهر هذا العنصر يتمثل في قبول مؤسسات التمويل العربية المشاركة «المبدأ» تسديد المتأخرات بالعملة المحلية. أما خدمة القروض المستحقة، بعد الموعد المتفق عليه، فإنها ستدفع بالعملات القابلة للتحويل في مواعيد استحقاقها الأصلية. وقد استفادت من هذه الآلية السودان والصومال في النصف الثاني من الثمانينات.

وآلية هذا الاقتراح تستند إلى أن إجراءات وترتيبات مالية ستتخذ في كل مؤسسة، حسبما يسمح النظام المتبع فيها، لتنفيذ هذا المبدأ. إذ أنه سيتجمع لدى المؤسسة الإنمائية (في حسابها في المصرف المركزي في الدولة المعنية) رصيد بالعملة المحلية يستخدم لتمويل الأجزاء، أو العناصر، التي تتطلب إنفاق عملة محلية في المشروعات الإنمائية التي هي قيد التنفيذ، أو المشروعات الجديدة التي ستمولها هذه المؤسسات مستقبلا. وأن يتخذ المصرف المركزي، في الدولة المعنية، الإجراءات التي تحافظ على القوة الشرائية لهذه المتأخرات، في حالة انخفاض أو تغير القوة الشرائية للعملة المحلية. وسوف يلغى وضع المتأخرات لدى المؤسسة وتبقى حصيلة المتأخرات في البنك المركزي تحت تصرف المؤسسة وحدها للإنفاق على «المماثل المحلي» للمشروعات الجديدة أو المشروعات قيد التنفيذ.

3 – استخدام الجهاز المصرفي لحل المتأخرات: إذ أن القبول بمبدأ تمويل العملة المحلية يمثل إشكالا إجرائيا وقانونيا لبعض المؤسسات يتطلب تجاوزه المرور بآلية الجهاز المصرفي من خلال الخطوات التالية: (أ) قيام (وزارة المالية أو المصرف المركزي) بالاتفاق مع أحد المصارف التجارية، سواء داخل البلد أو

خارجه، للحصول على قروض بالعملة الأجنبية، يعادل قيمة عناصر العملة المحلية في مشاريع مستمرة أو ربما جديدة. (ب) إجراء تحويل من المصرف التجاري للمبلغ المقترض إلى حساب الجهة المانحة تسديدا لقيمة المتأخرات للمشروعات القائمة أو للعنصر المحلي في المشروعات الجديدة (بعد إقرارها أصولا من قبل إدارة الجهة المانحة). (جـ) بالمقابل تقوم الجهة المانحة، بعد إشعارها من الحكومة المعنية والمصرف التجاري، بإغلاق حساب المتأخرات (إلغاؤه محاسبيا)، بتحويل ما يعادل هذا المبلغ من العملة الأجنبية إلى حساب وزارة المالية (أو المصرف المركزي) ويودع للإنفاق على المشروع (المشروعات) المحددة.

إن الإجراءات من أ إلى جـ قد تكون آنية (أو لحظية). ذلك أن ما تم هو منح قرض، أو قروض جديدة إلى البلد الذي واجه صعوبات في السداد المنتظم. وبالطبع، فإن النتيجة هي زيادة في مديونية هذه الدولة إلى الجهة المانحة وبالتالي زيادة قيمة خدمة الدين السنوية مع تطويل فعلي لفترة السداد. والتجربة أثبتت أنه ليس من السهولة إيجاد مشروعات ذات عنصر محلي مرتفع في وقت قصير يوازي قيمة المتأخرات إذا كانت المشروعات قيد التنفيذ قد استنفذت عنصرها المحلي. وقد طبقت هذه الآلية في حل مشكلة المتأخرات في السودان في المرة الثالثة عام 1986، ثم في الحل المقترح لمشكلة متأخرات الصومال عام 1987.

4 – استغلال الأرصدة في الوديعة والحساب الدوار وهذا يعني بحث استفادة الدولة من أرصدة القروض غير المسحوبة أو غير المستغلة والمتجمعة لدى المؤسسة وهذه الأرصدة ناجمة عن مشاريع منتهية (أو على وشك الانتهاء)، وتم سحب جزء من مخصصات قروضها، أو قروض غير مستغلة، مما يستلزم إعادة تقييمها. ويمكن تطبيق الاستفادة من هذه الأرصدة بإلغاء كافة الأرصدة غير المسحوبة للمشروعات المنتهية وغير المستغلة، واحتسابه كدفعة تجاه تسديد جزء من المتأخرات، بينما تستمر فترات وشروط السداد للقروض الأصلية كما هي. وهذا يتطلب تعديل شروط القروض غير المستغلة المطروحة. وقد استفادت من هذه القناة كل من مصر وسورية في عامي 1988 و1989.

إذا كانت الشروط القانونية الإجرائية والمالية تسمح، فإن المؤسسة أمام خيار مساعدة الدولة على إكمال السداد، عن طريق إيداع وديعة بالعملة الصعبة في المصرف المركزي، تعادل رصيد المتأخرات غير المسدد، حتى موعد بدء استئناف

العمليات المتفق عليها. وتعتبر هذه الوديعة جزءاً من أصول المؤسسة قد تستغل لتسديد جزء من، أو كل المتأخرات. وهو خيار نادرا ما يطرح. وما يتم الاتفاق عليه، غالبا، هو مزيج من «تمويل العملة المحلية» المرتبطة «بحساب دوار» وذلك بفتح حساب دوار بالدولار في الدولة لصالح المؤسسة تتجمع فيه أرصدة المشروعات غير المستغلة أو المنتهية تقوم الدولة بالإنفاق منه بالعملة المحلية لتمويل العنصر المحلي للمشروعات غير المنتهية أو لتسديد التزاماتها تجاه المؤسسة.

موقع الجهاز العربي للمتأخرات المماثل لنادي باريس

كما بين العرض الموجز السابق فإن أغلبية الدول العربية، التي واجهت صعوبات في المديونية، لم تلجأ إلى «نادي باريس» أو «نادي لندن» لأسباب عديدة، منها السياسية والاقتصادية، واشتراطات النادي، وغيرها. وفي المقابل، فإن القنوات العربية لحل المتأخرات كانت تأخذ جانبي التطرف فإما أن تلجأ الدول الدائنة إلى إلغاء وشطب ديونها، أو أن المؤسسات تعمد إلى إيقاف كافة التدفقات النقدية إلى الدولة المدينة ما يجعل الدول المدينة غير قادرة على وضع خطة طويلة المدى لمعالجة عجزها عن السداد.

ومع كل التحفظات التي تقال في «نادي باريس» فإن الدول الأعضاء فيه تبنت خطوات هامة للمساهمة في حل مشكلة المتأخرات للدول المقترضة ولعل أهمها ما يلي:

(1) التعديل المستمر لسياسات وحجم الإقراض لضمان استمرار صافي تدفق إيجابي ومهم من الموارد لصالح الدولة المعسرة، (2) زيادة شروط اليسر والمنح في القروض الجديدة، (3) اللجوء إلى الإعفاء من الديون الرسمية الثنائية المتراكمة على الدول الفقيرة، (4) إعادة الجدولة للمتأخرات، على أسس وشروط ميسرة، وآليات جديدة، بما يؤدي إلى تخفيض مخزون الديون. وقد صممت هذه الخطوات في إطار استراتيجية تسعى لضمان استمرار التدفق النقدي الإيجابي لصالح الدولة المعسرة. وهي استراتيجية عامة مرتبطة بالالتزام بانتهاج إصلاحات واسعة لتقوية الأداء الاقتصادي.

إن نادي باريس (العربي)المقترح يفترض أن يعبر عن خصوصيات مشاكل الدول العربية، المستفيدة من العون الإنمائي العربي، سواء الثنائي من قبل الدول

العربية المانحة أو المؤسسي عن طريق المؤسسات العربية والإقليمية.وقد يكون نادي باريس العربي مزيجا من القناتين المتبعتين حاليا: القناة الدولية والقناة العربية. وفعالية القناة العربية تأتي من اتباع أسلوب الإقناع المباشر واستخدام الأدوات المالية القائمة واستغلال الموارد الملتزم بها بالدرجة الأولى. وهي قد تضمن استمرار العمليات التمويلية للمؤسسات الإنمائية العربية في هذه الدول ولكنها قد لا تضمن استمرار التدفق الإيجابي للموارد إلى تلك الدولة.

ويتبنى الصندوق العربي للإنماء، مثلا، استراتيجية تؤدي إلى وجود صافي تدفقات إيجابية داخلة، لصالح الدولة من الجهة المقرضة على المدى البعيد، بغض النظر عن التذبذبات في هذه السنوات أو تلك.

ويمكن التفكير بصوت عال عن شكل هذا النادي بأنه يتكون من مرحلتين إجرائيتين،

المرحلة الأولى: وتتضمن استخدام أدوات القناة العربية لحل مشكلة المتأخرات، وذلك باللجوء إلى تمويل العملة المحلية، أحيانا، واستغلال الأرصدة غير المستغلة عن طريق الوديعة والحساب الدوار. وهذه الإجراءات تركز على استغلال القروض والتعهدات الملتزم بها، بما يؤدي إلى إعادة هيكلة (وليس جدولة) القروض والالتزامات المالية القائمة. هذه الإجراءات والخطوات قد تضمن استمرار العمليات التمويلية، ولكنها لا تضمن إيجابية التدفقات النقدية الداخلة. وهنا يأتي دور المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة ذات استراتيجية طويلة المدى، أنها تتطلب خطوات وإجراءات وسياسات، قد لا تعطي نتائجها قبل عدة سنوات. وتنبع أهمية النادي العربي في معالجة وطرح إحدى أهم الجوانب التي تتحاشاها المؤسسات الإنمائية. بل وعدد من الدول العربية المانحة – وهي إعادة الجدولة للمتأخرات أو للديون غير المستحقة. وفي حين يلعب مبدأ المطالبة بإلغاء الديون عنصر إثارة غير واقعية، فإن دولا عربية عدة لجأت إليه في فترات متقطعة، بسبب ظروف آنية حكمت ذلك الإجراء. ولذا، فقد يكون دور النادي العربي، في المرحلة الثانية، أكثر وضوحا من حيث معالجة مشكلة المتأخرات عن طريق: (1) تأمين تمويل خارجي مؤسسي وثنائي على أسس المنح والهبات، أو بشروط ميسرة جدا، لضمان التدفق الإيجابي وتدعم السياسيات الاقتصادية الوطنية طويلة الأجل، (2) إعادة الجدولة

لديون معينة ولكل دولة، حالة بحالة، وبقواعد وأسس ملائمة، وبما يؤدي إلى استمرار التزام الدولة بالسداد، وفي الوقت نفسه اتخاذ إجراءات استثنائية واتباع أدوات جديدة، سواء لتخفيض حجم الدين أو تأمين موارد إضافية (3)، المساهمة في بناء القدرة الفنية على إدارة الدين واستغلاله في حل مشكلة المتأخرات لدى الدول التي تواجه هذه المشكلة. فقد يقوم النادي بتولي جوانب فنية وإدارية بحتة، لمساعدة الدول في هذا المجال، عن طريق جذب الخبرات الدولية والإقليمية تحت مظلة إدارية واحدة في تلك الدولة، تعني بتنظيم إدارة الدين ومتابعة المتأخرات وآليات السداد بالإعتماد على الموارد المحلية والاحتياطات العامة والالتزامات المالية الدولية، ووضع برامج تدريب لصانعي القرار والإداريين، يشارك فيها وزارة المالية والبنك المركزي والجهات التمويلية والإشرافية الأخرى في الدولة المعنية. وقد يشمل التدريب موضوعات مثل استراتيجية الدين وتشكيل السياسات التمويلية، وبيانات تسجيل الديون ومتابعتها، وتحليل محفظة الديون وإعادة الجدولة وإعادة تمويل المتأخرات المتراكمة، ومهارات المفاوضات، والاستخدام الأفضل للعملات الأجنبية المتوافرة.

إن الدعوة إلى ناد عربي لحل المتأخرات تنطلق من أهمية تعميق فكرة البحث عن حلول شاملة نابعة من واقع الظروف الاقتصادية لكل دولة عربية، بعيدا عن متاهات القنوات الدولية وتعقيداتها. ومهما يكن من صواب الدعوة إلى هذا الترتيب، فإن الأمر، بالتأكيد، يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتقصي عن الأسلوب الأمثل. ولكن قبل ذلك يحتاج إلى التزام وتفهم بأهميته، سواء من قبل الدول العربية المانحة أو المؤسسات العربية والإقليمية العاملة في مجال التنمية.

وما نود أن نخلص إليه هنا، هو أنه ليس من الإنصاف النظر إلى المؤسسات العربية كمؤسسات تمويل فحسب، وإنما مؤسسات تنموية أيضا. ومهما عظم حجم التمويل المتاح من الموارد الذاتية لهذه المؤسسات، فسيظل صغيرا قياسا إلى إجمالي الاحتياجات المالية لخطط التطوير والتنمية العربية. إن ما تقوم بتقديمه هذه المؤسسات الإنمائية مجتمعة أو منفردة من تمويل، لا يزال يلعب دورا هاما في عملية التنمية العربية في ظل ظروف صعبة. وقد أثبتت التجربة أن العون الإنمائي العربي يمثل أخف الأعباء التي تواجه أي بلد عربي مدين. ولكن – كما يبدو – فإن الحلول المتبعة لمشكلة المتأخرات، من خلال

القنوات العربية، كانت حلولا جزئية ومالية مؤقتة ولم تساهم في تخفيف عبء المديونية أو تقليل تراكم المتأخرات على بعض الدول العربية. والآلية المتبعة حاليا، المتضمنة وقف كافة التدفقات الإنمائية من المؤسسة إلى الدولة العربية المعسرة، في حالة عدم سدادها المنتظم، لا تؤدي إلى تفاقم عبء المديونية وتراكم المتأخرات وحسب، بل وزيادة تكاليف المشروعات الممولة من قبلها.

إن المرحلة تتطلب إتباع أسلوب مبتكر في التمويل، والمساهمات المباشرة في عمليات استقطاب الموارد، وتدعيم عمليات الاستثمار المباشر. وهذا يستلزم البحث عن آلية جديدة قد يمكن تسميتها بـ «نادي باريس العربي» الذي يمزج بين تفهم الظروف المحلية وشروط الجدولة والإقراض الميسر والمجالات الاستثمارية المبتكرة. وهذا قد يعني، بصورة أو أخرى، الدخول إلى الأسواق المالية العربية وتعبئة الموارد الخاصة والعامة التي يمكن تحريكها عبر الحدود.

المصادر العربية

الحمد عبداللطيف يوسف.

1995 «مستقبل التنمية العربية في مواجهة التحديات المعاصرة» ص ص 17-35 في قضايا التنمية العربية 1985-1995، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

1989 مقترحات حول متأخرات بعض الدول العربية، مذكرة داخلية، دائرة العمليات.

1994 العمليات التمويلية لمجموعة التنسيق، أمانة ا لتنسيق، الكويت.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون،

1994 التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي.

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

1995 التقرير السنوي، الكويت.

أمانة التنسيق بين مؤسسات التنمية العربية

1988 تقرير اللجنة الفنية بشأن عمليات مؤسسات التنمية العربية في السودان، مذكرة داخلية.

العماش حسين

1993 العون الإنمائي العربي والمتأخرات، محاضرة في المعهد العربي للتخطيط، إبريل، الكويت.

1994 «المتأخرات والتنمية: مراجعة عربية»، مجلة شؤون عربية، العدد (78) يونيو، 153-163.

المصادر الأجنبية

Cordin, M.

1988 Reduction of Dept Burden Incentive: Theoretical Review. IMF Working Paper.

Al-Hamad, A.

"Obstacles and Challenges to Economic Development in the Arab World" in Arab Development: Selected Issues 1985-1995. The Arab Fund for Economic and Social Development.

Berthelemy, J.& Vourc'h, A.

1994 Debt Relief and Growth. OECD Development Centre.

Askari, H.

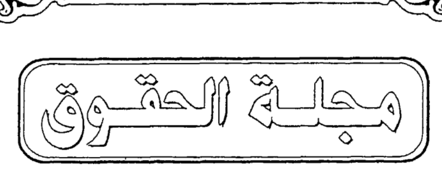
1991 Third World Debt and Financial Innovation: The Experience of Chile and Mexico, OECD Development Centre.

Trichet, J.

1994 "Official Debt Rescheduling" in Hassanali Mehran (ed.), External Debt. IMF publication: PP 126-136.

World Bank

1996 World Debt Tables, Volumes 1 & 2.


مجلة الحقوق

منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي

فخري الدين الفقي*

شكل انشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organitation (WTO) تتويجاً للجولة الثامنة من اجتماعات «الجات» التي عقدت في أوراغواي. وقد أدركت دول كثيرة في العالم إنها مقبلة على مواجهة تحديات هائلة، يرتبها تنفيذ ما اتفق عليه في إطار هذه المنظمة. ومن هذا المنطلق، نظمت عدد من هذه الدول صفوفها في شكل تكتلات اقتصادية إقليمية، لتكون طوق نجاة لها أمام هذا الطوفان القادم. فعلى سبيل المثال: دخلت كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك في اتفاقية للتجارة الحرة North America Free Trade Agreement (NAFTA). ودخلت مجموعة دول جنوب شرق آسيا في اتفاقية للتجارة الحرة Association of South East Asian Nations (ASEAN) كما دخلت دول أوروبا في وحدة اقتصادية تحت ما يعرف باسم الاتحاد الأوروبي European Union (EU)، بعد دمج الجماعة الأوروبية مع منظمة دول أوروبا للتجارة الحرة. ودخلت نيوزيلند واستراليا في اتفاق للتجارة

* قسم الإقتصاد – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمعار لكلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت

الحرة (NAFTA) New Zealand- Australian Free Trade Area وتجمع دول أمريكا اللاتينية فيما يعرف بمؤسسة تكامل أمريكا اللاتينية Latin American Integration Association (LALA).

وعلى الصعيد العربي، قامت تجمعات وعقدت اتفاقيات اقتصادية في إطار وخارج اطار جامعة الدول العربية، ولكن لم ينتج عنه سوى القليل ولم يتبق منها إلا النوايا والأماني الطيبة. فقد شهد عقد الثمانينات ولادة ثلاثة تجمعات وتكتلات عربية اقليمية[1] وبينما فشل إحداها بعد سنوات قليلة من ولادته، نجح اقدمها في ترسيخ خطواته وأعطى صورة تبعث على الأمل في جدوى التكامل العربي. لقد تمثل ذلك في تكتل دول مجلس التعاون الخليجي الذي أنشىء في عام 1981، ويضم ستة دول خليجية هي الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين التي انضمت أربعة منها إلى اتفاقية الجات وأصبحت بذلك مؤهلة لعضوية منظمة التجارة العالمية. أما الدولتان الباقيتان وهما المملكة العربية السعودية وعمان ففي سبيلهم للانضمام[2].

والتساؤل المطروح الآن هو: هل استعدت دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات والآثار التي ستنجم عن تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على أمنها الغذائي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يمثل محور وموضوع هذا البحث، الذي يقع في أربعة أقسام. وقد استندت منهجية البحث على أسلوب التحليل والاستنتاج القائم على الاسترشاد بنتائج بعض النماذج والدراسات الاقتصادية التي ساهمت في القاء الضوء على جوانب عديدة لهذا الموضوع. لقد تناولت عدة

---

(1) تمثلت في: مجلس التعاون الخليجي (1981)، مجلس التعاون العربي (1987)، مجلس التعاون لدول المغرب العربي(1988). وقد تفكك وانتهى مجلس التعاون العربي الذي كان يضم كلا من مصر، العراق، الأردن، اليمن نتيجة اختلاف مواقف هذه الدول ازاء الغزو العراقي للكويت في اغسطس 1990.

(2) انضمت الكويت إلى الجات في مايو 1963، بينما انضمت البحرين في ديسمبر 93، أما الإمارات وقطر فقد انضمتا في مارس وابريل من عام 1994 على الترتيب.

دراسات موضوع الآثار المختلفة لجولة ارغواي على اقتصاديات العالم، وعلى الأخص اقتصاديات الدول النامية، من أهمها دراسات (Ycat 1994)، (Page 1994)، (Goldin 1990). كما تركزت اهتمامات دراسات أخرى على آثار جولة ارغواي على تجمعات اقليمية محددة، من أهمها دراسة (Martian 1993)، التي اهتمت بالمنطقة الآسيوية والمحيط الهادىء، ودراسة (Ycat 1994) التي ركزت على مجموعة دول الشرق الأوسط، ومجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ودراسة (Kelly 1992) عن الدول العربية. كما أنصبت اهتمامات دراسات أخرى عديدة على دراسة آثار جولة ارغواي على قطاعات اقتصادية بعينها، كقطاع المنسوجات والملابس في دراسة (Yang 1993) وعلى قطاع الخدمات في دراسة (Bernard 1995) وعلى قطاع حقوق الملكية الفردية في دراسة (Maskus 1994). أما آثار تلك الجولة على قطاع الزراعة في الدول النامية، فقد تناولته عدة دراسات، من أهمها (Brandao 1993). أما على صعيد الدول العربية فإن آثار جولة أرغواي لاقت اهتماماً كبيراً بين صفوف الباحثين والمؤسسات الاقليمية، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي. فقد كانت هذه القضية محور اهتمام كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) وصندوق النقد العربي (AMF) في مؤتمرهما السنوي السابع المشترك مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) الذي انعقد في 17-18 يناير 1995. ومن البحوث الهامة التي قدمت في هذا الملتقى، والتي لها صلة مباشرة بموضوع هذا البحث، الذي تناول آثار جولة ارغواي على المنتجات الزراعية في البلاد العربية (Goldin 1995).

ومن المفيد – في السياق – الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين تتعلقان بتناول موضوع البحث: الأولى، تتلخص في أن البحث يمثل اطارا عاما لآثار اتفاقية جولة ارغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على تجارتها مع الدول الصناعية من دون الدخول في تفاصيل تلك الآثار على مستوى كل دولة من دول المجلس. والثانية، تتمثل في أن البحث يعطي مؤشرات واتجاهات عامة، باعتباره دعوة إلى مزيد من البحث والتحليل في هذا الاتجاه.

خصائص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من منظور أمنها الغذائي

تعد المنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المنتجات المنتظر أن تتأثر بنتائج تطبيق مبادىء الجات في إطار منظمة التجارة العالمية، وبالطبع، يتوقف هذا التأثير على العديد من الإعتبارات، تتعلق بخصائص إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا نظرنا إلى اقتصادات دول المجلس، فإننا يمكن أن نبرز عدد من الملامح الهامة، التي سيكون لها تأثير واضح على الأمن الغذائي لهذه الدول، نتيجة تحرير التجارة العالمية. هذه الملامح هي:

أولاً: تشكل التجارة الخارجية لدول المجلس الشطر الأكبر في اقتصاداتها، إذ تمثل نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 72 بالمئة (الإمارات والبحرين)، ونحو 42 بالمئة (الكويت والسعودية) كمتوسط لعامي 1993,90 بينما تراوحت نسبة الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين نحو 97 بالمئة(البحرين)، ونحو 23 بالمئة (السعودية) كمتوسط خلال الفترة نفسها. وتشمل هذه النسب صادرات وواردات النفط، والواردات بغرض إعادة التصدير. أما نسب التغلغل التجاري فتتراوح بين 169 بالمئة (البحرين) وبين 65 بالمئة (السعودية).

ويعزى هذا التداخل الكبير لاقتصادات دول المجلس في نظام التجارة العالمي إلى اعتمادها على الصادرات البترولية، التي تشكل ما يزيد عن 80 بالمئة من إجمالي صادراتها. كما أن ضيق القاعدة الإنتاجية مسؤولة هي الأخرى عن ارتفاع وارداتها لسد جانب كبير من احتياجاتها السلعية المختلفة. أما بخصوص تجارة المنتجات الزراعية، فنجد أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية تعد منخفضة بشكل واضح، فلم تتجاوز 4.5 بالمئة في أحسن الأحوال، وبلغت أدناها 0.4 بالمئة (البحرين) عام 1993. أما الواردات الزراعية، فتمثل أهمية أكبر مقارنة بنظيرتها من الصادرات الزراعية. فقد تراوحت هذه الأهمية النسبية ما بين 20 بالمئة (قطر) و6 بالمئة (البحرين) عام 1993.

إن قيمة الواردات الزراعية لدول المجلس تفوق بكثير قيمة صادراتها الزراعية. فمعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تعد منخفضة، وهي تتراوح بين 37 بالمئة (قطر)، و3.5 بالمئة (البحرين) عام 1993. وتتضاءل هذه النسبة أكثر، إذ أخذنا بعين الاعتبار أن تجارة اعادة التصدير والترانزيت تلعب دورا لا يستهان به في ارتفاع هذه النسبة في بعض دول المجلس. (جدول 1).

جدول رقم (1) مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الزراعي لعام 1993

(بالمليون دولار)

المؤشرات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
(بالمليون دولار أمريكي)						
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	35045	4532	122781	11656	7173	22454
الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	733	45	8094	404	75	110
قيمة الصادرات الكلية	26000	2320	51141	8240	3172	10551
قيمة الصادرات الزراعية	632	9	701	128	140	52
قيمة الواردات الكلية	21773	4435	28202	4200	1886	7048
قيمة الواردات الزراعية	1832	255	3934	521	376	580
نسب مئوية (٪)						
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	2.07	3.49	6.59	3.47	1.05	0.49
نسبة الصادرات الكلية للناتج المحلي الاجمالي	73.49	61.50	41.65	70.69	44.22	46.99
نسبة الواردات الكلية للناتج المحلي الاجمالي	61.50	97.86	22.97	36.03	26.29	31.39
نسبة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية.	2.43	0.39	1.37	1.55	4.41	0.49
نسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية	8.41	5.75	13.95	12.40	19.94	8.23
معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	34.5	3.5	17.8	24.5	37.2	9.0

المصدر:

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1994.

ثانياً: إن الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي يتوقف، وإلى درجة كبيرة، على عوامل خارجية تتمثل فيما يطرأ من تغيرات في السوق العالمية لتجارة المنتجات الزراعية الغذائية. وعلى ذلك، لم تعد المشلكة قاصرة، فقط، على درجة الاعتماد الكبير على العالم الخارجي، بل تتعداه لتشمل عدم قدرتها على التحكم في المؤثرات الخارجية على أمنه الغذائي. هذا الوضع يمكن تفسيره بالدور الهامشي للقطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي. فنسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تعد منخفضة، وهي تتراوح بين 0.5 بالمئة كحد أدنى في الكويت و6.5 بالمئة كحد أقصى في المملكة العربية السعودية (عام 1993). وفي أي حال، فالمتوسط العام المرجح لبقية دول مجلس التعاون الخليجي – باستثناء المملكة العربية السعودية – لم يتعد 2 بالمئة في أحسن الأحوال.

إن هامشية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصاديات دول المجلس، يعد انعكاسا للمعوقات الحادة التي تتعلق بمدى وفرة مياه الري والأمطار والمناخ المناسب والأراضي القابلة للزراعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض دول المنطقة استطاعت تحقيق انجازات، بفضل الفوائض المالية الضخمة التي مكنتها من نقل التكنولوجيات، والتغلب على بعض تلك المعوقات[3].

إن التغلب على العوائق التي تقف حجر عثرة أمام نمو القطاع الزراعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وتلك الانجازات الملفتة للنظر، وبخاصة في كل من المملكة العربية السعودية وعمان، قد لا تكون ممكنة في المستقبل غير البعيد، في ضوء تدني الأسعار العالمية للبترول. منذ منتصف الثمانينات، وزيادة الانفاق العسكري لحفظ الأمن والنظام في المنطقة بعد الغزو العراقي للكويت في اغسطس 1990، فضلا عما سينجم عن تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكاليف نقل التكنولوجيا، وخصوصا في مجال الإنتاج الزراعي (Cakmak 1989, 89-103).

(3) لعل خير مثال على ذلك ما حدث في المملكة العربية السعودية من تطور هائل في مجال إنتاج القمح. بحيث تحولت المملكة من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة له منذ عام 1983، وذلك بفضل سياسات الدعم المجزية، التي جعلت التكلفة المحلية لإنتاج الطن تعادل 4.4 أمثال تكلفته العالمية، حسب احصائيات 1990.

إن الدور الهامشي للإنتاج الزراعي المحلي لدول مجلس التعاون، وكذلك آفاق نموه المحدودة في المستقبل، تجعل من قضية الأمن الغذائي لشعوب المنطقة قضية مصيرية. ووفقا لتقديرات الفترة 90-1993، فإن نسب الاكتفاء الذاتي لمجموع دول المجلس في مجال الحبوب (كأرز وشعير وذرة وحبوب الاعلاف والسكر والبقوليات والزيوت والشحوم) تساوي نحو 2 بالمئة من إجمالي الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات، وذلك بسبب أنها تكاد لا تنتج محليا، أما انتاج الدواجن والالبان والخضر واللحوم الحمراء والفاكهة، فتتراوح نسب الاكتفاء الذاتي فيها بين 50 بالمئة إلى 75 بالمئة من الاستهلاك المحلي. ولكن، في مجال إنتاج القمح والخضروات، فإن هناك اكتفاء ذاتيا. أما الأسماك والبيض فهي تحقق نسباً عالية من الاكتفاء الذاتي، تصل إلى 98 بالمئة و80 بالمئة على الترتيب.

وتنسق تلك التقديرات مع التطورات التي حدثت في الطاقات الانتاجية لمجموعة دول المجلس خلال الفترة 75-1993. ونظرا للتطورات التي شهدتها المنطقة، وأسواق النفط، في منتصف الثمانينات، فإنه يمكن الاشارة إلى تلك التطورات على فترتين: الأولى، تغطي الفترة 75-1985، والثانية تعبر عن الفترة 1986-1993.

ففي مجال تطور الانتاج النباتي شهدت دول المجلس تطورا هائلا في انتاج الحبوب. فقد زاد انتاجها في الفترة الثانية بما يربو على ستة أمثال مستواها في الفترة الأولى. إن هذا النمو يعزى، بصفة أساسية، إلى التطور الذي حدث في انتاج محصول القمح في المملكة العربية السعودية، الذي تشكل مساحته حوالي 80 بالمئة من إجمالي مساحة الحبوب، ويساهم بنحو 90 بالمئة من إنتاج مجموعة دول المجلس من القمح، وبدرجة مكنتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير خلال الفترة الثانية (86-1993). أما البقوليات ومحاصيل الحبوب الزيتية، فهي ذات أهمية نسبية محدودة، سواء من حيث المساحة المزروعة أو الإنتاج الكلي لها. وفيما يتعلق بإنتاج الخضر والفاكهة، تنفرد دول المجلس بمعدلات نمو سنوية مرتفعة لكل منها في الفترة الثانية عن الفترة الأولى. ويرجع ذلك إلى استخدام أساليب إنتاجية وفنية متطورة، وتكثيف أساليب الزراعة المحمية، ما جعلها تغطي أكثر من نصف احتياجاتها الاستهلاكية المحلية.

وفي مجال تطور الانتاج الحيواني، حققت دول المجلس انجازات ملموسة. فإنتاج اللحوم الحمراء حقق زيادة قدرها 75 بالمئة تقريبا عن مستواها في الفترة الأولى (تنتج السعودية ثلثي انتاج مجموعة دول المجلس). أما إنتاج اللحوم البيضاء فزاد إنتاجها بنحو 241 بالمئة عن مستواها في الفترة الأولى. ويرجع ذلك، بصفة أساسية، إلى الاهتمام الذي أولته دول المجلس لصناعة الدواجن منذ أواخر عقد السبعينات (تنتج السعودية أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج دول المجلس). وبالنسبة لانتاج البيض، فقد زاد بنحو 150 بالمئة عن مستواه في الفترة الأولى.. أما منتجات الألبان، فقد كانت الزيادات المحققة متواضعة، بسبب انخفاض معدلات النمو السنوية في إنتاج المملكة العربية السعودية، التي يمثل إنتاجها نحو ثلثي إنتاج دول المجلس، أما في الإنتاج السمكي. فتعد عمان المنتج الأكبر ويمثل انتاجها حوالي نصف انتاج دول المجلس، تليه الإمارات (30 بالمئة) ثم المملكة العربية السعودية (15 بالمئة). ويكاد يكفي إنتاجها الاستهلاك المحلي الاجمالي[4].

ثالثا: تتسم نظم التجارة الخارجية والمدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي، عموما، بأنها تتم في اطار مناسب من الحرية التجارية. فالقيود التجارية التي تفرضها هذه الدول تعد منخفضة، ولا تشكل قيدا هاما على تجارتها الخارجية، كما لا توجد قيود على المعاملات الجارية وانتقالات رؤوس الأموال[5].

وفي هذا الخصوص، تشير بيانات الجدول التالي إلى أن التعريفة الجمركية المقررة على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية تتراوح بين الإعفاء الكامل للسلع الأساسية وبين نسبة 5 بالمئة[6].

---

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية المجلدين (11)، (14)، الخرطوم 1991، 1994.

(5) باستثناء بعض من التدابير الاستيرادية المنتقاة وبعض من القيود التصديرية لضمان توافر معروض كافٍ من مجموعة من السلع الأساسية. كما تلتزم دول مجلس التعاون الخليجي بالمادة الثامنة من لائحة صندوق النقد الدولي التي تحظر وضع قيود على المدفوعات الدولية.

(6) ما عدا المملكة العربية السعودية حيث يصل فيها الحد الأقصى إلى 12 بالمئة.

جدول رقم (2)

المتوسط العام والمرجح للتعريفة الجمركية على جميع الواردات لعام 1990

الدولة	المتوسط العام المرجح (٪)	التعريفة الجمركية	
		الحد الأقصى	الحد الأدنى
1 – البحرين	0.3	5	صفر
2 – الكويت	3.5	4	صفر
3 – عمان	2.5	5	صفر
4 – قطر	5	4	صفر
5 – السعودية	11	12	صفر
6 – الامارات	0.4	4	صفر

Source:

IMF Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions. (1988).

والقيود غير الجمركية على الواردات الزراعية الغذائية، لا تنطبق الا على عدد محدود من السلع، لاعتبارات صحية وأمنية. أما القيود المتعلقة بمشتريات الحكومة فتتمثل فقط في تفضيل المنتجات الوطنية الخليجية، بشروط صارمة تتعلق بالجودة والأسعار[7]، في حين أن معوقات الاستيراد والتراخيص وحصص الاستيراد. لا وجود لها (باستثناء ما هو مطبق في عمان). كما لا توجد رسوم مالية على الواردات (باستثناء البحرين والمملكة) إلا في نطاق محدود (Zarrouk 1992).

وعلى الرغم عن ذلك، فإن التجارة البينية لدول المجلس في المنتجات الزراعية، ما زالت هامشية مقارنة بتجاراتها مع العالم الخارجي. وتشير بيانات الجدول التالي إلى أن نصيب التجارة البينية للسلع غير البترولية، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، لم تتجاوز 1.0 بالمئة كمتوسط في الفترة 82-89، بينما تبلغ تجارة دول المجلس مع العالم الخارجي نسبة تربو على 8٪ بالمئة كمتوسط، خلال الفترة نفسها.

---

(7) يجب ألا تزيد أسعار السلع الوطنية عن 10 بالمئة عن مثيلاتها المستوردة من خارج المنطقة، وألا تزيد أسعار السلع المستوردة في دول المجلس عن 5 بالمئة عن مثيلاتها المستوردة من خارج المنطقة.

جدول رقم (3)
التجارة البيئية للسلع غير البترولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال فترتي (74-81) و (82-89)

	الفترة الأولى (74-81)	الفترة الثانية (82-89)
التجارة البيئية	0.36	0.93
التجارة الخارجية(دون البيئية)	4.65	8.24
التجارة الخارجية(بما فيه البيئية)	5.0	9.17

Source:

IMF Foreign Intra-Trade Policies on Arab Countries (1992).

ويرجع السبب الرئيسي في هامشية التجارة البينية في المنتجات الزراعية، بين دول المجلس، إلى تشابه وعدم تنوع هياكلها الإنتاجية: ما جعلها تعتمد على دول العالم الخارجي في تغطية نسبة كبيرة من احتياجاتها من المنتجات الزراعية الغذائية.

ومما يزيد من حدة الاختلالات، وتأثيرها على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ذلك التوزيع الجغرافي المتحيز لواردات دول المجلس من المنتجات الزراعية الغذائية. فدول المجلس تميل إلى الاعتماد، وبدرجة كبيرة، على تغطية احتياجاتها الاستيرادية من هذه المنتجات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فالولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مورد للحبوب إلى دول المنطقة (القمح والذرة والأرز وحبوب الأعلاف)، وتحتل دول المجموعة الأوروبية المرتبة الأولى في تغطية احتياجات دول المجلس من اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضروات وكذلك السكر (UN 1992).

وفيما يتعلق بالتجارة البينية لدول المجلس مع بقية الدول العربية، فهي محدودة إلى درجة كبيرة. فلم تتجاوز تجارة دول المجلس البينية في المنتجات غير البترولية 10 بالمئة من إجمالي تجارتها الخارجية. ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة، منها: تشابه وعدم تكامل هياكلها الإنتاجية، وغياب التنسيق الكامل بين سياساتها الزراعية والتجارية، هذا فضلا عن فقرها الواضح في الكفاءات الإدارية والتسويقية، وغلبة المصالح السياسية الاقليمية الضيقة في مواجهة السعي نحو التكامل الاقتصادي (Zarrouk 1992, 165).

نتائج جولة أراغواي المتعلقة بالمنتجات الزراعية الغذائية

أدت المشاكل الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال فترة ما بعد انتهاء جولة طوكيو (1979) وقبل بدء جولة ارغواي (1986) إلى ارتفاع أصوات المنادين بالحماية التجارية، خصوصا بين دول الجماعة الأوروبية. ومن ثم لجأت دول عدة إلى تبني سياسات الحماية التجارية، وبخاصة في القطاع الزراعي، من خلال استخدام العوائق غير الجمركية non-tariff barrier دون العوائق الجمركية، التي تقلصت بصورة ملحوظة في جولات الجات السابقة.

وفي ظل هذه البيئة التجارية المضطربة، بدأت جولة أورغواي، وهي جولة المفاوضات الثامنة في سبتمبر 1986. وكانت موضوعات المنتجات الزراعية ضمن أهم الموضوعات الجديدة التي شملتها هذه الجولة[8]. خلال هذه المفاوضات متعددة الأطراف، التي استمرت على مدار سبع سنوات، تبلورت ثلاثة مواقف رئيسية من قضية تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية، الموقف الأول، كان مؤيد لضرورة الالتزام بمبدأ تحرير أسواق المنتجات الزراعية الغذائية بالغاء كافة القيود التجارية (جمركية وغير جمركية) تدريجيا أمام تجارة تلك المنتجات، فضلا عن الالغاء التدريجي لدعم الصادرات الزراعية، وكافة صور الدعم المحلي لتلك المنتجات، خلال عشر سنوات أو أكثر. وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف، وأيدتها فيه دول كيرنس (Cairns)[9]، مع اختلاف بسيط على مدى توقيت عملية التحرير. الموقف الثاني، كان متمسكا بفلسفة التدخل بهدف تبرير دعم المنتجات الزراعية، على أساس تحقيق الأمن الغذائي وتوزيع الدخل وتطوير المناطق الريفية.وتزعمت دول المجموعة الأوروبية هذا الموقف، وأيدتها فيه، بدرجة أقل، اليابان، والموقف الثالث، تمثل في موقف مجموعة الدول النامية –

---

(8) شملت جولة ارجواي موضوعات جديدة تتعلق بتجارة المنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس، والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والجوانب التجارية للاستثمار. هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد ألية مؤسسية تقوم بتقوية دعائم التجارة العالمية.

(9) هي الدول المصدرة للمنتجات الزراعية وتطبق مبدأ التجارة الحرة، وتضم استراليا وكندا، نيوزيلندا، المجر، فيجي، البرازيل، ارجواي، الارجنتين، ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلاند، كولومبيا، تشيلي.

كمستورد صافٍ للمنتجات الزراعية الغذائية – التي أعربت عن رغبتها في ضرورة الحصول على ضمانات كافية بألا تتمخض المفاوضات متعددة الأطراف عن زيادات، وتقلبات، في أسعار المنتجات الزراعية.

الجوانب الزراعية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية

ويعتبر انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) من أهم نتائج جولة ارغواي والتي تمثل اطاراً مؤسسياً يجمع كافة الاتفاقيات والبنود القانونية، التي تغطي التجارة العالمية للسلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية والجوانب التجارية للاستثمار، ويمثل المؤتمر الوزاري، الذي ينعقد مرة على الأقل كل سنتين، السلطة الرئيسية في المنظمة، هذا إلى جانب مجلس عام يساعد المؤتمر الوزاري في القيام بالأعمال اليومية للمنظمة، فضلا عن تسوية المنازعات التجارية واستعراض السياسات التجارية. ويتبع هذا المجلس ثلاث لجان رئيسية، هي: لجنة تجارة السلع ولجنة تجارة الخدمات ولجنة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وتتخذ القرارات داخل المجلس العام للمنظمة باتفاق الآراء Consensus إلا إذا نص خلاف ذلك (Chabrier et al 1995, 7).

إن دمج تجارة المنتجات الزراعية في نشاط منظمة التجارة العالمية، من خلال قواعد جديدة تطبق بشكل موحد، إنما تستهدف تحرير أسواق المنتجات الزراعية: من القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك إعانات الصادرات وكافة صور الدعم المحلي على هذه المنتجات، مع اتباع بعض من الإجراءات الأخرى، ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالنظام الزراعي، لتقليل آثارها الضارة على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية.

وفي هذا الخصوص، تم اقرار التزامات على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالغاء تدريجي لهذه القيود، وذلك بتقديمها جداول تبين فيها التزاماتها، التي ترتكز على جانبين هامين: الأول، يتعلق بالحماية الجمركية على المنتجات الزراعية، بحيث تقوم الدولة العضو بتثبيت الحماية الجمركية وعدم زيادة مستواها عن المستوى المحدد في الجدول. أو مع من يهمهم الأمر. كذلك ضرورة أن تعمل الدولة العضو على خفض مستوى الحماية الجمركية التي تضمن، مع التثبيت السابق، اتساع أسواق هذه المنتجات، وجعلها أكثر انفتاحاً واستقراراً.

والثاني، يتعلق بالبنود غير الجمركية على المنتجات الزراعية، مثل حظر الإستيراد وحصص الإستيراد وقيود التصدير، فتلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بتحويلها إلى ما يعادلها بالتعريفة الجمركية tariffication[10] في شكل حزمة من التعريفات الجمركية الجديدة، التي تحل محل مجموعة التعريفات الجمركية المطبقة، بحيث توفر – إلى حد كبير – المستوى الحالي من الحماية التجارية لهذه المنتجات، ولكن بعد تثبيتها عند مستوى معين، لكي تكون بمثابة سقوف لا تتعداها الدول المعنية. لذلك، تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة، وخلال فترة انتقالية، بإخضاع 100 بالمئة تقريبا من تجارة المواد الزراعية لتلك الحزمة من التعريفات الجمركية الجديدة، وبألا تلجأ مرة أخرى إلى فرض قيود غير جمركية عليها. كما تلتزم الدول الأعضاء بخفض تدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 36 بالمئة من مستواه في فترة الأساس (86-1988) خلال فترة انتقالية مدتها 6 سنوات (ابتداء من يوليو 1995) بالنسبة للدول المتقدمة. أما الدول النامية، فتلتزم بتخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، ذات التعريفات المثبتة، وذلك عن طريق التفاوض. أما منتجاتها الزراعية الأخرى، غير المثبتة بتعريفات جمركية، وهي الغالبية، فتلتزم بتثبيتها عند حد أقصى، على أساس مستواها في فترة الأساس (86-1988). خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات.

وتكفل الالتزامات التي أقرت، أيضاً ضمان حد أدنى لفتح الأسواق للواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال حصص التعريفات "Tariff-Quotas" بالنسبة للدول التي لم تبلغ وارداتها من تلك السلع 5 بالمئة من الإستهلاك المحلي لهذه السلع. وإذا كانت هذه النسبة أقل من 3 بالمئة في فترة الأساس (86-1988) فإن على الدولة المعنية أن تضمن زيادة وارداتها لنسبة 5 بالمئة على الأقل من

(10) لتسهيل عملية التحول من القيود غير الجمركية إلى تعريفة جمركية ادرج شرط معاملة خاصة تسمح للدول بالإبقاء على قيود الاستيراد حتى نهاية الفترة الانتقالية وذلك تحت شروط محددة وصارمة. هذا، بالإضافة إلى عقد بعض الدول ترتيبات خاصة لواردات لحم الخنزير والمشروبات الروحية.

الإستهلاك المحلي خلال فترة انتقالية مدتها 6 سنوات. أما إذا كانت واردات الدولة من تلك السلع أكبر من 5 بالمئة من الاستهلاك المحلي فإن على الدولة المحافظة على ذلك المستوى (نبيل حشاد 1994، 44).

وفي ضوء ما سبق، يتبين لنا أن تحرير أسواق المنتجات الزراعية للدول المتقدمة سوف يتم بدرجات، وبسرعة، أكبر من تلك التي يتم بها في الدول النامية. فقد استهدفت اتفاقية جولة ارغواي أن تمنح الدول النامية قدراً أكبر من المرونة في تكييف أوضاعها، في ظل نظام تجاري عالمي جديد، تمثلت في منحه فترة انتقالية أطول نسبيا ويعزى ذلك إلى أن غالبية المنتجات الزراعية في الدول النامية غير مثبتة بتعريفات جمركية. وعليه، فإن التزامها، في هذه المرحلة، تقتصر على تثبيتها دون تخفيضها، أما القلة من المنتجات الزراعية، المثبتة بتعريفات جمركية، والتي تلتزم بتخفيضها، فسوف يتم أمرها بأسلوب التفاوض دون تحديد مسبق لنسب معينة. وفي ما يختص بالدول الأقل نموا، فتعفى من التزاماتها بخفض تعريفاتها الجمركية على المنتجات الزراعية ولكن عليها الالتزام بتثبيتها (World Bank 1994, 3-5).

وفي مجال تدابير الدعم المحلي.للمنتجات الزراعية، تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض المقياس الكلي للدعم الإجمالي Aggregate Measure of Support (AMS) [11] تدريجيا، بنسبة 20 بالمئة من مستواه في فترة الأساس (86-1988) خلال فترة إنتقالية مدتها 6 سنوات بالنسبة للدول الصناعية. أما الدول النامية، فتلتزم بخفض المقياس بنسبة 13 بالمئة (ما يعادل ثلثي مستوى التخفيض في الدول الصناعية) من مستواه في فترة الأساس، خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات. وتستثني من هذه الإلتزامات برامج المساعدات المحلية، التي لا تضر الإنتاج المحلي أو التجارة الدولية للمنتجات الزراعية. كما تستثنى الدول الأقل نموا من الإلتزام بتخفيض الدعم الذي تقدمه للزراعة.

---

(11) يضم مقياس الدعم المحلي الكلي: دعم أسعار السوق، مدفوعات مباشرة للمنتجين، دعم مدخلات الإنتاج. ويبلغ إجماليها في الدول الصناعية 150 بليون دولار، 23 بليون دولار لكلا من دول التحول الاقتصادي والدول النامية.

أما الدعم المباشر لصادرات المنتجات الزراعية للدول الصناعية، فيتم تخفيض قيمته من إجمالي ميزانية الدعم بنسبة 36 بالمئة من مستواه في فترة الأساس (86-1990). كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21 بالمئة من مستواه خلال فترة الأساس، وعلى مدار فترة انتقالية مدتها 6 سنوات. أما الدول النامية، فإن التزاماتها الخاصة بتخفيض دعم الصادرات يعادل ثلثي النسب الخاصة بالدول الصناعية، أي 24 بالمئة و14 بالمئة على الترتيب. ويتم ذلك خلال فترة انتقالية تبلغ 10 سنوات[12]. أما بالنسبة للمنتجات الزراعية غير المدرجة أصلا على قائمة الصادرات المدعومة في فترة الأساس، والتي لا تخضع لالتزامات الخفض، فإنه يحظر بصفة عامة استخدام دعم الصادرات لها ولكن مع بعض الاستثناءات للدول النامية (World Bank 1994, 10).

وتستثنى الدول النامية من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق، الذي يشمل المناولة والتحسين وغيره من تكاليف المعالجة، فضلا عن تكاليف النقل والشحن الدوليين. كما تستثنيها من تخفيض الدعم المخصص للنقل الداخلي والشحن للمنتجات الحكومية، لتشجيع التنمية الزراعية الريفية، وكذلك دعم الاستثمارات الزراعية والدعم المقدم للمدخلات الزراعية.

وتأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار الآثار العكسية المحتملة لتحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية، على الدول النامية الأقل نموا، أو المستوردة صافياً للغذاء. لذلك أدرجوا في الاتفاق قرارا خاصا بهذه الدول، يتضمن تقديم اعانات غذائية في شكل هبات، فضلا عن تقديم معونات لاغراض التنمية الزراعية.

كما يتضمن القرار إمكانية الحصول على تمويل قصير الأجل، لاستيراد المواد الغذائية من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين (Goldin & Kheralla 1995).

(12) قدرت قيمة إعانات التصدير للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية بحوالي 21 بليون دولار في فترة الأساس 86-1990 أي ما يعادل 1/5 إجمالي الصادرات الزراعية لهذه الدول التي تتوافر عنها بيانات بالجات.

وبصفة عامة لا ينطبق الالتزام بتخفيض الدعم على الدعم المقدم من الحكومات للأبحاث الزراعية لمكافحة الآفات والأمراض، أو الخدمات التدريبية وللارشاد الزراعي، أو لوسائله، أو الخدمات الصحية والخدمات التسويقية والترويج ولخدمات البنية التحتية، وفي نطاق برامج حماية البيئة، ولعدد كبير من الخدمات الاجتماعية المقدمة للمزارعين. كذلك لا تخضع للتخفيض، المبالغ التي تخصصها الحكومات للمعونات الغذائية للمحتاجين، أو تلك المخصصة لتأمين مخزون غذائي احتياطي في اطار برامج الأمن الغذائي، بما فيه المساعدات المقدمة للقطاع الخاص للتخزين الاحتياطي، كجزء من هذا البرنامج، على الا يتم بيع المخزون بأسعار تقل عن أسعار السوق الجارية.

وتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء في المنظمة، التي تنوي منع التصدير أو تقييده، وفق ظروف محددة في النصوص، أن تولى الاعتبار لتأثير هذه الاجراءات على الأمن الغذائي للدول الأعضاء المستوردة للسلع الغذائية.

الجوانب الأخرى بالقطاع الزراعي:

أ – اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية: تعتبر حقوق patent rights من أهم البنود التي لها صلة غير مباشرة بالنشاط الزراعي، لما أثير حولها من تساؤلات ما زالت معلقة. وعموما. فإن نصوص الاتفاقية تراعي عدم تعريض النشاط الزراعي للدول النامية إلى الآثار السلبية المحتملة.

فبموجب الإتفاقية، يحق للدول الأعضاء في المنظمة منع الإستغلال التجاري لبراءات الإختراع فيها، من أجل حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنباتات، أو لتجنيب الأضرار المدمرة للبيئة. ويحق لها استثناء النباتات أو الحيوانات من حقوق البراءات. وفي الوقت نفسه، تدعو الإتفاقية الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية التنوع النباتي، من خلال البراءات أو أي نظام آخر. وقد تم الإتفاق على أن يبدأ العمل بهذا البند بعد مرور سنة من إنشاء المنظمة أي في يناير 1996 بالنسبة للدول الصناعية. أما الدول النامية فقد سمح لها أن تبدأ التطبيق بعد خمس سنوات من إنشاء المنظمة.

ب - الإتفاقية والحواجز التكنولوجية للتجارة: تنص الإتفاقية صراحة على توحيد المعايير الفنية والمواصفات المعتمدة للتجارة الدولية ISOVIEC من أجل تحقيق الإنسجام في مواصفات السلع المتبادلة تجاريا. إلا أن الإتفاقية، في الوقت نفسه، تأخذ بعين الإعتبار المصاعب الخاصة التي قد تواجهها الدول النامية في مجال تطبيق هذه المواصفات، وتدعو الدول الأعضاء إلى منحها الرعاية الخاصة، كما تسمح باستثناءات محددة الزمن من الإلتزامات التي تطلبها الإتفاقية لهذه الغاية.

جـ - الترتيبات الصحية والصحة النباتية Phystosanitary and sanitary: توصلت الإتفاقية إلى إرساء قواعد من شأنها التأكد من عدم استخدام المعايير الصحية والصحة النباتية في إعاقة التجارة العالمية. ويتم التحقق من ذلك في ضوء اختبارات وطرق علمية سليمة.

د - اتفاقية التجارة متعددة الأطراف: لدعم المقتضيات التجارية المتعددة الأطراف في نظام الزراعة فإن التكتلات الإقتصادية تستطيع أن تمنح اعضاءها امتيازات تجارية خاصة في القطاع الزراعي من أجل حمايتها.

هـ - جوانب أخرى مثارة: اعترض عدد من الدول على الممارسات التجارية، التي يمكن أن تحدث بسبب القوانين البعيدة عن روح اتفاقية المنظمة، مثل القانون الأميركي «سوبر 301» الذي يعطي للحكومة الأميركية الحق في اتخاذ اجراءات منفردة لحماية انتاجها وتجارتها الخارجية. وفي مقابل ذلك، ترغب فرنسا في استصدار تشريع أوروبي مرادف للقانون الأميركي.

و - الغاء جميع البنود الطوعية على الصادرات Voluntary Export Restriction (VER): ينص الإتفاق على إلغاء هذه التدابير تدريجيا خلال أربع سنوات، ابتداء من يناير 1995 (بدء عمل المنظمة). وفي حالة وجود خطر حقيقي على منتجات وطنية، منها السلع الغذائية، يمكن مد هذه الفترة إلى ثمان سنوات إعتبارا من بدء عمل منظمة التجارة العالمية. هذا بالنسبة للدول الصناعية، أما في حالة الدول النامية، فيمكن مد فترة استخدام التدابير الوقائية إلى 10 سنوات.

أثر إنشاء منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي

هذه هي المرة الأولى، التي تتصدى فيها الجات للسياسة الزراعية وتجارتها. ولذلك، من المتوقع أن يؤدي تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية، في اطار منظمة التجارة العالمية، إلى آثار وانعكاسات إيجابية على التجارة العالمية، ومن ثم الاقتصادات الدولية، إن معظم هذه المزايا ستحظى بها الدول الصناعية وعدد من الدول النامية، أما الدول النامية المستوردة صافية للمواد الغذائية، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الآراء قد اختلفت حول مدى تأثرها بعملية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية إذ تتفاعل الآثار الإيجابية والسلبية في الأجل القصير، بطريقة تختلف عنها في الأجل الطويل. وفي ضوء ذلك، بات من الضروري لدول المجلس أن تتعرف، وفي وقت مبكر، على حجم هذه الآثار، لكي تتمكن من تكييف سياساتها الزراعية بما يتفق وأمنها الغذائي.

إن تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية في اطار التجارة العالمية، يتوقع أن يؤثر على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال محورين رئيسيين: الأول، يتلخص في الاتجاهات السعرية لواردات دول المجلس، من المنتجات الزراعية، في الأجلين القصير والطويل، والثاني، يتمثل في كفاءة تخصيص الموارد الزراعية (Goldin et al 1993, 131) وفي ما يلي تحليل للآثار المحتملة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

في إطار المبادىء الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية الغذائية، يمكن وضع بعض مؤشرات الآثار المحتملة في المدى القصير، التي تم استخلاصها من التحليل الموضوعي للنشاط الزراعي في دول المجلس، وما توصلت إليه مجموعة من الدراسات والنماذج القياسية التي أعدت لقياس هذه الآثار.

وبصفة عامة، فإن تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية في اطار منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يؤدي إلى حدوث آثار سلبية، تتمثل في ارتفاعات أسعار تلك المنتجات، على الأقل في الأجل القصير، وذلك بسبب الإلغاء التدريجي للقيود التجارية وزيادة فرص دخول الأسواق، وبخاصة في الدول الصناعية.

وفي هذا الخصوص، وضعت دراسات تعتمد في نتائجها على تصميم عدة نماذج اقتصادية لتقدير الاتجاهات السعرية الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات

الزراعية. اتسمت تقديرات هذه النماذج بدرجة عالية من التفاوت، ومالت في معظمها إلى الاعتقاد باتجاه الانتاج الزراعي في الدول الصناعية إلى الانخفاض، وميل مستويات أسعارها إلى الارتفاع في الأجل القصير. ويحدث ذلك بسبب الالغاء التدريجي لكل من الدعم الموجه للإنتاج المحلي، وذلك الموجه لدعم الصادرات من هذه السلع.

وعلى العكس من ذلك، يميل الإنتاج الزراعي في الدول النامية، ذات الإمكانات الزراعية غير المستغلة، إلى الزيادة بسبب إعادة تخصيص الموارد الزراعية العالمية بصورة أكثر كفاءة، ووفقا لمبدأ الميزة النسبية كنتيجة طبيعية لتحرير الأسواق العالمية لهذه المنتجات، وفي الوقت نفسه، تتجه أسعار منتجاتها نحو الارتفاع لتقترب من مستوياتها العالمية.

وفي اطار تصور ينطوي على افتراض قيام الدول الصناعية، منفردة، بتنفيذ التزاماتها وفقا لمبادىء منظمة التجارة العالمية، تتنبأ هذه النماذج بآثار سلبية تتمثل في انخفاض الإنتاج من المنتجات الزراعية الغذائية، وبارتفاع في أسعارها العالمية، بدرجات متفاوتة حسب نوع السلعة. أما في حالة افتراض التزام كلا من الدول الصناعية والنامية بالتزاماتها وتعهداتها التجارية، فإن تنبؤات هذه النماذج تكون غير حاسمة في تقدير المحصلة النهائية لكل من الآثار السلبية والإيجابية على الإنتاج والأسعار الزراعية. إلا أن هناك دراسات أخرى تشير إلى تفوق الآثار الإيجابية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية في الأجل الطويل، وذلك بسبب زيادة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وجني ثمار وفورات الإنتاج الخارجية (Brandoa et al 1993, 43).

وفي ضوء ما سبق، فإن قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الاستفادة من هذه التطورات في تدعيم مركزها التجاري بما يخدم أمنها الغذائي مرهون بعوامل ثلاثة: **الأول:** يتعلق بالاتجاهات السعرية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية في الأجلين القصير والطويل. **والثاني:** يتمثل في مدى قدرة قطاعات الانتاج الزراعي في دول المجلس على الاستجابة لهذه التغيرات السعرية وفتح الأسواق العالمية. **والثالث:** يتلخص في آفاق التعاون وتكامل السياسات الزراعية بين دول المجلس وكذلك بينها وبين باقي الدول العربية.

أولا: الإتجاهات السعرية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية: نظرا لارتكاز إتفاقية منظمة التجارة العالمية على عدة مبادىء، يأتي في مقدمتها

تخفيض معدلات الدعم للإنتاج والصادرات من المنتجات الزراعية وبخاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنه من المتوقع أن تشهد السوق الدولية لهذه المنتجات ارتفاعات سعرية متفاوتة، بسبب تخفيض معدلات الدعم لها. إن المدى الذي سترتفع إليه تلك الأسعار يتوقف على اعتبارات عدة منها درجة التزام الدول الأعضاء بالمبادىء التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، وكذلك البعد الزمني الذي تقدر خلاله هذه الآثار.

وفي هذا الشأن، يمكن الاعتماد على نتائج إحدى الدراسات التي قام بها (Goldin & Knudsen 1990) باعتبارها مؤشرات توفر تقديرات ارشادية عن الاتجاهات السعرية لهذه المنتجات. وعلى الرغم من اختلاف هذه النماذج، من حيث منهجيتها ودرجة شموليتها، إلا أنه يمكن استخلاص جملة من النتائج الهامة في هذا الشأن (جدول – 4).

جدول رقم (4)، دول منظمة التعاون الاقتصادي: نتائج نماذج التأثيرات السعرية لسياسات تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية

النموذج	القمح	حبوب العلف	لحوم	منتجات ألبان	سكر
I- نماذج التوازن الجزئي					
Anderson-Tyres (1)					
توقعات عام 1995					
أ – الأسعار غير المرتبطة بنمو الانتاجية	25	3	43	95	22
ب – الأسعار المرتبطة بنمو الإنتاجية.	19	2	39	90	27
Zietz & Valades (2)	3	3-	10	-	15
(3) التفويض التجاري الوزاري MMIT	5-	10-	5	31	9
(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)					
USDA/Swo Psim (4)	27	22.16	16	84	29
II – نماذج التوازن العام					
DSA II -1– توقعات لعام 2000	18	11	17	31	-
RUNS - 2	15	8	18	-	57
WALARAS - 3	17	10	10	14	-

Source:

World Bank-Implications for Developing Countries (1990).

توقع أغلب هذه النماذج حدوث زيادات سعرية متفاوتة لمنتجات الحبوب واللحوم والألبان والسكر، مع اتجاه الزيادة نحو التراجع في نماذج التوازن العام في الأجل الطويل[13]. وعلى أساس افتراض التزام جميع الأطراف بتنفيذ الإتفاقية في قطاعات متعددة هذه الارتفاعات السعرية بالإضافة إلى تحرير الأسواق يتوقع لها أن تساهم في إعادة توزيع مراكز الإنتاج الزراعي الغذائي على مساحة جغرافية أوسع تشمل بالإضافة إلى الدول الصناعية عدداً أكبر من الدول النامية ذات الإمكانات الزراعية العالية والميزة النسبية. هذا الاتجاه نحو إعادة توزيع وتوسيع مراكز الانتاج وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية، سوف يساهم في تحقيق قدر مناسب من الاستقرار السعري، الذي يساعد في تقليل المخاطر الناجمة عن التقلبات السعرية الموسمية والمفاجئة، التي يمكن أن تحدث لأسباب مناخية أو لتغير في السياسات المتعلقة بالمخزون السلعي الغذائي. هذا الاستقرار السعري المتوقع، يعد ميزة من شأنها تعويض الزيادات السعرية المحتملة.

من المفيد أن نشير أيضا إلى عملية التفاعل بين أنشطة انتاج الحبوب، من ناحية، وبين أنشطة الانتاج الحيواني في الدول الصناعية. فمن المتوقع أن يؤدي التخفيض التدريجي لدعم الإنتاج الحيواني إلى تقليص انتاجها وتحويله جزئيا، إلى مراكز مؤهلة في الدول النامية حيث تتوافر المياه والمراعي الكثيفة. ويترتب عن ذلك، وبعد فترة معينة، انخفاض الطلب على حبوب العلف في الدول الصناعية، وبالتالي اتجاه أسعارها نحو الانخفاض، كما توقعتها بعض نماذج التوازن الجزئي (جدول 4) وتكون النتيجة المحتملة في هذا الشأن، تحول المزارعين في الدول الصناعية من إنتاج حبوب العلف إلى إنتاج حبوب الغذاء، وهو ما ينجم عنه – وفي الأجل الطويل – تراجع في أسعار حبوب الغذاء بما يعوض، ولو جزئيا، الارتفاع المتوقع في أسعارها في الأجل القصير. إن الأثر النهائي في النهاية – كما توقعتها نتائج نماذج التوازن العام في الجدول رقم4 – هو زيادة أسعار الحبوب زيادة صافية، تبلغ في المتوسط حوالي 15 بالمئة خلال العشر سنوات القادمة. وهذه الزيادة أقل بكثير مما هو متوقع

(13) باستثناء النموذج الوزاري للتجارة الموجهة (MMIT) المعمول به في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يتوقع انخفاض أسعار القمح. أما الحبوب الصلبة للعلف فيتوقع نفس النموذج السابق وكذلك نموذج Zeitz & Valdes انخفاض أسعارها.

لها في الأجل القصير، التي تبلغ، حسب تقديرات نموذجي usda/swopsim وAnderson Tyres، بين 19-27 بالمئة على الترتيب. إلا أن بعضاً من الدراسات الأخرى تشير إلى أن هذا الاتجاه التصاعدي، المحتمل، لأسعار المنتجات الزراعية الغذائية، المصحوب باستقرار نسبي فيها، إنما يتم في إطار اتجاه عام نحو الإنخفاض منذ الحرب العالمية الثانية، بسبب تحسن الإنتاجية الزراعية، وبفضل التطورات التكنولوجية الهائلة في هذا المجال، ولذلك فإن هذه الدراسات تتوقع تراجعا وليس ارتفاعا لأسعار المنتجات الزراعية الغذائية في الأجل الطويل (GATT 1993).

واضافة إلى ما سبق، يتطلب تحليل أثر تحرير التجارة العالمية، على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة على القطاعات غير الزراعية. إن المكاسب الإجمالية المترتبة عن تحرير التجارة العالمية، التي ستجنيه الدول الصناعية، وتقدر بحوالي 350 بليون دولار أمريكي، من إجمالي مكاسب تحرير التجارة العالمية، التي تقدر بنحو 500 بليون دولار امريكي خلال الفترة (1995-2005) (تعادل 1 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي)[14] يمكن أن يترتب عليها زيادة طلبها على البترول والمنتجات البترولية بدول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنخفض أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية بفضل كفاءة تخصيص مواردها بعد تحرير التجارة العالمية. هذه المتغيرات، مجتمعة، سوف تكون لها آثار إيجابية على أمن المنطقة الغذائي، نتيجة تحسن معدلات التبادل التجاري لصالح دول مجلس التعاون، وبالتالي زيادة قدرتها المالية على مواصلة معدلات استيرادها من المنتجات الزراعية اللازمة، للحفاظ على مستويات معيشة مواطنيها (Habrier et al, 1995,8).

ثانياً، قدرة النشاط الزراعي بدول المجلس على الاستجابة لنتائج تحرير التجارة العالمية: على الرغم من أن الإمكانات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي محدودة بعوامل ثابتة طبيعية ومناخية، إلا أن انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية يمكن أن يحقق لها مزايا الاستفادة، في مجال نقل التكنولوجيا ودعم مراكز البحوث والخدمات الارشادية الزراعية، التي لا تحظرها

---

(14) حسب تقديرات أكثر حداثة لسكرتارية الجات، (نوفمبر 1994).

مبادىء الجات. كما سيتطلب منها إعادة النظر في خطط تشجيع الزراعة، وذلك باتباع سياسات لترشيد الدعم والاستفادة القصوى من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والدواجن، بما يقلل من الدعم الموجه إليها، وبالتالي تحقيق إنتاج أكثر قدرة على المنافسة، وبتكلفة مالية أقل على موازنات الحكومات، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية. هذا بالإضافة إلى إن الإنتاج والأمن الغذائي لن يكونا مهددين بالتغير في سياسة الدعم المطبقة في الدول الصناعية (Cakmak 1989).

إن ارتفاع مستوى دخل الفرد في دول المجلس، وكذلك الزيادة السريعة في أعداد السكان البالغ عددهم ما يقرب من 25 مليون نسمة عام 1992، سوف يشكلان ضغوطا متزايدة على طلب المنتجات الزراعية الغذائية. وبالتالي، ستشهد المنطقة تحدياً كبيراً يتعلق بقضية أمنها الغذائي، خصوصا البيئة التجارية العالمية، ستشهد تطورات جذرية في الفترة المقبلة.

قد تكون آفاق النمو الزراعي مقيدة بمحددات ثابتة، لكن دول مجلس التعاون تستطيع أن تحقق مزيدا من التقدم في مجال تغطية احتياجاته من المنتجات الزراعية الغذائية (على الأقل في بعض دول المجلس كعمان والامارات والمملكة العربية السعودية) عن طريق زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإنشاء مراكز زراعية متقدمة. فعمان تمتلك إمكانيات زراعية كبيرة، تتمثل في وجود حوالي مليون فدان مزروعة تعتمد على مياه الري الجوفي والأمطار، وتزرع 44 بالمئة منها بالبلح الذي تصدر جانبا كبيرا منه، كما أن لديها ثروة سمكية هائلة تقوم بتصدير جانب كبير منها. أما دولة الامارات العربية المتحدة فلديها مناطق زراعية تقليدية في ساحل الفجيرة ورأس الخيمة، وحديثا في مناطق واحة زايد في الشارقة والعين في أبو ظبي وتنتج وتصدر البلح. أما المملكة العربية السعودية، فلديها خطط تنمية زراعية مكنتها من أن تكتفي ذاتيا من القمح والألبان والدواجن وتصدر جانبا منها. (Arab Banking Corporation 1994).

ومن المفيد، أيضا، أن نشير إلى أن دول المنطقة بعامة تمتلك بنية أساسية متكاملة حديثة، تعد أحد أساسيات ودعائم التنمية في كافة المجالات، بما فيها القطاع الزراعي. كذلك أحرزت دول المجلس تقدما ملموسا في مجال البحوث التكنولوجية والإرشاد والائتمان والتسويق وتهيئة البنية الاقتصادية والاجتماعية. أما السياسات الزراعية التي تتبناها دول المجلس، فتنفذها بأحكام. ومعدلات

نجاحها تزداد بشكل واضح، بحيث يمكن القول، بصورة إجمالية، إن سياسات الأمن الغذائي التي تبنتها خلال عقد الثمانينات، أحدثت تطوراً ملحوظا في القدرات الانتاجية المحلية. فقد أدت هذه السياسات، بما تضمنته من برامج تنفيذية وآليات تطبيقية، إلى الحد نسبيا من الآثار السلبية للعوامل الخارجية المؤثرة على الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

نتائج وتوصيات

نظرا لضيق القاعدة الإنتاجية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي مقاسة على أساس نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي التي لم تتجاوزه في 2 بالمائة على أحسن تقدير باستثناء المملكة العربية السعودية، وبالتالي اعتمادها اعتماداً كبيراً على استيراد المنتجات الزراعية حيث تتراوح نسبتها إلى إجمالي الواردات بين 6.0 بالمئة (البحرين) و20 بالمئة (قطر)، وإن تجارتها النسبية مع باقي الدول العربية لا تقارن بمستوياتها مع باقي دول العالم حيث لم تتجاوز نسبة 8.0 بالمئة في أحسن الأحوال (جدول – 1) على الرغم من أنها اقتصاديات مفتوحة. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1 – إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الزراعية وستظل كذلك على الأقل في المستقبل المنظور، وعلى ذلك فإن الأمن الغذائي للمنطقة لن يتحقق من خلال اكتفائها ذاتيا من تلك المنتجات.

2 – إن تحقيق الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي مرهون بضرورة تحقيقه لمعدلات نمو حقيقية مستديمة، تضمن لها تدفقات مستمرة من مراكز تصديرية مستقرة. ونظرا لتأثير معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول بالتطورات الجارية في قطاع البترول سواء من ناحية الانتاج أو الأسعار العالمية له، وكذلك التقلبات المناخية غير المتوقعة في الإنتاج الزراعي، وتأثر حركة التدفقات التجارية الزراعية بعدم الاستقرار في البيئة التجارية العالمية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، فإن أمن المنطقة الغذائي ظل محل شك في نظر كثير من المراقبين المهتمين باقتصاديات المنطقة.

3 – إن نجاح جولة أورجواي وانشاء منظمة التجارة العالمية كآلية جديدة لتنظيم استمرار التدفقات التجارية في اطار من حرية التجارة العالمية سوف يضمن لدول العالم، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، مستوى مناسب

للنمو المستديم والتدفقات التجارية المستمرة ومصادر استيراد أكثر استقرارا. إلا أن هذا الأثر الإيجابي يمكن أن يتأثر سلبا بالترتيبات الأمنية بالمنطقة وما يترتب عليها من زيادة الاعباء المالية اللازمة لحفظ الأمن والنظام بالمنطقة.

4 – هامشية حركة التبادل التجاري الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث لهذه نسبة التجارة البيئية للسلع غير البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو واحد بالمئة كمتوسط للفترة 1982-1989 والذي يعزى في اعتقادي لثلاثة أسباب رئيسية، أولهما، تشابه وعدم تنوع هياكلها الزراعية، وثانيهما، ضعف القدرات التسويقية لهذه الدول، وثالثهما، تحيز التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدول نحو مناطق الاستيراد الرئيسية للنفط خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وفي ضوء هذه النتائج، فإن هناك عدد من التوصيات تستحق أن نبرزها كما يلي:

1 – تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تدعيم أمنها الغذائي بالتغلب على المحددات المقيدة لنمو القطاع الزراعي عن طريق زيادة الاستثمارات الوطنية والإجنبية وتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وانشاء مراكز زراعية متقدمة.

2 – الاستفادة من المجالات المستثناة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية مثل الدعم المقدم لمدخلات الانتاج والائتمان الزراعي، وكذلك المقدم لتخفيض التكاليف التسويقية والنقل والشحن، وأيضاً الدعم على الاجراءات الحكومية لتشجيع التنمية الزراعية والريفية والاستثمارات الزراعية التحتية الزراعية.

3 – اتخاذ خطوات إيجابية نحو بناء مخزونات غذائية احتياطية، على مستوى كل دولة وعلى مستوى دول المجلس ككل، تساعد في تخفيف وطأة الارتفاعات المتوقعة في الأسعار لبعض سلع الغذاء القابلة للتخزين، وهذا اجراء تسمح به اتفاقية تحرير التجارة العالمية.

4 – ضرورة الاستفادة من الوضع الخاص الذي تسمح به الاتفاقية في مجال المنتجات الزراعية القابلة للتلف أو الموسمية وذلك في مجال إنتاج الخضر وبعض الفاكهة كالتمر والعنب وغيرها من المنتجات الزراعية المصنعة وذلك

من خلال تنسيق السياسات والبرامج التنموية الموجهة لهذه المجموعة من المنتجات مع العمل على تنسيق ودعم العلاقات التجارية بين دول المجلس.

5 – ضرورة مراجعة وتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي انعقدت في بداية الثمانينات بين دول مجلس التعاون الخليجي لوضعها في شكل تكتل اقتصادي (اتحاد جمركي – منطقة حرة – سوق مشتركة) حتى تستطيع الاستفادة من استثناءها من تطبيق مبدأ المعاملة التجارية التفضلية الذي يجبر دول المجلس التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية أن تعطي باقي الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي أقرتها لباقي دول المجلس ما لم يجمعها تكتل اقتصادي محدد. إن الفترة الإنتقالية التي تعطيها اتفاقية جولة أرجواي للدول النامية (10 سنوات) تعتبر كافية لأن تكيف أوضاعها للدخول في تكتل اقتصادي، إن قطاع التجارة ما زال يشكل نقطة بداية مناسبة لبلوغ صورة من صور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يعتمد على التوجه نحو التصدير، خاصة مع دول كمصر والأردن ولبنان والسودان التي تمتلك امكانات زراعية هائلة. ويمكن الاعتماد في ذلك على مشروعات زراعية متكاملة على مستوى هذه الدول بحيث تكون انتقائية وتدريجية خاصة في مجال سياسات الاستثمار. هذا النهج في التعاون الاقتصادي ليس جديدا فقد سلكته من قبل دول المجموعة الأوروبية، كما وأنه وإن كان أقل الخيارات القومية طموحا الا أنه يتميز بأنه أقلها من حيث التضحيات كما يحتاج إلى بنيان مؤسسي محدود للغاية.

كذلك يمكن الاستفادة من وفورات النطاق الكبير الذي توفره السوق الخليجية التي تعد سوقا واسعة نسبيا بالنظر إلى متوسط دخل الفرد بها الذي يقرب من 13,500 دولار سنويا وعدد سكانها الذي يقرب من 25 مليون نسمة. إن تنسيق سياسات التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين مجموعة الدول العربية ذات الامكانات الزراعية يعود بالفائدة على كلا الطرفين. وفي هذا الخصوص يمكن لدول المجلس أن تدعم الاستثمار في المجال الزراعي بانشاء مراكز بحوث متقدمة وتشجيع نقل التكنولوجيا الزراعية واستصلاح مزيد من الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية الأخرى ذات الإمكانات الزراعية الكبيرة (Zarrouk 1992, 150-155).

المصادر العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1994 الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (14)، الخرطوم.

نبيل حشاد

1994 الجات وإنعكاساتها على إقتصادات الدول العربية، الكويت، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (42).

المصادر الأجنبية

Arab Banking Corporation

1994 The Arab Economies: Structure and Outlook, Arab Banking Corp., 4th ed.

Bernard, H. & Prime Braga, C.I.

1995 Trade in Service - The GATT and the Arab Countries. Kuwait, Annual Joint 7th Seminar, January 17-18.

Brandoa, A., Salazar, P. & Martin, W.

1993 Implications of Agriculture Trade Liberalization for Developing Countries. The World Bank.

Cakmak, M.

1989 "Wheat Production in Saudi Arabia." Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 10 (3).

Chabrier, P., El Erian, M. et al.

1995 Implications of the Uruguay Round for the Arab Countries: A General Analysis. IMF. Kuwait.

GATT

1993 An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries. Geneva: GATT.

Goldin, I., & Knudsen, O.

1990 Agriculture Trade Liberalization: Implications for Developing Countries. Washington D.C.: The World Bank.

Goldin, I., Knudsen, O. & van der Mensbrugghe, D.

1993 Trade Liberalization: Global Economic Implications. Washington D.C. World Bank.

Goldin, I. & Kherallah, M.

1995 The Uruguay Round and International Trade in Agriculture Products: Implications for Arab Countries. The Annual Joint 7th Seminar by AFESD. Kuwait, January 17-18.

Hong-Yui, H.

1994 Effects of the Uruguay Round Negotiations on the Korean Economy. Republic of Korean Economic Bulletin 1.

International Monetary Fund

1987 Annual Report on Exchange Arrangement and Exchange Restrictions. Washington, D.C.

1988 UNCTAD, Trade Control Measures in Developing Countries. Annual Report on Exchange Arrangements & Exchange Restrictions.

International Monetary Fund - Kelly M.R. & Fritz-Krickow, B.

1992 Trade Policies in Industrial Countries and Their Impact on Arab Countries." in S. El Naggar ed. Foreign and Intra-Trade Policies on Arab Countries. Washington D.C.

Martin, W. & Yanagishima, K.

1993 Concerted Trade Liberalization and Economic Development in the Asia Pacific Region. Washington D.C.

Maskus, K. & Konary, D.

1994 "Trade Related Intellectual Property Rights: Issues and Exploratory Results". in Deardorff ed. Analytical and Negotiating Issues in Global Trade Systems. University of Michigan Press.

Page, S. & Davenport, M.

1994 Effects of the GATT Round on Developing Countries. London: Overseas Development Institute.

United Nations

1992 COMTRADE Records.

The World Bank

1990 Agriculture Trade Liberalization: Implications for Developing Countries, Washington D.C.

1994 The Uruguay Round: A Preliminary Assessment. Unpublished Document. Washington D.C.

Yang, T.

1993 The Impact of Multifabric Arrangement and Textile Markets. Australia: National Center for Development Studies.

Yeat, A.J.

1994 A Quantitative Assessment of the Uruguay Round's Effects and Their Implications for Developing Countries. Washington D.C.: The World Bank.

Zarrouk, J.

1995 Policy Implications of the Uruguay Round: Results to the Arab Countries. The Annual Joint 7th Seminar. Kuwait. January 17-18.



مفهوم الحجم الأمثل للسكان مع إشارة خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة

عيسى موسى الشاعر*

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة المحددة التالية: ما مفهوم الحجم الأمثل للسكان؟ ما الآراء المختلفة التي تعرضت لعلاقة السكان بالموارد المتاحة؟ ما أهم الطرق المستخدمة في حساب الحجم الأمثل للسكان؟ ما أهم العوامل التي يمكن أن تفسر تطور أعداد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ؟ ما الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية من جهة وسكان كل إمارة على حدة من جهة أخرى؟.. وأخيراً هل تتفق حالة دولة الإمارات مع الاتجاه العالمي الداعي إلى الحد من نمو السكان أم تختلف عنه؟

الحقيقة أن المتفحص لتطور الحجم السكاني لدولة الإمارات يتبين له أن الثروة النفطية، وما تبعها من تدفق أعداد كبيرة من الناس من أنحاء العالم كافة، للعمل في القطاعين العام والخاص في الدولة، فضلا عن الزيادة الطبيعية للسكان، كانت وراء نمو عدد سكان الإمارات العربية في العقود الأخيرة. لقد ساعدت

---

* أستاذ مشارك في قسم الجغرافيا – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الإمارات العربية المتحدة – العين

عائدات النفط في قيام العديد من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية في الدولة، كما ساعدت في ارتفاع مستوى الدخل الفردي السنوي إلى حد جعل هذه الدولة المحدودة في المساحة والسكان من أغنى دول العالم. وعليه، تفترض هذه الدراسة أن إمكانات دولة الإمارات الاقتصادية تسمح لها بتوفير فرص عمل لمزيد من الناس، المواطنين، ومن غير المواطنين دون الإخلال بالمستوى المعيشي الجيد لهم. وهذا ما سوف يحاول الباحث تأكيده من خلال توضيح مفهوم الحجم الأمثل للسكان، وتطبيقه على هذه الدولة النفطية الصغيرة.

لقد شغلت علاقة السكان والموارد – ولا تزال – أذهان الباحثين والمفكرين منذ الأزمنة القديمة وحتى الآن. فقد تطرق إليها الهنود والإغريق والرومان ومفكرو القرون الوسطى والحديثة.

وتعتبر نظرية الحجم الأمثل للسكان إحدى النظريات الحديثة التي تربط بين مقدار الموارد الاقتصادية وحجم السكان. ولقد اقترنت كلمة الأمثل Optimum بكلمة السكان population لأول مرة عام 1911 من قِبل العالم السويدي (Wicksell) الذي جعل منها مفهوما مترابطا. وفي عام 1922 أشار (A. Carr-Saunder) إلى الحجم الأمثل للسكان بأنه الرقم الذي يعطي أعلى عائد لكل شخص.. مع الأخذ في الاعتبار كلًّا من البيئة والمهارة والعادات والتقاليد، وجميع الحقائق الأخرى ذات العلاقة. وفي عام 1971 أفرد (Parson) – في أحد كتبه – فصلا يدافع عن الحجم الأمثل. وفي عام 1973 أكد (E. Schumacher) في كتابه Small is Beautiful على فضائل الأعداد القليلة للسكان (Parson 1993, 5).

إن كلمة Optimum الانجليزية مستعارة من الكلمة اللاتينية (Optimus) التي تعني الأفضل the best والمقصود بها هنا أفضل حجم للسكان، أو الحد الأمثل للسكان. ولقد عرف (Gould and Kolb) في قاموسهما Social Sciences Dictionary هذا التعبير بأنه: ذلك الحجم الذي تصل عنده قيمة بعض المتغيرات المختارة، مثل الدخل الفردي، إلى حدها الأقصى. أما عالم السكان السوفياتي Kolganove فقد عرفه بأنه المستوى الذي يقدم حياة هانئة سعيدة (Parson 1993, 5). والواقع أن متوسط الدخل الفردي اعتبره عدد من علماء السكان معيارا للتمييز بين الحجم الزائد والحجم الناقص للسكان في مجتمع ما، فإذا ما استمر هذا المتوسط بالارتفاع عندها يتميز القطر المعين بأنه ذو حجم سكاني ناقص. وفي المقابل، إذا ما بدأ متوسط الدخل الفردي في الهبوط، فإن

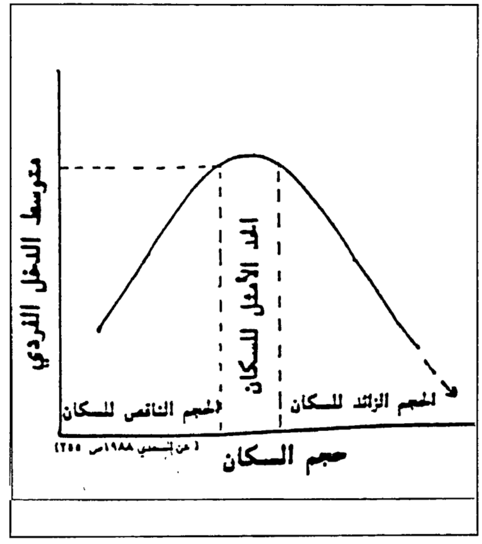
ذلك يعتبر علامة على أن القطر قد اجتاز مرحلة الحد الأمثل، وبدأ يتميز بكونه ذا حجم سكاني زائد (شكل 1). إن هذه العلاقة يمكن تمثيلها بصيغة تكون فيها الموارد الطبيعية على جانب، وحجم السكان على الجانب الآخر (السعدي 1988 ,254؛ أبو عيانة؛ 1985 ,283-297، الجديدي 1990 ,217-221).

لقد حاول عدد من علماء السكان والاقتصاد والجغرافيا أن يحددوا مفاهيم الحجم الأمثل والحجم الناقص للسكان. وقد اتفق الجميع على بساطة الفكرة التي تقول أنه لمنطقة ما ينبغي أن يكون هنالك حجم سكاني مثالي، من حيث ملاءمته للعيش والعمل، وأن عدداً أكبر للسكان، سينجم عنه الحجم الزائد للسكان في حين أن عددا أقل للسكان سينتج عنه حجم ناقص. إلا أن هذه الفكرة، عندما تُبحث بشكل متعمق، تصبح أكثر تعقيدا. من السهل فهم مصطلح الحجم الأمثل للسكان بشكل عام، ولكن من المستحيل أن يجري تحديده بدقة، بشكل يمكن قبوله عالميا أو أن يجري اقتراح رقم دقيق يمكن اعتباره حجما مثاليا لسكان منطقة ما. والحقيقة إن المفهوم قد عولج مرارا من جوانب اقتصادية. وعليه، فمن التعريفات التي نجدها في الأدب أن الحجم الأمثل للسكان لمنطقة معينة هو «عدد السكان الذين يقدمون الحد الأقصى من العائد الاقتصادي في ظل ظروف طبيعية وحضارية واجتماعية معينة». ويشير Hornby and Jones إلى أن العائد الاقتصادي الأقصى هو أيضا صعب التحقيق، على الرغم من أنه يعبر عنه عادة بالناتج المحلي الإجمالي/ نسمة (Hornby & Jones 1987, 44).

لقد فحص Wrigley العلاقة بين المتغيرات السكانية والاقتصادية بتمعن. وقد افترض مجتمعاً يتصف بمستوى بدائي من الحضارة المادية، وأن الحضارة المادية ثابتة بحيث إن التطورات الفنية لا تؤمِّن زيادة مطّردة في إنتاج الغذاء. وفي هذه الحالة، فإن عدد السكان لن ينمو إلى سقف الطاقة الإنتاجية من الغذاء في المنطقة، بل سوف يكون هنالك مستوى متوازن من السكان عند مواقع عديدة تحت حد السقف، وذلك بحسب مستويات متغيرة للخصوبة والوفيات (Wrigley 1967, 193-196).

وفي عام 1972 ذكر (J.Clarke) ملاحظات هامة عديدة حول تعريف الحجم الأمثل للسكان. وأيد Clarke ما ذكره سابقوه من أن الحجم الأمثل للسكان، من وجهة النظر الاقتصادية هو العدد الذي يسمح بأقصى عائد فردي في ظروف اقتصادية وفنية معينة (Clark 1972: 164).

فيما خلص (Mahar and others) إلى أنه عندما يتم توازن السكان مع الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها فإن تنمية مستمرة تكون ممكنة. ولكن عندما تنمو الجماعات البشرية بشكل سريع، أو يصبح عدد السكان مفْرِطا فإنهم يدمرون قاعدة مواردهم الطبيعية الأساسية، مما يؤدي إلى استحالة تنميتهم المستمرة. ويضيف أن الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة محدودة بالضرورة. وعليه، فإنه بالنسبة إلى الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء فإن المسألة ليست فيما إذا كان هناك حدود مطلقة لنمو السكان، بل المسألة هي أي هذه الحدود ستواجهها المنطقة أولًا، ومتى؟ وإذا لم يحدث وقف نمو السكان بأساليب بشرية واعية فمن الممكن أن يحدث إيقافه بقيود مرتبطة بالموارد الطبيعية (Mahar et al. 1985:85).



شكل 1: العلاقة بين السكان ومتوسط الدخل

وناقش (D.Willey) مفهوم الحجم الأمثل للسكان في أثناء إلقائه الضوء على تعبيرين وثيقَي الصلة به؛ هما: الحد الأدنى للسكان والحد الأقصى للسكان، وذلك وفق القدرة الاستيعابية، مميزا بين مستويين من القدرة الاستيعابية، هما: الأقصى والأمثل. أما القدرة الاستيعابية القصوى فهي العدد الأكبر من الأفراد الذي يستطيع بصعوبة أن يؤمِّن لنفسه العيش في بيئة معينة، في حين أن القدرة الاستيعابية المثلى هي مستوى الأمان ذو الكثافة البشرية القليلة؛ حيث يكون الأفراد أكثر قدرة على التعامل مع تذبذبات الموارد الاقتصادية (Willey 1993, 1,2).

تقدِّر بيانات الأمم المتحدة أن سكان العالم البالغين حاليا نحو خمسة بلايين ونصف بليون نسمة سوف يزيدون بليونا آخر في نهاية التسعينات من القرن العشرين، وأنه من المتوقع أن يصبح ثمانية بلايين ونصف البليون في عام 2020م. وتضيف هذه البيانات أن معظم الزيادات ستكون في أقطار العالم الثالث. إن سكان الأقطار النامية سوف يبلغون سبعة بلايين وعُشْر البليون نسمة عام 2020 بالمقارنة مع عددهم الحالي البالغ 4.2 بلايين نسمة. وفي المقابل، سوف يزيد عدد سكان البلدان الصناعية من بليون وعُشرَي البليون حاليا إلى بليون وأربعة أعشار البليون عام 2020. أما الحجم الأمثل لسكان العالم فقد ذكر الباحثون أنه بالاستناد إلى احتياطي الطاقة للكرة الأرضية فمن الممكن أن يكون 500 مليون نسمة فقط (Annen-Ruf 1993, 1)[1].

لقد عُني العلماء بدراسة حالات التضخم السكاني في أقطار عديدة، وعقدت من أجلها اجتماعات كانت تهدف إلى تشجيع الحد من نمو سكان العالم. ومن أهم هذه الاجتماعات المؤتمر العالمي الأول للحجم الأمثل للسكان، الذي انعقد في مدينة كمبردج البريطانية في الفترة من 9-11 أغسطس 1993. وقد حضر المؤتمر خبراء عديدون من أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا والشرق الأوسط والصين واستراليا وأفريقيا والهند[2]. وقد أظهر المشتركون إجماعا عاما على أهمية تحليل

---

(1) استناداً إلى ديلي وزملائه (Daily et al 1993) فإن الحجم الأمثل لسكان العالم يبلغ 1.5-2 بليون نسمة.

(2) اشترك الباحث في هذا المؤتمر وقدَّم ورقة بالانجليزية تعتبر نواة للدراسة الحالية.

القضايا السكانية في العالم. كما أجمعوا على أن النمو السكاني يثير أخطارا ومعوقات كبيرة للرخاء البشري. وعليه، فإن تخفيضا في السكان - حسب رأي غالبيتهم - ضروري لتحسين نوعية الحياة الإنسانية.

تجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من الاتجاه العالمي المعاصر إلى الحد من النمو السكاني وتَبنِّي حجم أمثل للسكان، هنالك اتجاه آخر أقل انتشارا يدعو إلى أن الزيادة السكانية ليست كما اقترح (مالثوس) ومَن جاء بعده. كما أنها ليست بالشكل الذي أشار إليه بعض الباحثين بأنها مسألة تنذر بالخطر. ذلك أنه مع زيادة الكثافات البشرية التي ستؤدي بالتالي إلى أن تصبح الأرض أكثر أهمية وقيمة فإن التربة في الوقت نفسه تتعرض لمزيد من الاستصلاح والتسميد واتباع أساليب علمية متعددة، من شأنها أن تزيد في خصوبتها وفعاليتها. ويذكر P. Darling - أحد دعاة هذا الاتجاه - بعد أن استعرض إمكانات البيئة في كل من مرتفعات الحبشة وكينيا ومناطق الساحل والسفانا والغابات الأفريقية في مقالته التي ألقاها في المؤتمر العالمي الأول للحجم الأمثل للسكان الآنف الذكر أن من المبالغة القول بأن النمو السكاني هو السبب الوحيد أو الرئيس للتدهور البيئي أو للمجاعة وسوء التغذية (Darling 1993, 1, 10-13).

إن الاتجاه المتفائل الذي يقول إن السكان هم ثروة من ثروات المجتمع، ومصدر من مصادر قوته، له جذوره القديمة. فقد أكد العديد من الباحثين أن زيادة الغذاء تؤدي إلى زيادة السكان، والعكس صحيح. كما نادوا بضرورة زيادة الثروات المادية التي سيتْبعها زيادة السكان بصورة طبيعية (الخطيب ,223-277 1986). ويدعو المعاصرون من أصحاب هذا الاتجاه إلى تجاهل مفهوم الحجم الأمثل باعتباره غير عملي وأنه يمكن أن يكون ذا فائدة لسكان يعيشون في بيئة متخلفة. أما في المجتمع الصناعي المتقدم فالمفهوم غير ذي فائدة. ويستند أنصار الإتجاه المتفائل إلى أن الأخذ بمفهوم الحجم الأمثل يعني ضرورة تحديد رقم أو مدى رقمي دقيق للسكان. وهذا يقتضي الأخذ بالاعتبار أموراً عديدة بعضها معنوي يصعب قياسه.

يعتقد الكاتب أن جُلَّ المنادين بالحجم الأمثل للسكان أو المتشائمين الذين دعَوا إلى خفض عدد السكان، إنما أصدروا أحكامهم على أساس الواقع السيىء الذي عاشته وتعيشه البشرية، من نقص في المواد الغذائية وارتفاع نسبة البطالة

وانخفاض في مستوى المعيشة وتسارع في نمو السكان، فظنوا أن المشكلة تكمن وراء الضغط السكاني على الموارد الطبيعية. ومن هنا نادَوا بالحد من تزايد السكان، عن طريق تحديد النسل والدعوة إلى قلة الإنجاب. إلا أن هذه الدعوة تواجهها معارضة متعددة الاتجاهات، من أبرزها المنادون بتحريم فكرة تحديد النسل والتي تتعارض مع المشيئة الالهٰية، وكذلك أولئك الذين يؤكدون عدم نجاح سياسة تحديد النسل في تحقيق أهدافها، وينظرون إلى الزيادة السكانية كنعمة يجب استخدامها في التنمية الاقتصادية[3].

والحقيقة أن كاتب هذه السطور يرى أن المشكلة الأساسية لا تكمن وراء نقص الغذاء والموارد الطبيعية فحسب، بل إنها تكمن وراء توزيعها واستثمارها. وهو متأثر بالرأي الشرعي القائل أن الله هو الرزاق شريطة السعي المتواصل لتحصيل الرزق، وأن كثرة النسل لا تُنقِص شيئاً من رزق الفرد الذي كتبه الله له. وتجدر الإشارة إلى أن تحريم تحديد النسل نجده كذلك عند غير المسلمين، ولا سيما عند أتباع كنيسة الروم الكاثوليك (Madge 1984, 61-68). ولكن أنصار هذا الاتجاه المتفائل هم الأقلية. ونظرة متفحصة إلى توصيات المؤتمرات كافة، والبحوث التي تُعنىٰ بدراسات السكان والبيئة، تؤيد صحة ذلك. على أن الإيمان بأن الله تعالى هو الرزاق لا يمنع من تنظيم النسل لأمور أقرها الشرع (عمران 81,1988). من هذا المنطلق فإن الباحث يشجع تقدير الحجم الأمثل لسكان منطقةٍ ما أو بلدٍ ما، لا بقصد خفض السكان أو تحديد النسل، بل بقصد تنظيم استثمار الموارد المتاحة في الدولة المعيّنة، وتشجيع الهجرة أو الحد منها. وهذا ينقلنا إلى دراسة طرق حساب الحجم الأمثل للسكان.

طرق حساب الحجم الأمثل للسكان

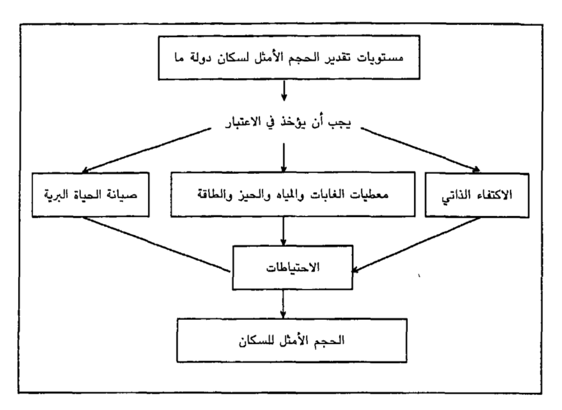
إذا كان الحجم الأمثل لسكان منطقةٍ ما يعني تحقيق توازن بين عدد السكان والموارد المتوفرة لهم، من أجل توفير أفضل مستوى معيشي وأعلى دخل فردي، فإنه يصبح من الضروري الأخذ بالاعتبار ليس معدل الدخل السنوي للفرد الواحد فقط، بل أيضا وفرة الموارد الطبيعية ودرجة المدنية وأذواق الناس ونمط

(3) الخليج 1994/1/27.

استهلاكهم وميولهم وحضارتهم وفلسفتهم الاجتماعية السائدة، وغير ذلك (الخطيب 1986 ,227). وقد جرت محاولات عدة لتقدير الحجم الأمثل لسكان العالم وسكان عدد من الدول. ولكن Richardson et. al. يَعتبر التقديرات المبكرة غير موثوق بها بسبب ضعف أو غياب الدليل العلمي عليها. وفي المقابل فإن ظهور التقنيات المتطورة، ولا سيما الأدوات العلمية الدقيقة والإحصاءات السكانية الحديثة وأساليب معالجة البيانات، جعل تقديرات الحجم الأمثل للسكان ممكنة ومحل ثقة. ووفقاً لـ Richardson et. al. ينبغي أن يشتمل حساب الحجم الأمثل على النقاط التالية: (1) الاحتياجات السكانية مقابل الموارد الطبيعية المتاحة. (2) تقديرات خاصة بمواد التلوث الناجمة عن استخدامات الإنسان. (3) تقديرات للخيارات السكانية الخاصة بالسياحة ووسائل الترفيه. (4) مقاييس زمنية دقيقة.

هنالك دراسات عدة عنيت بتقديم تقديرات للحجم الأمثل لسكان أقطار معيّنة. وقد ذكر بعض هذه الدراسات في الجزء الثاني من هذا البحث أثناء مناقشة الاتجاه العالمي المعاصر إلى الحد من نمو السكان. والواقع أنّ هذه الدراسات أوردت إحصاءات معينة متعلقة بمؤشرات مثل الطاقة والغذاء والمياه والمساحة الأرضية المستغلة والقابلة للاستغلال استخدمتها في توقعاتها، ولكنها لم تقدم طرقاً لحساب الحجم الأمثل للسكان. إلا أن بحثي Richardson et. al وD. Willey اللذين قُدِّما للمؤتمر العالمي الأول للحجم الأمثل للسكان – المشار إليه آنفا – جديران بالذكر. فالأول ربط بين المصادر الطبيعية وخيارات نوعية الحياة للسكان البريطانيين من أجل التوصل إلى أفضل التقديرات لمستويات الحجم الأمثل للسكان. أما المستويات الرئيسة التي استخدمها في ذلك، فهي: الاكتفاء الذاتي في انتاج الغذاء، انتاج الأخشاب، ومتطلبات الطاقة، وصيانة الحياة البرية (شكل 2). وقد استخدم الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء هنا بصفته مثالا جيدا لشرح أساليب التقدير. إن المملكة المتحدة قادرة على استيراد مواد غذائية كافية من أجل إطعام شعبها البالغ حاليا 57 مليون نسمة. إلا أن أفضل مستوى للسكان يجب حسبانه على أساس الإنتاج المحلي للغذاء. وقد قدم الباحثون سببين لعدم اعتبار الإنتاج الزراعي أساسا لحساباتهم. وهذان السببان هما:– (1) الاحتياجات الكبيرة من الطاقة والأسمدة والمبيدات الحشرية. (2) تزايد تعرية التربة وتناقص خصوبتها بسبب الزراعة الكثيفة.

تعتبر المملكة المتحدة وفقا لرأي Richardson et al. مكتفية ذاتيا فيما يخص احتياجاتها الغذائية بنسبة 73٪ حتى مع استخدام درجة عالية من الزراعة الكثيفة.



source:
D. Richardson et. al. 1993

شكل 2: نموذج حساب الحجم الأمثل للسكان

وفي هذه الحالة فإن بريطانيا يمكن أن تؤمّن غذاءً لـ 41 مليون نسمة. ولكن لو أمكن استخدام الدورات الزراعية للمحاصيل، لتخفيض تعرية التربة وحفظ خصوبتها، فإن النظام الزراعي عندها يمكن أن يؤمن غذاءً لـ 62٪ من احتياجات الدولة، أي لسكان يبلغون 35 مليون نسمة. فإذا ما افترض أن الحد الأمثل للسكان الذين يمكن إطعامهم على المدى الطويل بغذاء منتج محلياً هو في حدود 35 مليوناً، وإذا ما أخذ بالاعتبار الحاجة لنوع من الاحتياط عندها يبدو منطقيا افتراض مستوى تقريبي لحجم أمثل للسكان من وجهة الاكتفاء الذاتي من الغذاء يقع في

حدود 30 مليون نسمة فقط. ويعتقد Richardson et. al. أن اعتماد نصف السكان الحاليين على المدى الطويل من شأنه أن يحسن نوعية الحياة لجميع المواطنين البريطانيين. إلا أن وكالات بريطانية عديدة تخشى أنه لو سُمح لعدد السكان بالانخفاض فستبرز هناك مشكلتان؛ هما: (1) خفض المَدَد المتجدد في القوى العاملة. (2) إعالة عدد كبير من السكان من قبل عدد قليل نشط منهم.

وعليه فإن هذه الوكالات تستمر في مقاومة خفض سكان بريطانيا (Richardson 1993, 6 - 7).

أما D. Willey فيؤكد أن الحجم الأمثل للسكان في منطقة ما هو دائماً أقل من قدرتها الاستيعابية، لأن هنالك مؤشرات إضافية، مثل الحيز، يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ويذكر Willey أن الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد الذي يؤمِّن نوعية جيدة من الحياة للمواطنين كافة دون أن يسبب أي خفض في مستوى المعيشة في الدول الأخرى. ويعرض الباحث منهجين مختلفين في حساب الحجم الأمثل للسكان في بلد معين. أما المنهج الأول، فيعتمد على حساب الحجم الأمثل لسكان العالم، وعلى أساسه يحسب تصيب ذلك البلد بالاستناد إلى معيار معين. ويعتمد المنهج الثاني على اعتبار البلد المعين مستقلاً، من دون النظر إلى علاقته ببقية دول العالم.

وفي توضيحه للمنهج الأول لمعرفة حصة المملكة المتحدة من الحجم الأمثل لسكان العالم، ذكر Willey أن الباحثين توصلوا إلى حجم عالمي مقداره نحو بليون واحد من البشر. فإذا كان هذا الرقم صحيحاً، فإن الخطوة الثانية تتلخص في اختيار مؤشرٍ ما وتعيين حصة كل من القارات. وقد استخدم معيار وفرة المياه العذبة لشرح هذا المنهج، وذلك لكونه مورداً يحتاج إليه الجميع بكميات كبيرة، ولا يدخل في التجارة العالمية، كما لا يمكن نقله أكثر من بضع مئات من الكيلو مترات. إن حصة أوروبا من المياه العذبة العالمية هي 5٪ وهي نسبة تؤهل أوروبا لأن يكون سكانها 5٪ من سكان العالم البالغين بليون نسمة، أي 50 مليوناً (جدول 1). ولكن Willey يرى أن الحصة الأوروبية تعتبر قليلة؛ نظرا لأن مياهها العذبة يعتبر الحصول عليها أسهل مما هو عليه الحال في القارات الأخرى. وعليه فإنه يفترض زيادة حصة أوروبا كي تصل إلى 10٪ من سكان العالم المقترحين وهي حصة تعادل 100 مليون نسمة.

جدول (1)
التوزيع العالمي لموارد المياه المتجددة

القارة	كمية مياه المطر السنوية (كم³)	٪
أفريقيا	4225	11
آسيا	9865	26
أوروبا	2129	5
أمريكا الشمالية والوسطى	5960	15
أمريكا الجنوبية	10380	27
أوقيانوسيا	1965	5
روسيا وجمهوريات مستقلة أخرى	4350	11
العالم	38874	100

source:

D. Willey, 1993

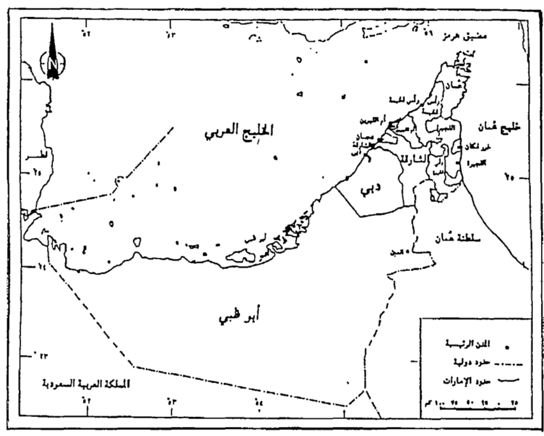
أما الخطوة التالية فهي تقسيم الـ 100 مليون نسمة بين الأقطار الأوروبية المتعددة. ونظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بالمياه العذبة للدول الأوروبية، فقد اعتمد Willey على حصة تلك الدول من المساحة الأرضية. ولما كانت مساحة أوروبا تبلغ عشرة ملايين كم^2 ومساحة المملكة المتحدة 250 ألف كم^2، فإن حصة المملكة المتحدة من سكان القارة ستكون 2.5٪ أي 2.5 مليون نسمة. ولكن نظراً لجودة المناخ في المملكة المتحدة فإن Willey يشعر أن 2.5 مليون نسمة رقم صغير نوعاً ما. ولذلك فهو يفترض مضاعفة الرقم وتخصيص 5 ملايين نسمة للمملكة المتحدة. وهو نحو 9٪ من السكان الحاليين البالغين 57.4 مليون نسمة.

يفترض المنهج الثاني – الذي وضعه Willey – أن المملكة المتحدة معزولة عن بقية دول العالم. وعند حسبانه الحد الأقصى للسكان فقد أخذ في الاعتبار كلًا من مؤشرَي الغذاء والطاقة. أما فيما يتعلق بالحد الأمثل للسكان، فإن المؤشرات الأربعة التي اعتمد عليها هي: الحياة البرية، وسائل الترفيه، السياحة، العلاقات الاجتماعية. وقد احتُسِب الحجم الأمثل للسكان بالاستناد إلى عدد السياح إلى حديقة منطقة البحيرة الوطنية Lake District National Park من أجل توضيح منهجه، علما أن الكاتب

اعترف أن عمله تضمن الكثير من الافتراضات التي لا يمكن الجزم بصحتها كلية. ومن هذه الافتراضات: (1) القدرة الاستيعابية لحديقة منطقة البحيرة. (2) إن ربع سكان المملكة المتحدة ربما يرغبون في قضاء بضعة أيام في منطقة البحيرة كل خمس سنوات، إذا توفر لهم الوقت والمال اللازمان لذلك. (3) تخصيص نصف الأماكن المتوفرة للأجانب وتخصيص النصف الآخر للبريطانيين (Willey 1993, 2 - 13).

نظرة في النمو والتركيب السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة

تتألف الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات كانت تحت السيطرة البريطانية وعرفت باسم «الإمارات المتصالحة» وهي: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة، وعجمان، وأم القيوين (شكل 3) . وينتمي سكان هذه الإمارات إلى مجموعة من القبائل الشهيرة ذات التاريخ العريق أهمها قبيلة بني ياس (كانت تسكن واحات ليوا ثم انتقلت إلى أبي ظبي ودبي) والقواسم (الشارقة ورأس الخيمة) والمناصير (ليوا) والعوامر (المناطق الجنوبية لأبي ظبي) والظواهر (العين) والشرقيين (الفجيرة) والنعيم (عجمان) وآل علي (أم القيوين) والشحوح (رأس الخيمة) وغيرهم (العتيبة 1990 ,31-32). ونظرا لعدم توفر البيانات اللازمة فإنه يتعذر تحديد عدد سكان هذه القبائل أو المناطق قبل مطلع القرن العشرين. وفي عام 1900م احتوت الإمارات المتصالحة في مجموعها على ما لا يزيد عن 80 ألف نسمة (Welan 1990, 25). وقد ورد هذا التقدير نفسه لعام 1908، وذكر أن عدد مواطني الامارات بلغ نحو 80 ألفاً، منهم 72 ألفاً ينتشرون في الإمارات المختلفة ولا سيما رأس الخيمة والشارقة والفجيرة، بسبب توفر الأراضي الزراعية. وأما الباقون وهم ثمانية آلاف فكانوا من البدو. وقد ارتفع عدد سكان الإمارات إلى نحو 200 ألف نسمة بعد ذلك بفضل ازدهار صيد وتجارة اللؤلؤ، ثم ما لبث أن تقلص تقلصاً كبيراً في الثلاثينيات من القرن العشرين نظراً للركود الاقتصادي الكبير الذي ساد العالم قبيل الحرب العالمية الثانية، والذي رافقه كساد في تجارة اللؤلؤ. ونتيجة لذلك، هاجر عدد كبير من سكان الإمارات إلى البلاد المجاورة، مثل الكويت والبحرين والسعودية، للعمل في حقول البترول التي اكتشفت فيها في فترة مبكرة نسبياً. وقد تبع ذلك انخفاض عدد سكان الإمارات في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى 100 ألف نسمة، وإلى 86 ألف نسمة فقط في عام 1958 (جدول 2).



شكل 3: دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد ارتفع عدد سكان الإمارات ارتفاعا طفيفاً حتى وصل 95 ألف نسمة عام 1963، وترافق ذلك مع بداية إنتاج النفط في إمارة أبي ظبي وعودة المهاجرين إلى بلادهم (خير، مذكرة غير منشورة). وقد نجم أيضا عن اكتشاف البترول تدفق آلاف السكان من منطقة الخليج وخارجها بحثاً عن فرص العمل. يضاف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من عائدات النفط جرى توظيفه في برامج التطوير الحضري، وفي تقديم الخدمات الطبية والتعليمية إلى السكان، مما ساعد على رفع معدلات الزيادة الطبيعية، وأدى إلى ارتفاع عدد السكان من المواطنين والمقيمين على حد سواء. وقد جرى أول تعداد عام للسكان عام 1968م، وفيه بلغ مجموع السكان نحو 180 ألف نسمة أي بزيادة مقدارها 88.6٪ مقارنة بعام 1963. ويتضح من نتائج تعداد 1968 ارتفاع نسبة السكان في كل من أبي ظبي ودبي؛ التي بلغت نحو 59٪ من مجموع السكان بينما كانت نصف هذه النسبة في مطلع القرن. والواقع أنه لا يمكن النظر إلى تعداد عام 1968 على أنه دقيق جدا، نظراً لارتفاع نسبة الأمية بين

السكان ولأنه استمر شهراً كاملاً (15 مارس – 16 أبريل) مما أدى إلى احتمال أن بعض السكان قد جرى تعدادهم مرتين، أو لم يجْر حسبانهم بتاتا. وقد زاد من المشكلات التي واجهتها عملية التعداد في ذلك العام كثرة الجيوب السياسية وتداخلها، مما أدى إلى صعوبة حصر السكان وتبعيتهم للإمارات المختلفة (شكل 4). ومهما يكن من أمر، فقد استمر النمو السكاني في الستينات حتى بلغ مجموع عدد سكان الإمارات 220 ألف نسمة عام 1970 وذلك في ظل الاكتشافات النفطية في دبي والمزيد منها في أبي ظبي (جدول 2). ومما لا شك فيه أن تحسن الأحوال الاقتصادية والظروف المعيشية للسكان يعتبر من العوامل الرئيسة لنمو أعدادهم، في المرحلة التي سبقت الاستقلال مباشرة.

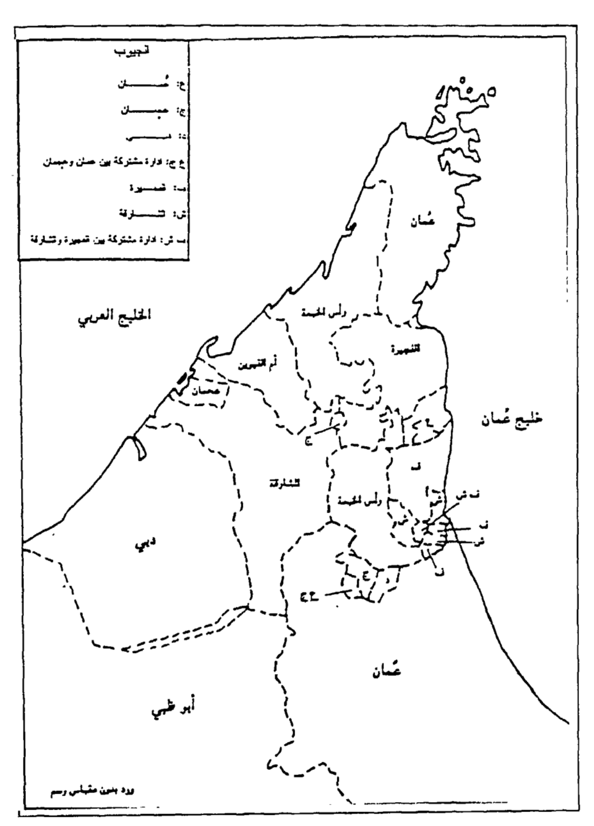
لقد جرى إعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة في ديسمبر 1971م. وبعد ذلك ببضع سنوات – أي في عام 1975 – صدرت التعليمات إلى وزارة التخطيط بإجراء تعداد شامل للسكان. وقد جرى تنفيذ هذا التعداد باتِّباع سبل الدقة الممكنة كافة؛ بحيث أحصِي الناس حسب وجودهم ليلة إجراء التعداد (31/30 ديسمبر). ولم يشمل التعداد المواطنين والوافدين داخل الدولة فحسب، بل أخذ في الاعتبار – أيضاً – المواطنين الموجودين خارج الدولة. وحسب تعداد 1975، فقد بلغ عدد سكان دولة الإمارات أكثر من نصف مليون نسمة بزيادة قدرها 153.6٪ عن العدد في عام 1970م. وهذا منسجم مع إنتاج النفط بين عامي 1970 و1975، إذ بلغ المعدل اليومي لإنتاج النفط الخام 1664 ألف برميل عام 1975 بزيادة 113.3٪ عن عام 1970 (جدول 2). وتجدر الإشارة إلى أن إمارة الشارقة لحقت بإمارتي أبي ظبي ودبي وبدأت إنتاج النفط الخام منذ عام 1974 (الناصر، مذكرة غير منشورة). لقد أدى تزايد إنتاج النفط في دولة الإمارات إلى تزايد هجرة الأيدي العاملة والخبراء الفنيين من الدول العربية والأجنبية إليها بحثاً، عن فرص العمل والمستوى المعيشي الأفضل.

جدول (2): تطور أعداد السكان وإنتاج النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة 1908-1993

السنة	عدد السكان	٪للزيادة عن العام السابق	المتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام (ألف برميل)	٪ الزيادة أو النقصان عن العام السابق
1908	72000	-	-	-
1958	86000	19.4	-	-
1963	95000	10.5	48	-
1968	179138	88.6	497	935.4
1970	220000	22.8	780	56.9
1975	557887	153.6	1664	113.3
1980	1042099	86.8	1702	2.3
1985	1619174	55.4	1057	37.9-
1990	1844300	13.9	2060	94.9
1993	2083100	13.0	2160	4.9

المصادر:

- بالنسبة لعدد السكان في الأعوام 1908 و1968 و1975 و1980 انظر: مانع سعيد العتيبة، البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، وزارة البترول والثروة المعدنية، المجلد الأول، ط2، 1990 : ص 33، 34، 36.
- بالنسبة للأعوام 1958 و1963 انظر: صفوح غالب خير، مذكرة غير منشورة.
- بالنسبة لعام 1970 انظر: United Nations Statistical Yearbook, New York, 1992:
وكذلك: United Nations, World Demographics Estimates and Projections, 1950-2025, New York, 1988.
- بالنسبة لعام 1985 انظر: عبدالحميد غنيم، دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي، دار القراءة للجميع، 1993:139.
- بالنسبة لعام 1990 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، وزارة التخطيط، الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد 16، 1991:31.
- بالنسبة لعام 1993 انظر: صحيفة الخليج، 1994/217:13.
- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط في الفترة من 1963-1990 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، 1991:121.
- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط عام 1993، انظر: صحيفة الخليج الاقتصادي، 1994/3/5:15.
- جميع النسب المئوية حُسبت من قبل الباحث.



F.Heard-Bey, From Trucial States to UAE, London 1982

شكل (4): الحدود الداخليه والجيوب السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

ثم أُجري تعداد سكاني شامل آخر في ديسمبر من عام 1980 بلغ مجموع السكان طبقاً له 1,042,000 نسمة، بزيادة 86.8٪ عن عام 1975م. كما أُجري تعداد آخر عام 1985 سجل مجموعاً للسكان بلغ 1,622,464 نسمة بزيادة 55.4٪ عن عام 1980. وتُعزىٰ هذه الزيادات القليلة إلى الركود الاقتصادي، وانخفاض العوائد النفطية الذي شهدته البلاد في آخر السبعينات وأوائل الثمانينات. ويتضح من جدول 2 أن المتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام قد انحدر من 1702 ألف برميل عام 1980 إلى 1057 ألف برميل عام 1985. أما التقديرات الحكومية لعدد سكان دولة الإمارات عامي 1990 و1993 فهي 1.8 مليون و2.1 مليون نسمة على التوالي. كما يتضح من الجدول المذكور أن عدد السكان تضاعف أربع مرات خلال الفترة من 1965 إلى 1975م، وثلاث مرات تقريباً خلال الفترة الممتدة من 1975 حتى 1993 م (الصباح 1984). والواقع أنَّ النمو الملحوظ في أعداد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة نجده متسقاً مع نمو أعداد السكان في إمارات الدولة السبع، مع ترتيب تنازلي يبدأ بأبي ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة، وينتهي بعجمان والفجيرة وأم القيوين، ولا سيما منذ عام 1980 (جدول 3 وشكل 5).

جدول (3): تطور اعداد السكان في امارات الدولة السبع 1968-1993(*)

الإمارة	1968	1975	1980	1985	1990 بالألف	1993 بالألف	٪
أبو ظبي	46375	211812	451848	670125	771.8	871.1	41.8
دبي	59092	183187	276301	416104	484.2	548.2	26.3
الشارقة	31480	78790	159317	268723	302.7	342	16.4
عجمان	3740	16690	36100	64318	73.8	83.2	4.0
أم القيوين	24482	6908	12426	29299	25.9	29.5	1.4
رأس الخيمة	2454	43845	73918	116470	125.3	141.1	6.8
الفجيرة	9724	16655	32189	54435	60.6	68	3.3
المجموع	179138	557887	1042099	1619174	1844.3	20083	100

(*) المصادر:

- بالنسبة لعدد السكان في الأعوام 1986 و 1975 و1980 انظر: مانع سعيد العتيبة، 1990.
- بالنسبة لعام 1985 انظر عبدالحميد غنيم، 1993.
- بالنسبة لعامي 1990 و1993 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، 1991:31. وكذلك صحيفة الخليج 1994/3/11:1.
- حُسبت النسب المئوية من قبل الباحث.

يمكن الاستنتاج مما سبق أن هنالك علاقة وثيقة بين نمو السكان في دولة الإمارات والتحول الاقتصادي الهام الذي شهدته الدولة منذ اكتشاف البترول فيها في أوائل الستينات وحتى الآن، والذي يتمثل في الهجرة الوافدة التي ما زالت مستمرة.

وللتأكد من هذه الفرضية فقد أُجري تحليل ارتباط بسيط بين حجم السكان (ص) والمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام (س) في سنين مختارة بين عامي 1963 و1993 (جدول 4). وقد أوضح التحليل أن معامل الارتباط (ر) بين المتغيرين. كان 0.84[4]

جدول (4) العلاقة بين حجم السكان والمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة

السنة	المتوسط اليومي لإنتاج النفط (ألف برميل) س	حجم السكان (بالألف) ص	س 2	ص2	س ص
1963	48	95			
1968	497	179			
1970	780	220			
1975	1644	558			
1980	1702	1042			
1985	1309	1619			ن = 8
1990	2060	1844			
1993	2160	2083			ر = 0.84
المجموع	10220	7640	17146094	11846980	13384310

المصادر:

- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام للأعوام 1963-1990 باستثناء 1985 انظر: الإدارة المركزية للإحصاء، 1991:121.
- بالنسبة للمتوسط اليومي لإنتاج النفط الخام عام 1985 انظر: الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، النشرة الاقتصادية، الرياض، الشئون الاقتصادية، العدد السادس، 1991:82.
- مصدر المتوسط اليومي لإنتاج النفط عام 1993: صحيفة الخليج الاقتصادي، 1994/3/5:15.

(4) لمعرفة معامل الارتباط (ر) استخدمت صيغة معامل ارتباط بيرسون وهي:

$$\text{ر} = \frac{\text{ن مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{\sqrt{[\text{ن مج س}^2 - (\text{مج س})^2][\text{ن مج ص}^2 - (\text{مج ص})^2]}}$$

مما يؤيد القول إنه فضلا عن الهجرة الوافدة فإن الزيادة الطبيعية للسكان – وهي الفرق بين معدل الولادات والوفيات – هي – أيضا– عامل يجب أخذه بالاعتبار عند دراسة نمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

لم يكن معدل النمو السكاني للمواطنين والوافدين متساويا طيلة تاريخ دولة الإمارات. فقد كان معدل الزيادة السنوية للمواطنين في الفترة من 1968-1975 أكثر من 8٪. ويُعزىٰ ذلك إلى عودة العديد من المواطنين إلى الدولة، بعد أن كانوا قد ارتحلوا عنها إلى الدول المجاورة في المرحلة التي سبقت اكتشاف البترول. كما أن قانون الجنسية الذي ظهر عام 1973م يسمح لمواطني قطر والبحرين وعُمان بالحصول على الجنسية الإماراتية بعد إقامة في الدولة مدة 3 سنوات. كما يسمح القانون للعرب والأجانب بالحصول عليها، شريطة الإقامة في الدولة عشر سنوات بالنسبة إلى العرب وثلاثين سنة بالنسبة إلى الأجانب. وبالإضافة إلى الإقامة يشترط على المهاجرين الأجانب إتقان اللغة العربية (معهد البحوث والدراسات 1978 ,82). ولقد انخفضت نسبة الزيادة السنوية للمواطنين منذ 1975 حتى الآن. فقد بلغت 7.7٪ في الفترة من 1980-1975 و4.3٪ من 1980-1985، ومن المؤكد أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بعد عام 1985 (الإدارة المركزية للإحصاء 1981 ,2). هذا، وكان مواطنو دولة الإمارات يشكلون 63٪ من مجموع السكان عام 1968، ثم انحدرت نسبتهم لتبلغ 36٪ عام 1975 ثم 28٪ عام 1980 ثم 22٪ عام 1985، وفي تصريح لأحد المسؤولين في الدولة فإن نسبة المواطنين حاليا لا تزيد عن 20٪ من مجموع السكان[5].

إن نسبة التناقص المستمرة في السكان المواطنين، بالنسبة إلى المجموع العام للسكان، تفسَّر بالأعداد الكبيرة من العمال العرب والأجانب الذين يتدفقون على الدولة كل عام. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة العمال الوافدين كانت 90.5٪

= وباستخدام الأرقام في الجدول 5 كان معامل الارتباط (ر) = 0.84
ولمعرفة درجة الثقة في هذه النتيجة استخدمت صيغة اختبار (ت) وهي:

$$ت = \frac{ر\ ن - 2}{\sqrt{1 - ر^2}}$$

حيث ن = عدد القيم، ر = معامل الارتباط

وبالنظر في جداول اختبار (ت) المتوفرة في العديد من كتب الإحصاء يتبين أن النسبة المئوية لاحتمال حدوث الصدفة في قيمة معامل الارتباط هي أقل من 5٪ مما يدل على أن النتيجة هي على درجة عالية من الثقة.

(5) (الخليج 7,74/1/19).

عام 1980، ثم 92٪ عام 1985 (يموت 1988, 78). ومن المرجح أنها انخفضت بعد حرب الخليج إلى أقل من ذلك بكثير. ولكن، وعلى الرغم من ذلك فإن الزيادة السنوية لعدد الوافدين بشكل عام كانت أعلى مما هو عليه الحال عند المواطنين[6].

والحقيقة أن التغير الاجتماعي السريع الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة أوجد فرص عمل جديدة، جذبت فئات سكانية عربية وغير عربية، مختلفة في عاداتها وتقاليدها. وقد أثرت هذه الهجرات السكانية في البناء الاقتصادي للدولة بشكل إيجابي، من خلال مساهمتها في تنفيذ المشروعات المختلفة. ولكن، وفي الوقت نفسه كان لهذه الفئات السكانية الوافدة آثار سلبية حضارياً واجتماعياً. كما أثرت، سلبا، في إيجاد تركيبة سكانية غير متجانسة في الدولة.

ويمكن القول إن التركيبة السكانية غير المتجانسة، ربما كانت من أبرز معالم التغيير الاجتماعي والاقتصادي في دولة الإمارات. لقد أصبح سكان الدولة الأصليين هم الأقلية، من الناحية العددية، والوافدون هم الأكثرية. ليس ذلك فقط بل إن مؤشرات تركيب السكان، حسب العمر والنوع وطبيعة العمل والحالة المدنية (الزواجية) واللغة والحالة التعليمية، وتركيب السكان حسب الجنسية والدين، وحسب النمط الريفي والحضري، كلها تعتبر من دلائل التغيرات البنائية في مجتمع الإمارات. ويمكن إيجاز بعض الإحصاءات الحيوية والتركيب العمري والنوعي وتركيب السكان، حسب الجنسية وحسب نمط السكان، ريفياً كان أو حضرياً، بما يلي:

- هبوط معدل الوفيات إلى معدلات، تقل أحياناً عن معدلات الدول الصناعية، بلغت 3.8 في الألف عام 1990.
- انخفاض معدلات المواليد في السنوات الأخيرة (22.8 في الألف عام 1990) مع بقائها مرتفعة مقارنة بعدد من الدول المتقدمة والنامية. وعليه، فإن معدل

(6) يتوزع سكان الإمارات العربية المتحدة بين الحضر والبدو وسكان الواحات وتبلغ نسبة الحضر 77.8٪ (United Nations 1992, 79). ويدين السكان بالدين الإسلامي. وينتشر المذهب المالكي في إمارتي أبي ظبي ودبي في حين ينتشر المذهب الحنبلي في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة (العتيبة 1990). وهنالك جالية شيعية كبيرة في أماكن عديدة في الدولة. هذا، ويشكل الهنود والباكستانيون أكبر المجموعات الوافدة، ويمثل الوافدون من جنوبي آسيا نحو 44٪ من مجموع سكان الدولة. وهنالك العديد من العُمانيين والعرب الآخرين، ولا سيما الفلسطنيين والمصريين والإيرانيين والشرق آسيويين والأوروبيين يقيمون كذلك في الدولة.

الزيادة الطبيعية هو 1.9٪ لعام 1990. فإذا ما علمنا أن معدل النمو السكاني هو 3.3٪ يكون ثمة 1.4٪ هي نصيب الهجرة الوافدة في النمو السكاني.

- وجود أغلبية شابة، سواء بين السكان الأصليين أو الوافدين؛ فقد بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة 63.9٪ من إجمالي السكان.
- ارتفاع نسبة التحضر؛ إذ بلغت نسبة السكان الحضر 80.9٪ مقابل 19.1٪ لسكان الريف عام 1990 (ثابت 1994, 222-228).
- فاق عدد سكان الإمارات مليوني نسمة في عام 1993 ويقدر أن 18٪ منهم فقط مواطنون و82٪ منهم وافدون.
- لما كان استقدام عائلات الوافدين يخضع للعديد من الضوابط، فإن 68٪ من السكان هم من الذكور مقابل 32٪ من الإناث (Middle East Research Institute 1985, 4). كما أن نسبة العزاب مرتفعة، خصوصا بين الذكور بسبب أن الهجرة الوافدة من الذكور أكثر منها بالنسبة للإناث.

لقد استحوذت قضية الهجرة الوافدة إلى دولة الإمارات على مواضيع عدد من الدراسات. وقد أورد الباحثون كيف أن الإمارات – شأنها شأن بقية دول مجلس التعاون الخليجي – قد تشكلت تاريخياً بفعل عمليات انتقال الجماعات الباحثة عن الاستقرار والعمل في منطقة الخليج، من المناطق المتاخمة له أو من شبه القارة الهندية. وقد تبنت الدراسات التي عالجت هذه المسألة الاتجاه القائل بسلبية العمل الأجنبي وآثاره المدمرة على المجتمع الخليجي، ومنه مجتمع الإمارات. ذلك أن التجمعات الأجنبية في الدولة تشكل مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي، القائمة فيه، بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الكبيرة الموجودة في الهند وباكستان وايران وبنغلاديش والفلبين وغيرها. وهذه قد تحولت من تجمعات مهاجرة إلى مجتمعات مصغرة في دول الاستقبال، تابعة لمجتمعاتها الأصلية. وكما ورد آنفاً، فهناك من يعتقد أن للعمل الأجنبي الكثير من المنافع؛ حيث إن إيجابيات العمالة الوافدة أكثر من سلبياتها، نظراً لما تساهم به العمالة الوافدة من جهد في بناء اقتصاد الدولة بشكل عام. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجسم السكاني الأجنبي في الإمارات لا يزال ممسكا بالنشاط الاقتصادي بفعل سيطرته على سوق العمل؛ وتقدر مساهمة العمل الأجنبي في سوق العمل في دولة الإمارات بحوالي 89٪. وتؤكد الدراسات أن العمل الأجنبي

باق ما بقيت أسبابه، وهو أمر فرضته عملية التنمية النفطية وما تبعها من متطلبات واحتياجات[7]. والسؤال الذي يرد الآن: ما مدى توازن السكان والموارد الطبيعية في الإمارات العربية المتحدة؟ إن هذا ينقلنا إلى الجزء الأخير من هذه الدراسة وهو الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات.

من المعلوم أن النفط هو أهم الموارد الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي تقرير اقتصادي أخير، قُدِّر احتياطيه بنحو 98 بليون برميل، في الوقت الذي كان متوسط الإنتاج منه 2.16 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل 788 مليون برميل سنويا[8]. وهذا يعني أنه بالاستناد إلى احتياطي وإنتاج عام 1994، فإن النفط يمكن أن يدوم في دولة الإمارات نحو 125 سنة. وقد وضعت الدولة شعاراً مهماً في سياستها النفطية، نجحت في تنفيذه بشكل عملي، وهو أن كل برميل ينتج يجب أن يقابله اكتشاف برميل جديد من النفط. فضلا عن ذلك، يتوفر في الإمارات العربية المتحدة كميات ضخمة من الغاز الطبيعي. كما اكتُشفت في أراضي الدولة معادن عديدة؛ مثل: الكروم والنيكل والنحاس والحديد والمنغنيز والجبس والأسبستوس. وعلى الرغم من صغر المساحة الزراعية في الإمارات، إلا أن الدولة تعمل جاهدة لتعزيز التنمية الزراعية. كذلك فإن صيد السمك، والثروة الحيوانية، والصناعة التحويلية، عناصر هامة في اقتصاد الدولة.

وبشكل عام، فقد تطور الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات بشكل كبير بين عامي 1971 و1993. وفي خلال الفترة من 1975 إلى 1980 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 14452.2 مليون دولار أمريكي إلى 30365 مليون دولار. وقد تضاعفت قيمة النفط الخام في الفترة من 1975 إلى 1980 مشَكِّلة نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. أما القطاعات غير النفطية فسجلت تطوراً هاما أيضا. والواقع أنّ حكومة الإمارات العربية المتحدة تسعى لتحرير اقتصادها من الاعتماد على القطاع النفطي. لقد كان إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي 56٪ عام

---

(7) انظر باقر النجار: 1994 «العمالة الأجنبية في الخليج في معضلة البحث عن بديل» أوراق الملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير 2-4: 61-69. الخليج 7,93/6/11، 13,94/2/17، 12,94/2/18، 15,94/3/5، 1,94/3/11،

(8) الخليج 94/3/5 :15.

1985 ثم 61٪ في عام 1993. أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد السنوي حسب إجمالي الناتج القومي فقد بلغ 192700 دولاراً عام 1985، وبه احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى بين الدول الصناعية وغير الصناعية كافة. وعلى الرغم من أن متوسط الدخل السنوي للفرد قد بلغ 15672 دولاراً فقط عام 1989 ثم 16753 دولارا عام 1992، فإن دولة الإمارات لا تزال تحتل مركزاً متقدماً بين دول العالم[9].

ولكن إذا ما انخفض دخل الفرد السنوي إلى أكثر من ذلك، فإلى أي حد سوف يؤثر على مستوى المعيشة لسكان الإمارات من مواطنين ووافدين؟ الحقيقة أنه بالنظر إلى التعميمات الواردة في بداية هذه الدراسة (Clarke, 1972:165-167) وبالاستناد إلى النمو في السكان، والموارد المتمثلة بالناتج المحلي، فإن مستقبل دولة الإمارات لا يزال يبشر بكثير من الخير ويبعث على التفاؤل. صحيح أن عدد السكان استمر بالازدياد، ولكن الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من تذبذبه بعض الشيء، قد حافظ بدوره على مستوى مرتفع نسبياً.

يمكن الافتراض باطمئنان أن سكان الإمارات العربية المتحدة قليلون، وأن مستويات المعيشة ما زالت مرتفعة، وأن البطالة لا تعد مشكلة خطيرة. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك الفرد من السعرات الحرارية، والبروتينات، والطاقة، هو الأعلى في الإمارات (3309 سعرات حرارية، 102 غرام، 20361 كيلوواط على التوالي) مقارنة بما عليه الحال في المملكة المتحدة مثلاً (3149 سعراً حراريا، 89 غراماً، 5043 كيلوواط على التوالي) (United Nations 1992, 179,791). وعليه فإن كاتب هذه السطور سيسعى، في خطوة تالية، إلى استخدام منهجية معينة لمعرفة الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات بشكل تقريبي، ومعرفة ما إذا كان الحجم الحالي هو أقل أو أكثر من الحد الأمثل. لقد ورد آنفاً أن D. Willey اقترح طريقتين لحساب الحجم الأمثل لسكان دولة ما. وتتلخص الطريقة الأولى بمعرفة الحجم الأمثل لسكان العالم، ثم معرفة نصيب كل قارة، وكل قطر بناء على ذلك. أما الطريقة الثانية، فتَعتَبِر البلد المطلوب معرفة الحجم الأمثل لسكانه مستقلا عن بلدان العالم كافة. والواقع، فإن المنهجية المستخدمة هنا تستند في روحها إلى الطريقة الثانية،

(9) الخليج 93/6/11 ,7.

على الرغم من أنها تأخذ بعضاً من تفاصيلها من الطريقة الأولى. وتتلخص هذه المنهجية بحساب الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام مؤشرات أربعة؛ هي: إنتاج الغذاء، وإنتاج المياه، والدخل الفردي السنوي، واستخدام الأرض، ثم حساب متوسطاتها جميعاً. وقد رأى الباحث استخدام بيانات عام 1989 في معالجاته بسبب توفرها، بعد أن تعذر الحصول على بيانات أحدث عن عدد من المؤشرات المستخدمة.

ولمعرفة الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات، باستخدام مؤشر إنتاج الغذاء، فقد جرت قسمة مجموع الإنتاج الزراعي النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي فيها والبالغ 895.1 طناً على كمية الغذاء اللازمة للفرد في السنة والبالغة 750كغم. وقد جاء تقدير الحجم النسبي بناء على ذلك بنحو 1194 ألف نسمة. وبصورة مماثلة فقد جرت قسمة كمية إنتاج المياه في الدولة، البالغة بليون جالون، على متوسط استهلاك الفرد من المياه في السنة والبالغ 41500 جالون، وكان الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات بالاستناد إلى مؤشر إنتاج المياه 2171 ألف نسمة.

ولما كانت الإمارات العربية المتحدة دولة نفطية ثرية، متوسط الدخل الفردي السنوي، حسب إجمالي الناتج القومي من أعلى المتوسطات في العالم، كان لا بد من استخدام مؤشر الدخل الفردي السنوي في هذه المنهجية. وبقسمة الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات والبالغ 27988 مليون دولار على متوسط الدخل الفردي السنوي في العالم لسنة 1989، الذي قدره الباحث بنحو 8636 دولاراً، فقد جرت معرفة الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات بالنسبة إلى هذا المؤشر بحيث بلغ 3241 ألف نسمة. أما المؤشر الأخير في هذه الدراسة فهو الخاص باستخدام الأرض. لقد بلغت مساحة الأرض المحصولية والمراعي الدائمة والغابات والأشجار الحرجية والأراضي البرية غير المستغلة في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 2180 ألف هكتار وهو ما يعادل نحو 26٪ فقط من المساحة الكلية للدولة البالغة 8360 ألف هكتار. وبقسمة مجموع الأرض المستغلة والبرية في الدولة على معدل حاجة الفرد من الأرض، البالغ 1.6 هكتار، يتبين أن الحجم النسبي لسكان دولة الإمارات هو نحو 1364 ألف نسمة. أما الحجم الأمثل لسكان الدولة فهو عبارة عن متوسط المجاميع الأربعة الآنفة الذكر، والذي اتضح أنه يعادل 1992 ألف نسمة.

تجدر الإشارة إلى أن الحجم الأمثل للسكان المشار إليه أعلاه (1992 ألف نسمة) ينطبق على معطيات عام 1989. وبالمقارنة بينه وبين عدد سكان الإمارات حسب الإحصاء الرسمي لعام 1989 البالغ 1738500، يتضح أن الحجم الأمثل المحسوب يفوق المجموع الرسمي بـ 253 ألف نسمة. والذي يهمنا في هذه المرحلة هو معرفة الحجم الأمثل لسكان الدولة عام 1993، وقد حُسب ذلك بواسطة ضرب الحجم الأمثل للسكان عام 1989 بنسبة الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993 إلى الناتج المحلي الاجمالي لعام 1989. وقد أوضحت نتائج هذه العملية الحسابية البسيطة أن الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1993 هو 2553 ألف نسمة (جدول 5) وهو يفوق الحجم الرسمي المعلن (2083 ألف نسمة) لعام 1993 بـ 470 ألف نسمة.

جدول (5): الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة
المؤشرات الأربعة

نوع المؤشر	الحجم النسبي للسكان
الغذاء	1193 000
المياه	2171 000
الدخل الفردي السنوي	3241 000
استخدام الأرض	1363 000
المتوسط	1992 000 نسمة لعام 1989

الحجم الأمثل لسكان الدولة عام 1993 = الحجم الأمثل لعام 1989 × (الناتج المحلي لإجمالي عام 1993 / الناتج المحلي الإجمالي عام 1989)

= 1992 000 × (131660 مليون درهم / 102744 مليون درهم)

= 2553 000 نسمة.

– مصدر الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993: الخليج، 13:1994/2/19.

وهكذا، فإن كاتب هذه السطور يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي وُصفت بأنها من أصغر الدول مساحة، إنما هي دولة فتية غنية ذات موارد كبيرة وسكان محدودي العَدد. وسوف تكون في وضع أفضل لو ارتفع عدد سكانها إلى الحد الأمثل وهو مليونان

ونصف المليون، وذلك عن طريق تشجيع الزيادة الطبيعية لدى المواطنين من جهة وعن طريق السماح لمزيد من الهجرة من جهة أخرى، إذ إن ذلك لن يسبب مشكلة من ناحية البطالة أو خفضاً في مستوى المعيشة. وفي هذا المجال، فإن الباحث يؤيد ما أورده تركي الحمد من أن عملية الهجرة ينبغي ألّا تكون عشوائية بل انتقائية؛ بحيث تقتصر على الوافدين ذوي الكفاءة العالية (علمياً أو عملياً) الذين سوف يضيفون إلى الثروة المستقبلية للمجتمع[10]. وإذا كان تركي الحمد يقترح أن تقتصر عملية الهجرة على الوافدين العرب فإن الباحث يضيف شرط الإسلام كذلك.

إن مثل هذه الكفاءات العالية ليست ضرورية لعملية التنمية فحسب، بل ضرورية كذلك من أجل تعزيز إيجابي للصورة الفسيفسائية الدينية واللغوية للسكان بشكل عام، وللعمال بشكل خاص. فقد أوضحت إحدى الدراسات الحديثة أن الدول الآسيوية حازت على نحو 81٪ من جملة التأشيرات الممنوحة لدخول دولة الإمارات، منذ عام 1986 وحتى عام 1990، مقابل 17.5٪ للدول العربية. وحذرت الدراسة من أن مستقبل العمالة هو لصالح العمالة الآسيوية، وهو أمر سوف يؤثر تأثيراً سلبياً على التركيبة السكانية في الدولة (ثابت 240, 1994). وقد ورد في دراسة أخرى أن الندرة الشديدة في رأس المال البشري تمثل أهم إشكالية تعوق عملية التنمية في دولة الإمارات. كما أشارت إلى أن تدفق العمالة الوافدة إلى الدولة أدى إلى تعدد الجنسيات، الأمر الذي خلق تبايناً في الثقافات وكثرةً في اللغات والأديان، وتحولت الجنسيات إلى مجموعات من الأقليات المتباعدة اجتماعياً وثقافياً. وقد نتج عن ذلك كله ازدواجية سكانية تميل لصالح الفئات الوافدة، فتخلق عدم تجانس، وتؤثر على البناء الاجتماعي. ليس ذلك فقط، بل أدى انخفاض معدل مساهمة المواطنين في النشاط الاقتصادي، واستمرار الاعتماد على العمالة الوافدة، إلى وجود خلل في تركيب العمالة في دولة الإمارات تميل إلى غَلبة العنصر الوافد بصفة عامة. وفي هذا المجال، لا بد من وضع ضوابط بشأن الوافدين؛ منها: ترشيد استخدام العمالة الوافدة، والحد من دخول العمالة الهامشية وخدم المنازل. كما ينبغي اتخاذ إجراءات معينة لتنمية العمالة الوطنية؛ منها: تشجيع دخول المواطنين كافة مجالات النشاط الاقتصادي ولا سيما القطاع الخاص، وكذلك توجيه المواطنين للعمل في الأعمال الإنتاجية لا الكتابية، وتوعيتهم بأهمية العمل ودوره في خدمة الوطن حتى بالنسبة للحِرف اليدوية (التميمي والصالح 1994 ,141-143).

وبعد أن جرى حساب الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة، يرد السؤال الذي يُعنى بحصة كل إمارة من الإمارات السبع. ولمعرفة ذلك،

(10) الخليج 6, 94/2/4

وبسبب تعذر الحصول على العديد من البيانات اللازمة، فقد جرى حساب نصيب كل إمارة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993، ثم حُسب بعد ذلك الحجم النسبي لسكان كل إمارة. فمثلاً تبلغ النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبي ظبي 62.1٪ من مجموع الناتج المحلي للدولة، وهذا يؤهلها لحجم نسبي للسكان يبلغ 1585 ألف نسمة. وكذلك الحال بالنسبة إلى إمارة دبي، التي تبلغ حصتها من الناتج المحلي الإجمالي للدولة 23.7٪، مما يسمح لسكانها - بناء على ذلك - أن يبلغوا 605 آلاف نسمة. وهكذا بالنسبة إلى بقية إمارات الدولة. هذا، وتشير البيانات إلى أن إمارتي أبي ظبي ودبي هما الإمارتان اللتان كان فيهما الفرق بين الحجم النسبي المحسوب للسكان والتقدير السكاني لعام 1993 موجباً، وذلك على العكس من الإمارات الخمس الأخرى (جدول 6 وشكل 5). وهذا يعكس القوة الاقتصادية لهاتين الإمارتين بالمقارنة مع الإمارات الأخرى.

والحقيقة أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل عام، هو اقتصاد قوي استطاع تجاوز العديد من الصدمات التي تعرض لها، كما استطاع التأقلم مع المستجدات في السوق النفطية العالمية. وكما ذكر أحد كبار المسؤولين في الدولة فإن عوامل كثيرة أسهمت في تحسين الأداء الاقتصادي للدولة؛ منها: انتعاش القطاعات غير النفطية، والإقلال من حجم التحويلات الخارجية[11] . كما أشار تحليل اقتصادي آخر إلى أن أسباب نجاح دولة الإمارات في التغلب على مشكلات تقلبات أوضاع السوق النفطية، تستند إلى مجموعة المبادىء الاقتصادية التي أدت بمجملها إلى استمرار الرخاء والازدهار الاقتصادي. وهذه المبادىء هي التي تشكل السياسة الاقتصادية للدولة، ومن أهمها: الاستمرار في تنفيذ شعار تنويع مصادر الدخل، والبحث عن بدائل للثروة النفطية كالثروات المعدنية والبحرية، واستغلال الغاز وتصنيعه، والتوسع في صناعة البتروكيماويات ومشتقات الغاز، مع زيادة طاقة تكرير المنتجات البترولية[12]. فإذا ما استمر هذا التحسن الاقتصادي، وإذا ما استمرت القطاعات غير النفطية تحقق معدلات نمو مرتفعة، فمن المتوقع أيضاً ارتفاع الحجم الأمثل للسكان بحيث تستمر هذه الدولة الصغيرة في المساحة مثالاً جيداً لدولة قليلة السكان لم يبلغ سكانها بعد حجمهم المثالي.

---

(11) الخليج 1,94/3/11

(12) الخليج 13,94/2/26

جدول (6)
توزيع الحجم الأمثل لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الإمارة باستخدام الناتج المحلي الإجمالي لعام 1993[13]

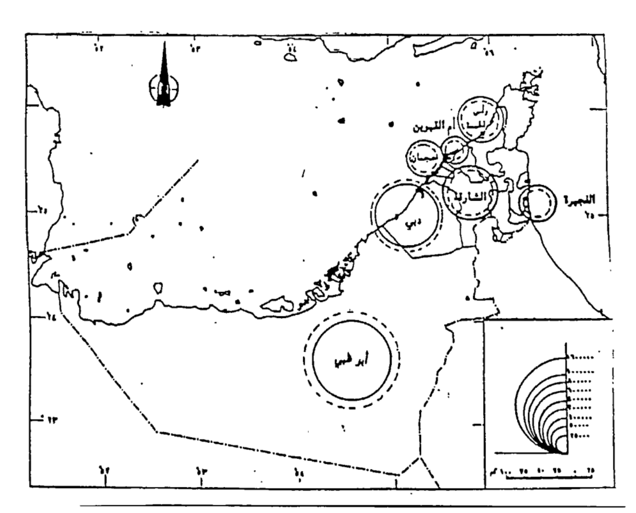
الإمارة	التقدير الرسمي للسكان عام 1993 (بالألف)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار درهم)			الفرق بين الحجم النسبي للسكان والتقدير السكاني لعام 1993 (بالألف)
		القيمة	٪	الحجم النسبي للسكان (بالألوف)	
أبو ظبي	871	81.682	62.1	1585	714+
دبي	548	31.200	23.7	605	57+
الشارقة	432	10.322	7.8	199	143 -
عجمان	83	1.602	1.2	31	52-
أم القيوين	30	0.873	0.7	18	12-
رأس الخيمة	141	3.941	3.0	77	64-
الفجيرة	68	2.030	1.5	38	30-
المجموع	2083	131.660	100.0	2553	470+

جرى حساب النسب المئوية للناتج المحلي الإجمالي للإمارات المختلفة والحجم النسبي للسكان والفرق بين الحجم النسبي والتقدير السكاني لعام 1993 من قبل الباحث.

لقد ورد في الصفحات الأولى من هذه الدراسة أن الحجم الأمثل للسكان في دولةٍ ما هو دائماً، أقل من قدرتها الاستيعابية القصوى. وعليه، وبقليل من التقشف في استهلاك الغذاء والمياه والطاقة، وبمزيد من التنمية الزراعية، وغير ذلك من الإجراءات، يمكن القول إن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن زيادة عددهم حتى إلى حد يفوق الحجم الأمثل المقترح. هذا، وينبغي أن ينظر إلى النتائج التي توصل إليها الباحث على أنها نتائج مبدئية كانت حصيلة ملاحظات أولية لمحاولة رائدة. وعليه، فهو يوصي بضرورة إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال، باستخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية لم يجر التعرض لها في هذه الدراسة.

(13) – بالنسبة لمجموع عدد سكان الدولة عام 1993 انظر: صحيفة الخليج، 1994/3/11، ص1.
– بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للإمارات المختلفة عام 1993 انظر: صحيفة الخليج، 1994//2/18، ص 12.

وحتى لو نظر إلى الحجم الأمثل للسكان المقترح من قِبل الباحث على أنه مبالغ فيه، تبقى الحقيقة أن نسبة عدد السكان المواطنين إلى مجموع عدد السكان في الدولة، والبالغة نحو 20٪، هي نسبة قليلة جداً. وهذه النسبة المئوية المنخفضة تعطي مجموعاً للسكان المواطنين لا يزيد عن نصف مليون نسمة. مما يؤكد فعلاً ما ذهب إليه الباحث من أهمية تشجيع الزيادة الطبيعية لدى المواطنين، وتشجيع الهجرة الانتقائية من الوافدين. ومهما يكن من أمر فإن كاتب هذه السطور ليأمل أن تكون دراسته واستنتاجاته لبنة تسد ثغرة في الأدب الجغرافي العربي، يبني عليها الباحثون مستقبلاً.



شكل(5): الحجم الرسمي (الدوائر المتصلة) والحجم النسبي (الدوائر المتقطعة) لسكان دولة الإمارات حسب الإمارة 1994

المصادر العربية

أبو عيانة فتحي

1985 دراسات في علم السكان، بيروت: دار النهضة العربية

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

1991 النشرة الاقتصادية، الرياض، الشؤون الاقتصادية، العدد السادس.

التميمي عامر والصالح عبدالله

1994 «أزمة الخليج ومحنة الكويت: دراسة حول التركيبة السكانية وقوة العمل بدول مجلس التعاون الخليجي» أوراق الملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير 2-4: 133-145.

الجديدي محمد

1990 مدخل لجغرافية السكان، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس: دار سراس للنشر.

الخطيب ممدوح

1986 الإحصاء السكاني، دمشق: مطبعة طربين.

السعدي عباس

1988 دراسات في جغرافية السكان، الإسكندرية: منشأة المعارف.

الصباح أمل

1984 «التعدادات السكانية الحديثة - دراسة تطبيقية على دول الخليج العربي». وحدة البحث والترجمة، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، عدد (67)، يوليو.

العتيبة مانع سعيد

1990 البترول واقتصاديات الإمارات العربية المتحدة، وزارة البترول والثروة المعدنية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الأول، ط 2.

الناصر بكري

مجتمع الإمارات – الإطار الاقتصادي، الفصل الخاص بالتنمية الاقتصادية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة غير منشورة.

ثابت ناصر

1994 «التركيبة السكانية وسوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي» أوراق الملتقى الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير 2-4: 248-213.

خير صفوح

مجتمع الإمارات – الإطار الاجتماعي والثقافي، الفصل الخاص بالسكان والنمو العمراني، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مذكرة غير منشورة.

عمران عبدالرحيم

1988 سكان العالم العربي – حاضراً ومستقبلاً، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

غنيم عبدالحميد

1993 دراسات في جغرافية العمران والتخطيط البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة، دبي: دار القراءة للجميع.

معهد البحوث والدراسات

1978 دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، القاهرة.

وزارة التخطيط

1981 الإدارة العامة المركزية للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، آثار الهجرة الخارجية على النمو السكاني في دولة الإمارات العربية في الفترة من 1968 إلى 1980، أبو ظبي.

1991 الإدارة المركزية للإحصاء، الإمارات العربية المتحدة، المجموعة الإحصائية السنوية، العدد 16.

يموت عبدالهادي

1988 النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، بيروت: معهد الإنماء العربي.

المصادر الأجنبية

Annen - Ruf,M.

1993 "Population Growth and Consumption of Resources". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

Broek, J.& Webb, J.

1978 A Geography of Mankind. New York: Mc Graw - Hill Co.

Clarke, J.

1972 Population Geography. 2nd ed., Oxford: Pergamon Press.

Daily, G., Ehrlich, A. et al.

1993 "Optimum Human Population Size". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

Darling, P.

1993 "Updating Some African Population Myths". 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

Hornby, W. & Jones M.

1987 An Introduction to Population Geography, Cambridge: Cambridge University Press.

Madge, G.

1984 Common Sense and the Population Problem. Devon, England: Merlin Books.

Mahar, D. et al.

1985 Rapid Population Growth and Human Carrying Capacity. Washington D.C. : The World Bank.

Middle East Research Institute

1985 United Arab Emirates, London: Middle East Research Institute: University of Pennsylvania.

Parson, J.

1993 " Optimum Population, A Perennial Problem". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

1993 "Population Optimisation in British Politics". Better World: The Magazine of the Optimum Population Trust. Manchester.

Richardson, D., Evans, R. et al.

1993 "The Optimum Population of the United Kingdom". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

United Nations

1992 United Nations Statistical Yearbook. New York.

United Nations

1988 World Demographic Estimates and Projections. pp. 1950-2025, New York: United Nations.

Welan, J.

1990 UAE, A Meed Practical Guide. London.

Willey, D.

1993 "Optimum Population and the United Kingdom". Cambridge: 1st World Population Congress. August 9-11, 1993.

World Resources Institute

1992 World Resources 1992-93. Oxford: Oxford Univ. Press.

Wrigley, E.

1967 "Demographic Models in Geography". in R. Chorely & P. Haggett eds. Models in Geography. London: Methuen.

أوضاع عمالة خريجي التعليم المعاصر:

دراسة مقارنة

انطون حبيب رحمة*

كانت التربية وما تزال الأداة الرئيسة في تنمية الإنسان، وكانت مهمة الاعداد للعمل وما زالت من أبرز وظائفها وأهمها. فقد وجدت هذه المهمة في التربية الأسرية، حين كان الآباء يعلمون أبناءهم المهنة التي كانوا يزاولونها، ثم انتقلت مهمة الأعداد للعمل إلى الحرفيين المعلمين حين صار الفتية يتتلمذون على أيديهم، وحينما تطورت تقنيات العمل وتعقدت وأصبحت تحتاج إلى المعارف والمهارات الحديثة انتقلت مهمة الأعداد للعمل إلى المدارس والجامعات.

وقد رافق تسلم مؤسسات التعليم في معظم دول عالمنا المعاصر مهمات التأهيل المهني المطامح والآمال العريضة في توفير قوى عاملة أكثر ملاءمة لحاجات التنمية، وأكثر انتاجية، الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمستوى أفضل.

* أستاذ بكلية التربية - قسم أصول التربية - جامعة الكويت - عميد كلية التربية بجامعة دمشق - سابقا

إلا أن هذه التوقعات والآمال باءت بالاحباط، فقد ظهرت أمام التوجه لجعل المدارس والمعاهد والجامعات مؤسسات للاعداد المهني، عوائق كثيرة، اجتماعية وثقافية وفردية واقتصادية وتمويلية وتربوية وسياسية، الأمر الذي حال دون قيام التعليم المهني المناسب، وأدى إلى خفض الدور التنموي للتعليم، وإلى بطالة عدد كبير من المتعلمين، وجعل العديد من المتحمسين إلى الافادة من دور التعليم في التنمية وحل المشكلات الاجتماعية – وبخاصة منها مشكلة الدخل والعمل – يخففون من حماسهم ويعيدون حساباتهم، ويلاحظون أن ثمة خطأ ما في نظم التعليم، وفي علاقاتها مع أسواق العمل وحاجات التنمية، وإن الأمر يستلزم اجراء المزيد من البحوث في اقتصاديات التعليم وفي تخطيطه وفي عمالة السكان، توصلا إلى سبل رأب الصدع بين التعليم والعمل، وجعل التعليم يسهم اسهاما ايجابيا، فعالا، في تأهيل القوى العاملة المطلوبة. وفي تشغيلها وفي تحقيق التنمية المنشودة.

يتناول البحث مشكلة العمل والبطالة لدى الخريجين في التعليم خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وهو يسعى للإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية: (أ) ما أوضاع العمل والبطالة للخريجين في مراحل التعليم المختلفة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وفي دول مختلفة من مجموعات الدول المتقدمة والنامية والعربية. (ب) ما العوامل في الأوضاع آنفة الذكر. (ج) ما المقترحات لتحقيق التوافق بين التعليم والعمل وتوفير الأعمال المناسبة للخريجين.

ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي على النحو الذي يوضحه ويدعو إلى استخدامه في هذا النوع من البحوث كل من جورج بيرداي (Bereday 1964, 20-24) وبرين هولمز (Holmes, 1981, 83-90) وعدد من المنتمين إلى مدرستهما المنهجية، فيسعى إلى مسح ووصف أوضاع العمل والبطالة لدى الخريجين في مراحل التعليم المختلفة خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات وفي دول أو مجموعات الدول المتقدمة والنامية، وبحيث تشمل دولا من أوروبا وآسيا

وأفريقيا والبلاد العربية، كما يحلل الأوضاع المذكورة ويسعى إلى تفسيرها واستخلاص عوامل حدوثها. ثم يضع في ضوء النتائج، وبالإستناد إلى عدد من التجارب والدراسات، عددا من المقترحات العلاجية والوقائية ويناقشها.

وبالنظر إلى اتساع المجتمع الإحصائي وتعذر استخدام المنهج الميداني فإن البحث يستند إلى الدراسات السابقة وإلى التقارير والبيانات المحلية والعربية والدولية فيستقي منها المعلومات ويحللها ويناقشها ليتوصل من خلال ذلك إلى الإجابة عن أسئلة البحث والخروج بنتائج موضوعية سليمة.

العلاقة بين مخرجات التعليم وفرص العمل

من سمات النصف الثاني من القرن العشرين انتشار التعليم وتوسعه في معظم الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية أو المتنامية، وازدياد عدد الخريجين فيه(وبمعدلات عالية في عدة دول)، وحدوث نمو اقتصادي واجتماعي ينطوي على ازدياد فرص العمل. إلا أن النمو الكمي لعدد الخريجين في مختلف مراحل التعليم، كان في دول عديدة أكثر وأعلى من النمو في عدد فرص العمل التي تتطلب متعلمين، الأمر الذي جعل الخريجين يواجهون صعوبات في الحصول على العمل المناسب ويواجهون البطالة أيضا. وقد برزت هذه المشكلة في العقدين الأخيرين الثمانينات والتسعينات وفي الدول المتقدمة والنامية والعربية.

عمالة المتعلمين في الدول المتقدمة ودول شرق أوربا:

عاشت الدول الغربية الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان، خلال عقدي الخمسينات والستينات، فترة نمو اقتصادي وتعليمي، وتوسع في العمالة، استوعب جميع القوى العاملة الشبابية والنسائية الراغبة في العمل، وجعل معدل البطالة هامشياً لا يتجاوز 3٪. ثم تغير هذا المناخ في السبعينات والثمانينات، فحصل ركود اقتصادي وتضخم، واستمر نمو حجم القوى العاملة نتيجة لطفرة مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية ولإقبال النساء على العمل، فبلغ معدل نمو حجم القوى العاملة 14٪. كما استمر نمو حجم فرص العمل ومعدلها، إلا أنه كان أقل

من نمو حجم القوى العاملة ومعدلها، الأمر الذي جعل معدل البطالة يرتفع إلى 10٪ ويتجاوز ذلك في عدة دول أوروبية (كومبز 1987، 24) كما استمر الوضع المذكور خلال السنوات التي انقضت من عقد التسعينات فازداد عدد العاطلين وتراوحت معدلات البطالة بين 10٪ – 12٪ (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993، 35). وقد انطوت هذه التغيرات على فروق كبيرة بين دولة وأخرى. ففي العام 1993 كان معدل البطالة في اليابان 2.5٪ وفي الولايات المتحدة 6.7٪ وفي النمسا 3.7٪ وفي فرنسا 11.3٪ وفي اسبانيا 22.4٪ (ILO 195, W.L.R). كما انطوت التغيرات المذكورة على فروق بين الذكور والإناث، فكانت معدلات البطالة أقل لدى الذكور في بلجيكا وفرنسا وايطاليا واسبانيا، وكانت متقاربة في بقية الدول (ILO 1995, W.L.R 115)، كذلك ظهرت فروق كبيرة بين معدلات بطالة الشباب (من أعمار 15-24 سنة) ومعدلات بطالة الأكبر سناً. فحسب تقرير كومبز وفريقه الدولي، وصلت بطالة الشباب في العام 1979 وفي عدة دول إلى 47٪ من مجموع العاطلين عن العمل، وتابعت ازديادها في الثمانينات بمعدلات وصلت إلى ثلاثة أمثال معدلات ازديادها لدى الكبار حتى أنها وصلت في إيطاليا إلى سبعة أمثال (كومبز 1987، 242-244). وحسب منظمة العمل الدولية في كتابها السنوي 1995 عن إحصاءات القوى العاملة (ILO 1995, Y.B.L.S: 436-454) نجد أن الفروق الكبيرة بين عدد العاطلين من الشباب وعدد العاطلين من الكبار قد ازدادت من سنة إلى أخرى في معظم الدول العربية وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك الدول للحد منها.

وفي علاقة البطالة بالمستوى التعليمي ظهر تناسب عكسي بينهما. فمعدلات البطالة لدى الحاصلين على الدرجات الجامعية كانت أقل منها لدى الذين لم يكملوا التعليم الثانوي، وكذلك كان حملة الشهادة الثانوية أقل بطالة من الذين أكملوا التعليم الابتدائي ولم ينهوا التعليم الثانوي، وكان الأميون أكثر بطالة من جميع الفئات. كما كانت الفروق المذكورة تختلف من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى. (كومبز 1987، 243) (ILO 1995, W.L.R ،115). ويمكن أخذ فكرة إحصائية عن الوضع من الجدول التالي عن توزيع معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي خلال السنوات 1989-1991.

جدول رقم (1) معدلات البطالة حسب مستوى التعليم لدى دول غربية خلال السنوات 1989-1991

الدولة / مستوى التعليم	أمي	ابتدائي	ثانوي	عال
الولايات المتحدة الأمريكية	-	-	9	4
كندا	15	13	10	-
فرنسا	-	-	9	5
المملكة المتحدة	-	3	3	2
ايرلندا	23	21	9	5
ايطاليا	-	7	3	5
اسبانيا	18	14	21	12
السويد	-	3	3	2
النرويج	-	9	6	2
النمسا	-	5	3	2
بلجيكا	-	14	9	3

ILO 1995, World Labour Report. (1995)

وتفسر دراسات عدة، الظواهر الآنفة الذكر بعوامل من أبرزها بلوغ مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية سن العمل، وإقبال الإناث على العمل، والمعدلات البطيئة للنمو الإقتصادي، والتطورات التكنولوجية التي أدت إلى خفض العمالة الزراعية وتثبيت العمالة الصناعية والإقتصار على زيادة العمالة في قطاعات الخدمات، وتفضيل أصحاب العمل العمال الكبار ذوي الخبرات على الشباب الذين يكلفون أكثر بسبب نقص خبرتهم، وهجرة المتعلمين من الدول النامية للعمل في الدول المتقدمة (كومبز 1987، 244-247؛ يونسكور 1991، 61). وتؤشر الأوضاع المذكورة وتفسيرها، على استمرار المشكلة بل وازديادها، خلال السنوات العشر المقبلة على الأقل، وذلك على الرغم من المساعي والمحاولات لعلاجها عن طريق التوسع في الإستثمارات وزيادة الناتج القومي وتعديل سياسات التشغيل والهجرة. فهذه المساعي، وإن توصلت إلى التوسع في الإستثمارات وزيادة الناتج القومي والحد من الهجرة، فإنها لن تتوصل إلى إحداث الزيادة المطلوبة في فرص العمل، وبسبب التقدم التكنولوجي المتصاعد الذي يقلل الحاجة إلى اليد العاملة ويجعل مسيرة التنمية الإقتصادية تتباعد عن مسيرة فرص العمل وتلخص بالكلمات الأربع التي يضعها تقرير التنمية البشرية عن عام 1993 عنواناً بارزاً «نمو بدون فرص عمل». (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993، الإطار 3 - 3).

أما العمالة في دول شرق أوروبا - بما فيها الإتحاد السوفيتي سابقاً - فقد تأثرت بطفرة مواليد ما بعد الحرب العالمية الثانية، فازداد أفراد القوى العاملة فيها زيادات سريعة في الستينات والسبعينات والثمانينات، وتعقد الموقف نتيجة وصول عدد كبير من الشباب إلى أبواب العمل بعد أن استكملوا تعليمهم الثانوي أو العالي بشكل نظامي أو بالمراسلة والدراسات المسائية، وأقبلوا يرغبون في العمل المناسب لمؤهلاتهم التعليمية. وكان الحل بإعطاء الكثيرين منهم وظائف أقل من الشهادات التعليمية التي حصلوا عليها، كوظائف الكتبة في المحلات التجارية أو الدوائر الحكومية... وهكذا استوعبت الحكومات جميع الخريجين ولم تظهر البطالة على النحو المعروف في الغرب. والواقع أن هذا الاستيعاب الكامل انطوى على زيادة في عدد المستخدمين في عدد من المؤسسات عن الحاجة، وعلى وجود عمالة ناقصة أو بطالة مقنعة، وعلى عدم رضا الكثيرين بالوظائف التي عينوا فيها ومحاولاتهم الإنتقال إلى وظائف أخرى، وعلى نقد مستتر للبيروقراطية والمركزية في تخطيط التعليم والقوى العاملة وفي التوسع في التعليم العالي وبخاصة في الدراسات المسائية ودراسات المراسلة (كومبز 1987، 248-257، سيزالي 1984) وتواجه دول أوروبا الشرقية والدول المستقلة في امتدادها الأسيوي - بعد أن غيرت نظمها السياسية والإقتصادية - صعوبات كثيرة في توفير فرص عمل تكفي لإستيعاب خريجي التعليم. ويظهر من البيانات المنشورة عن عدد من هذه الدول أن معدلات البطالة في العام 1993 بلغت في هنغاريا 11.5٪ وفي بولندا 14٪ وفي سلوفينا 9.1٪ وفي روسيا الإتحادية 4.9٪ (ILO, 1995, W.L.R, 114-115) وأن بطالة الشباب كانت نسبتها أكبر من نسبة البطالة بين الكبار، وهذه النسبة ازدادت بشكل ملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة (ILO 1995, Y.B.L.S, 436-454) الأمر الذي يؤشر بوضوح على بطالة المتعلمين من الخريجين الجدد.

عمالة المتعلمين وبطالتهم في الدول النامية:

وإذا انتقلنا إلى قياس واقع عمالة المتعلمين في الدول النامية، لوجدنا أن من بين الأعداد الكبيرة للسكان ملايين يعملون بدخل منخفض وملايين آخرين يعيشون حياة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، إلى درجة تصل حد الجوع. فحسب البيانات المعلنة والمنشورة عن العمالة والبطالة في الدول النامية (وهي بيانات لا تغطي جميع الدول) نجد أن الأرقام في العام 1993 تبين وجود معدلات مرتفعة للبطالة

تتجاوز 13٪ في دول مثل بنما وسيريلانكا وترينيدا وتوباكو وتصل في هذه الدولة الأخيرة إلى 19.8٪، كما تبين وجود معدلات منخفضة تقل عن 4٪ في دول مثل المكسيك وهندوراس وسنغافورة والصين وهونغ كونغ حيث تصل في هذه الدولة الأخيرة إلى 1.9٪، وكذلك تبين توزع معظم المعدلات الأخرى بين الحدين الآنفي الذكر فتبلغ (على سبيل المثال) في تركيا 7.4٪ وفي اسرائيل 10٪ وفي أكوادور 9.4٪ (ILO 195; W.L.R. 114-115) . وإذا أخذنا بالإعتبار نواقص الدقة في بعض البيانات، وعدم توفر البيانات عن عدد من الدول، وأن الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً وبطالة ومعاناة هي في الغالب الدول التي ليس لديها بيانات عن أحوال العمل والبطالة فيها، أو الدول التي لديها بيانات ولكنها تتستر عليها لأسباب سياسية، فإننا نتوصل إلى الحكم بوجود مشكلة حادة في البطالة لدى معظم الدول النامية.

وفي علاقة البطالة بالخريجين في التعليم يلاحظ من البيانات الإحصائية أن البطالة تتمركز بين صفوف الشباب (15-30 سنة) وإن أعداد العاطلين من أبناء هذه الأعمار الفتية يزيد كثيراً عن أعداد العاطلين عن العمل من فئة الكبار، وأن هذه الفروق قد ازدادت بشكل واضح خلال السنوات الخمس الأخيرة باتجاه زيادة عدد الشباب العاطلين عن العمل في العديد من الدول النامية (ILO 1995, Y.B.L.S, 435-454) وأن المشكلة في عدة دول كالهند وتايلاند وكينيا وسواها قد بدأ منذ الستينات والسبعينات مع التوسع في التعليم ومع النمو السكاني، وأنها لا تزال مستمرة بل ومتوقع استمرارها مستقبلاً (كومبز 1987، 258-261). ولا يخفى أن بطالة الشباب هي في معظمها بطالة متعلمين. فشباب العديد من الدول النامية أقبلوا على التعليم وتخرجوا فيه وأخذوا يبحثون عن عمل يناسب مؤهلاتهم، ويختلف عن عمل آبائهم وأمهاتهم في الحقول والحرف اليدوية.. ولكن الكثيرين فشلوا في إيجاد العمل بعد أن امتلأت مكاتب المؤسسات الحكومية بالموظفين وعجزت المشروعات الحديثة الصناعية والخدمية عن استيعابهم (كومبز 1987، 253-257).

وفي توزع البطالة بحسب مستوى التعليم يظهر من البيانات المتوافرة عن السنوات 1989-1991 أن معدلات البطالة لدى الخريجين في المرحلة الثانوية تزيد قليلاً عنها لدى الخريجين في التعليم العالي، ولدى الخريجين في المرحلة الإبتدائية، وأن المعدلات المنخفضة للبطالة توجد لدى الأميين بشكل خاص. وأن هذا الإتجاه العام ينطوي على فروق كبيرة بين دولة وأخرى. ففي بلد مثل هونغ

كونغ تتساوى المعدلات على كافة المستويات. وفي بلد مثل بنانا يصل معدل البطالة لدى الخريجين في المرحلة الثانوية إلى 24٪، بزيادة 10٪ عن معدل الخريجين في التعليم الإبتدائي ومعدل الخريجين في التعليم العالي، وفي الفلبين نجد معدل البطالة الأعلى لدى الخريجين في التعليم العالي، بينما نجد معدل البطالة الأعلى في إسرائيل لدى الخريجين في التعليم الإبتدائي (ILO 1995, W.L.R, 114-115) ويمكن أخذ صورة أشمل عن الوضع من الجدول التالي رقم 2.

جدول رقم (2) معدلات البطالة حسب مستوى التعليم في دول نامية خلال السنوات 1989-1991

الدولة	مستوى التعليم	أمي	ابتدائي	ثانوي	عال
أندونيسيا		-	1	8	8
اسرائيل		6	12	11	9
تركيا		5	8	15	7
سنغافورة		2	3	1	2
فلبين		5	6	11	13
نيوزيلاند		15	10	10	7
هونغ كونغ		2	2	2	2
الهند*		2	3	9	12
استراليا		8	9	11	7
أورغواي		3	6	11	8
بنما		-	10	24	16
ترينيدا وتوباكو		5	19	23	4
فنزويلا		6	9	10	7
غانا*		3.4	7.6	13.5	14.7

ILO World Report labour, (1995).

* برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993، تقرير التنمية البشرية لعام 1993;38،

وفي تفسير هذه الأوضاع تذكر أسباب عدة أبرزها ارتفاع معدلات النمو السكاني، والإقبال على التعليم، ومتابعته حتى المرحلة الجامعية، وانخفاض التوافق الكمي والنوعي بين الخريجين في التعليم وحاجات سوق العمل، وتضاؤل التوسع في القطاعات التي تحتاج إلى المتعلمين، فضلاً عن إدخال التكنولوجيا المتطورة إلى المشروعات الحديثة بل والقديمة والإستغناء بذلك عن العدد الكبير من القوى

العاملة، واتجاه الشباب نحو المدن للعمل في وظائف الدولة أو القطاعات الحديثة، وهجرهم قراهم والعمل الزراعي والحرفي وغير ذلك (كوميز 1987، 253-261؛ يونسكو 1991، 6، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1993 ,35).

في ضوء تحليل الواقع وتشخيصه والتوصل إلى عدد من عوامله يتوقع المسؤولون استمرار مشكلة بطالة المتعلمين خلال السنوات المنظورة المقبلة ويشعرون بالقلق إزاء ذلك، ويبحثون عن نظم تعليمية تعالج المشكلة (يونسكو 1986، 122، يونسكو 1991، 6-7). ولكنهم لم يتوصلوا بعد إلى هذه النظم.

عمالة المتعلمين وبطالتهم في الدول العربية:

يصعب التقييم الدقيق للعلاقات الراهنة بين الخريجين في التعليم وبين فرص العمل المتاحة لهم في الدول العربية لأسباب كثيرة، من أهمها عدم توافر الدراسات والبيانات الإحصائية الكافية عن عمالة المتعلمين وبطالتهم، أو التستر على المتوافر منها. ولذلك نكتفي بإبداء الملاحظات التي أمكن استخلاصها من المصادر المرجعية. مع الإشارة، أولاً إلى تشابه نظم التعليم والتشغيل في الدول العربية، وإلى وجود فروق واضحة في فرص العمل بين بلد وآخر. ويمكن أن نميز في هذا الصدد بين ثلاث مجموعات وهي: مجموعة الدولة الخليجية، مجموعة الدول المتوسطية، مجموعة الدول الأقل نمواً.

فمجموعة الدول الخليجية تتميز بالدخل المرتفع وبازدياد اعداد المتعلمين بسرعة، وبمعدلات مرتفعة، استمرت خلال عقود السبعينات والثمانينات والتسعينات (الجلال 1416هـ، 41-55) (UNESCO 1995 H.E.S.A.S, 100-105) وبحصول الخريجين على العمل من دون الوقوع في إشكالات البطالة أو القبول بعمل أدنى من العمل المناسب للمؤهل التعليمي، وبوجود أعمال كثيرة خدمية وفنية واختصاصية، يشغلها الوافدون من الدول العربية وغير العربية، وبأعداد تزيد على عدد العاملين المواطنين. كذلك تبين الحسابات الإسقاطية والتوقعات المستقبلية أن هذه الأوضاع تتعدل من عام إلى آخر نتيجة للتوسع التعليمي، وأن أعداد المتعلمين المختصين من الخريجين المواطنين في العام 2000 ستزيد في عدد من الإختصاصات الأدبية والإنسانية عن عدد الوظائف المتاحة (مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1989)، الأمر الذي يدفعهم إلى القبول بأعمال أقل من مؤهلاتهم وشهاداتهم، أو التحول إلى أعمال لا يستخدمون فيها أختصاصاتهم. كذلك يتوقع أن يؤثر الخلل الحاصل على عمالة الوافدين، ويزيد من عدد المهاجرين العائدين.

وتجدر الإشارة إلى مساعي المسؤولين في هذه الدول، للتوفيق بين التعليم وفرص العمل، عن طريق تعليم المواطنين وتأهيلهم لشغل وظائف الوافدين (مجلس التعاون لدول لخليج العربية 1989).

وقد أجريت عدة دراسات عن العلاقات بين التعليم والعمل في دول الخليج العربية، كدراسة علي الطاهر العوني عن «الشباب بين التعليم والعمل في دول الخليج العربي» (العوني 1986) ودراسة علي بن سبع القرني عن «العلاقة بين برامج التعليم وحاجات المجتمع السعودي التنموية» (القرني 1410 هـ)، ودراسة محمد أحمد الرشيد وحمد بن محمد البعادي عن «الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج ومدى إرتباطه بخطط التنمية وبرامجها» (الرشيد والبعادي 1992)، ودراسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن «المواءمة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالي» (مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1989)، ودراسة الخطيب وآخرين عن «واقع التنمية وخططها المستقبلية في دول مجلس التعاون ودور التربية في تلبية احتياجاتها» (الخطيب وآخرون 1995) وتبين الدراسات المذكورة عدداً من المشكلات التي يواجهها التعليم في علاقته بالعمل، وعدداً من الجوانب الإيجابية. ومن ذلك أن عدد الخريجين في كليات العلوم الدقيقة والهندسة والطب والمعاهد المتوسطة التقنية، لا يزال أقل من العدد الذي يلبي حاجات القطاعات وفرص العمل المتاحة، وأن أعداد الخريجين في كليات الشريعة والتربية والآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية تجاوزت حاجات القطاعات إليها، وأخذت تتحول إلى أعمال أخرى أو تعمل لحسابها الخاص. ونجد أن الكثير من التقنيين لا يرغبون بمزاولة الأعمال اليدوية على الرغم من توافر فرص العمل في مجالها، وأن إحجامهم يساعد في افساح المجال أمام التقنيين الوافدين ليشغلوا هذه الأمكنة. كذلك تكشف بعض هذه الدراسات عن وجود ثغرات في الكفايات المعرفية والمهارية للخريجين تجعلها لا تتوافق مع الحاجات الفعلية للأعمال التي تنفذها إدارات ومؤسسات القطاعين العام والخاص. أخيراً تقدم الدراسات المذكورة مقترحات متعددة تدعو إلى التواصل مع القطاعات والتعرف المستمر على حاجاتها من القوى العاملة ومؤهلاتها، وإلى تعديل سياسات التعليم العالي وخططه ومناهجه وبرامجه حتى تغدو متوافقة مع الحاجات المذكورة، كما تدعو إلى إدخال التعديلات على سياسات التوظيف والعمالة ومشروعات التنمية باتجاه توفيقها مع أوضاع التعليم (العالي منه بخاصة) وخصائصه وعروضه من الخريجين.

وتختلف الأحوال في مجموعة دول حوض المتوسط والعراق والأردن، التي تتصف بالدخل المتوسط والنمو الكمي - السكاني والتعليمي. وفيض الخريجين عن فرص العمل، وذلك من مختلف المستويات التعليمية ومختلف الإختصاصات الجامعية، وبخاصة منها الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية. كما تتصف بهجرة الكثير من ابنائها إلى دول الخليج والدول الغربية وسواها تخلصاً من البطالة وللحصول على عمل أفضل ودخل أجزى، وقبول كثيرين بعمل أقل من مؤهلهم التعليمي أو يختلف عنه، وتعرض آخرين للبطالة فترة تطول أو تقصر. (الشحاتيت وإبراهيم 1987، رحمة 1992، عبد ربه 1988، UNESCO, 1995) ففي الأردن - كمثال - تبين دراسة الشحاتيت عن «خصائص المتعطلين عن العمل في العام 1986» إن حملة الكفاءة يشكلون 20٪ من المتعطلين، وأن حملة الثانوية يشكلون 25٪ وحملة الدبلوم المتوسط 25٪ وحملة البكالوريوس 13٪ وأن النسبة تنخفض لدى حملة الإبتدائية إلى 10٪، ولدى دون الإبتدائية إلى 5٪، وهكذا، فإن نصف المتعطلين كانوا من خريجي الثانوية وكليات المجتمع. كما بينت الدراسة أن 48٪ من المتعطلين كانوا ضمن الفئة العمرية 20-24 سنة وأن 70٪ كانوا من الفئة العمرية 20-29 سنة.. وهكذا، فإن معظم المتعطلين هم من الشباب المتخرجين حديثاً من مؤسسات التعليم النظامي (الشحاتيت وإبراهيم 1987).

ويورد تقرير منظمة العمل الدولية الصادر 1995 البيانات المدرجة في الجدول رقم 3 عن توزيع البطالة بحسب المستوى التعليمي في عدد من الدول العربية.

جدول رقم (3) توزع البطالة حسب مستوى التعليم في عدد من الدول العربية خلال السنوات 1989-1991

الدولة	مستوى التعليم	أمي	ابتدائي	ثانوي	عال
سورية		3	7	8	8
مصر		1	3	26	5
تونس		11	20	17	5
الجزائر		9	27	29	5.2
المغرب		4	17	26	23

ILO, World Labour Report, (1995).

من البيانات المدرجة في الجدول المذكور نلاحظ وجود بطالة بمعدلات مرتفعة لدى الخريجين، وأنها في دول المغرب العربي أكثر ارتفاعاً منها في سورية ومصر، وأن بطالة المتعلمين تواجه الخريجين في التعليم الثانوي بنسب أعلى من بقية المستويات التعليمية، وأن خريجي التعليم الإبتدائي يأتون في المرتبة الثانية، من حيث نسب البطالة بينهم، يليهم خريجو التعليم العالي ثم الأميون، وأن الفروق بين دولة وأخرى تقل لدى الخريجين في التعليم العالي وذلك باستثناء المغرب.

وقد عملت حكومات عدة على تخفيض حجم المشكلة، بالتوسع في توظيف الخريجين في مكاتبها ومؤسساتها، وبغض النظر عن الحاجة إليهم، الأمر الذي جعلهم يفيضون في عدد من المكاتب والمؤسسات عن حاجات العمل وأوقاته. ويشكلون بطالة ناقصة أو مقنعة، ويزيدون الأعباء المادية والرواتب، ويسهمون بشكل غير مباشر في إبقاء رواتب الموظفين منخفضة لا تتناسب مع التضخم وغلاء المعيشة.

وفي ضوء المعطيات الآنفة الذكر، يتوقع استمرار زيادة عدد الخريجين في التعليم عن فرص العمل، وتصاعد هذا الخلل على المدى المنظور من أواخر هذا القرن ومطلع القرن القادم. كما يتوقع استمرار قبول الخريجين بأعمال أقل من مؤهلاتهم العملية، أو العمل في مجالات تختلف عن اختصاصاتهم، وكذلك استمرار البطالة الظاهرة والمقنعة ومحاولات الهجرة.

وبالإنتقال إلى مجموعة الدول العربية المتبقية، وهي السودان والصومال واليمن وموريتانيا، نجد أنها تتصف بانخفاض الدخل ومحدودية نشر التعليم ومحدودية بطالة المتعلمين ومشكلاتها، (يوندباس 1994). ولكن من المتوقع أن تظهر هذه المشكلات وأن تتأزم في أوائل القرن القادم إذا سارت هذه الدول على نهج التوسع التعليمي الخطي الذي سارت عليه مجموعة دول المتوسط، ولعلها تنتبه إلى ذلك قبل فوات الأوان وتسلك طرقاً أخرى تحقق لها توازناً وتوافقاً أفضل بين التعليم وعمالة خريجيه.

عوامل تردي التوافق بين المتعلمين وفرص العمل:

نستخلص مما سبق أن التعليم المعاصر أصبح على المستوى العالمي غير متوافق مع حاجات التنمية وسوق العمل، وأن الخريجين فيه أضحوا في وضع لا

يحسدون عليه. فهم يواجهون البطالة أو القبول بعمل أدنى من العمل الذي أهلتهم مدارسهم أو جامعاتهم لمزاولته، أو بعمل يختلف عن اختصاصهم ومؤهلاتهم، ونستخلص أيضا أن الحالة الراهنة من سوء التوافق ستستمر في المستقبل المنظور وتتفاقم في عدد من الدول، وأن الأمر خطير ويستدعي البحث عن سبل المعالجة وتطبيقها انقاذا للتعليم والخريجين فيه من الأزمة وحفاظا على سلامة المجتمع وتنميته.

وينطلق البحث عن سبل المعالجة من السؤال عن أسباب المشكلة. ويبدو من النظرة الأولى أن للمسألة بعدين هما: التعليم وسوق العمل، لكن التعمق فيها يبين ارتباطها بعوامل أخرى سكانية واقتصادية وتقنية وثقافية واجتماعية.. وهكذا، فإن معالجة المشكلة تقتضي البحث في مختلف الجوانب المذكورة وفي الحلول التي تقترح لمعالجتها. وسيجري التركيز في ذلك على الدول العربية، وبخاصة منها الدول المتوسطية التي تعاني من المشكلة أكثر مما يعاني سواها.

فإذا بدأنا **بالجانب التعليمي**: نجد أنه في تقويم النمو التعليمي الذي حصل في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، نجد كتابات تمجد هذا النمو وكتابات تدينه وتحمله مسؤولية تردي أحوال المتعلمين. ويبدو أن الفريقين من الكتاب محقان، وأن الآراء على اختلافها لا تجانب الصواب. فقد كان لتطور التعليم العربي إيجابياته الكثيرة وثغراته الكثيرة أيضا. فعند النظر إلى علاقته بعمالة السكان ودوره فيها، نجد وجوها إيجابية ووجوها سلبية. تتمثل الأولى في شمول التعليم الفئات العريضة من السكان، على اختلاف مواطنها وحالاتها الاجتماعية والاقتصادية وجنسها، وفي تحسين الحالة التعليمية للقوى العاملة، وتراجع نسبة الأمية بينها، مقابل ازدياد نسبة الحاصلين على المؤهلات التعليمية وعددهم، وفي مد القطاع الحديث بالاختصاصيين ومساعديهم وبالعمال المهرة، وفي توفير المعلمين والكتبة والاداريين للعمل في المدارس والادارات الحكومية التي هي المؤسسات التي شهدت أكبر توسع وأسرعه وأوسع طلب على القوى العاملة، أما الثغرات فأبرزها استمرار التوسع في التعليم الذي يعد الموظفين على الرغم من تضاؤل الحاجة إلى مزيد منهم، والعجز عن تغليب التوسع في التعليم المهني، بمستوياته المختلفة، على التوسع في التعليم النظري غير المهني، والقصور في مواءمة التوسع في التعليم مع الطلب عليه في سوق العمل، والعجز عن مواءمة

مضامين المناهج وعمليات التعليم والتدريب مع حاجات العمل من المهارات والمعارف والاتجاهات، وكانت النتيجة شيئا من الانفصام بين التعليم والعمل فحدث الفيض في عدد الخريجين، وظهر التدني في كفاية وانتاجية الكثيرين من العاملين المتعلمين (يونسكو 1986، 115-130؛ يوندباس 1987، 49-70).

وازاء بروز هذه الثغرات اهتم المعنيون بمعالجتها واتخذت المعالجة أساليب مختلفة كان أكثرها ظهورا وتكرارا الاتجاهات التالية:

1 - اعطاء الأولوية للتوسع في التعليم الأساسي وتعميمه ومده إلى ثماني أو تسع أو عشر سنوات مع محاولة ادخال شيء من العمل اليدوي فيه، وهو اتجاه سليم ولكنه يبقى بحاجة للحوار حول العدد الأفضل من السنوات. فهل ننهي التعليم الأساسي العام عند نهاية السنة الثامنة أو التاسعة أو العاشرة؟ هذا مع العلم أن سن العمل لا تبدأ قبل السادسة عشرة، وأن تخريج الفتية من المدرسة إلى الشارع أمر فيه خطورة، وأن متطلبات الحياة المعاصرة من المعارف والمهارات والاتجاهات تحتاج إلى سنوات أكثر لتعلمها (رحمة 1992 أ، 115-116).

كذلك يحسن الحوار حول أساليب ادخال العمل اليدوي في التعليم ومناهج هذا العمل وأهدافها وسبل التطبيق الناجح لها الذي يحقق الفائدة ولا يقف عند حدود شعارات ما تزال تتردد منذ أيام غاندي. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1993)،

2 - تغليب هدف الأعداد للعمل في التعليمين الثانوي والعالي، ومن دون اغفال الهدف الثاني للتعليم الثانوي، وهو الاعداد لمواصلة الدراسة العالية وكذلك لاهداف التعليم الأخرى الفردية والاجتماعية والثقافية. ومن التوجهات لتحقيق ذلك المدرسة الثانوية الشاملة والمدرسة الثانوية البوليتكنيكية والمدرسة الثانوية العامة والمدرسة الثانوية الفنية المتعددة الاختصاصات والمعاهد المتوسطة وكليات المجتمع المتنوعة الاختصاصات ثم الجامعات باختصاصاتها المتعددة، وثمة تجديدات أخرى، كالتعليم الثانوي المهني لمدة سنة أو سنتين، على النحو الذي تطبقه سورية ودول أخرى. وحول هذه الحلول المختلفة يحسن الحوار الواسع، في ضوء عدد من المعايير والأهداف

يأتي على رأسها هدف مواءمة التعليم لحاجات التنمية والعمالة من الناحيتين الكمية والنوعية، ويأتي في أساسها قضية الموارد المتاحة للتعليم.

ومن الأسئلة الهامة الحجم العام لكل من التعليمين الثانوي والعالي. فهل نقلص هذا الحجم، ما دام فيض الخريجين عن فرص العمل قائماً في حوالي نصف عدد الدول العربية، التي هي الدول ذات الكثرة السكانية؟ وهل نحجم التوسع؟ وكيف نحقق ذلك دونما صعوبات واشكالات؟

لعله من المفيد هنا، تدارس التجارب العربية وغير العربية في هذا المجال، كتجربة التعليم المهني لتضييق باب النفوذ إلى إكمال التعليمين الثانوي والعالي، وتجربة دخول العمل لسنة أو سنتين قبل الالتحاق بالجامعة، وتجربة الدراسة المناوبة بين العمل والدراسة، وتجربة الاقتصار على التوسع في بعض أنواع التعليم، وافتتاح معاهد وكليات أو جامعات خاصة به، وتجربة زيادة الرسوم الجامعية والخ.....

ومع السؤال عن الحجم العام للتعليم يثار السؤال عن التناسب بين أحجام كل من التعليم المهني والثانوي والعالي، والاجابة الشائعة، هنا، تستند إلى هرم القوى العاملة وتدعو إلى تناسب أحجام مستويات التعليم بحسب الهرم المذكور وبحيث يضيق الحجم كلما اتجهنا نحو الأعلى. (جلال الدين 1996).

ولكن كيف نحقق هذا التناسب هل نغلق قنوات العبور من مستوى إلى آخر كما هو الحال في بعض تجارب التعليم الفني والتقني والمهني ومثالها تجربة سورية (وزارة التربية 1987) أم نضيف هذه القنوات كما هو الحال في بعض تجارب وشروط القبول في التعليم العالي ومثالها تجربة الكويت (جامعة الكويت (1995؛ 153-154) أم نفتح القنوات وهو الاتجاه الذي تدعو إليه كتابات كثيرة يأتي على رأسها استراتيجية تطوير التربية العربية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1979، 256-257) لا شك أن لكل اتجاه حسناته وسيئاته ولعل اتجاه التضييق المرن ذي المعايير الموضوعية يكون أفضل الاتجاهات.

ومن المقترحات لعلاج المشكلة التوسع في عدد الاختصاصات التعليمية، ولكن نظم التعليم، مهما عددت من اختصاصاتها، تبقى عاجزة عن افتتاح جميع

الاختصاصات المهنية ولذا يقترح دمج الاختصاصات المتشابهة المتقاربة، والتركيز على تعليم الأساسيات من المعارف والمهارات، حتى يتمكن الخريج من الافادة منها في تطوير مهاراته وتعلم العمل الجديد. (البستان 1994، 139-140).

كذلك يزداد الاهتمام بالتعليم والتدريب غير النظاميين والتوسع في اقامة الدورات التدريبية لمواجهة التحولات المهنية والتطورات المعرفية والتكنولوجية، وتثار في هذا الصدد الأسئلة عن إبقاء التدريب خارج دائرة مؤسسات التعليم النظامي، أم جعله جزءا من مهامها، واقامة ادارات له تتبع الخريجين وتقدم لهم ما يلزم من التعليم والتدريب بين حين وآخر؟ والواقع أن المسلكين قائمان الآن في دول، عدة وأن المستقبل سيكون لصالح التعليم غير النظامي (الغزاوي 1988/ .ILO 1995, W.L.R. 88-89) بسبب قدرته على المواءمة المباشرة مع حاجات العمل المستجدة، ولعل ادخال هذا التعليم غير النظامي إلى مؤسسات التعليم النظامي، واختصار مدد الدراسة النظامية والتعويض عن ذلك بالتدريب غير النظامي سيكون من التوجهات القابلة للحوار واتخاذ القرار بشأنها.

ومن اشكالات التوسع في التعليم الوظيفي المهني ارتفاع تكاليفه وصعوبة توفيرها الأمر الذي يؤثر في نشره وتوسعه وجودته. ومن المقترحات لحل المشكلة ادخال العمل المنتج ذي المردود الاقتصادي في عمليات التعليم والتدريب لتعويد الطلبة على العمل عن طريق الممارسة، وللإفادة من ذلك في تمويل التعليم ولتشجيع الطلبة وتحفيزهم (رحمة 1994، 11) فما امكانات تنفيذها هذا المقترح؟ وما الصعوبات الإدارية والفنية والتعليمية التي تواجهه؟ وكيف نتغلب عليها وندخل هذا التجديد؟

ولا يفوتنا أن نذكر أهمية التوجيه المهني وضرورة ادخاله في المدارس والجامعات لمساعدة الطلبة على اختيار الدراسة والعمل المناسبين لامكاناتهم وميولهم ولحاجات السوق. وعليه، يمكن القول أن الأسئلة السابقة الذكر تندرج جميعا ضمن سؤال عام وهو: كيف نحقق التوافق بين مخرجات التعليم وبين حاجات القطاعات المختلفة أو طلباتها من القوى العاملة المتعلمة؟ إن الجواب العام هو تخطيط التعليم بحسب الحاجات المذكورة. فما امكانات تنفيذ هذا الحل؟

لا يخفى أن الركيزة الأولى في اعداد خطط التعليم هي المعلومات الاحصائية وغير الاحصائية عن الحاضر والمستقبل. واذن فنحن بحاجة إلى رصد

واقع عمالة المتعلمين الحاضرة وإلى حساب الحاجات المستقبلية من القوى العاملة المتعلمة وتحديدها. ويدل الواقع المعلوماتي في معظم الدول العربية على أن ثمة صعوبة كبيرة في الوصول إلى المعلومات اللازمة. وإن الادارات المعنية لا تملك الامكانات اللازمة لجمع المعلومات وتنظيمها وتوفيرها. وأنه لا بد من ولوج عالم الكومبيوتر والمعلوماتية واحداث ادارات وأجهزة متخصصة تتبع أحوال العمالة وتدرس، باستمرار، حاجات القطاعات المختلفة، وتمد مخططي التعليم بصورة دورية بالمعلومات الوافية عن عمالة الخريجين، وعن الحاجات المستقبلية من المتعلمين، وتوزعها بحسب مستويات التعليم وأنواعه واختصاصاته. ومع أن المعنيين في الدول العربية مدركون لهذه الحاجة ومهتمون بتحقيقها، إلا أن هذا التحقق لم يحصل بعد في أي قطر بالمستوى المطلوب. (ايبداس والكسو. 1991) واذن فنحن لا نزال أمام السؤال: كيف نجتاز هذه العقبة المعلوماتية؟

ولا يخفى أن ثمة دراسات كثيرة وجهودا تبذل في هذا المجال. ويتوقع لها أن تنجح وأن تنقلنا إلى مسألة أخرى في تخطيط التعليم وهي التعارض القائم بين حاجات التنمية أو سوق العمل من المتعلمين وبين رغبات الأفراد وذويهم ومطامحهم وبين الموارد المتاحة لتطوير التعليم. فكيف يوفّق المخطط بين هذه المتغيرات؟ بل كيف يوافقها مع متغيرات أخرى قائمة في صلب أنظمة التعليم ويصعب تغييرها؟ النجاح في ذلك غير متوقع. واستخدام أساليب المقاربة بين الأبعاد المتباعدة سيكون حلا لا مفر منه، أما استخدام أسلوب الكلفة والمنفعة فسيكون من الأساليب المضافة لمناهج تخطيط التعليم بحسب حاجات القوى العاملة، هذا فضلا عن استخدام منهج الطلب الشعبي والاجتماعي في تخطيط التعليم الأساسي لجعله عاما. (II EP 1988; Module.5).

ثم أن التخطيط المطلوب لا يقتصر على الجوانب الكمية بل يشتمل أيضا على الجوانب النوعية. كالتخطيط للاختصاصات التي ينبغي افتتاحها والاختصاصات التي ينبغي اغلاقها. وتخطيط مضامين المناهج من المعارف والمهارات التي تلزم لأداء الأعمال المتوقع أن يزاولها الطلبة بعد تخرجهم.

وإذا انتقلنا إلى **جانب سوق العمل وسياسات التشغيل**: نجد أن هذا الجانب يشتمل على عدد فرص العمل المتاحة، وأنواعها، والمؤهلات التعليمية التي تتطلبها، والعرض من القوى العاملة، وسياسات الدولة في التشغيل. وباستعراض

سريع لتطور هذه الأمور في الدول العربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة نجد أن الطلب على المتعلمين كان يزداد من عام إلى آخر، وكان يتحول تدريجيا من الطلب على الاختصاصات النظرية والمكتبية إلى الاختصاصات التقنية والعملية. وأن زيادة العرض من الخريجين فاقت في دول مجموعة المتوسط زيادة الطلب عليهم، وأنها تقترب من التوازن في الدول الأخرى. فقد أدت تنمية الادارت الحكومية ومؤسساتها وتنمية القطاع العام في الستينات إلى التوسع في عدد الوظائف وجذب معظم المتعلمين إليها. ثم تضاءلت هذه التنمية في دول عدة في الثمانينات، الأمر الذي حد من فرص التوظيف، وأقلق المتعلمين الذين أعدوا للوظائف وأعمال القطاع العام. وقد اتجهت عدة دول إلى تخفيف هذه المشكلة بتوظيف الخريجين، وبغض النظر عن عدم الحاجة إلى الكثيرين منهم، وبالحد من الحوافز أو الغائها، وتثبيت الرواتب، الأمر الذي جعل العمل في القطاع الخاص أكثر اغراء بأجوره ومكاسبه. كما تراجعت دول عدة عن سياسة استيعاب المتعلمين في وظائفها، واقتصرت على التوظيف بحسب حاجتها، وتركت الكثيرين يبحثون عن العمل في القطاع الخاص (خوري وآخرون 1992، 96-100، وديع1996).

ويلاحظ أن سياسات التشغيل الراهنة في دول عدة، تمر بأوضاع لا تحسد عليها، فازاء ازمات العمالة والبطالة تتجه سياسات العمالة العربية إلى التقوقع عبر الحد من هجرة العمالة الوافدة او ابقائها أو تعطيل العمال الوافدين واعادتهم إلى بلدانهم، بدل الانفتاح والتكامل (القصيفي 1989، 11-12) و (Findlay, 1989,15).

وثمة سياسات أخرى، كتشجيع العمل في القطاع الزراعي، أو في القطاع الحرفي، والمشروعات الصغيرة، وتشجيع هجرة المتعلمين أو الحد منها أو منعها عن بعض الاختصاصيين (خوري وآخرون، 1992 ب، 62-63).

عن هذه السياسات تثار أسئلة كثيرة من أبرزها السؤال عن كفاية السياسات الراهنة في توفير فرص العمل اللازمة، والسؤال عن البدائل المستقبلية.

ولما كانت الإجابة عن السؤال الأول معروفة بدليل استمرار مشكلة تشغيل المتعلمين، فإن الإجابة عن السياسات البديلة هي التي تحتاج إلى تفكير وابتكار وحوار وبحوث وغيرها.

وبالنظر إلى التفاوت في الموارد، وفي أوضاع العمالة بين قطر وآخر، فإن السؤال عن التعاون العربي في مجال التشغيل وعن سبل تطويره أمر نافع

ويستحق النقاش والتبني، ولماكان التعاون العربي لا يغني عن الجهود القطرية والمحلية، فإن البحث والحوار حول سياسات التشغيل التي تحفز وتشجع على الافادة من الموارد المحلية في كل بلد أمر نافع، ومن المقترحات لذلك التشجيع على العمل في الزراعة وفي الحرف المحلية والمشروعات الصغيرة ومشروعات الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية والغذائية، وتعاون القطاعين العام والخاص في تبادل القوى العاملة لتشغيل الفائض واقامة التوازن، مع الاشارة إلى أن جميع الحلول تبقى قاصرة إذا لم تتوصل إلى زيادة عدد فرص العمل بمعدل يزيد عن عدد المقبلين الجدد على سوق العمل.

وفي الحديث عن هذه النقطة الأخيرة الهامة (زيادة فرص العمل بمعدل أعلى من معدل ازدياد أفراد القوى العاملة) نذكر أن تقرير التنمية البشرية لعام 1993 يبين أن هذا الهدف أضحى صعب المنال وأن الفروق بين نمو الناتج المحلي الاجمالي ونمو القوى العاملة من جهة وبين نمو فرص العمل من جهة أخرى تزداد اتساعا وأن الوضع يكاد يصل إلى «نمو بدون فرص عمل»، ويفسر التقرير هذه الفروق بأربعة أسباب رئيسة هي: (أولاً)، أن البحث عن التكنولوجيا التي تحقق وفورات في استخدام اليد العاملة شجعت عليه الحالة الديمغرافية للبلدان الصناعية، إذ غالبا ما أدى ركود النمو السكاني إلى حدوث عجز متزايد في اليد العاملة في الستينات. (ثانيا)، وما عزز هذه الظاهرة أيضا ارتفاع تكاليف اليد العاملة ووجود حركة نقابية نشطة. (ثالثا)، غالبا ما كانت التجديدات التكنولوجية في المجال المدني نتاجا فرعيا لعملية البحث والتطوير العسكريين، التي يفضل فيها عادة كثافة رأس المال، (رابعا وأخيرا)، التكنولوجيا السائدة تعكس النمط القائم لتوزيع الدخل. فنسبة 20٪ من سكان العالم تحصل على 83٪ من دخل العالم، وهو ما يمثل خمسة أمثال القدرة الشرائية الموجودة لدى الفقراء الذين يشكلون نسبة 80٪ من البشرية. ومن الواضح أن التكنولوجيا ستسير حسب أفضليات أعضاء المجتمع الدولي الأغنى (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993، 35-37).

ويرتبط **الجانب الاقتصادي**: ويتداخل مع الجانب الآنف الذكر في سوق العمل، ويؤثر الجانبان معا على عمالة السكان. وهكذا ترتبط عمالة المتعلمين وغير المتعلمين بالأحوال الاقتصادية أيضا. فكلما نشطت حركة التنمية الاقتصادية وتسارعت وتائرها وارتفعت معدلاتها وتوسعت مشروعاتها ازداد الطلب على

القوى العاملة. ويحصل العكس في حالة الركود الاقتصادي. فالركود الاقتصادي، الذي حدث في الثمانينات، وما رافقه من تكثيف للاستثمار في رأس المال المادي واستخدام للآلات المتطورة التي لا تحتاج إلى الكثير من اليد العاملة، أدى إلى تناقص معدل نمو فرص العمل وأحدث أزمة في عمالة المتعلمين (خوري وآخرون 1992 أ، 98-100). ومع هذه المعطيات يجدر أن نعيد إلى الذهن ما سبق ذكره حول الفروق الشاسعة بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نمو فرص العمل.

وتؤشر هذه المعطيات على عدد من الحلول نذكر منها: تسريع وتائر التنمية الاقتصادية وتنويع الاستثمارات وتكثيفها في المشروعات التي تحتاج إلى الكثير من اليد العاملة.

ويأتي **التطور التكنولوجي** عاملا أساسيا في تفاقم المشكلة، ذلك أن استخدام الآلات المتطورة في العمل يوفر الكثير من اليد العاملة فقد تغني آلة واحدة متطورة عن مئات أو آلاف العمال، بحيث أدى التطور التكنولوجي الذي شهدته البلدان الصناعية المتقدمة إلى نمو قليل في فرص العمل، ونمو كبير في الناتج المحلي الاجمالي. وقد سبق التعرض لهذه الظاهرة، ومع ذلك فإن ذكر الأمثلة عنها من الدول الصناعية يبقى مناسبا لتوضح ضخامتها، ففي كل من فرنسا والمانيا الغربية والمملكة المتحدة. ازداد الناتج المحلي الاجمالي خلال 17 سنة (1960-1987) مثلين أو أكثر ولكن فرص العمل تناقصت وتراجعت. وفي الولايات المتحدة، وخلال الفترة المذكورة ذاتها، كان معدل نمو العمالة أقل بكثير من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وشكلت اليابان ظاهرة ملفتة، فقد ازداد فيها الناتج المحلي الاجمالي إلى ما يقرب من أربعة أمثاله في حين ازدادت العمالة إلى مثلين، (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993 ,35). وهكذا أصحت التكنولوجيا ذات أثر مزدوج متعارض؛ فهي تزيد الانتاج زيادات كبيرة، وتقلص العمالة تقليصا كبيرا وخطيرا. فكيف نعالج هذه المسألة؟ هل يمكن أو يصح أن ندعو إلى الامتناع أو التخفيف عن استخدام التكنولوجيا ونعود إلى تخلفنا التقني أم نتابع السير في تطويرها واستخدامها ونعطل الكثيرين عن العمل ونخفض قواتهم الشرائية ونحدث الكساد الاقتصادي. ويبدو أن العالم – بما فيه الدول العربية – يسير في هذا الاتجاه الأخير. الأمر يستدعي تخفيف المخاطر بتحسين تأهيل القوى العاملة

واستمرار هذا التأهيل لتبقى المهارات والمعارف متناسبة مع التطور التكنولوجي ومفيدة في استخدام الآلات المتجددة. كما يستدعي استخدام الآلات التي تعتمد على تكثيف العمالة أكثر من اعتمادها على تكثيف استخدام رأس المال، وهذا الحل الذي يقترحه تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993 ,36) يناسب بشكل خاص البلدان النامية المحدودة الدخل الكثيرة السكان، والتي تنخفض فيها أجور اليد العاملة. وهو مطبق في العديد منها. كما أنه يستخدم في دول مرتفعة الدخل ومثالها دول الخليج العربي التي تستخدم العمالة الآسيوية بأجور منخفضة نسبيا (الفقير 1996).

إلى دور الجانبين الاقتصادي والتكنولوجي في معالجة المشكلة، نضيف دور **الجانب السكاني** الذي يتمثل بتغير عدد السكان من عام إلى آخر. وهو تغير وحيد الاتجاه في الدول العربية. فهناك نمو مطرد في عدد السكان يبلغ معدله حوالي 4٪ (يونديباس 1990 ,26). وقد تجاوز في الثمانينات والتسعينات 5٪ في السعودية والامارات (ILO, W.L.R. 1995) وهو ينطوي على زيادة كبيرة مستمرة متصاعدة. في عدد الأطفال والفتية الذين يطرقون أبواب مؤسسات التعليم ومن بعدها مؤسسات العمل. وبالتالي، فإن النمو السكاني يثير قضيتين جوهريتين): الأولى، الطلب المتزايد على التعليم عامة وعلى بعض أنواعه وتخصصاته خاصة. والثانية، الطلب المتزايد على العمل وبخاصة على بعض أنواعه. ويخضع تحقيق المطلبين لامكانات الدولة، وهي امكانات تقل في معظم الدول العربية عن المستوى المطلوب الأمر الذي يجعل التعليم وعلى الرغم من توسعه قاصرا عن تلبية الحاجات السكانية إليه ويجعل سوق العمل عاجزا عن توفير العمل لكل راغب فيه. (وديع 1996، 16-20).

وتشهد البلدان النامية أوضاعا مشابهة وأكثر خطورة. فمجموع القوة العاملة زاد فيها بأكثر من 400 مليون فرد خلال الفترة من عام 1960 إلى عام 1990. وكان ذلك ناجما عن النمو السكاني السريع (2,3٪ سنويا)، مما يمثل زيادة. في نسبة الأفراد الذين هم في سن العمل، ومما يعني انضمام أعداد أكبر من النساء إلى صفوف الباحثين عن عمل. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993، 37). وإذا لم تحدث تغيرات كبيرة في السياسات، فإن آفاق العمالة بالنسبة لهؤلاء الناس تبدو قاتمة. فالقوة العاملة في البلدان النامية ستظل تزيد بنسبة 23٪ سنويا في

التسعينات، مما يتطلب ايجاد 260 مليون فرصة عمل اضافية. ومن المرجح أن تزيد مشاركة المرأة في القوة العاملة. وستكون هناك هجرة متزايدة إلى المناطق الحضرية بحثا عن العمل. ومن المرجح أن يبلغ المعدل السنوي لصافي الهجرة حوالي 6، 4٪ بحلول عام 2000، (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993، 37).

وإذا أخذنا في الاعتبار عدد العاطلين، أو الذين يعملون عمالة ناقصة، فإن مجموع الاحتياجات للعقد القادم سيكون حوالي بليون فرصة عمل جديدة. وهذا معناه زيادة العمالة الاجمالية في البلدان النامية بما يربو على 4٪ سنويا في التسعينات، مقارنة بأقل من 3٪ في الثمانينات. (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993، 37).

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المشكوك فيه، إلى حد بالغ، أن تحقق البلدان النامية هذه الزيادة في العمالة. فمنظمة العمل الدولية تقدر أن القوة العاملة في افريقيا جنوب الصحراء ستزيد بمقدار 3,3٪ سنويا في التسعينات، بينما ستزيد العمالة المنتجة بمقدار 2.4٪ فقط سنويا. وحتى هذا النمو في العمالة ينطوي على افتراض حدوث تسارع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، من 3.7٪ إلى حوالي 5٪. وليس من المرجح أن يكون الوضع أفضل في أمريكا اللاتينية، أو جنوب آسيا، وقد تكون أيضا قدرة البلدان الصناعية على استيعاب المزيد من المهاجرين الاقتصاديين من البلدان النامية محدودة، نظرا لارتفاع معدلات البطالة في البلدان الصناعية نفسها (برنامج الأمم المتحدة الانمائي 1993، 37).

وازاء أوجه الخلل هذه يثار السؤال عن الحل. فهل يكون الحل عن طريق التعليم، أم عن طريق التنمية الاقتصادية وتنظيم أسواق العمل، أم عن طريق الحد من التزايد السكاني؟

والواقع أننا بحاجة إلى جميع هذه السبل بل إلى أكثر منها. وهنا نصل إلى جهود التربية السكانية، التي يتعاظم شأنها عاما بعد آخر ودون أن تصل إلى حل المشكلة، الأمر الذي يستدعي البحث عن استراتيجيات أخرى، تتمحور حول القيام بالدراسات السكانية الاجتماعية المتعمقة، التي تتجاوز الأرقام والبيانات الاحصائية، وتصل إلى صميم حياة الناس وتفكيرهم واتجاهاتهم ومطامحهم

وقيمهم ومعتقداتهم، ثم الافادة من نتائج هذه الدراسات في وضع سياسات سكانية واضحة محددة قابلة للتنفيذ، وفي اقامة تربية سكانية جديدة واضحة الأهداف والاتجاهات قادرة على التأثير في سلوك الناس.

إلى ذلك يبرز تأثير **الجانب الفردي، الاجتماعي الثقافي**، في المشكلة القائمة، فالمجتمع العربي تسوده اتجاهات الياقات البيضاء التي تشمل هؤلاء الذين يعملون في المكاتب النظيفة، وبالألبسة الأنيقة، ويحصلون على الدخل المجزي، وقد ساعدت ظروف العمل والدخل في الدول العربية، حديثة الاستقلال والتنمية، على بروز هذه الاتجاهات، فأقبل الناس على التعليم، وطمحوا في أعلى شهاداته، وبأعلى الوظائف التي تؤهلهم لها. وساعدت مجانية التعليم، وقيام الدولة بنشره، وتحمل أعبائه على تحقيق مطامح عدد كبير من أبناء الفئات الفقيرة، فضلا عن الغنية، ومن الأناث فضلا عن الذكور. (عبدالدائم 1983، 57-60).

ويبدو أن الاحباط والظلم الذي واجهه الآباء ابان الحكم العثماني والاستعمار الأوروبي، عززا مواقفهم الايجابية نحو تعليم أبنائهم ودفعهم للارتقاء في السلم الوظيفي وبالتالي الاجتماعي. ولئن كانت السنوات الأخيرة قد بدأت تشهد افول نجم الوظائف وجاهها، وتراجع القيم المالية والاجتماعية للشهادات وأصحابها، إلا أن الاندفاع نحو التعليم لم يتراجع كثيرا. ويبدو أن الناس لا يجدون البديل المقنع والمحفز، وهكذا يعيش الشباب والشابات في أيامنا أزمات القلق والخوف من مستقبل مجهول، ويجدون في الشهادة سلاحا للمستقبل، لا ينفع. لكنه لا يضر.

إزاء شيوع هذه الاتجاهات الفردية الاجتماعية نحو التعليم والعمل، وتأثيرها فيهما، لا بد من التساؤل عن سلامة هذه الاتجاهات وعن منافعها ومضارها وعن سبل تعديلها. ولنبدأ بالحوار حول مواقف الناس سابقة الذكر من التعليم والعمل، ولعلنا نتجه نحو المسلك الذرائعي فنقول: ما دامت هذه الاتجاهات تدفع سواد الناس نحو مزيد من التعليم، فهي أداة ثمينة للتوصل إلى المجتمع المتعلم، مجتمع القرن الواحد والعشرين. ولكن هذا الدفع يرتب على الحكومات والأفراد. أعباء مالية تثقل كاهل الكثيرين، وتستهلك الكثير من الموارد وتؤدي إلى فيض المتعلمين عن حاجات سوق العمل.

من ناحية أخرى فإن هذه الاتجاهات، وعلى الرغم من سلبياتها تبقى اتجاهات مشروعة إذ من حق كل مواطن أن يطلب التعليم، وأن يسعى إليه، وأن يطالب الدولة بتوفيره لذاته أو لأبنائه. وبالتالي، فنحن أمام ايجابيات كثيرة وسلبيات كثيرة، تجعلنا عاجزين عن الحكم الدقيق على سلامة الاتجاهات المذكورة، وتدفعنا إلى اتخاذ مواقف مرنة، ترضي الناس إلى حد، وتلائم بين الطلب الفردي والحاجات الاجتماعية.

وعن القضايا الفردية الاجتماعية قضية تعليم المرأة وعملها، فهل نساوي بين الذكور والاناث في فرص التعليم وأنواعه واختصاصاته وفي فرص العمل وأنواعه؟

يبدو هذا السؤال مستغربا في عصر التقدم والديمقراطية والمساواة بين الجنسين. ولكن دعونا نتفحص بعض وجوه المسألة. فإذا كانت الموارد المتاحة لا تكفي لتوفير فرص التعليم والعمل لجميع الراغبين فيهما، ذكورا واناثا، فهل يصح الاكتفاء بالمساواة بين الجنسين في التعليم الأساسي ثم نعطي الأولوية في متابعة التعليم وفي الحصول على العمل للذكور، ونتخلص بذلك من تضخم مخرجات التعليم وفيضها عن فرص العمل المتوافرة، ونوفر للأسرة أما متفرغة لتربية الأطفال والعناية المنزلية؟ قد تحوز هذه التساؤلات على رضا وموافقة عدد من الرجال الميسورين، وعدد من ربات البيوت اللواتي أرهقن الجمع بين العمل المنزلي والعمل الوظيفي، ولكنها ستواجه بالرفض من السواد الأعظم من الرجال والنساء، وبالهجوم الحاد من دعاة ادماج المرأة في التنمية. إن الموقف من تعليم المرأة وعملها سيبقى ايجابيا ولو أدى إلى بطالة الرجل، بل وبطالة المرأة أيضا. ويبدو أن ذلك معقول ومشروع ومن روح العصر، وإن المجتمع بحاجة إلى عمل المرأة في عدد من قطاعاته وأنه يفضلها في ذلك على الرجل.

ومن الحلول التي تذكر، لمواجهة المشكلات الفردية الإجتماعية استخدام التوجيه التربوي والمهني لتعريف كل فرد بإمكاناته، وبأنواع التعليم ومتطلباتها، وبأنواع العمل وفرصه حتى يختار في ضوء ذلك الدراسة والمهنة المناسبة له. وهو أسلوب مقنع وجذاب، ولكنه بحاجة إلى تطوير يخرجه من أطره النظرية الكلاسيكية ويجعله أكث واقعية وجدوى. (أولسن 1978).

الخلاصة

يتبين من العرض السابق لعمالة خريجي التعليم وبطالتهم أن الوضع في العديد من الدول المتقدمة والنامية والعربية أضحى يعاني من انتشار بطالة المتعلمين ويؤشر على استمرارها وإزديادها مستقبلاً، وأن العوامل في ذلك متعددة، سكانية وتعليمية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية واجتماعية ونفسية، وأن العامل الرئيس هو ازدياد عدد القوى العاملة ومعدل نموها عن عدد فرص العمل ومعدل نموها، وأن ثمة مقترحات كثيرة لمعالجة المشكلة.

ولعله من المناسب أن نؤكد في خاتمة هذا البحث على بعض المقترحات الهامة.

1 – العناية بتنظيم الأسرة والنمو السكاني في البلدان التي تعاني من مشكلات هذا النمو، أملاً في إعادتها إلى حالة التوازن بين نمو السكان ونمو فرص العمل.

2 – تعديل مفاهيم التنمية الاقتصادية واستراتيجيتها بحيث يصبح نمو فرص العمل عنصراً أساسياً فيها، لا يقل أهمية عن نمو الإنتاج القومي.

3 – ترشيد استخدام التكنولوجيا الحديثة في ضوء مردودها الإقتصادي من جهة وتأثيرها على العمالة والبطالة من جهة أخرى، وبحيث يتحقق تواؤم أفضل بين المتغيرين.

4 – إدخال تعديلات جوهرية على التعليم باتجاه جعله أكثر توافقاً مع حاجات التنمية وأسواق العمل. ويأتي في طليعة التعديلات المطلوبة تعميم التعليم الأساسي وإدخال العمل اليدوي فيه، تنويع التعليم الثانوي وإدخال التدريب المهني في جميع فروعه، تحديث اختصاصات التعليم العالي ومناهجه وفقاً لحاجات القطاعات التي يعد الطلبة للعمل فيها، التوسع في التعليم والتدريب غير النظاميين لترسيخ أو تجديد تأهيل الخريجين للأعمال المتوافرة.

5 – تدخل الدولة في سياسات القوى العاملة لمساعدة الخريجين في الحصول على العمل المناسب.

6 – استخدام التوجيه المهني لتعديل المواقف النفسية الإجتماعية من التعليم والعمل.

7 – إجراء البحوث الإجرائية على بطالة الشباب المتعلم وعمالته توصلاً إلى معالجة المشكلة.

المصادر العربية

البستان، أحمد

1994 مدخل إلى ادارة التعليم العالي المعاصر. الكويت: جامعة الكويت.

الجلال، عبدالعزيز

1416هـ التربية والتنمية: تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربية 1985-1995م. الرياض، الدار التربوية للدراسات والإستشارات.

الخطيب وآخرون، محمد بن شحات

1995 واقع التنمية وخططها المستقبلية في دول مجلس التعاون، ودور التربية في تلبية احتياجاتها. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج.

البعادي محمد بن محمد، الرشيد محمد أحمد

1992 «الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج ومدى ارتباطه بخطط التنمية وبرامجها. «الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج 21-29 ديسمبر، جامعة الكويت.

الشحاتيت محمد عميرة، إبراهيم عيسى

1987 مشكلة البطالة في الأردن: خصائص وتوقعات. عمّان؛ دائرة البحوث الاقتصادية بالجمعية العلمية الملكية.

العوني، علي الطاهر

1986 «الشباب بين التعليم والعمل في دول الخليج العربي»، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية المنامة؛ مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية:67-86.

الغزاوي، جلال الدين

1988 «التعليم المستمر: مفهومه وأهميته بالنسبة للمهن الإنسانية» في الاسبوع العلمي التثقيفي: ندوة تطوير التعليم المستمر والتدريب في دول الخليج العربي، 21-24 مايو. جامعة الكويت، مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر: 255-274.

الفقير، حسين طه

1996 «الجوانب المتعلقة بالهجرة الدولية ودور الهجرة في التجربة الانمائية الكويتية وتخطيط القوى العاملة بها» 313. في برنامج الاتجاهات الحديثة في تخطيط التعليم والقوى العاملة في الأقطار العربية – الجزء الثاني، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

القرني، علي بن سعد

1410هـ «العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودية التنموية» مجلة جامعة الملك سعود(2) العلوم التربوية: 533-445.

القصيفي، جورج

1989 «انتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن» في ندوة الآثار الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي 4-9 ديسمبر، عمان، منظمة العمل الدولية والجامعة الأردنية.

أولسن، ميرل

1978 التوجيه: فلسفته أسسه ووسائله. ترجمة فراج عثمان، صبري محمد. القاهرة: دار النهضة العربية

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

1979 استراتيجية تطوير التربية العربية. تونس

1993 «ادخال العمل اليدوي في التعليم الأساسي: تجارب الدول العربية والتوجهات المستقبلية»: مشغل ادخال العمل اليدوي في التعليم الأساسي 3-6 مايو دمشق.

الكسو، ايبداس

1991 ندوة المفاهيم والأساليب الحديثة في التخطيط التربوي: التقرير الختامي. القاهرة 15-19، سبتمبر 1991.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مركز دراسات الوحدة العربية

1993 ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993. بيروت:

جامعة الكويت

1995 ، الدليل الأكاديمي: الإدارة والنظم واللوائح المعمول بها في جامعة الكويت. مكتب نائب مديرة الجامعة للشؤون العلمية.

جلال الدين، محمد العوضي

1996 «مذكرات تدريبية في تخطيط القوى العاملة» في برنامج الاتجاهات الحديثة في تخطيط التعليم والقوى العاملة 211-215 في الأقطار العربية، الجزء الثاني. الكويت: المعهد العربي للتخطيط:

خوري وآخرون، نبيل

1992 أ سياسات تنمية الموارد البشرية في البلدان العربية) السكان، القوى العاملة، الاستخدام، التعليم. دمشق: جامعة دمشق ومنظمة العمل الدولية

1992 ب الحركية السكانية والتخطيط الانمائي في العالم العربي. دمشق: جامعة دمشق ومنظمة العمل الدولية،

رحمة أنطون

1992 أ تجارب عربية في التعليم الأساسي ودليل تخطيطه. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

1992 ب «تأملات في المشكلات والعقبات التي تواجه التعليم العالي في المشرق العربي» في قراءات حول التعليم العالي(4)، ديسمبر، 35-38.

1994 «اقتصاديات التعليم العالي العربي اللازمة لمواجهة تحديات مطلع القرن الحادي والعشرين». بحوث المؤتمر التربوي الثاني لقسم أصول التربية 17-20 ابريل، الكويت: كلية التربية، جامعة الكويت.

سيزالي، جوليا

1984 «الشباب في مواجهة العمل: حالة المجر (هنغاريا)». مستقبليات. مجلد 18 عدد(4): 539-540.

عبد الدائم، عبدالله

1983 «التربية في البلاد العربية: حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها من عام 1950 إلى عام 2000 بيروت: دار العلم للملايين.

عبد ربه، علي

1988 «أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر «دراسات تربوية 15:81-117.

كومبز، فيليب

1987 «أزمة العالم في التعليم من منظور الثمانينات. ترجمة: حرب خيري، حلمي عباس، حسان حسان. الرياض: دار المريخ.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1989 دراسة المواءمة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي واحتياجات دول مجلس التعاون من العمالة ذات التعليم العالي. الأمانة العامة للمجلس، قطاع الإنسان والبيئة.

وديع، عدنان

1996 «سوق العمل العربية» في برنامج الاتجاهات الحديثة في تخطيط التعليم والقوى العاملة في الأقطار العربية – الجزء الثاني. الكويت: المعهد العربي للتخطيط: 163-175.

وزارة التربية

1987 النظام الداخلي للمدارس الفنية الصادر بالقرار 433/4058 تاريخ 20/9/1987. دمشق: وزارة التربية.

يوندباس

1986 «التعليم والروابط بين التعليم العالي وعالم العمل» التربية الجديدة، 39.

1987 «تجديد التربية وتحقيق ديمقراطية التعليم في الدول العربية». التربية الجديدة 40.

1990 كتاب مرجعي في التربية السكانية، الجزء الرابع: السكان والاقتصاد في الوطن العربي. عمان: مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية(يوندباس).

يونسكو

1991 تقرير عن التربية في العالم لعام 1991، باريس

1994 تطور التربية في الدول العربية: إحصاءات واسقاطات. المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الإقتصادي في الدول العربية، القاهرة، يونيو.

المصادر الأجنبية

Bereday, G.

1964 Comparative Method in Education. New York: Holt Rinehart and Winston, Inc.

Findlay, A.

1989 "Arab Return Migration From the Gulf Co-operation Council States: Patterns, Trends and Prospects" Seminar on Demographic and Socio-Economic Implications of International Migration in the Arab World. 4-9 December 1989. Amman. ILO, with Jordan University.

Holmes, B.

1981 Comparative Education: Some Consideration of Method. London: George Allen & Unwin LTD.

ILO

1995 World Labour Report. Geneva: International Labour Office.

1995 Year Book of Labour Statistics. Geneva: International Labour Office.

IIEP

1988 IIEP Advanced Training Programme in Educational Planning and Administration: 7 Modules for Self Learning Materials. Paris: IIEP, UNESCO.

UNESCO, EPP

1985 The Proces of Educational Planning. Paris: UNESCO

UNESCO

1995 A UNESCO Statistical Year Book. Paris: UNESCO

1995 B The Higher Education System in the Arab States: Development of S & T Indicators.



قياس إنتاجية
صناعات التشييد والبناء لدولة الكويت
1985 - 1994

مهدي حمزة السلمان*

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم وقياس الكفاءة الإنتاجية في سبع صناعات أو قطاعات للتشييد والبناء لدولة الكويت وذلك منذ عام 1985 إلى 1994 وذلك حسب تصنيفات ISIC للأمم المتحدة وهي قطاع مقاولات عامة لغير المباني، مقاولات أعمال البناء للمباني، مقاولات جزئية وفرعية لم تصنف في مكان آخر، مقاولات ترميم واصلاحات رأسمالية للمباني والانشاءات، مقاولات ترميم وإصلاحات جارية للمباني والإنشاءات ومقاولات هدم وردم وتسوية لم تصنف في مكان آخر.

* قسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت

يعتبر مفهوم وتعريف الإنتاجية من أكثر المصطلحات الاقتصادية التي تباينت تفسيراتها، وبشكل يصعب معه وجود اتفاق عام على صيغة واحدة في شأنها، على الرغم من تقارب وتداخل هذه المفاهيم والتعاريف (lazlo Rostas 1955, 31-32).

وقد أضافت الدراسات الحديثة تعقيدات أخرى لمفاهيم الإنتاجية وطرق قياسها، إلى درجة قيل أن الاقتصاديين لم يختلفوا في شأن تحديد مفهوم معين قدر اختلافهم على تحديد مفهوم الإنتاجية (وزارة التخطيط 1993). ولمفهوم وتفسير الإنتاجية تداخلات كبيرة مع المفاهيم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، مثال: الإنتاج، الرفاهية، النمو، والتنمية، الكفاءة والفعالية، التكاليف ومستويات المعيشة (w.f. Gossling, 1966, 48). وتتسع مفاهيم الإنتاجية، بدءاً من اطارها الحسابي في قسمة الإنتاج أو ما يماثله على عنصر أو عناصر الإنتاج المستخدمة في تحقيقه، إلى ربطها بالكفاءة الاقتصادية والرفاهية، (R. Fensk 1985: 20-22).

وللإنتاجية آثار مباشرة وغير مباشرة، تترك بصماتها على جملة من المتغيرات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، فهي لا تقتصر فقط، على زيادة الانتاج والدخل من خلال الاستخدام الأمثل والأكفأ للموارد الاقتصادية، بل تترك آثارا غير مباشرة في زيادة التراكم الرأسمالي، وتأثيرها في التكاليف والأسعار والأجور والأرباح، وهناك علاقة واضحة أيضا في الميزان التجاري، من خلال تحسين الإنتاجية والمقدرة التنافسية للمنتجات المحلية المصدرة إلى الأسواق العالمية. ولها تأثير، أيضا، على الحد من التضخم ورفع الكفاءة والمستوى التنافسي على مستوى الوحدات الإنتاجية والمنشآت الاقتصادية.

وتوضح أدبيات الفكر الإقتصادي، المتعلقة بقياس الإنتاجية وتعريفها، مدى تباين الطرق واختلاف المفاهيم والتعاريف. كما توضح مجموعة متكاملة من مقاييس وطرق حساب الإنتاجية وذلك لمستويين: الجزئي partial والشامل

comprehensive. بعض هذه المؤشرات تم شرحها لدى (Horring 1961, 63) وبعضها الآخر شرحها (Gossling 1964, 31) ورشيد (1988 ,36)، وأما القسم المتعلق بالإنتاجية الجزئية، منها، فقد شرحه (1961, 82) Loomis R. et al. مثل Dovring 1967, 726.

وتجدر الإشارة إلى أن الطرق والمقاييس الموضحة في هذه الأدبيات لا تعتمد، بالضرورة، على جدول المدخلات والمخرجات الصناعية بل لها تطبيقات لنماذج وبيانات أخرى (سليمان 1977، 4).

أما بالنسبة لإطار المدخلات والمخرجات الصناعية وقياس مؤشرات الإنتاجية من جانب، وتوضيح الرموز المتعلقة بها فنستعين بالجدول رقم (1) الموضح أدناه.

جدول (1) المدخلات والمخرجات الصناعية

THE HORIZONTAL OBLONG						
	THE VERTICAL OBLONG Activitie's otulays مشتريات القطاعات				Activities' final sales to consumers مبيعات للاستهلاك النهائي	Activities' gross total sales of ututs إجمالي المبيعات
Activities' sales of outputs	$'X11$	$'X12$	$'X13$	$'X14$	1/4	F1
	$'X21$	$'X22$	$'X23$	$'X24$	1/2	F2
	$'X31$	$'X32$	$'X33$	$'X34$	1/3	F3
	$'X41$	$'X42$	$'X43$	$'X44$	1/4	F4
Outlays on labor العمالة	$\lambda 1$	$\lambda 2$	$\lambda 3$	$\lambda 4$		
Outlays on interest, etc. الفوائد وأخرى	$\pi 1$	$\pi 2$	$\pi 3$	$\pi 4$		
Gross total outays اجمالي المدخلات	$\phi 1$	$\phi 2$	$\phi 3$	$\phi 4$		

Figure I. Table of sales and outlays (Horring, 1961).

ويمكننا اشتقاق مجموعة من المعادلات الهيكلية والتوازنية من الجدول رقم (1) وذلك على النحو التالي:

(1) الدخل الإجمالي لكافة القطاعات ij يمكن توضيحه على النحو التالي: $X_{ij}^{-} + \Sigma_{j=1}^{n} x_{ij}^{-} + \gamma_i = t_i^i \ (j = i)$ إجمالي الإنتاج لكل قطاع إنتاجي يمكن تجميعه Φ_i وكتابته على النحو التالي: $X_{jj}^{-} + \Sigma_{i-1}^{n} X_{ij}^{-} + \lambda_i + \pi_i = \phi_j \ (i = j)$ وباستخدام المصفوفات، فإن معادلة الإنتاج الإجمالي تصبح: $X_i^* + \lambda^* = \phi^*$ ومعادلة الدخل الإجمالي تكون: $X_i + Y^{-} = t$

حيث أن X^{-} هي مصفوفة مربعة n xn لمصفوفة I, Income, intra-and inter industry متجه الوحدة unit vector جميع عناصره I_s^{-} و Y^{-} متجه المبيعات النهائية للإستهلاك وt متجه اجمالي المبيعات و λ متجه الأجور والرواتب وμ متجه الفوائد المدفوعة وΦ لا بد من تحويلها، وتوضح بالإشارة * وχ_{ii}^{-} مبيعات الأنشطة لنفسها وχ_{ij}^{-} مبيعات الأنشطة i إلى الأنشطة j وأن k وj وi عدد الأنشطة n.... و2 و1.

إن مقياس ومعايير تقدير الإنتاجية productivity في هذه الدراسة تعتمد أساسا على شبه مصفوفة المدخلات والمخرجات الصناعية الجزئية (semi input- out or inter-industriel table. لدولة الكويت في سنتي 1987 و1988 قبل حرب الخليج الثانية، وفي سنتي 1991 و1994 بعد تحديث جدول 1987 و1992، وذلك لفترة ما بعد حرب الخليج الثانية. وقد اتبعنا نظام الأمم المتحدة للمؤشرات الإنتاجية، نظام أو أسلوب الرقم القياسي التكميشي المزدوج أو الثنائي double - deflation لتركيب index- number لصافي المخرجات net output.

وفي جميع تقديراتنا لـ index- numbers اعتمدنا على Laspeyrs أو base weighted لسنوات 1985-1994، وقد تعاملنا هنا مع كميات السلع وأسعارها المتجانسة homogeneous أو المستقلة عن مجموع المشترين. إضافة إلى ذلك، فإن وحدة القيمة unit value، في تقديراتنا، ليست أسعار السوق market price بل هي وحدة تكلفة عوامل الإنتاج للوحدة من المخرجات factor cost per unit of output. ولتقدير وحساب التغيرات في الإنتاجية بين عامي 1985 و1994، يستلزم الأمر تقدير المعاملات الفنية للمصفوفة coefficient matrix F، أي المعاملات التي تقيس كمية العوامل أو العناصر الأولية للمدخلات primary inputs بالنسبة لوحدة واحدة من الإنتاج. أو المخرجات للسلع والخدمات المنتجة في سبع صناعات، أو منشآت

تعمل في قطاع التشييد والبناء في الكويت. وتفسر وتوضح هذه المصفوفة علاقة المستلزمات الأولية، نسبة إلى مخرجات السلع، بطريقة المصفوفة A التي تفسر علاقة المستلزمات الوسيطة intermediate inputs نسبة إلى المخرجات السلعية، أو الخدمية، لقطاع التشييد والبناء، لنفترض r تشير إلى متجه عائد لوحدة واحدة مستخدمة كمستلزمات أولية. وتأسيا على ذلك، يمكننا كتابة المعادلة الأساسية لعناصر أو عوامل تكلفة الإنتاج على النحو التالي (Parker 1989, 72):

$$f = A f + Fr$$

$$= [I - A]^{-1} Fr \text{ .... } (1)$$

حيث أن f تشير إلى متجه العناصر المتمثلة لقيمة السلع والخدمات المنتجة في قطاع التشييد والبناء، بتكلفة عناصر الإنتاج at factor cost. والإشارة الفوقية (/) تشير إلى المحول transposition، أي تحويل الأسطر إلى الأعمدة، والعكس.

وتجدر الإشارة إلى أن كيفية اشتقاق هذه المعادلات، التي تعتمد على سلسلة من الاشتقاقات، تم اختصارها. ويمكن الرجوع إلى المرجع (Parker 1989) لمزيد من التفصيل.

– مؤشر صافي المخرجات أو القيمة المضافة (index- number of net output value added): لنفترض أن سنة الأساس هي O وسنة المقارنة 1 وعليه تشير Xo وX_1 إلى إجمالي المخرجات أو الإنتاج لسنة الأساس 1985 وسنة المقارنة 1994. ويصبح مؤشر لاسبير (L) Laspeyre's index of net output على النحو التالي: (Parker 1989)

$$L_1 = \frac{X_1(I-A_1)fo}{X_0(I-A_0^1)fo} \text{ ....} (2)$$

$$= \frac{X_1(I-A_1)F_o' \, r_o}{X_0' \, F_o' \, r_o} \text{ ....} (3)$$

وذلك بإحلال f_o من المعادلة رقم (1).

– مؤشر الرقم القياسي لمستلزمات الوسيطة index - number primary inputs:

يأخذ مؤشر الرقم القياسي للاسبير ** للمستلزمات الأولية الشكل التالي:

$$L_2 = \frac{X_1' \, F_1' \, r_o}{X_o' F_1' \, r_o} \text{ ....} (4)$$

ويمكننا الحصول على هذا الرقم القياسي بواسطة تقييم عناصر المستلزمات السلعية لسنوات الدراسة $X' \, F'$ بمعدل العائد لنسبة الأساس.

- مؤشرات الإنتاجية productivity indices. بقسمة المعادلة 2 على المعادلة 4 نحصل على مؤشر الرقم القياسي لاسبير للإنتاجية Laspeyres index- number of productivity.

$$= \frac{X_1'(I-A_1')\ (I-A_o')\ F_0'\ r_o}{X_1'\ F_1'\ r_o} \quad \text{..............................} (5)$$

ويمكننا التعرف من خلال تحليل التغيرات في الإنتاجية في المعادلة (5) وتفسيرها على أساس تأثير التغيرات في تكنولوجيا المستلزمات الوسيطة intermediate technology (A) والتغيرات في عوامل التكنولوجيا (F)، بحيث تشكل التغيرات الثنائية السابقة اجمالي التغيرات في الإنتاجية في القطاعات قيد الدراسة.

ويمكننا تركيب مؤشرات جزئية لقياس مكونات وعناصر التغير الإنتاجية في المعادلة (5)، وهي تفسر عناصر التكنولوجيا factor technology في حالة تكون تكنولوجيا المستلزمات الوسيطة intermediate technology ثابتة constant، كما هي موضحة في جزء من المعادلة رقم (6) الموضحة أدناه [L_3 ($A_1 = A_0$)]، وكذلك تكنولوجيا المستلزمات الوسيطة عندما تكون ثابتة كما هي واضحة في الجزء الثاني من المعادلة (6)،

$$[L_3\ (F_1 = F_0)]$$

$$= [L_3\ (A_1 = A_0)] \times [L_3\ (F_1 = F_0)] \quad \text{..................................} (6)$$

وبذلك يمكن تفسير وتوضيح تعادل المعادلة (6) بالمعادلة (5) بسهولة ويسر.

النتائج العملية للتغيرات في إنتاجية صناعات التشييد والبناء للكويت 1985-1994.

فيما يلي شرح لنتائج تقديرات الإنتاجية في سبعة قطاعات، أو صناعات التشييد والبناء لدولة الكويت، لسنوات 1985-1994، مستخدمين أربعة جداول للمدخلات والمخرجات الصناعية لسنوات 1985 و 1988 و1991 و1994 وذلك وفقا للبيانات الواردة في المصادر للمؤشرات الإنتاجية L1, L2, L3، كما هي موضحة في المعادلات السابقة 2، 4، 5، 6 في الجداول (3، 4، 5)، ولتركيب مؤشر صافي المخرجات net output index- numbers استخدمنا الرقم القياسي التكميش المزدوج double- deflation، وذلك وفقا لقاعدة البيانات لسنوات 1985، 1988، 1991، 1994، بالأسعار الثابتة لسنة 1994 لعناصر تكلفة الإنتاج prices at factor cost. وتم استخدام

مؤشر تكميش الأسعار القطاعية للصناعات السبع، التي أعدت سابقا بواسطة مجموعة من خبراء المدخلات والمخرجات (Haji 1988)، (Haji 1993)، وكما هي موضحة في خانة القطاعات في الجدول من 3 إلى 5.

ولتقدير وتركيب المؤشر، أو الرقم القياسي، المدخلات الأولية للإنتاج في صناعات التشييد والبناء السبع في الدراسة، قمنا أولا بتقدير عناصر معاملات المصفوفة coefficient matrix F التي تمثل العمالة labour ورأس المال capital. كل عنصر من عناصر المصفوفة تقيس كمية لأحد المستلزمات الأولية للإنتاج، بالنسبة لوحدة واحدة من الإنتاج، أو المخرجات الكلية لسلعة واحدة من السلع، أو الخدمات المنتجة في القطاع. وبقسمة مدخلات العمالة ورأس المال لسنوات الدراسة على قيم المخرجات الإجمالية Gross output المناظرة لها بالأسعار الثابتة constant prices، ثم الحصول على مصفوفة المعاملات F والأنواع 7×4 لكل من سنوات الدراسة على التوالي. وعناصر صف المعاملات في المصفوفة F تدل على مستلزمات الإنتاج في كل صناعة من العمالة بالرقم العيني، ومستلزمات الإنتاج في كل صناعة من رأس المال بالرقم القيمي لوحدة واحدة من الإنتاج الإجمالي في كل صناعة على حدة، وعلى التوالي.

... ومن ثم، قمنا بتقدير معدل الإيراد أو العائد للوحدة الواحدة (Erik Ruist, 1985, 82) rate of return per unit من عنصري المستلزمات الأولية للإنتاج في الصناعات السبع في الدراسة، وذلك بقسمة الأجور والأرباح على العمالة ورأس المال، لكل صناعة من الصناعات السبع على التوالي. وبذلك حصلنا على مصفوفة 7×4 لنقل (R) بدلا من r التي تفترض معدل عائد ثابتاً لجميع الصناعات. وعليه، تدل عناصر صف المصفوفه على المعدل العائد لوحدة واحدة من العمل ورأس المال، على التوالي، وفي جميع الصناعات السبع في الدراسة. وبضرب عنصر بعنصر F وR حصلنا على مجموعة من الدلائل، كل منهما تعادل (Fr) (كمية عينية لمستلزمات العمالة وقيمة رأس المال لوحدة واحدة من المخرجات لسلعة من السلع المنتجة بمعدلات العائد لها)، وكل منها تتعلق بمجموعة مختلفة من الصناعات، لفترات زمنية مختلفة وبشكل منفصل. وهكذا يشير المتجه F'ro لسنة الأساس، مقارنة بسنة المقارنة. وبذلك يمكننا تقدير وتركيب الدليل الرقمي القياسي للمستلزمات الأولية L2 كما هو موضح في المعادلة (4).

وتصبح نتائج التقديرات السابقة بالنسبة لـ L2 وL3 موضحة في العمودين 1 و4 في الجدول (4-2).

والتغيرات في الإنتاجية قدرت على أساس نسبة الدليل الرقمي القياسي، لصافي المخرجات، إلى الدليل الرقمي للمستلزمات الأولية، وهي موضحة في العمود 5 من الجداول (4-2).

أما تقديرات الإنتاجية المجزئة L_3 ($A_1 = A_O$) و L_3 (F_1=F_O) التي تقيس مساهمات تغير عناصر التكنولوجيا factor technology وتغير تكنولوجيا المستلزمات الوسيطة على التوالي نسبة إلى إجمالي الإنتاجية، فهي موضحة في العمودين 6 و7 على التوالي في الجداول (4-2).

وبالنظر إلى الأرقام الواردة في الصفوف الأخيرة من الجداول (4)، المختصة بجميع الصناعات في قطاع التشييد والبناء لسنوات 1985-1994 (وفقا لسنة الأساس 1985 = 1.0)، يمكننا القول بأن الزيادة في المخرجات لجميع الصناعات سجلت بنسبة 28٪، 56٪. 33٪ على التوالي.

وصاحبت نسب هذه الزيادات، زيادة في مدخلات العمل بنسب 18٪، 31٪، 11٪ على التوالي، وزيادات في مدخلات رأس المال بنسب 24٪، 68٪، و28٪ على التوالي أيضا، وهي تعادل زيادات بنسب 10٪، 37٪، 18٪ على التوالي، كما هي واضحة في الأعمدة 1 إلى 4 في الجداول (5-3)، ونظرا لتباين معدلات التغير في مستلزمات الإنتاج الأولية من العمالة ورأس المال بشكل واضح، في مؤشرات الإنتاجية الجزئية partial productivity، إذ إن انتاجية العمل ارتفعت بنسب 8٪ و19٪ و 13٪ لسنوات الدراسة على التوالي بينما ارتفعت انتاجية رأس المال 13٪ و21٪ و14٪ على التوالي.

ويلاحظ أن الزيادة في رأس المال، نسبة إلى العمالة، سجلت 3٪، 3.3٪ و4٪ على التوالي، بينما الزيادة في المخرجات سجلت 14٪، 12٪ و11٪ على التوالي، كما هي موضحة في العمود الخامس من الجداول (4-2). وهكذا نستطيع القول أن زيادة قدرها 13.7٪، 28٪ و17.5٪ في رأس المال على التوالي، سببت زيادة قدرها 28٪، 56٪ و33.6٪ في المخرجات على التوالي، بينما فقط 18٪، 32٪، 12٪ زيادة في العمالة على التوالي.

وبالنظر إلى الأرقام الواردة في العمودين 6و7 على التوالي في الجداول (4-2)، يمكننا مقارنة مساهمة التغير في تكنولوجيا المستلزمات الأولية primary technology مفترضين ثبات تكنولوجيا المدخلات أو المستلزمات الوسيطة intermediate (A_1-A_0) inputs technology، وكذلك مساهمة التغيرات في تكنولوجيا المستلزمات الوسيطة، مفترضين ثبات تكنولوجيا عناصر التكلفة F_1=F_0 إلى التغيرات في إجمالي الإنتاجية، الموضحة في العمود رقم (4) في الجداول (4-2).

ويلاحظ، على المستوى الإجمالي خلال فترات الدراسة 1985-1995، أن 11.5٪، 14٪ و13٪ تمثل نسب الزيادة في الإنتاجية الإجمالية على التوالي. ذلك يرجع إلى زيادة قدرها 19٪، 21.6٪ و16٪ على التوالي في تكنولوجيا المعاملات الفنية الأولية للإنتاج primary technology بينما يساهم التغير في المعاملات الفنية للمستلزمات الوسيطة intermediate input technology. زيادة قدرها 13٪، 12٪ و15٪ على التوالي.

وبالنظر إلى صناعات التشييد والبناء، على حدة، بالنسبة للإنتاجية الإجمالية والجزئية (A_1 = A_0 وF_1 = F_0)، كما هي واردة في العمودين 6 و7 في الجداول، نلاحظ أن انخفاض الإنتاجية في منشآت مقاولات أعمال البناء ومقاولات جزئية وفرعية هو 4٪ و3.5٪ على التوالي لسنة 1991 و5٪ و4٪ على التوالي لسنة 1988 وفقط 15.6٪ انخفاض الإنتاجية في منشآت أعمال البناء لعام 1994، بينما يلاحظ أن بقية الصناعات سجلت زيادة اجمالية في الإنتاجية بشكل عام كما هي موضحة في الجداول (4-2). ويلاحظ أيضا من مقارنة الأرقام الواردة في العمودين 6 و7، أنه وبالرغم من انخفاض الإنتاجية الإجمالية لمنشآت مقاولات أعمال البناء ومقاولات جزئية وفرعية بنسبة 5٪ و4٪، إلا أن الإنتاجية الجزئية A_1=A_0 ارتفعت بنسبة 12.6٪ و16.7٪ على التوالي لسنة 1988، في حين انخفضت الإنتاجية الجزئية F_1=F_0 لها بمقدار 22٪ و13٪ على التوالي.

وبالطريقة نفسها، يمكننا متابعة التغيرات في الإنتاجية الكلية والجزئية لكافة منشآت، أو صناعات قطاع التشييد والبناء السبع في الدراسة، من خلال تحليل الأرقام والمؤشرات الواردة في الجداول، بشكل تفصيلي وفي كل صناعة على حدة.

أهمية المعلومات الفنية للمستلزمات الوسيطة والنتائج المستخلصة.

استخدام كافة بيانات المنشآت أو الصناعات السبع في قطاع التشييد والبناء في الكويت (18-21)، وذلك بالنسبة لتغير صافي المخرجات أو الإنتاج وعناصر تكلفة المدخلات ومعيار الإنتاجية، خلال فترة الدراسة من 1985-1994، تم تقدير معاملات الإرتباط correletion coefficients بالنسبة للرقم القياسي لصافي الإنتاج وإجمالي الإنتاجية وصافي الإنتاج والإنتاجية الجزئية، مع المعاملات الفنية لعناصر الإنتاج factor technology وذلك بافتراض ثبات F من جانب، والرقم القياسي لصافي الإنتاج والإنتاجية الجزئية مع المعاملات الفنية، أو تكنولوجيا المستلزمات الوسيطة، بافتراض ثبات A من جانب ثان، والرقم القياسي الإجمالي لعناصر تكلفة المدخلات وإجمالي الإنتاجية مع $A_1=A_0$ الرقم القياسي لصافي الإنتاج وإجمالي تكلفة عناصر الإنتاج من جانب ثالث، ثم تقدير هذه المؤشرات واشتقاقها كما هي موضحة في االجدول (5). وقد تم اختبار المعنوية لها ومن ثم تلخيص نتائجها كما هي موضحة في الجدول (6).

ويلاحظ من الجدول (5) أن هناك اتساقا عاما بين قيمة معاملات الإرتباط والإختبار الإحصائي statistical test للمعنوية. إذ أن قيم معاملات الإرتباط العالية، ودرجة معنويتها، ثابتة من دون تغير. وكذلك نلاحظ أن قيم معاملات الإرتباط المنخفضة احصائيا ليس لها أهمية معنوية. ويمكن تلخيص نتائج أهمية قيم معاملات الإرتباط المرتفعة والتي تم قياسها وفقا لبيانات مقطعية cross section بأن أهمية ومعنوية معاملات الإرتباط المرتفعة، بين صافي الإنتاج والرقم القياسي لإجمالي الإنتاجية، توضح أن النمو في إجمالي الإنتاجية صاحبها أيضا نمو في صافي مخرجات المشروع.

ويفسر عدم أهمية أو معنوية العلاقة بين إجمالي عناصر تكلفة الإنتاج والرقم القياسي والإجمالي للإنتاجية، أن عناصر تكلفة الإنتاج الكلية لا هيمنة لها على إجمالي عناصر الإنتاجية، بالرغم من أن العلاقة السالبة لمعاملات الإرتباط توضح عكس ذلك، ولو أنه، احصائيا، لا أهمية معنوية للعلاقات المذكورة أعلاه.

ويلاحظ أيضا أن معاملات الإرتباط بين الرقم القياسي لصافي الإنتاج والإنتاجية الجزئية مع $A_1=A_0$، توضح عدم وجود أهمية معنوية لترابط، أو ترافق، بين صافي الإنتاج والتغير في عوامل تكاليف الإنتاج أو تكنولوجيا عوامل الإنتاج. ومن جانب آخر، نجد أن المعنوية المرتفعة، السالبة القيمة، لمعامل الإرتباط بين رقم القياس الإجمالي وعناصر الإنتاج والإنتاجية الجزئية مع $A_1=A_0$، توضح شكلا من العلاقات السالبة بين إجمالي عناصر الإنتاج والإنتاجية الجزئية، عندما تتغير المعاملات الفنية للإنتاج. وهكذا، مع افتراض ثبات المعاملات الفنية للمستلزمات الوسيطية، يبدو انخفاض تأثير الزيادة في عناصر المدخلات. وتفسر درجة المعنوية المرتفعة لمعاملات الإرتباط، بين صافي المخرجات والرقم القياسي للإنتاجية الكلية مع $F_1=F_0$، مدى أهمية المعاملات الفنية للمستلزمات أو المدخلات الوسيطة في إيجاد تغيرات في الإنتاجية في قطاع التشييد والبناء في دولة الكويت.

... وباختصار شديد: توجد أهمية معنوية عالية للمعاملات الفنية للمدخلات، المشتقة من جداول المدخلات والمخرجات الصناعية والجزئية، في قياس صافي الإنتاج والتغير في الإنتاجية في قطاع التشييد والبناء لدولة الكويت خلال فترة الدراسة ما بين 1985-1994، وذلك عندما أخذنا بالإعتبار ليس فقط عنصر العمالة ورأس المال، بل، أيضا، درجة الإرتباط والتشابك interlinkages مع المستلزمات الوسيطة في قياس الإنتاجية. وبهذه النتيجة، فإن الإنتاجية في قطاع التشييد والبناء لسبع صناعات في دولة الكويت تؤكد التطابق مع نتائج (Armstrong 1974) و (Parker 1989) (Nadiri 1970) بالنسبة للعلاقة الإرتباطية بين الرقم القياسي لصافي الإنتاج والإنتاجية الكلية مع تباين الأهمية النسبية للتكنولوجيا أو المعاملات الفنية للمستلزمات أو المدخلات الوسيطة في الإقتصاد الوطني.

جدول الإنتاجية رقم (2) لسنة (1985-88)

	Industry (الصناعات/ قطاع التشييد والبناء)	Net Output صافي المخرجات	Labour Input مدخلات العمل	Capital Input مدخلات رأس المال	Total Factor Input	Partial Productivity (الإنتاجية الجزئية)			
						Total Productivity الإنتاجية الكلية	$A_1=A_0$	$F_1=F_0$	
		1	2	3	4	5	6	7	
1	مقاولات عامة للمباني	1.662	0.983	1.26	1.453	1.1438	1.137	1.261	0.7217
2	مقاولات عامة لغير المباني	1.613	1.180	1.335	1.183	1.363	1.160	1.220	0.6819
3	مقاولات أعمال البناء	1.161	1.660	1.162	1.163	0.949	1.126	0.781	0.5911
4	مقاولات جزئية وفرعية لم تصنف في مكان آخر	1.111	1.182	1.181	1.168	0.958	1.167	0.868	0.6021
5	مقاولات ترميم واصلاحات رأسمالية للمباني والإنشاءات	1.193	1.261	1.62	1.059	1.126	1.183	1.115	0.5926
6	مقاولات ترميم وإصلاحات جارية للمباني والإنشاءات	1.189	2.461	1.161	1.111	1.070	1.117	1.223	0.5627
7	مقاولات هدم وردم وتسوية لم تصنف في مكان آخر	1.189	0.861	1.108	1.093	1.088	1.166	1.209	0.5213
8	مجموع صناعة التشييد والبناء	1.282	1.183	1.237	1.109	1.115	1.192	1.137	0.6935

جدول الإنتاجية رقم (3) لسنة (1985-91)

	Industry (الصناعات/ قطاع التشييد والبناء)	Net Output صافي المخرجات	Labour Input مدخلات العمل	Capital Input مدخلات رأس المال	Total Factor Input	Partial Productivity (الإنتاجية الجزئية)			
						*Total Productivity الإنتاجية الكلية	$A_1=A_0$	$F_1=F_0$	
		1	2	3	4	5	6	7	
1	مقاولات عامة للمباني	1.963	1.361	2.11	1.203	1.216	1.212	1.211	0.7093
2	مقاولات عامة لغير المباني	1.812	1.367	1.817	1.581	1.146	1.172	1.213	0.5691
3	مقاولات أعمال البناء	1.261	1.775	1.617	1.311	0.961	1.137	0.939	0.5628
4	مقاولات جزئية وفرعية لم تصنف في مكان آخر	1.281	1.516	1.491	1.329	0.964	1.211	0.750	0.267
5	مقاولات ترميم واصلاحات رأسمالية للمباني والإنشاءات	1.861	1.621	1.937	1.521	1.224	1.239	0.961	0.6083
6	مقاولات ترميم وإصلاحات جارية للمباني والإنشاءات	1.461	1.317	1.281	1.189	1.229	1.261	1.125	0.5922
7	مقاولات هدم وردم وتسوية لم تصنف في مكان آخر	1.297	1.327	1.219	1.208	1.074	1.161	1.165	0.5313
8	مجموع صناعة التشييد والبناء	1.563	1.318	1.283	1.369	1.142	1.216	1.129	0.6621

جدول الإنتاجية رقم (4) لسنة (1985-94)

	Industry (الصناعات/ قطاع التشييد والبناء)	Net Output صافي المخرجات	Labour Input مدخلات العمل	Capital Input مدخلات رأس المال	Total Factor Input	Partial Productivity (الإنتاجية الجزئية)			
						Total Productivity الإنتاجية الكلية	$A_1=A_0$	$F_1=F_0$	
		1	2	3	4	5	6	7	
1	مقاولات عامة للمباني	1.613	1.413	1.62	1.316	1.226	1.261	1.198	0.6916
2	مقاولات عامة لغير المباني	1.319	1.391	1.279	1.286	1.025	1.206	1.131	0.5321
3	مقاولات أعمال البناء	1.133	1.501	1.201	1.319	0.844	1.126	0.803	0.5447
4	مقاولات جزئية وفرعية لم تصنف في مكان آخر	1.216	1.209	1.298	1.297	1.016	0.937	0.862	0.5062
5	مقاولات ترميم واصلاحات رأسمالية للمباني والإنشاءات	1.201	1.260	1.361	1.186	1.013	1.135	1.151	0.5921
6	مقاولات ترميم وإصلاحات جارية للمباني والإنشاءات	1.310	1.118	1.213	1.116	1.174	1.111	1.126	0.5863
7	مقاولات هدم وردم وتسوية لم تصنف في مكان آخر	1.201	1.105	1.163	1.189	1.010	1.196	1.087	0.5123
8	مجموع صناعة التشييد والبناء	1.336	1.138	1.175	1.183	1.129	1.162	1.156	0.6128

Table (5) Results Of Correlation Analysis

جدول (5) نتائج تحليل معاملات الإرتباط

	Variables (المتغيرات)	Correlation co- efficients r (معامل الإرتباط)	Observed value of t (القيم المشاهدة)	Table value of t with 15 degrees of freedom إجمالي قيمة t بدرجة حرية 15 — Levels of significance مستويات المعنوية	
				5 per cent	2 per cent
1-	Net output and total producitivity صافي المخرجات والإنتاجية الكلية	0.96	12.6118**	2.26	4.06
2-	Net output partial productivity ($A_1=A_o$) صافي المخرجات والإنتاجية الجزئية	0.38	0.7187	2.26	4.16
3-	Net output and partial productivity ($F_1=F_o$) صافي المخرجات والإنتاجية الجزئية	0.93	15.0195**	2.26	4.16
4-	Total factor inputs and total productivity إجمالي المدخلات والإنتاجية الكلية	-0.56	-3.16	2.26	4.16
5	Total Factor inputs and partial productivity ($A_1=A_o$) إجمالي المدخلات والإنتاجية الجزئية	-0.87	-6.79**	2.226	4.16
6-	Net output and total factor inputs صافي المخرجات وإجمالي المدخلات	- 0.29	-0.83	2.26	4.16

Table (6) Summary Of Correlation Coefficients

جدول (6) نتائج ملخص معاملات الإرتباط

Correlation Cofficient (معامل الإرتباط)	SIGNIFICANT ذو أهمية معنوية		NON-SIGNIFICANT دون أهمية معنوية	
	+	−	+	−
High	net output and total productivity 0.96* صافي المخرجات وإجمالي الإنتاجية net output and partial productivity $(F_1=F_0)$ 0.93* صافي المخرجات والإنتاجية الجزئية	total factor inputs and partial productivity (A_1-A_0) - 0.87* إجمالي عناصر المدخلات والإنتاجية الكلية		
LOW			net output and partial productivity $(A_1=A_0)$ 0.38* صافي المخرجات والإنتاجية الجزئية	total factor inputs and partial productivity - 0.56 إجمالي عناصر المدخلات والإنتاجية الكلية net output and total factor inputs- 0.29

المراجع العربية

حميد رشيد عبدالوهاب

1988 الإنتاجية والتنمية الإقتصادية – دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع – قبرص

سليمان حسن

1977 الإنتاجية – مفاهيمها وطرق حسابها وبعض تطبيقاتها، وزارة التخطيط – الكويت. 4.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

ب.ت تعديل وتحديث وتنبؤ جداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت لعام (1985-1989). الكويت، تقرير غير منشور.

وزارة التخطيط

1993 الإدارة المركزية للإحصاء، الاحصاءات السنوية للإنتاج الصناعي (1985-1992) – الكويت.

1993 احصاءات الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات – الإدارة المركزية للإحصاء – (1985-1992) – الكويت.

1994 احصاءات التشييد والبناء (1985-1993) – الإدارة المركزية للإحصاء – الكويت.

المصادر الأجنبية

Armstrong, A.

1974 Structural Change in the British Economy 1948 - 1988. University of Cambridge

Dovring, E.

1967 Productivity of Labour in Agricultural Production. University of Illinois Bulletin 726.

Ruist, E.

1985 "Productivity, Efficiency and Wages "PMC, EPA (OECD) P-82.

Fensk, R.
1985 "An Analysis of the Measuring of Productivity". Productivity Measurement Review OECD No. 42, pp. 20-22.

Gossling, W.F.
1964 "A New Economic Model of Structural Change in Agriculture and Supporting Industries. Unpublished Ph. D. thesis. University of Illinois.

Gossling, W.F.
1972 "Productivity Trends in A sectoral Macro - Economic Model PP. 46-51. (Input - Output Publishing Co., London).

Gossling, W.F. & Dovring, E.
1966 "Labour Productivity Measurement The use of Sub-systems in the Interindustry Approach and some Approximating Alternatives". Journal of Farm Economics 48:369 - 377

Haji J. A
1993 "Adapting A predicting Input - Output Table for Kuwaiti Economy", Kuwait Institute For Scientific Research, Kuwait. (unpudlished paper).

Haji J. A
1988 "Updating and Forecasting Input - Output Tables for the Kuwaiti Economy". Kuwait Institute for Scientific research, Kuwait. (unpublished report).

Horring, J.
1961 "Concepts of Productivity Measurements in Agriculture on a National Scale". Documentation in Food and Agriculture No. 57. O.E.C.D. Paris.

Rostas, L.
1955 "Alternative Productivity Concepts" Productivity Measurement concepts - MPC EPA (OECD), Vol. 1, Paris, PP. 31 - 32.

Loomis, R. A., and G.t. Barton,
1961 "Productivity of Agriculture, United States 1870 - 1958". Technical Bulletin, U.S.D.A.

Nadiri, M. Isahaq
1970 "Some Approaches To the Theory and Measurement of Total Factor Productivity A survey" Journal of Economic Literature, Vol. 8.

Parker, R.G.,
1989 "Productivity Measurement - Input - Output Frame work. A case study of India. Ninth International Conference on Input - output techniques, Hungary.

منهجية التأصيل الإسلامي
للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة

مختار إبراهيم عجوبة*

في محاولة ترسيخ قاعدة علمية لها، مرت الخدمة الاجتماعية – كأسلوب من أساليب تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي – بثلاث مراحل تعرضت فيها لمحاولات صبغها بصبغة أيديولوجية، تمثلت، أولا، في محاولة الربط بين الخدمة الاجتماعية وأيديولوجية الاشتراكية العربية، وبخاصة في مصر، ومنذ منتصف الستينات، كما انعكس ذلك في كتابات حسن وحسانين (1966)، ويونس (97-89,75-74,1970)، وعيسى، (12-4,1965)، البطريق ونجيب، (57-56,22-20,1970)، وحسن (131-122,1973 و275-276) على سبيل المثال. وتزامنت مع هذه المرحلة محاولات لمرحلة أخرى، تربط بين الخدمة الاجتماعية وضرورة توطينها. ومن ذلك إسهامات حسانين (233,1973)، وعثمان وآخرون (291-286,1980)، الصادي -193-233) (127,1981، درويش وآخرون (296-286,1983).

وعندما إنهارت نظم الحكم الاشتراكية العربية، منذ منتصف السبعينات، بدأت المرحلة الثالثة وهي مرحلة الدعوة إلى التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، وقد بدأت هذه المحاولات من قبل أساتذة عرب يعملون في الجامعات الخليجية

* أستاذ في قسم الدراسات الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة الملك سعود.

العربية، كما ينعكس ذلك في إسهامات أحمد (1977)، وغباري (1983)، ومختار (1986)، وفهمي (1988)، ورجب وآخرين (1983)، ورجب (1991 «أ»، و1991 «ب»، و1991 «جـ»، و1993 و 1994) على سبيل المثال.

وعلى الرغم من أن التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية قد اختلفت مصطلحاته ومسمياته ومفاهيمه، سواء بالنسبة للباحث الواحد أو بالنسبة لعدد من الباحثين، إلا أن الباحث المتأني في محاولات التأصيل يخرج بمجموعة من الملاحظات حول إسهامات دعاة التأصيل نوجزها فيما يلي، لنعود إليها لاحقاً في ثنايا هذا البحث، وهي:

(1) هناك مواقف غامضة من مناهج التراث الإسلامي وأدبياته وتطبيقاته. فقد كان من المتوقع ألا يغلق دعاة تأصيل الخدمة الاجتماعية باب الاجتهاد دون أنفسهم فيما يتعلق بالبحث في العلوم الشرعية، فهم اكتفوا بدلا من ذلك بالإشادة – في الغالب – بجهود غيرهم من المعاصرين في العلوم الدينية دون نقدها أو تقييمها[1]. (2) لم يحدد دعاة التأصيل أو التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، بدقة، العلوم الاجتماعية التي يودون تأصيلها. فهم أحياناً يذكرون علم الاجتماع على وجه التحديد، وأحياناً يضمون إليه علم النفس والعلوم السلوكية، ويخرجون الخدمة الاجتماعية، جملة وتفصيلاً، بوصفها مهنة، وأحياناً يعمدون إلى استخدام مصطلح العلوم الإنسانية أو مهن المساعدة الإنسانية. ومن ضمنها الخدمة

(1) حين يتناول الباحث التراث هنا، فإنه يقصد به التعريف الذي قدمه «فهمي جدعان» الذي يقول: «التراث... بطبيعته عمل إنساني خالص... من حيث أن الإنسان هو إنسان عالم، صانع... بعبارة أخرى العلم والتقنية والقيم الخلقية والجمالية هي الوجوه الإنسانية للتراث... والتراث الذي نتكلم عليه نحن – في دائرة العربية أو الإسلام أو الإثنين كليهما – يشتمل في نهاية التحليل على العناصر التالية: العلوم والمصنوعات والقيم» (جدعان 1985، 17) وبناء على ما سبق فإننا نخرج الدين – أي القرآن والسنة – من دائرة التراث حتى يصبح التراث انجازا انسانيا له شروطه المعرفية والاجتماعية والثقافية والتاريخية، والتراث بهذا المعنى عار في ذاته ولذاته عن أية مسحة تدخله في دائرة المطلق غير الطبيعي (جدعان 1985، 17-18) وهناك من الدارسين من يستثني من بحوث الأسلمة بحوث علماء المسلمين في العلوم الطبيعية سواء في الماضي أو الحاضر ويقصر بحوث الأسلمة على ما كتبه علماء المسلمين في الماضي أو الحاضر عن الكتب المقدسة (Rafiuddin 1994, 10).

الاجـتـمـاعـيـة[2]، (رجـب 1991 أ و1991 ب و1991 جـ، ورجـب 1993، ورجـب 1994، ومختار 1991). أما بالنسبة للعلوم الشرعية، فإنهم يشيرون إلى الكتاب والسنة حيناً وإلى الفقه والحديث حيناً آخر، ولكنهم في غالب الأحوال يتجاهلون تصنيف العلوم ومراتبها ووسائلها وغاياتها، كما وردت في التراث. وهذه العلوم ينبغي - كما يعتقد الباحث - أن تكون ضمن القواعد الأساسية للتأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها المعاصرة. وهناك من دعاة التأصيل الإسلامي من يرى أن أبحاث علماء التراث الإسلامي كالإمام الغزالي غير ذات جدوى في عالمنا المعاصر، لأن لكل عصر علومه وفلسفته، ولذلك لا بد للعلماء المسلمين المعاصرين أن تكون لهم آراؤهم الخاصة بعصرهم (Rafuddin 1994, 31-32). (3) بما أنهم أرادوا أن يدمجوا علوماً شرعية راسخة بعلوم دنيوية معاصرة - والتفرقة هنا إجرائية من قبل الباحث - ليخرجوا بنسق علمي واحد له غاياته الدينية في الأساس، ونظرياته ومناهجه وأدواته وتطبيقاته، فإن الأمر انتهى بهم إلى ثنائية، بل وتعددية في المناهج يصعب التوفيق بينها، ولم يتمكنوا من حسمها حتى الآن، لأنهم - كما يبدو - تتنازعهم رغبة أكيدة في أن تصبح علوم الفقه والحديث جزءا لا يتجزأ من تخصص الخدمة الاجتماعية (رجب 1991 و1993, 54-55، يونس 1993؛ Anwar 1994, 275). كما تتنازعهم رغبة في الإبقاء على إشتغالهم بعلوم اجتماعية يعتبرونها دنيوية الغاية. وقد دفعهم هذا إلى إيثار العلوم الشرعية وإلى موقف مزدوج يتسم بالقبول والرفض، في الوقت نفسه، من العلوم الاجتماعية الدنيوية قبل أسلمتها، كما يصفونها، وقد أدى هذا إلى عدم اتساق أفكارهم في كثير من الأحيان. فهم قد يبدأون بمقولات أو تعميمات أو مسلمات ولكنهم قد ينتهون إلى نقيضها سواء فيما يتعلق بالنظريات أو المناهج أو الأدوات أو تطبيقات هذه العلوم. (يونس 1978، يونس 1993؛ مختار 1986؛ مختار 1991؛ رجب 1983؛ رجب 1991 أ و ب و جـ؛ رجب

---

(2) يتضح ذلك في قول إبراهيم رجب «قد يكون من الملائم هنا أن نشير إلى أننا نستخدم اصطلاح العلوم الاجتماعية لنشير به إلى ما يطلق عليه أحياناً العلوم السلوكية أو العلوم الإنسانية، ولكن تركيزنا سيكون منصبا بصفة أساسية على علم النفس وعلم الاجتماع، لما لتلك العلوم من أهمية خاصة، باعتبار أنها تقدم القاعدة العلمية التي تستند إليها مهن المساعدة الإنسانية وخصوصا الخدمة الاجتماعية (رجب 1991 أ، 70).

1994). وقد أكثر بعضهم في أدبياته من إيراد نصوص من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، لبرهنة ظنية على المطابقة بينها وبين قيم الخدمة الاجتماعية وطرقها وتشريعات وسياسات الرعاية الاجتماعية المعاصرة، حينا، أو للبرهنة على سبق الإسلام عند بعضهم، أو للبرهنة على الحاجة لتطوير قيم جديدة للخدمة الاجتماعية عند بعضهم الآخر، (الدباغ 1993 أ؛ علي 1993؛ عبدالهادي 1993؛ صالح 1993؛ غباري 1983؛ المسيري 1993). كما أكثروا في أدبياتهم من نصوص واقتباسات من أدبيات الخدمة الاجتماعية المعاصرة والعلوم الاجتماعية الأخرى، (رجب 1993 أ؛ الدباغ 1993 ب؛ عبدالرحيم 1993؛ علي 1993). شأنهم في ذلك شأن دعاة مصطلح الأدب الإسلامي، كما شخص إسهاماتهم مرزوق بن تنباك (تنباك 107-101,1413). (4) مثلت إسهامات إبراهيم رجب مرجعية أساسية في التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، لكل من شاركوا في مؤتمرات التأصيل الإسلامي أو التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية. (يونس 1993؛ الدباغ 1993). (5) تتسم إسهامات دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية بعدم الالتزام بمصطلحات محددة. (6) قد ينتقدبعضهم سياسات رعاية اجتماعية مطبقة في الغرب، ليعود ويتبناها[3]. كما ينتقد بعضهم نماذج للتدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، يكون الغرض منها النيل من هذا النموذج في الغرب، ليعود ويتبناه في نهاية المطاف[4]. (7) يحاول بعض دعاة التوجه الإسلامي للخدمة الاجتماعية أن يوضحوا أنهم يرفضون النظرية الوضعية في العلوم الاجتماعية، بوصفها نظرية مادية إلحادية تحاول أن تطبق مناهج العلوم الطبيعية على الإنسان، إلا أنهم يعودون في الواقع ليطبقوا منهجية النظرية الوضعية بإخضاع دراسة السلوك البشري لفرضيات ومقاييس تجريبية كمية، حتى لو كان الأمر متعلقا بمعتقدات الناس وقضايا إيمانهم

(3) مثال ذلك ما كتبه احمد بشير عن رعاية المسنين (بشير 1993، ويونس 1993).

(4) مثال ذلك ما كتبه رشاد عبداللطيف عن دور الاخصائي الاجتماعي والمرضى المشرفين على الموت (عبداللطيف 1993، 235-272).

الراسخة، القائمة على النقل والعقل والتسليم بها (رجب 1991 ب، 12-22؛ المسيري 137,1993-175). (8) يردد بعض دعاة التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية مصطلح «أيديولوجية» ترديداً خاطئاً في كثير من الأحيان، عندما يصفون الشريعة الإسلامية بالأيديولوجية، في حين أن الأيديولوجية - حسب اعتقاد الباحث - تشير في الدراسات الاجتماعية إلى قيم ومعتقدات نسبية لجماعة سياسية في مجتمع معين، في زمن معين، ولا صلة لهذه القيم والمعتقدات بالحقيقة الواقعية المجردة، أو بالقيم المطلقة. فأيديولوجية الجماعة السياسية الحاكمة، تنزه الواقع الاجتماعي تنزيها زائفا لخدمة مصالحها. أما أيديولوجية الجماعة السياسية التي تسعى إلى تغيير النظام الحاكم تغييراً جذرياً عبر معتقدات وأفكار وقيم مثالية فإنها تزيف الواقع وتشوهه (Haralambos & Holborn 1991, 20-21)[5]. (9) يثير دعاة التأصيل مصطلحات كالإلحاد والمادية والعلمانية كمترادفات ليصموا بها الخدمة الاجتماعية المعاصرة، حيناً، والعلوم الاجتماعية أو الإنسانية، حينا آخر[6].

هذه عموما مرتكزات منهجية الباحث التي سيهتدي بها وتحكمه في مناقشته لقضايا التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية عامة والخدمة الاجتماعية خاصة كما انعكست في إسهامات دعاة التأصيل الإسلامي أو التوجيه الإسلامي،

(5) أورد عبدالعزيز مختار مصطلح «الأيديولوجية» في هذا السياق، في تناوله لسياسة المملكة العربية السعودية في التنمية الريفية المتكاملة، أو تجربة جمهورية مصر العربية، فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية (مختار 1991، 18-17).

(6) يقول محمد امزيان «النظرة المادية إلى الكون هي سمة الفكر الغربي، وهي السمة التي ستعمل الوضعية على ترسيخها بطريقة علمية للوصول إلى مشروعية التصورات المادية للعالم... هذا الأسلوب هو الذي انتهجته الوضعية لتثبيت القيم الإلحادية (والعلمانية) لتحل محل القيم الدينية... ((أمزيان 1992، 70-71). ولعل مثل هذا القول يتنافى مع ما يذهب إليه علماء الاجتماع المعاصرون، فهو ضد فرض الرأيّ أو الوصاية على الآخرين أو التقليل من شأنهم أو من اختياراتهم ومعتقداتهم، وهم ضد إضفاء القدسية على آرائهم وجعلها حتمية أو مطلقة، ويعتبر بعضهم حتمية العلمانية العالمية خرافة في العلوم الاجتماعية، لأنه من الصعب أن يفصل الباحث نفسه أو يتخلى عن محيطه الثقافي والاجتماعي (Spence 1978, 1-12).

وما يهم الباحث هنا، هو إنه ببحثه هذا يحاول أن يلقي الضوء على خلل منهجي ربما اتسمت به اسهاماتهم حتى الآن[7]. ولعل إبانة هذا الخلل قد تساعدهم في التغلب عليه مستقبلا أو الرد على ما أبديناه من ملاحظات لا ندعي لها عصمة من احتمالات الخطأ.

وقد آثرنا أن نبدأ بما قبلوه من العلوم الاجتماعية المعاصرة، لنعقب عليه بما رفضوه، حتى يتضح مدى اتساق أفكارهم من عدمه. وذلك وفقا لما يلي:

أ – **ما يقبلونه من نظريات العلوم الاجتماعية ومناهجها وأدواتها:** من تحليل نصوص بعض إسهامات دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية يمكن أن نستخلص المواقف التالية:

(1) لقد ثبت صدق حقائق علمية وتعميمات أمبريقية للعلوم الاجتماعية، لأنها استخدمت مناهج وأدوات صحيحة في التوصل إلى هذه الحقائق والتعميمات. وهذه المناهج والأدوات لا يمكن التفريط فيها. (رجب 1991أ 5,). (2) إن في العلوم الاجتماعية خيرا، يصفونه أحيانا، في أسس بناء النظرية في العلوم الاجتماعية

---

(7) المنهجية في هذا البحث تنصب على النظر إلى إسهامات دعاة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، على وجه العموم، بالتركيز على محاولات تأصيل الخدمة الاجتماعية، على وجه الخصوص، من خلال التراث – كما سبق أن حددناه – للتعرف على مدى دقة المفاهيم الإسلامية التراثية التي استخدموها، والمشكلات والقضايا التي أثاروها، وقيمتها وإجراءاتها، ومدى مصداقية وعملية واتساق حججهم، سواء فيما يتعلق بموقفهم من مناهج ونظريات العلوم الاجتماعية المعاصرة، أو موقفهم من علوم التراث ومناهجه وفقاً لما يلي (Anwar 1994, 253):

(أ) ما يقبلونه من نظريات العلوم الاجتماعية المعاصرة ومناهجها وأدواتها بوصفها القاعدة المعرفية لممارسة الخدمة الاجتماعية. (ب) ما يرفضونه من نظريات العلوم الاجتماعية المعاصرة ومناهجها بوصفها القاعدة المعرفية لممارسة الخدمة الاجتماعية. (جـ) الغاية من المعرفة ووسائلها من منظور التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية ولممارسة الخدمة الاجتماعية في ضوء الغاية من المعرفة في التراث العربي الإسلامي.

(د) المواقف المعارضة لتطبيقات العلوم الاجتماعية المعاصرة من منظور التأصيل الإسلامي لسياسات الرعاية الاجتماعية ومبادىء وقيم الخدمة الاجتماعية المعاصرة في ضوء التراث العربي الإسلامي، (هـ) خاتمة البحث في ضوء أهم النتائج التي توصل إليها الباحث..

التقليدية، بأن فيه خيراً كثيراً. (رجب 44-43,1993). (3) بعض مكونات العلوم الحديثة لا يمكن التفريط فيها لأنها أقرب بطبيعتها للاستفادة منها في إطار النظرة الإسلامية (رجب 58,1993). (4) يقوم التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية على جناحين، هما استخدام المنهجية الأصولية ومنهجية العلوم الاجتماعية الحديثة المعدلة، بهدف الوصول إلى علم اجتماعي إسلامي ناضج يقوم على بناء نسق علمي متكامل يربط بين نتائج العلوم الحديثة، بقدر الحاجة، وبين ما توصل إليه علماء المسلمين بقدر الحاجة، ويعيد العلوم الاجتماعية إلى جادة الطريق بما يزيد فاعليتها. (رجب 1993 ,11,43-42) و(مختار 3,1991) و(Anwar 1994, 254). (5) العلوم الاجتماعية المعاصرة تشوبها أخطاء تكمن في إطارها العام، وفيها نقص يسعى التأصيل الإسلامي لاستكمال ما ثبت منه. (رجب 1991 أ 5,). (6) الخدمة الاجتماعية (الغربية) جعلت من فعل الخير علما ومن الإحسان منهجا علميا لأنها جعلت من المشكلات الاجتماعية مجالا لتطبيق حصيلة التفكير الوضعي (مختار 1991، 29-37).

ب – **ما يرفضونه من نظريات العلوم الاجتماعية المعاصرة ومناهجها:** من قراءتنا للنصوص المعارضة للعلوم الاجتماعية يمكن أن نخرج بمجموعة من الملاحظات لرصد المواقف المتناقضة والمتعارضة، تماما، مع ما سبق أن استخلصناه من إسهامات دعاة التأصيل الإسلامي، حين حاولوا الإشارة إلى إيجابيات مناهج ونظريات وأدوات وتطبيقات العلوم الاجتماعية المعاصرة، ولكن، هنا، نجدهم أبرزوا عيوبا لا تحصى ولا تعد لهذه العلوم، نوجزها بما يلي:

(1) نظريات العلوم الاجتماعية المعاصرة نظريات وضعية ضعيفة وعاجزة عن فهم الإنسان والمجتمع، وقد استعصى عليها الحسم بالرجوع إلى الواقع.(رجب 1991 ب 32) وتخدم هذه النظريات أهدافا قومية وطبقية ومنحازة لخدمة مصالح ذاتية (أمزيان 1992 ,388-392). (2) أضاعت هذه العلوم كل أمل في الهداية، كما عجز منهج العلوم الاجتماعية المعاصرة وقصرت نتائجه لاستبعاده الكامل للوحي كمصدر للمعرفة، فأصبح منهجاً غير صالح للتعامل الفعال مع الظواهر الإنسانية الاجتماعية. (رجب 1991 ب 32؛ رجب 1993، 36-42؛ بشير 103,1993). (3) ترتبت عن هذه الفوضى النظرية والمنهجية لعلم رديء آثار هدامة على العلم ذاته، وعلى المجتمع فعادت عليه بالوبال فضلت العلوم الاجتماعية وأضلت ولم تنجح هذه العلوم في عقر دارها علميا وتطبيقيا. (رجب 1993، 36-42؛ رجب 1994، 1-3؛ رجب

1993، 138). (4) لم تلتزم العلوم الاجتماعية حيادا علميا زعمته، فاعتمدت نظرياتها على التخمين والخيال والمضاربة العقلية، أكثر من اعتمادها على الحقائق الامبريقية. والأخذ بالعلوم الاجتماعية هو أساس الضياع الذي تعاني منه البشرية. وقد سربت نظريات هذه العلوم معايير وأطراً إلحادية مادية وعلمانية إلى حياة الناس (رجب 1993، 36-42؛ وأمزيان 1992، 70-76). فعلم الاجتماع الإسلامي ليس مجرد فرع إلى جانب بقية الفروع، بل هو بناء مستقل يقوم في مقابل بقية المذاهب (أمزيان 1992، 392). (5) على الرغم من أنهم يصفون الخدمة الاجتماعية بأنها مهنة تقنية عالمية فإنهم يطلبون لها فلسفة خاصة بها في المجتمعات الإسلامية، (مختار 1991، 29-37، رجب 1991 أ ، 7-57).

جـ - الغاية من المعرفة ووسائلها من منظور التأصيل الإسلامي: يقيم دعاة التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية تعارضا، في صيغة تعميمات أو مسلمات، بين غايات علوم الدنيا وغايات علوم الآخرة، بين الدنيا والدين، بين عالم الشهادة وعالم الغيب، بين إبداعات العقل البشري وبين الوحي (يونس 1993، 117؛ خليفة وبيومي 1983، 25؛ مختار 1991، 53؛ مختار 1986، 31).

ويبدو أن بعض دعاة التوجيه الإسلامي لم يسألوا أنفسهم ماذا يريدون؟ وهل يستطيعون، حقا، دمج الخدمة الاجتماعية في علوم القرآن والسنة ليخرجوا من ذلك بعلم موحد جديد أو نسق علمي متكامل كما يقولون؟ وإذا كان هذا الأمر ممكنا، فما هي الحاجة إلى انتساب الخدمة الاجتماعية إلى العلوم الاجتماعية، ولِمَ لا تجد لها مكانة بين العلوم الشرعية فتضم على المستوى الأكاديمي إلى كليات الشريعة أو أصول الدين أو كليات القانون؟؟ وهل سيكون من الأجدى إعداد الأخصائي الاجتماعي ليكون فقيها، أم إعداد الفقيه ليكون أخصائيا اجتماعيا كما يقترح ذلك (Anwar) أم من الأجدى أن يترك الأمر على ما هو عليه الآن؟؟ (Anwar 1994, 257).

ليت دعاة التأصيل قد تنبهوا إلى ما قاله الغزالي عن الغاية من الفقه، حتى لا يعتقدوا بأن العلوم الدينية وحدها هي التي يثاب القائمون عليها. ولنيل هذا الثواب قد يحاول بعض دعاة التأصيل أن يبشر بالاشتغال بالغيبيات والروحانيات ليقطع الصلة بكل علم له اهتمام بحياة الإنسان في الدار الدنيا، علما بأن الفقهاء، أنفسهم، شغلوا بأمر التعرف على حياة العباد أكثر من اشتغالهم بالتعرف على وسائل وأدوات معرفة الغيبيات والروحانيات. يقول الغزالي:

«بالطب يحفظ الاعتدال في الأخلاط المتنازعة من داخل، وبالسياسة والعدل يحفظ الاعتدال في التنافس من خارج، وعلم طريق اعتدال الأخلاط طبٌ، وعلم طريق إعتدال أحوال الناس في المعاملات والأفعال فقهٌ، وكل ذلك لحفظ البدن الذي هو مطية السالكين لطريق إصلاح القلب الموصل إلى علم المكاشفة» (الغزالي 1986 ,69).

لعل بعض دعاة التأصيل لم يستطيعوا أن يصلوا بين وسائل المعرفة الحسية ووسائلها الروحية. فهناك من دعاة التأصيل الإسلامي للعلوم الإنسانية من دعا إلى استخدام طرق الإجماع والاستحسان والاستصلاح والاجتهاد، كما كان يستخدمها علماء المسلمين (Langgulung 1989, 115-129). ومحاولات بعض دعاة التأصيل تنصب على التفرقة بين عالم الغيب وعالم الشهادة. فقد رفض هؤلاء، أو كادوا يرفضون، طرق ووسائل المعرفة الحسية كما هي في العلوم الاجتماعية المعاصرة، وطالبوا حينا بتعديلها وحينا بقبولها كاملة ليعودوا ويرفضونها، فاتسم موقفهم منها بالتناقض، وميزوا بين هذه الطرق الحسية وبين الوحي، ولكنهم أيضا توقفوا عند وحي الأنبياء، ولم يزيدوا عليه طرقا ووسائل أخرى للتعرف على الروحانيات والغيبيات. ويبدو أنهم رفضوا ضمنا هذه الطرق والوسائل التي اقترحها الفلاسفة والمتصوفة في الإسلام، ولكن عندما أطلعوا على الدعوة إلى مثلها، من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية في الغرب فضلوها، وتحمسوا لها. (رجب 1993، ورجب 1994). وطالما أن هناك دعوة لتأصيل المعرفة ومناهجها وطرقها فقد كان من المتوقع أن يحدد دعاة التأصيل مواقفهم من الفلاسفة والمتصوفة المسلمين، مهما كان رأيهم في طرقهم ووسائلهم ومناهجهم، مثلما فعل ذلك الإمام أحمد بن تيمية، حتى لا يندفع بعضهم إلى قبول دعوات قد تأتيهم للبحث في الغيبيات والروحانيات من الغرب، وكأنها أمر جديد على التراث الإسلامي[8].

(8) لقد رفض الإمام أحمد بن تيمية مفهوم التدرج في العلوم – معتمدا على آراء فلاسفة اليونان – الذي جاء به بعض فلاسفة المسلمين، حيث يقول «كان أساطين الفلاسفة القدماء وكثير من المتأخرين منهم أقرب إلى موافقة الأنبياء وإتباع الأنبياء وإتباع الأنبياء من هؤلاء المتفلسفة، ابن سينا والرازي والجهمية والمتكلمة الذين جعلوا العلوم ثلاثة أنواع أدناها عندهم الطبيعي، وأوسطها الرياضي وأعلاها عندهم ما يسمونه علم ما بعد الطبيعة، وقد يسمونه العلم الإلهي أو الفلسفة الأولى أو الحكمة العليا» (ابن تيمية 1976، 323-325).

والحكمة العليا هي علم الغيبيات الذي وجد قبولاً عند بعض علماء المسلمين، والذي كان يجب أن يتحراه دعاة التأصيل. ولكن بدلا من أن يتجه دعاة التأصيل الإسلامي إلى التراث الإسلامي في البحث عن الغيبيات، اتجهوا إلى الأدبيات الغربية، إذ يذهب إبراهيم رجب إلى القول «من الواضح أن المطالبين بمقاربة المنهج في العلوم الاجتماعية مع التصور الإسلامي يتفقون تمام الاتفاق مع تصور فورد (Ford) للموقف، فيما يتصل بالتصميمات المنهجية والأدوات البحثية في دعوته إلى بلورة تصميمات وأدوات جديدة قادرة على سبر أغوار الجوانب الروحية والخبرات الذاتية للمبحوثين بكفاءة» (رجب 24,1994) ويعيب رجب على النظرية الوضعية أنها «لم تعترف بغير معطيات الحس سبيلا للمعرفة وأغفلت أو تجاهلت الجانب الروحي غير المادي الذي ينتمي إلى عالم الغيب» (رجب 38,1993).

يعود رجب للتراث الإسلامي مرة أخرى. ولكنه بدلا من أن يركز على مناهج المسلمين ووسائلهم في البحث عن الغيبيات والروحانيات، يركز على مساهمتهم في مناهج العلوم التجريبية، فيرى أن المسلمين كانوا أصحاب الريادة في ظهور المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر الطبيعية في الماضي، وكانوا من أهم أسباب استنقاذ الحضارة الغربية، من ضيق الدائرة المغلقة للقياس الصوري الأرسطي العقيم إلى سعة الاستقراء القائم على المشاهدة والتحقق باستخدام الحواس (رجب 1991 أ 5,)[(9)].

والاستقراء عند ابن تيمية «إنما هو تلازم العلة وجودا وعدما»، حيث يكون الاستقراء يقينيا إذا كان استقراء تاما. وهذا ليس استدلالاً بجزئي على كلي كما يرى ابن سينا، ولا بخاص على عام، بل استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، فإن

---

(9) إذا كان رجب هنا يشيد بالمسلمين الذين استنقذوا الحضارة الغربية من القياس الصوري الأرسطي، فما هو موقفه من علماء المسلمين وفلاسفتهم الذين استخدموا هذا القياس واستنقذوا الحضارة الغربية أكثر من غيرهم كالكندي والفارابي وابن سينا وابن رشد، وقد قامت مدرسة الفارابي بالدفاع عن مشروعية المنطق كمنهج وطريقة بحث ينبغي تطبيقها في جميع العلوم عقلية ودينية. وقد وصف ابن سينا القياس بأنه أقوى الحجج وأسمى وسائل البرهان ويليه الاستقراء وهو سير من الجزئي إلى الكلي، ثم التمثيل، وهو حكم جزئي يمثل ما هو في جزئي آخر وهو أدنى طرق البرهنة وخطوة في طريق الاستقراء؟؟ (ابن سينا 1964، 16-18؛ النشار 1978، 29-30، ندوة ابن رشد 1981، 9-14).

وجود ذلك الحكم في كل فرد من أفراد الكلي العام يوجب أن يكون لازما لذلك الكلي العام. وقياس التمثيل عند ابن تيمية ليس كما زعم المناطقة بأنه لا يفيد اليقين، ولكن «قياس التمثيل وقياس الشمول متلازمان» (ابن تيمية 1976, 200-208).

إن موقف بعض دعاة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، ورفضهم مناهج العلوم الاجتماعية في الغرب، قد نجد له مواقف مشابهة في التراث الإسلامي. فقد وقف عدد من العلماء موقفا مزدوجا من المنطق اليوناني، كالإمام أحمد بن تيمية وكالغزالي. فهم قد يقبلونه ولكنهم ينكرون على غيرهم المبالغة في الاعتماد عليه. فقد ضاق الإمام أحمد بن تيمية ذرعا في بعض الأحيان باعتماد متفلسفة المسلمين والمتكلمين والغزالي على منطق اليونان، إذ يقول:

> «وأبو حامد الغزالي ذكر في القسطاس المستقيم (الموازين الخمسة) وهي منطق اليونان بعينه غير عبارته، ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي أنزله الله هو منطق اليونان، لوجوه، أحدها أن الله أنزل الموازين مع كتبه قبل أن يخلق اليونان – والثاني أن أمتنا أهل الإسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية ولم يسمع سلفنا بذكر هذا المنطق اليوناني – الثالث أنه ما زال نظار المسلمين بعد أن عرب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون إليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية الشرعية» (ابن تيمية 1976, 374-383).

ويضيف ابن تيمية بأن المنطق (اليوناني) ليس مخالفا فحسب لصحيح المنقول بل لصحيح المعقول (النشار 1978, 219).

إن موقف ابن تيمية هذا من منطق اليونان لا يدل على أن فقهاء المسلمين لم يهتموا به، بمن فيهم الإمام ابن تيمية نفسه الذي رد على المنطقيين وانتقدهم، ولكنه أيضا لم يرض مطلقا عن نقد بعض المتكلمين من المسلمين لبعض قوانين الفكر عند أرسطو واعتبر نقدهم خروجا على بديهيات العقل ومبادئه الضرورية (النشار 1978, 114-122)، كما أن إفتاء بعض علماء المسلمين بعدم إباحة الاشتغال بمنطق اليونان لا يدل على أنه لم يؤثر في التراث الإسلامي. فقد أفتى ابن الصلاح بأن «المنطق مدخل الفلسفة، ومدخل الشر شر، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلمه مما أباحه الشارع ولا استباحة أحد الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين والسلف الصالحين وسائر من يقتدي به» (النشار 1978, 181-185). هذا، وقد أورد عدد من

الدارسين أن ابن الصلاح نفسه حاول تعلم المنطق فعجز عن ذلك فهاجمه، ويرى بعضهم أنه كان يتعلمه سرا. كما أن بعض الدارسين فسر عدم مبالاة فريق من علماء المسلمين المتمسكين بعلم الظاهر بالنظر الفلسفي وأصحابه لخدمة أغراض دنيوية خاصة بهم، (أبو ريدة 1950 ,153، والنشار 1978).

في ضوء ما سبق، لم يحدد دعاة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية بدقة ما يقصدونه بنظرية المعرفة الإسلامية، وما الذي يقبلونه منها وما الذي يرفضونه. وقد تبين لنا أن هناك قدرا متفاوتاً من الاختلافات بين طائفة من علماء المسلمين، فيما يتعلق بمناهج وأدوات نظرية المعرفة. فقد تجاهل دعاة التأصيل هذه الاختلافات، من دون حسمها. يقول إبراهيم رجب «التوجيه الإسلامي يقصد به استنارة الباحث في رؤيته العلمية العامة بنظرية المعرفة الإسلامية، كما يتضمن توجيه مناهج العلوم وطرق بحثها وكذا توجيه بناء النظرية، ثم توجيه التطبيقات العلمية التي يتوصل إليها» (رجب 1993 ,14)، (بشير 1993، 131-133)، (الدباغ، 1993، 184)، (صالح 1993، 68-76).

ولكن، في الواقع العملي، فإن ما سيوظفه دعاة التأصيل لن يختلف عما يوظفه التجريبيون في العلوم الاجتماعية. والفجوة بين العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية يمكن التقريب بينها – حسب وجهة نظر الباحث – لأن المناهج البحثية لدى كثير من علماء المسلمين، كابن تيمية والغزالي وابن سينا والفارابي وابن رشد وابن خلدون، لا تقيم تعارضا بين طرق المعرفة النقلية والعقلية والروحية – وذلك على الرغم مما بين هؤلاء العلماء من اختلافات جذرية أحيانا – ولكن هذه الفجوة لم يتمكن دعاة التأصيل من سدها، بل عمقوها بصورة أكبر وأضافوا إليها قدرا كبيرا من الغموض والالتباس. ذلك أنهم لم يعطوا أمثلة واقعية لكيفية استنباط الأحكام والفروض الاجتماعية المستمدة من النسق العلمي المتكامل للتوجيه الإسلامي، الذي يضم – كما يقولون – ما صح من نتائج العلوم الحديثة ويربط بينها وبين ما توصل إليه علماء المسلمين، لاختبارها في أرض الواقع، للتحقق من صدق الاجتهاد البشري. (رجب 1993، 11)، (زيدان 1993، 46-57)، (المسيري 1993، 139-159). ولا يحدد دعاة التأصيل ما صح من نتائج العلوم الحديثة. ولا أعتقد أن اجتهادات علماء المسلمين في العلوم النقلية أو الروحية يمكن إخضاعها للتجريب. فالنصوص الشرعية المعتمدة في الاعتقاد والعمل ترتد إلى نصوص متواترة، ثبت

ورودها ثبوتا قطعيا، فأوجبت العلم اليقيني. والمعتمد في العقائد الإسلامية الدليل العقلي القاطع لا الدليل العقلي الظني (جدعان 1979، 212). والأدلة العقلية الظنية مجال لاختلافات علماء المسلمين حول منهجية المعرفة ونظرياتها، حتى بالنسبة للفقهاء أنفسهم. وهذا أمر تجاهله دعاة التأصيل، إذ يذهب ابن خلدون إلى ما معناه أن علوم الحديث كثيرة ومتنوعة، وأن الفقه معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والإباحة. والاختلافات في معاني الألفاظ ضرورية الوقوع، ومن هنا وقع الخلاف بين السلف والأئمة من بعدهم. والصحابة لم يكونوا كلهم أهل فتيا ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم. (ابن خلدون 1984، 440-446).

لا يحدد رجب موقفاً واضحاً من اختبار الفروض، ويرى أن اختبار الفروض المستمدة من النظرية، الضمان الرئيس للتأكد مما إذا كان استنباطنا صحيحا أو مطابقا للواقع من عدمه. ولكنه يعود، مرة أخرى، لرفض النسق العلمي المتكامل الذي ارتضاه ليفرق بين ما يخضع لاختبار الفروض منه وما لا يخضع. فالذي يخضع للاختبار في الحقيقة هو الأطر التصورية التي يتوصل إليها الباحث، باستنباطه هو، للتأكد من مطابقتها للواقع، وليس اختبار النصوص القرآنية أو الحديثية الصحيحة. فإذا ثبتت صحة الفروض، فإننا نطمئن باضطراد لصحة فهمنا للوحي (رجب 1991 ب، 32 و 1993، 12).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يريد بعض دعاة التأصيل أن يتعاملوا مع المعتقدات كفرضيات خاضعة للتجريب. وفي رأي الباحث أن النظريات والمناهج والمفاهيم والتفسيرات، القائمة على المعتقدات الإيمانية، لا يمكن إخضاعها للتجريب كما يرى علماء الاجتماع. (Benn and Mortimore 1976, 1-7) وكيف يمكن أن تكون وحدة الخالق ووحدة الخلق ووحدة الحقيقة ووحدة المعرفة، والتوكل على الله، قضايا افتراضية كما يذهب إلى ذلك إبراهيم رجب ونوال المسيري (رجب 1991 ب، 12-22)، (المسيري 1993، 137-175)، ووحدة الخالق ووحدة الخلق، ووحدة الحقيقة والمعرفة ووحدة الحياة ووحدة الإنسانية، والأخوة كلها، مرتكزات إيمانية ومسلمات ينطلق فيها المسلم في عباداته ومعاملاته ومعتقداته (Farooqui 1994, 185, 215, 241) بل ما الجدوى من طرح فرضيات متعلقة بالملاحظة وكأنها أداة جديدة من أدوات البحث

الاجتماعي ويؤخذ – في ذلك – رأي المتخصصين في العلوم الشرعية كما يذهب إلى ذلك محمد عزمي صالح (صالح 1993 ,65-124). علما أن الملاحظة معروفة في التراث الإسلامي (Khan 1994, 80).

العلوم الشرعية عند علماء المسلمين لا تخضع للتجربة، وإنما تخضع للاستنباط من النصوص الشرعية. فالمقاييس الفقهية عند الفارابي، ولو كانت جزئية، إلا أن مرجعها كلي. فمنه تستنبط، والاستنباط عملية استنتاج الخاص من العام (النص)، استخراج الفرع من الأصل. أما الاستقراء عند الفقهاء، فهو كلية مفترضة. ويأتي استقراء الجزئيات ليؤكد صحتها، أي هي نوع من قلب القياس، من النتيجة وصولا لصحة المقدمة الكلية (الفارابي 1986، 219-220، النشار 1978، 179).

أما الاستقراء التجريبي، الذي لم يكن من مناهج الفقهاء والذي أراد دعاة التأصيل إقحامه على العلوم الشرعية، فهو يصل إلى الحكم العام بعد تجربة الجزئيات، ولا أسبقية في الحكم سوى الفرض، وهذه القاعدة درج عليها منطق العلوم الحديث. ومن هنا، فإن الاستنباط يفترق عن الاستقراء، فالاستنباط لا يعطينا – عادة – معرفة جديدة لم تكن لنا من قبل (المدرسي 1977، 105)[10].

يقف إبراهيم رجب مواقف متعارضة أو متناقضة من نظريات ومناهج وأدوات العلوم الاجتماعية فيقول: «من المستحيل بناء علوم اجتماعية على أساس الملاحظة الخارجية والتجربة التي تنصب على ما هو واقع وكائن وحده، لأن ما هو واقع وكائن لا يمثل ناموسا أو قانونا اجتماعيا»، (رجب 39,1993) ويناقض رجب ما قرره هنا فيضيف: «أما معيار الصدق وفقا للمنهجية الاجتماعية فهو مطابقة النتائج لما يشاهد في الواقع المحسوس باستخدام الملاحظات والتجارب» (رجب 43,1993)، وبعد كل ذلك لا يستطيع رجب أن يوحد بين العلوم الاجتماعية والشرعية في نسق واحد كما سبق وأن بشر بذلك لأن معيار الصدق في العلوم الشرعية – كما يقول – يتمثل

---

(10) وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التجربة في العلوم الدينية ربما كان مختلفا عن مفهوم التجربة في العلوم الطبيعية.(Khan 1994, 81) والاستقراء التجريبي هو منهج العلوم الطبيعية وليس منهج العلوم الدينية، حيث توضع الفروض وتستنبط منها النتائج التي يجب التحقق منها بالملاحظة والتجربة، ولذا يجب أن تكون هذه النتائج مطابقة للواقع لأنها مستمدة منه، ولأنه يستخدم في تأكيد صحتها وهي نتائج تقريبية نسبية (قاسم 1953، 14-42) (زيدان 1977، 25).

في صحة إسناد النصوص باستخدام منهج التحقيق التاريخي، ثم صحة الاستنباط من النصوص باستخدام أصول الفقه. (رجب 1993, 43) ويطلق على هذا شمولية المعرفة لعالم الشهادة والغيب (رجب 16,1993)، ولا يكتفي «رجب» هنا بثنائية المعايير ولكنه يضيف إليها معيارا ثالثا وربما كان معيارا صوفيا - يقول عنه «العنصر المعياري نقطة بدء يقاس إليها كل شيء وهي العقيدة الصحيحة التي تكون بمثابة القطب الشمالي للبوصلة الذي تنسب إليه كل الاتجاهات، فيصبح لكل شيء معنى بعد أن كان لا معنى له في ذاته» (رجب 39,1993).

ولعل محاولات دعاة التأصيل المزج بين صنفين من العلوم ستبوء بالفشل وليت دعاة التأصيل قد انطلقوا من التمييز بين هذين الصنفين من العلوم كما حددها ابن خلدون حيث يقول: «أعلم أن العلوم التي يخوض فيها البشر ويتداولونها في الأمصار تحصيلا وتعليما هي على صنفين، صنف طبيعي للإنسان يهتدي إليه بفكره وصنف نقلي يأخذه عمن وضعه.. وهي مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع من مسائلها بالأصول... من الكتاب والسنة» (ابن خلدون 1984, 435).

والعبارة السابقة القطب الشمالي للبوصلة، الذي تنسب إليه كل الاتجاهات، كما أوردها رجب قد تدل على أنه لا يكتفى بصنفي العلوم اللذين ذكرهما ابن خلدون، لأن العبارة تشتم فيها رائحة مصطلحات ومفاهيم صوفية تستخدم مصطلحات عصرية وخاصة عندما يتحدث رجب عن كليات الإنسان والإنسان الكلي وكليات المعرفة وكليات عالم الشهادة وكليات عالم الغيب وهي مصطلحات ومفاهيم أقرب إلى مصطلحات كالنفس الفلكية عند الفلاسفة والمتصوفة المسلمين منها إلى مصطلحات ومفاهيم الفقهاء. (رجب 1991 ب، 32؛ ابن تيمية 1976، 475)[11].

---

(11) إن المعرفة بالغيبيات والروحانيات في الإسلام تختلف أدواتها ووسائلها اختلافاً جذريا عن أدوات المعرفة العادية، ولا أدري كيف يدعو رجب إلى بذل جهود جماعية ومؤسسية وفردية تلبية لدعوة فورد Ford فيما يتصل ببلورة تصميمات وأدوات بحثية جديدة قادرة على سبر أغوار الجوانب الروحية والخبرات الذاتية للمبحوثين بكفاءة. (رجب 1994، 24). والتجارب الروحية الذاتية سر لا يبوح به أحد خصوصا عند متصوفة المسلمين، سواء كانوا من المعتدلين أو من الغلاة. ويرى بعضهم أن من كشف هذا السر وجب قتله (التلمساني ب ت، 426).

صحيح أن بعض علماء المسلمين لم يحصروا المعرفة أو اليقين على الحسيات أو النقليات وأعابوا ذلك على غيرهم، حيث يقول الإمام أحمد بن تيمية عن المنطقيين:

«إنهم كما حصروا اليقين في الصورة القياسية، حصروه في المادة التي ذكروها من القضايا الحسيات والأوليات والمتواترات، والمجربات أو الحدسيات، ومعلوم أنه لا دليل على نفي ما سوى هذه القضايا» (ابن تيمية 1976، 384). ولكن ابن تيمية يعيب أيضا على فلاسفة المسلمين تماديهم في علم الغيبيات، حين يورد قول بعض من الفلاسفة بأن «النفس إذا حصل لها تجرد عن البدن إما بالنوم وإما بالرياضة وإما بقوتها في نفسها اتصلت بالنفس الفلكية، وانتعش فيها ما في النفس الفلكية من العلم بالحوادث الأرضية، وأن هذا ليس كلام قدماء الفلاسفة كأرسطو وإنما هو معروف عن ابن سينا وقد أنكر ذلك عليه الفلاسفة كابن رشد وغيرهم، كلام باطل لم يتبع فيه» (ابن تيمية 1976، 475).

ويبدو أن ابن تيمية لا ينتقد الطرق الموصلة لمعرفة الغيبيات، ولكنه ينتقد مفهوم اتصال النفس بالنفس الفلكية، لأنه لا يقر بوجود هذه النفس الفلكية، كما هي عند الصوفية، ولذلك يقول:

«إن مبنى العقل على صحة الفطرة وسلامتها، ومبنى السمع على تصديق الأنبياء. الأنبياء كملوا الأمرين، فدلوهم على الأدلة العقلية التي بها تعلم المطالب الإلهية التي يمكّنهم علمهم بها بالنظر والاستدلال، وأخبروهم مع ذلك عن تفاصيل الغيب بما يعجزون عن معرفته بمجرد نظرهم واستدلالهم. وليس تعليم الأنبياء مقصورا على مجرد الخبر، بل هم بينوا من البراهين العقلية التي تعلم بها العلوم الإلهية (ابن تيمية 1976، 322-324).

ويقول الكندي:

«إن علوم الفلسفة، والعلوم البشرية العادية، إنما تأتي ثمرة التكلف والبحث والحيلة والقصد إلى المعرفة والاعتداد بالرياضيات والمنطق، في زمان طويل، طبقا للمنهج العلمي الفلسفي. أما علوم الأنبياء، وهي تشمل ما تشمله من علوم الفلسفة من حقائق ظاهرة وخفية – ولكنها غير محتاجة إلى شيء مما تقدم في اكتسابها، لأنها تكون عن طريق فعل إلهي في نفوس الأنبياء، وهذا الفعل يظهرها وينيرها ويهيئها للعلوم الإلهامية بإرادة الله» (أبو ريدة 1950، 55-56).

وقد يحق لنا التساؤل، بعد النص الذي أوردناه منقولاً عن الكندي: لماذا لا يريد دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية أن يجعلوا منها علما بشريا عاديا؟ فالحكمة ووظيفة الحكيم قد يؤتيها الله للعالم، أياً كان نوع العلم الذي يشتغل به – كما يقول لسان الدين ابن الخطيب التلمساني «وظيفة الحكيم أن يعلم النفس وعللها، ولا يترك شيئاً من الصنائع العلمية والعملية التي تعطي تدبير الإنسان إلا نظر فيه وحصله واتصف به» (التلمساني ب ت، 424-425).

كما يحق لنا أن نتساءل – أيضا – بعد النص الذي أوردناه عن ابن تيمية، وبخاصة عن مدى حاجة دعاة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية لتلبية دعوة فورد في تطوير تصاميم بحوث وأدوات للتعرف على الغيبيات: لماذا لا يوجه الجهد للتعرف على البراهين العقلية وغيرها التي تعرف بها العلوم الإلهية، كما تصورها علماء المسلمين واختلفوا فيها، خصوصا أن ابن تيمية لم يقف عند حدود الوحي لمعرفة الغيبيات؟ يقول ابن تيمية «لا سبيل لنفي كون الأرواح تلقي الأخبار في نفوس البشر مما يلقيه الملائكة ومما يلقيه الجن وهذا ما اتفقت عليه جميع الملل» (ابن تيمية 1976، 480) ويضيف: «إن ما يحصل في القلب من العلم والقوة ونحو ذلك قد يجعله الله بواسطة فعل الملائكة أو إلهام، والخطأ في الرأي من الشيطان» (ابن تيمية 1976، 508).

ويبدو أن ما يعيبه ابن تيمية على غلاة الصوفية من باطنية الشيعة كأصحاب رسائل اخوان الصفا، وباطنية الصوفية كابن سبعين وابن عربي وغيرهما، وما يوجد في كلام أبي حامد وغيره من أهل الرياضة والتصفية وتزكية النفس بالأخلاق المحمودة، قولهم إنهم قد يعلمون حقائق ما أخبر به الأنبياء من غير توسط الأنبياء (ابن تيمية 1976، 476-510).

لم ينكر علماء المسلمين إمكانية الوصول إلى معرفة الحسيات والغيبيات وجعلوا لإمكانية الحصول على المعرفة مراتب ولكل طرقها وأدواتها وأناسها سواء كانت حسية أو غيبية، ومن ذلك ما ذهب إليه ابن خلدون عن النفس في الإتصال جهتي العلو والسفل، حين يقول:

> «وهي متصلة بالبدن من أسفل منها وتكتسب به المدارك الحسية، التي تستعد بها للحصول على التعقل بالفعل، ومتصلة من جهة الأعلى منها بأفق الملائكة ومكتسبة به المدارك العلمية والغيبية.. والنفوس البشرية على ثلاثة أصناف: صنف عاجز بالطبع

عن الوصول فينقطع بالحركة إلى الجهة السفلى نحو المدارك الحسية والخيالية وتركيب المعاني من الحافظة والواهمة على قوانين محصورة وترتيب خاص يستفيدون به العلوم التصورية والتصديقية.. وهذا هو في الأغلب نطاق الإدراك البشري الجسماني وإليه تنتهي مدارك العلماء وفيه ترسخ أقدامهم. وصنف متوجه بتلك الحركة الفكرية نحو العقل الروحاني والإدراك الذي لا يفتقر إلى الآلات البدنية بما جُعل فيه من الاستعداد لذلك، فيتسع نطاق إدراكه عن الأوليات.. ويسرح في فضاء المشاهدات الباطنية.. وهذه مدارك العلماء الأولياء أهل العلوم الدينية والمعارف الربانية.. وصنف مفطور على الإنسلاخ من البشرية جملة جسمانيتها وروحانيتها إلى الملائكة من الأفق الأعلى ليصير في لمحة من اللمحات ملكا بالفعل ويحصل له شهود الملأ الأعلى.. وهؤلاء الأنبياء.. في.. حالة الوحي..» (ابن خلدون 1984، 96-98).

كما يقسم الكندي علوم الفلسفة إلى ثلاثة – وهو تقسيم رفضه ابن تيمية كما سبق أن ذكرنا – فأولها، العلم الرياضي وهو أوسطها في الطبع. والثاني، علم الطبيعيات وهو أسفلها في الطبع. والثالث، علم الربوبية وهو أعلاها في الطبع (أبو ريدة 1950، 46). ورد الفارابي علوم عصره إلى ثمانية: علم اللسان، وعلم المنطق وعلم التعاليم، والعلم الطبيعي، والعلم الإلهي، والعلم المدني، وعلم الفقه، وعلم الكلام، وألمح إلى أن بعض ما ينتفع به في كتابه (إحصاء العلوم) أننا نقدر به على أن نقايس بين العلوم فنعلم أيها أفضل وأيها أنفع وأيها أتقن وأوثق وأقوى وأيها أوهن وأوهى وأضعف (جدعان 1985، 224).

ليت دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية قد حددوا موقفهم من هذه التصنيفات وموقعهم منها، وذلك حتى تتسم دعاويهم بالتأصيل الفعلي المبني على التراث الإسلامي أو المستخلص منه.

إن نظرة متفحصة في التراث قد توصلنا إلى أن الخدمة الاجتماعية لا تتعدى كونها علما إنسانيا أو علما مدنيا وفقا لتصنيفات الفارابي للعلوم. فالعلم الإنساني يفحص عن الغرض الذي لأجله كون الإنسان، وهو الكمال، الذي يلزم أن يبلغه الإنسان بالخيرات والفضائل والحسنات وغيرها من الأشياء، التي تعوقه عن

بلوغ ذلك الكمال، وهي الشرور والنقائص والسيئات. وأما العلم المدني فهو علم الأشياء التي ينال بها أهل المدن بالاجتماع المدني، السعادة كل واحد بمقدار ما له وأعد بالفطرة (جدعان 1985، 242).

وعلى كل حال فإن إتقان علم الخدمة الاجتماعية ربما لا يتطلب وسائل المعرفة الغيبية. ذلك أن قضية وسائل المعرفة بالغيبيات لا تزال مفتوحة في التراث الإسلامي، حيث هناك معارف يصل إليها بعض من الناس بفطرتهم ومن دون سابق تعلم. وفي هذا يقول ابن خلدون:

> «إنا نجد في النوع الإنساني أشخاصاً يخبرون بالكائنات قبل وقوعها.. ولا يرجعون في ذلك إلى صناعة ولا يستدلون عليه بأثر من النجوم ولا من غيرها، إنما نجد مداركهم في ذلك بمقتضى فطرتهم مثل العرافين والناظرين في الأجسام الشفافة» (ابن خلدون 1984، 105).
>
> ويضيف الإمام أحمد بن تيمية:
>
> «وأهل السحر والطلسمات يعلمون من وجود الجن ومعاونتهم لهم الأمور العجيبة ما هو متواتر مشهور» (ابن تيمية 1976 ,469-475).
>
> هذا وإن كان الإسلام يرفض السحر كطريق موصل للمعرفة الحقة. (Khan 1976, 1994, 75).

مثل هذه الآراء كانت تقتضي بلورة موقف واضح من قبل دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية. فقد تمكنهم من تطور أساليب وأدوات لسبر غور الجوانب الغيبية والروحية والتجارب الذاتية للمبحوثين، بدلا من الاعتماد على دعوات تأتي من الغرب. وفي هذا الصدد، فإن لنا أن نتساءل: ما موقف دعاة التأصيل من الزهد والرياضة كأدوات موصلة للمعرفة الروحية، سواء كانت فيضا أو مكاشفة أو إلهاما أو رؤيا في النوم أو ما يخبر به الموتى؟ (ابن تيمية، -486 484:1976)، و(التلمساني ب.ت، 424-427). كما أن من أدوات المعرفة الإسلامية، التي لم يعالجها دعاة تأصيل الخدمة الاجتماعية من الدارسين العرب، طرق التفكر، سواء بالسمع أو البصر أو الفؤاد. (Farooqui 1994, 241).

قضية أخرى يثيرها دعاة التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية وهي قضية التكوين المعرفي للباحث الإسلامي فيها، حيث يضعون من ضوابط المنهج لديهم علم الباحث بمناهج العلوم الشرعية وعرضها على المختصين في العلوم الشرعية للتأكد من درجة دقة متابعته للأصول المرعية (رجب 1993، 54-55) ومثل هذا

المقترح لأسلمة العلوم الاجتماعية يجد صدى له في بلدان أخرى كالهند (Anwar, 1994, 255). ولا أدري إذا كان هناك باحث، هذا شأنه من ضعف التكوين العلمي، يمكنه أن يطور نظريات ومناهج وأدوات بحث لعلوم لم يمتلك ناصيتها ويفتعل لها مرجعية من خارجها، وهي مرجعية لم تحدد أوصافها بعد: فهل هي مرجعية أكاديمية أم سياسية أم مرجعية مجردة؟ ويبالغ رجب في التهوين من شأن المتخصصين في العلوم الاجتماعية حين يطالبهم بأنهم إذا أرادوا أن يسهموا بشكل فعال في جهود التوجيه الإسلامي لتلك العلوم أن يعيدوا تعليم أنفسهم لاكتساب أكبر قدر مستطاع من العلوم الشرعية ويحيلهم إلى مختصرات في العلوم الدينية لن تجعل منهم علماء فيها، ولا حتى مبتدئين (رجب 1993، 64). ويجاري الفاروق يونس رجب في مطالبته الأخصائيين الاجتماعيين بإعادة تعليم أنفسهم فيقول: «الخدمة الاجتماعية، مهما حققت من نمو على طريق التأصيل الإسلامي، ستظل بعيدة عن الهدف المنشود، ما لم تضع في الاعتبار أساليب التنشئة والإعداد والتنمية الروحية للأخصائيين الاجتماعيين، والمواصفات اللازمة للعمل (مع المسنين) لأن فاقد الشيء لا يعطيه» (يونس 1993، 127).

كما حاول رجب أن يدعم وجهة نظره في التأصيل الديني للخدمة الاجتماعية بآراء مستمدة من أدبيات الخدمة الاجتماعية في المجتمعات المسيحية الغربية للبرهنة على اتجاهات روحية جديدة، فإن الفاروق يونس حاول أن يقلل من إيمان الأخصائيين الاجتماعيين الحاليين وكأنهم خلو من الإعداد الروحي، وهذا الموقف قد يتطابق مع ما قاله مرزوق بن صنيتان بن تنباك عن دعاة مصطلح الأدب الإسلامي حيث يقول: «إذا وجدوا شيئاً أخلاقياً مبثوثاً في الفكر الإنساني التقطوه وأشادوا به (مع حرصهم) على أن يخرجوا من دائرة الإسلام أبناؤه وأهله» (تنباك 1413، 107)[12].

(12) يحاول رجب أن يقنع الباحثين بأن دعاة التأصيل يمكن أن يكونوا متخصصين في العلوم الشرعية ومتخصصين في العلوم الاجتماعية في الوقت نفسه، فيطالبهم باخلاص النية لله في ذلك العلم وبالثقة في معونته. فهذا العمل ليس حرفة تحترف أو مهنة تمتهن على الوجه الذي اعتدناه في إطار التصور الغربي، وإنما هو وقبل كل شيء طاعة وقربة (هكذا) إلى الله (رجب 1993، 64) ولئن كان التوكل على الله مطلوبا، فإن المهن والحرف ليس في الإسلام ما يهون من أمرها كما يوحي بذلك رجب. فمثلما أن العلم عبادة وجهاد في سبيل الله فإن العمل كذلك.

ولا أدري إذا كان دعاة التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية في حاجة إلى إعادة تعليم أنفسهم، وعرض خطط دراستهم على مرجعية لاجازتها، كما يطالب بذلك بعض دعاة التأصيل. وإذا كانوا، وغيرهم، لا يمكن أن يعطوا الناس ما يفتقدونه – كما يقول يونس – فكيف اندفع هؤلاء الدعاة ليصك كل واحد منهم قيما للباحثين في الخدمة الاجتماعية الإسلامية، تختلف عن القيم التي يقدمها الآخر، وعن قيم الخدمة الاجتماعية كمهنة أو كعلم كما جاءت من الغرب؟ لقد وضع بعض علماء المسلمين، بعناية، قيما وشروطا أخلاقية ليهتدي بها طلاب المعرفة الحقة، أو ممارسوها، سواء عند أهل السنة أو عند المتصوفة (التلمساني ب ت ، 467-475؛ الغزالي 1986، 56-75؛ جدعان 1985، 231-232).

لا يعتقد الباحث أن أساتذة الخدمة الاجتماعية سيتمكنون من إعادة تعليم أنفسهم، ليتقنوا العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية معاً، ليكون هذا هو الشرط الوحيد لتمكنهم من تعليم الخدمة الاجتماعية وممارستها في البلدان الإسلامية.. يقول ابن خلدون عن أهل العلم «من حصل منهم على ملكة علم من العلوم وأجادها في الغاية، فقل أن يجيد ملكة علم آخر على نسبته، بل يكون مقصرا فيه إن طلبه إلا في الأقل النادر من الأحوال، ومبنى سببه على... الاستعداد وتلوينه بلون الملكة الحاصلة في النفس» (ابن خلدون 1984، 405)[13].

ولعله سيكون من الأفضل لدعاة تأصيل الخدمة الاجتماعية أن يلتزموا بقاعدة علمية وضعها الإمام الغزالي، وهي «أن يعرف (المتعلم) السبب الذي يدرك به شرف العلوم، وأن ذلك يُراد به شيئان، أحدهما شرف الثمرة، والثاني وثاقة الدليل وقوته، وذلك كعلم الدين وعلم الطب، فإن ثمرة أحدهما الحياة الأبدية، وثمرة الآخر الحياة الفانية، فيكون علم الدين أشرف» (الغزالي 66:1986) ومدلول القاعدة

---

(13) يرى محمد أنور (Anwar) أن معظم الباحثين المسلمين، المهنيين الناضجين، لم يبلغوا درجة المجتهد بالمفهوم الشرعي، بل وأنه من الصعب عليهم بلوغ هذه الدرجة، لعدم رغبتهم أو لعدم استطاعتهم. أو لمشغولياتهم الحياتية، ولكن هذا يجب ألا يصرفهم عن المحاولات في منهجية البحث لأسلمة المعرفة. ويرى أن هناك مجموعة ضئيلة هي القادرة في الوقت الراهن على القيام بذلك (Anwar 1994, 252-255).

التي وضعها الغزالي لا يعني أن يترك الأطباء الإشتغال بعلم الطب، لأنه أقل منزلة من علم الدين، كما أنه لا يمكن القول بأن على علماء العلوم المعاصرة أن يتخلوا عن علومهم ويشتغلوا بالفقه، لأنه أشرف منها.

ومن الغريب أن لا يخفي بعض دعاة التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية إنحيازهم لمواقف دون أخرى، ويغطون ذلك بستار ديني، علما أن علماء الشريعة أنفسهم ينهون عن الإنحياز المسبق. فمن توجهات التأصيل «بذل جهد لاستقصاء وجهات النظر النقدية (للعلوم الاجتماعية)، والآراء المنشقة لتلك الوجهة السائدة، والثائرة عليها، واستثمار الآراء النظرية المنشقة. وفي حالة وجود أطر تفسيرية منافسة، فإن التصور الإسلامي يُعْطي أولوية نسبية على الأطر المستمدة من الإجتهاد البشري». (رجب 1993، 57-58) ويتفق بشير مع ما ذهب إليه رجب (بشير. 1993، 133). ويَنْهى الإمام الغزالي المتعلمين عن مثل هذا التوجه، فيقول:

> إن التعاون على طلب الحق من الدين له شروط وعلامات ثمان منها، «أن يكون المناظر مجتهدا يفتي برأيه لا بمذهب... حتى إذا ظهر له الحق من مذهب أفتى بما ظهر له، وأن يكون في طلب الحق كناشد ضالة لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معينا لا خصما، ويشكره إذا عرّفه الخطأ وأظهر له الحق» (الغزالي 1986، 56-57).

التحيز للآراء النقدية المنشقة على الخدمة الاجتماعية ظهرت في مواقف بعض دعاة التأصيل سواء في تناولهم للسياسات الاجتماعية أو للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتهما.

د - **المواقف المعارضة لتطبيقات العلوم الاجتماعية المعاصرة من منظور التأصيل الإسلامي:** ما قاله دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية عن مناهج العلوم الاجتماعية ونظرياتها، سينعكس بصورة واضحة على مواقفهم من تطبيقات هذه العلوم. ويقول الفاروق يونس عن الرعاية الاجتماعية في البلدان الإسلامية:

> «وبدلا من إحياء القيم الإسلامية كركائز لسياسة اجتماعية تحقق التكامل والتكافل الاجتماعي، تبنت كثير من الدول الإسلامية

النموذج الغربي، الذي نشأ في بيئة ثقافية واجتماعية ودينية مغايرة، الأمر الذي أدى إلى ما تعانيه تلك الدول من آثار سلبية، تتمثل في عجز ذلك النموذج المبتور عن الاستجابة للحاجات المتغيرة للناس، حتى وإن حقق قدرا من الرفاهية المادية للبعض، فقد عجز عن تقديم الرعاية المناسبة لقطاعات كبيرة من المواطنين» (يونس 1993، 123). وبالمقارنة فإن ليونس كتابات سابقة قد يفهم منها أن سياسات الرعاية الاجتماعية قد حققت نجاحاً كبيراً في البلدان العربية، (يونس 1981، 27-56).

ويرى رجب أن ظهور الرعاية الاجتماعية في الدول النامية لم يكن استجابة أصيلة لاشباع الاحتياجات الأساسية المراد إشباعها، وإنما استوردت ونقلت من المجتمعات الصناعية الغربية. ولم يبذل أي جهد يذكر في دراسة درجة التوافق بين هذه التكنولوجيا المستوردة وبين الثقافة المحلية والبناء الاجتماعي الوطني» (رجب 1983، 184).

ويتفق أحمد بشير مع مواقف للفاروق يونس وإبراهيم رجب، في التقليل من قيمة سياسات الرعاية الاجتماعية فيقول:

«لعل النظرة لبرامج وسياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية تعكس بوضوح كيف أن هذه السياسات توجه من خلال أيديولوجية المجتمع وفلسفته العامة، مما يشير إلى السمة المحلية لنسق الرعاية (الاجتماعية الوضعية) وما تم في إطارها من برامج وخطط ومشروعات، لم تحقق ما هو مؤمل منها، لا في المجتمعات الغربية ولا في غيرها، لأسباب ترجع- في المقام الأول - إلى العديد من جوانب القصور التي شابت هذه السياسات والبرامج، لكونها مبنية على تصور مخالف لطبيعة الإنسان.. إن نقطة الضعف المحورية في هذه السياسات هي استنادها إلى العقل البشري مستقلا عن أي توجيه سماوي.. ولم يختلف الأمر بالنسبة للمجتمعات العربية الإسلامية عن غيرها، فلقد تأثرت سياسات الرعاية الاجتماعية في هذه البلدان بالنموذج الغربي دون اعتبار لخصائص البناء الاجتماعي والثقافي والخصوصية المتميزة لهذه المجتمعات الإسلامية (بشير 1993، 133-135).

أما ماهر أبو المعاطي علي، فإنه يلاحظ أن «النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول (النامية) عاجزة عن الاستجابة لاحتياجات السكان بطريقة ذات معنى، حيث توقف النمو الأصيل الموافق للشريعة، وفرضت بدلا منها نظم أجنبية تتعارض مع روح الشريعة، مما أدى بالناس إلى الإحساس المستمر بصراع حاد بين ما استقر في ضمائرهم إنه الحق وبين الأمر الواقع الكئيب» (علي 1993، 177).

ولا يدري الباحث ماذا يقصد «علي» بمفهوم الدول النامية، وهل تدين كل الدول النامية بالشريعة الإسلامية وهل توقف النمو الأصيل في كل البلدان النامية حقا، وما المقصود بالنمو الأصيل وما هو التعارض بين النظم الأجنبية وروح الشريعة ومتى فرضت هذه النظم وعلى أي الدول؟ كل هذه الأسئلة لا تلقى إجابة لدى ماهر علي.

ويقيم عبدالعزيز مختار تعارضا متوهما، ليعود وينفيه بنفسه، بين وسائل الرعاية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي وتعامل الخدمة الاجتماعية مع الإنسان، فيقول:

> «تتعامل مهنة الخدمة الاجتماعية مع الإنسان ككل أو كوحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة. فطريقة خدمة الفرد تتعامل مع الإنسان في صورته كفرد، وطريقة خدمة الجماعة تختص بالتعامل مع الإنسان كعضو في جماعة أو عدة جماعات، وطريقة خدمة المجتمع تهتم بالعمل مع المجتمعات، وطريقة السياسة والتخطيط الاجتماعي تختص بتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية للمجتمع، وهي بمثابة القاعدة والركيزة والعامل المشترك والأساس الذي ترتكز عليه ممارسة باقي طرق مهنة الخدمة الاجتماعية» (مختار 1991، 39).

وعلى الرغم من كل هذا، فإن عبدالعزيز مختار يذهب إلى القول:

> «تختلف الوسائل المستخدمة لتحقيق خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، إذا قارناها بالوسائل المستخدمة في المجتمعات الأخرى، في تحقيق التوازن بين الفرد والجماعة والمجتمع. والدولة مسؤولة مسؤولية رئيسة عن خدمات الرعاية كحقوق لمستحقيها» (مختار 1991، 55).

ولا أدري ما الفرق بين النص الأول والنص الثاني، بل إن النص الأول الخاص بالغرب أقوى من النص الثاني الخاص بالرعاية الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية. والوسائل المختلفة التي ذكرها عبدالعزيز مختار، لتحقيق الرعاية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، لا تختلف إذا قارناها بالوسائل المستخدمة في المجتمعات الأخرى (مختار 1991، 57).

وما وجه من انتقادات لسياسات الرعاية الاجتماعية لم تسلم منه الخدمة الاجتماعية أيضا، وكأن دعاة التأصيل أو التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، وسياسات الرعاية الاجتماعية، مطالبون برصد نقدهما فقط دون إيجابياتهما، مهما كان قدر هذه الإيجابيات. يقول إبراهيم رجب:

> «فإذا انتقلنا إلى مهن المساعدة الإنسانية التي تستند في ممارستها المهنية إلى نتائج العلوم الاجتماعية ونظرياتها المتضاربة، فلن يدهشنا أن نجد تلك المهن قد أصابها شرر الآثار المترتبة على قصور الفهم والتفسير الذي تعاني منه تلك العلوم، وهذا يفسر لنا ما تشير إليه الكتابات في تلك المهن حول ما تعانيه من أزمة في الهوية أو ضعف في تأثير وفاعلية الممارسات المهنية وقصورها في تحقيق النتائج المتوقعة منها» (رجب 1991ب، 35).

فبالنسبة للخدمة الاجتماعية. «فإن أزمة الهوية التي تواجه الخدمة الاجتماعية تظهر آثارها سواء في الجوانب النظرية أو في الممارسة أو فيما يتصل بأخلاقيات المهنة» (رجب 1991ب، 36). لمحمد أحمد عبدالهادي آراء متطابقة مع إبراهيم رجب في نقدهما للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها (عبد الهادي 1993، 330-329).

وسواء نظرنا للخدمة الاجتماعية كمهنة، أو كعلم أو كفن، فما الذي يمكن أن يتبقى لها من قيمة بعد كل هذه الانتقادات؟ فهي تعاني أزمة هوية وأزمة نظرية وأزمة ممارسة وأزمة أخلاقيات، وتؤدي إلى تدهور عملائها وإلحاق الضرر بهم. وإذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن إصلاحها أو أسلمتها. فما فسد أصله فسد فرعه بالضرورة. ولكن المشكلة الحقيقية هي المنهج الانتقائي الذي يركز على سلبيات مهنة الخدمة الاجتماعية، كما جاءت في عدد من الدراسات الغربية، ويتجاهل معظم الدراسات التي أثبتت فاعليتها. والقصور في مهنة، أو انتقادها، لا يعني بحال من

الأحوال عدم فاعليتها. ولكن للقصور حدوداً. ويجب ألا يبلغ النقد حد العدمية، كما يتضح ذلك في اسهامات رجب عن الخدمة الاجتماعية التي يعزى قصورها، وضعفها، إلى كونها، في إطار سعيها للحصول على مكانة مهنية محترمة كبقية المهن الأقدم منها، قد تعمدت إغفال الجوانب الروحية والدينية في ممارستها بصفة عامة (رجب، 1991أ، 57). ولا يدري الباحث كيف أغفلت الخدمة الاجتماعية الجوانب الروحية والدينية في ممارستها، إذا كانت الخدمة الاجتماعية قد جعلت من فعل الخير علما، ومن الإحسان منهجاً علميا، كما يقول عبدالعزيز مختار؟ (مختار 1991، 29-37).

ولا يدري الباحث ما الذي يضير الخدمة الاجتماعية، لو نظرنا لها كأحد العلوم العقلية أو المهن الإنسانية، فالعلوم العقلية، كما يقول ابن خلدون، «هي طبيعة للإنسان من حيث إنه ذو فكر، فهي غير مختصة بملة، بل يوجه النظر فيها إلى أهل الملل كلهم، ويستوون في مداركها ومباحثها، وهي موجودة في النوع الإنساني منذ كان عمران الخليقة وتسمى هذه العلوم علوم الفلسفة والحكمة» (ابن خلدون 1984، 478).

ويبالغ محمد أحمد عبدالهادي فيصف الخدمة الاجتماعية بالهامشية وانعدام الدور، حيث يقول:

> «بدون التأصيل والتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، فإن المهنة لن تضرب بجذورها في المجتمع الإسلامي وستظل كالعهد بها في تلك المجتمعات مهنة هامشية ليس لها الدور الإيجابي الذي يتوقع منها، وستظل مستهلكة لأدبيات المهن بدون وعي بطبيعة الاختلافات الأيديولوجية والثقافية بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الإسلامية، مما يجعل نمو المهنة وتقدمها أمراً مستحيلاً» (عبدالهادي 1993، 329-330).

ولكن هناك من دعاة التأصيل الإسلامي من يؤيد ابتعاد الخدمة الاجتماعية عن مفهوم الإحسان إذ يقول عبدالعزيز مختار «لم تعد النظرة إلى الخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة تقديم المساعدات للإنسان على أساس مفهوم الأحسان» (مختار 1991، 26) علما أن عبدالعزيز مختار يعود ويناقض نفسه. فعندما قدم

الوسائل المستخدمة لتحقيق خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع الإسلامي «كانت كلها تمثل البر والإحسان، ومنها الزكاة والنفقات والصدقات والوصية والإيثار والهدية والهبة والوقف.. ألخ» (مختار 1991، 57).

لقد كان من المتوقع من عبدالعزيز مختار، هنا، أن يفرق بين مفهوم الإحسان في أوروبا، في القرون الوسطى، الذي ابتعدت عنه الرعاية الاجتماعية، ومفهوم الإحسان في الإسلام، الذي يجب أن يشكل قاعدة من قواعد انطلاقة الرعاية الاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، حسب وجهة نظر الباحث.

لعله من حق كل مفكر أن يعبر عن آرائه، ولكن أيضاً من حق الدارسين عليه أن يزيل التناقض أو التعارض في هذه الأفكار. يقول الفاروق يونس:

> «القيمة الإنسانية تمثل المحور الذي تدور حوله قيم الخدمة الاجتماعية، إذ تؤمن الخدمة الاجتماعية بالإنسان، وتؤكد على حقه في احترام كرامته، بغض النظر عن الاعتبارات التي تفرق بين إنسان وآخر في حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحرية والمسؤولية والمساواة والعدل وتكافؤ الفرص والواقع أن الخدمة الاجتماعية تستجيب بذلك إلى موقف الإسلام من تكريم الإنسان ورفع شأنه» (يونس 1993، 116).

ولكن الفاروق يونس يعود ويقدم صورة مغايرة لما سبق وأن قدمه من صورة زاهية لقيم الخدمة الاجتماعية، التي تستجيب إلى موقف الإسلام من تكريم الإنسان، ولذلك يقول:

> «بقيت الإشارة إلى حقيقة أن قيم الخدمة الاجتماعية تتفق مع قيم المجتمع الغربي في إغفالها الواضح للقيم الروحية، ويظهر ذلك بصفة جلية في تلك القيم المتصلة بغايات الناس في الحياة والتي تدور حول الحاجات الدنيوية» (يونس 1993، 117-118).

ولعله من المناسب هنا التساؤل حول ما إذا كانت قيم الحرية والمساواة والعدل وتكافؤ الفرص واحترام كرامة الإنسان، قيما دنيوية تتناقض والشريعة الإسلامية وبخاصة أنه قد سبق ليونس أن أكد أن الدوافع الدينية والإنسانية كانت وما زالت تلعب دوراً كبيراً في تقديم المساعدات للضعفاء والمحتاجين (يونس 1970، 66).

ولعله من المناسب أن يؤمن الباحث على الإطار الذي وضعه كل من الإمام الغزالي وابن خلدون، لما يجب أن يكون عليه تقييم انتقادات العلوم والخلاف فيها، حيث يقول الغزالي:

«وليكن قصده (المتعلم) في كل علم يتحراه الترقي إلى ما هو فوقه، فينبغي ألا يحكم على علم بالفساد لوقوع الخلف فيه، ولا يخطأ واحد أو آحاد فيه، ولا بمخالفتهم موجب علمهم بالعمل، فترى جماعة تركوا النظر في العقليات والفقهيات، متعللين فيها بأنها لو كان أصل لأدركه أربابها، وترى طائفة يعتقدون بطلان الطب لخطأ شاهدوه من طبيب، وطائفة اعتقدوا صحة النجوم بصواب اتفق لواحد، وطائفة اعتقدوا بطلانه لخطأ اتفق لآخر. والكل خطأ، بل ينبغي أن يعرف الشيء في نفسه، فلا كل علم يستقل بالإحاطة به كل شخص» (الغزالي 1986، 66).

ويقول ابن خلدون «أعلم أنه مما أضر بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التأليف واختلاف الاصطلاحات في التعاليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك... ولا يفي عمره بما كتب في صناعة واحدة إذا تجرد لها فيقع القصور (ابن خلدون 1984، 531).

الخلاصة

1 - لم يحدد دعاة تأصيل الخدمة الاجتماعية موقفا من مناهج التراث وأدبياته وتطبيقاته، سواء في مجالات البحث الاجتماعي أو تطبيقات البرامج الاجتماعية. كما أنهم لم يحددوا العلوم التي يودون تأصيلها لتستفيد منها عملية التأصل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، سواء على المستوى النظري أو التعليمي أو التطبيقي. ويبدو أنهم جاروا دعاة تأصيل العلوم الاجتماعية الأخرى، علما أن الخدمة الاجتماعية تتسم بكونها علما ولكنها على الأرجح مهنة تمارس، وتقدم خدمات ضرورية في كل المجتمعات، وفي كل الديانات، وبأساليب تضع القيم الدينية والإنسانية في المقام الأول. ومن الخطأ أن تنقلب الدعوة إلى تأصيل الخدمة الاجتماعية إلى إيديولوجية تنتقص كل ما عداها. ولكي ينطلق التأصيل من قاعدة سليمة، كما يرى الباحث، فإنه لا بد من تطوير متصل لمنهجية التراث الإسلامي، يصل بين العلوم العقلية

والحسية والروحية وتطبيقاتها، ثم بعد ذلك تبذل جهود لوصل هذا المتصل التراثي بمنهجية العلوم الاجتماعية المعاصرة، دونما انحياز أو تحزب أو مذهبية مسبقة عابها كثير من علماء المسلمين.

2 - إن محاولاتهم دمج العلوم الاجتماعية في العلوم الدينية، ليخرجوا منها بنسق علمي موحد. لم تتعد مرحلة الدعوة إلى التنفيذ العملي. ولم تتطور العلوم الاجتماعية في الغرب ولن تتطور في البلدان الإسلامية بمجرد الدعوات، ولكن بالإبداعات الحقيقية، سواء على مستوى التنظير أو على مستوى التطبيق، وإذا كانت غاية العلوم الاجتماعية دنيوية، فإن هذا لا يقلل من قدرها. فغاية الأديان هي إسعاد الناس في الدنيا والآخرة على حد سواء. وقد ثارت العلوم الاجتماعية على الكنيسة في البلدان الغربية، نتيجة لمحاولات الكنيسة الخاطئة في القرون الوسطى حصر حياة الإنسان وغاياتها لسعادته في الدار الآخرة.. وسعادة الإنسان في الدنيا والآخرة غاية من غايات الإسلام العظمى.

إن نظريات العلوم الاجتماعية وتطبيقاتها لا تدعي الكمال، فنتائجها نسبية. كما أنها لا تفرض نفسها على الآخرين ولا تضفي قدسية دينية على نظرياتها ومناهجها وأدواتها وتطبيقاتها.

لقد نجحت الدراسات الاجتماعية في مواجهة الكثير من المشكلات وقضايا المجتمعات المعاصرة. وإذا كانت قد قصرت لسبب أو لآخر، معروف في الغالب، فإن هذا لا يقلل من شأنها، وبخاصة بالنسبة للخدمة الاجتماعية وتطبيقاتها. فالقصور غالبا قد لا يعزى للمهنة في حد ذاتها، ولكن قد يعزى إلى ظروف مجتمعية محيطة بها، كالقصور في الإمكانيات والموارد، أو القصور في تنفيذ السياسات، وهذه جوانب لا يخفيها الباحثون الاجتماعيون في البلدان الغربية. ولكن المشكلة المنهجية الحقيقية لدعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية أنهم لا يعطون أمثلة مدروسة، من واقع مجتمعاتهم، لاخفاقات تطبيقات الخدمة الاجتماعية وسياسات الرعاية الاجتماعية.

3 - إن التفرقة التي يقيمونها بين وسائل المعرفة الحسية ووسائل المعرفة الروحية أو معرفة الغيبيات، تفرقة مفتعلة. وإذا كانوا قد أقاموا تعارضا بين الوحي والمعرفة الحسية، فهو تعارض مفتعل. وقد أجمع كثير من علماء

المسلمين على أنه لا يوجد تعارض بين العقل والنقل (الوحيّ)، كما أن دعاة التأصيل لم يحددوا بدقة ما الغيبيات التي يسعون إلى التعرف عليها أو الوصول إليها، فأدوات المعارف الغيبية لها مواصفاتها في التراث الإسلامي، ولها مراتبها ومتطلباتها، وبعضها مقبول لدى بعض من المسلمين وبعضها مرفوض لدى بعضهم الآخر. وكون المعرفة حسية لا يتنافى مع كونها ذات أبعاد روحية، وبعض المهن في التراث العربي الإسلامي جمعت بين الأبعاد الروحية والأبعاد الحسية، كالطب مثلاً.

4 – يثير دعاة التأصيل في كتاباتهم قضية إلحادية الرواد من علماء الاجتماع وعلمانيتهم. وقضية الإلحاد من وجهة نظر الباحث لا تنفي على الإطلاق أن هؤلاء الرواد قد توصلوا إلى نظريات يمكن أن تفيدنا في تحليل مجتمعاتنا ومواجهة مشاكلها. وإلحادية رواد علماء الاجتماع وعلمانيتهم ربما كانت ردة فعل في الأساس ترجع جذورها لسيطرة الكنيسة على الحياة العامة وما سادها من خرافة ودجل وجهل عطلت كل مظاهر التقدم العلمي ووقفت في طريقه. ومثل هذه المواقف قد تكون قد وجدت في العالم الإسلامي، في حقب تاريخية معينة، ولكنها لا توجد في أصل الإسلام، (جدعان 1979;183-95؛ Calhoun 1978, 194-195, ؛Kha 1994, 75).

ومن الصحيح أن رواد علم الاجتماع قد ركزوا على علمانية المجتمعات الغربية، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أن علماء الاجتماع أنفسهم – خصوصا المعاصرين – عندما تطرقوا إلى العلمانية لم يتفقوا على ما هو المقصود بها، وهذا ينطبق أيضاً على دعاة تأصيل الخدمة الاجتماعية في مهاجمتهم للعلمانية، فربما كان هؤلاء وأولئك يتحدثون عن أشياء ومفاهيم مختلفة تماما، وليس أدل على ذلك من أن بعض علماء الاجتماع الغربيين قد دعوا إلى حذف مصطلح العلمانية من قاموس علم الاجتماع لما أثاره من لبس، ومثل هذه الدعوة يتجاهلها دعاة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية ليصموا جميع علماء الاجتماع الغربيين بالعلمانية وبذلك يمكن رفض كل أفكارهم ونظرياتهم دون الدخول في أي تعليل أو تفسير (Haralambos & Holborn 1991, 680-697) و (تيرنر 1990، 232).

المراجع العربية

ابن تنباك، مرزوق صنيتان

1413 مصطلح الأدب الإسلامي في الدارة، عدد (3)، الرياض، دارة الملك عبدالعزيز.

ابن تيمية، أحمد

1976 كتاب الرد على المنطقتين، لاهور، مطبعة معارف لاهور.

ابن خلدون، عبدالرحمن

1984 المقدمة، بيروت، دار القلم.

ابن رشد، محمد

1981 ندوة ابن رشد، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

ابن سينا، علي

1964 الشفاء، المنطق: (4) القياس، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

أبو ريدة، محمد عبدالهادي

1950 رسائل الكندي الفلسفية، القاهرة، دار الفكر العربي.

أحمد، أحمد كمال

1977 مناهج الخدمة الاجتماعية في المجتمع الإسلامي، ج 1، القاهرة، مكتبة الخانجي.

البطريق، محمد كامل ونجيب محمد

1970 مجالات الرعاية الاجتماعية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

الدباغ، عفاف إبراهيم

1993 المنظور الإسلامي للرعاية الاجتماعية، المحور الثاني، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر، 7-10 أغسطس.

1993 نحو مدخل إسلامي لممارسة الخدمة الاجتماعية، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية. 3-10 أغسطس – القاهرة.

الصادي وآخر، أحمد فوزي

1981 الخدمة الاجتماعية وقضايا التنمية في البلدان النامية، الرياض، دار اللواء.

الغزالي، أبو حامد

1986 إحياء علوم الدين، مج 1د بيروت، دار الكتب العلمية.

الفارابي، محمد

1986 كتاب الجدل، ج 3 بيروت، دار المشرق.

المدرسي، محمد تقي الدين

1977 المنطق الإسلامي: أصله ومناهجه. بيروت، دار الجيل.

المسيري، نوال علي خليل

1993 التوكل على الله في الخدمة الاجتماعية، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر 7-10 أغسطس.

النشار، علي سامي

1978 مناهج البحث عند مفكري الإسلام، القاهرة، دار المعارف.

أمزيان، محمد محمد

1992 منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، ط 2، فيرجينا، سلسلة الرسائل الجامعية (4) الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

بشير، أحمد يوسف بشير

1993 سياسة الرعاية الاجتماعية للمسنين بين الفكر الوضعي والتصور الإسلامي، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المحور الثالث، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر.

تيرنر، براين

1990 علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر، جدة، مكتبة الجسر ترجمة أبو بكر أحمد باقادر.

جدعان، فهمي

1985 نظرية التراث ودراسات عربية وإسلامية أخرى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

1979 أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حسانين، سيد أبو بكر

1973 مقدمة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مطابع الشروق.

حسن، محمود

1973 الخدمة الاجتماعية المقارنة، بيروت، دار النهضة العربية.

حسن، محمود وحسانين سيد أبو بكر

1966 الخدمة الاجتماعية في النظام الاشتراكي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

خليفة، محروس وبيومي إبراهيم مرعي

1983 اتجاهات الرعاية الاجتماعية ومداخلها المهنية، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.

درويش وآخرون، يحيى

1983 تنظيم المجتمع – أسس نظرية وأجهزة، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر..

رجب، إبراهيم عبدالرحمن

1994 إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية، مقاربة التصور الإسلامي، ندوة إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية 19-11 أبريل 1994، جامعة البحرين – المنامة.

1993 منهج التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع حامعة الأزهر، المحور الأول، 7-10 أغسطس 1993، القاهرة.

1991أ المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية في نطاق العلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية. ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع، جامعة الأزهر 10-13 أغسطس 1991 – القاهرة.

1991ب ثورة التنظير في العلم الاجتماعية، ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر 10-13 أغسطس 1991 – القاهرة.

1991جـ مداخل التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية، ندوة التأصيل الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر 10-13 أغسطس 1991، القاهرة.

1983 الإسلام والتنمية، تنظيم المجتمع أسس نظرية وتطبيقات عملية، إبراهيم رجب وآخرون، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر.

زيدان، علي حسن

1993 اختبار فاعلية نموذج العمل مع حالات المنحرفين من منظور إسلامي، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية.

زيدان، فهمي محمود

1977 الاستقراء والمنهج العلمي، اسكندرية، دار الجامعات المصرية.

صالح، محمد عزمي

1993 الملاحظة، نظرة تقويمية، المحور الأول، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر، 7-10 أغسطس.

عبدالرحيم، نبيل إبراهيم أحمد
1993 خدمة الجماعة وتنمية الشخصية الإسلامية، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة االأزهر، 6-10 أغسطس.

عبداللطيف، رشاد
1993 دور الأخصائي الاجتماعي مع المرضى المشرفين على الموت، مقارنة بين المنظور الإسلامي والغربي، المحور الثالث، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر 7-10 أغسطس 1993.

عبدالهادي، محمد أحمد
1993 الخدمة الاجتماعية الإسلامية في القوات المسلحة، المحور الثالث، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر، 7-10 أغسطس.

عثمان وآخرون، عبدالفتاح
1980 مقدمة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

علي، ماهر أبو المعاطي
1993 نحو سياسة اجتماعية متكاملة من منظور إسلامي، المؤتمر الثاني للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر 7-10 أغسطس.

عيسى، محمد طلعت
1965 الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

غباري، محمد سلامة
1983 الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب في المجتمعات الإسلامية، اسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

فهمي، سيد محمد

1988 مدخل إلى الرعاية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، اسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

قاسم، محمود

1953 المنطق الحديث ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

مختار، عبدالعزيز عبدالله

1991 السياسات الاجتماعية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية، ندوة التأصيل الإسلامي للخدمة الاجتماعية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر. 10-13 أغسطس 1991 القاهرة.

1986 «المنظور الإسلامي للخدمة الاجتماعية» مجلة الخدمة الاجتماعية، الكويت، وزارة التربية والتعليم.

يونس، الفاروق زكي

1993 الخدمة الاجتماعية مع المسنين – بنظرة إسلامية، المؤتمر الثاني للتوجيع الإسلامي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة الأزهر 7-10 أغسطس.

1981 الاتجاهات الجديدة في الخدمة الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية، 4 مج 1، ص ص:27-65، خريف.

1970 الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، القاهرة، عالم الكتب.

1978 الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، ط 2، القاهرة، عالم الكتب.

المصادر الأجنبية

Anwar, M.

1994 Research Methodology in Islamic Perspective.

Benn, S.I. & Mortimore, G.W.

1976 Introduction in S.I. Benn and G.W. Mortimore, eds. Rationality and the Social Sciences. London: Routledge and Kegan Paul.

Calhoun, W.

1978 Social Science in an Age of Change. London: Harper and Row.

Farooqui, J.

1994 "Islamic Perspective of Methodology in Social Phenomenal Context". pp. 215-241 in M. Muqim ed. Research Methodology in Islamic Perspective. New Delhi: Genuine Publications.

Haralambos, M. & Holborn, M.

1991 Sociology Themes and Perspectives. London: Collins Educational.

Khan, I.

1994 "The Islamic Method". pp. 64-93, in M. Muqim ed. Research Methodology in Islamic Perspective.

Langglung, H.

1989 "Research in Psychology: Toward an Ummatic Paradigm." pp. 115-129 in Toward Islamization of Disciplines. Virginia: The International Institute of Islamic Thought.

Rafuddin, M.

1994 The Meaning and Purpose of Islamic Research. pp. 10-46 in M. Muqim ed. Research Methodology in Islamic Perspectives. New Delhi: Genuine Publications.

Ryan, A.

1979 Philosophy of the Social Sciences. London: Macmillan Press.

Siddigi, M.

1994 Islamic Research and the Spiritual Content of Islam. pp. 47-63 in M. Muqim ed. Research Methodology in Islamic Perspectives. New Delhi: Genuine Publications.

Spence, D.

1978 The Politics of Social Knowledge. London: Pennsylvania State University Press.



دراسة السياسة المقارنة في الجامعات المصرية

مصطفى كامل السيد*

ما زالت دراسة السياسة المقارنة تحتل موضعا رئيسيا في اطار الدراسات السياسية على الرغم من التقلبات الحادة التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة، وانعكست على علم السياسة بل أن اتساع ما تشمله يجعل حدودها تتطابق، في بعض من الحالات تقريبا، مع فروع علم السياسة ذاته، وعلى الرغم من أن المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية قديم قدم التأمل الإنساني المنظم في هذه الظاهرة، إلا أن دراسة السياسة المقارنة مرت بتطورات هائلة خلال العقود الثلاثة الماضية، ما يجعل الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية في الوقت الحاضر فرعا مبتكرا في علم السياسة بدأ ما سمى بالثورة السلوكية في هذا العلم منذ منتصف الخمسينات.

ومع عمق التحولات التي حدثت في هذا الفرع، إلا أن حدوده ليست موضع اتفاق. وهناك توجهات متعددة في تعيين هذه الحدود. فهناك من يرى تركيز الدراسة على الحكومات، وهناك من يرى التركيز على النظم السياسية، ويذهب فريق ثالث إلى أن جوهر مثل هذه الدراسة يجب أن يكون ظاهرة السياسة في حد ذاتها، كما أن هناك توجها رابعا يجعل محور هذه الدراسة هو السياسات العامة،

(*) أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

في حين أن التحولات التي جرت في العالم، منذ منتصف الثمانينات، وخصوصا بعد سقوط النظم الاشتراكية والتحول إلى الديمقراطية في الدول الاشتراكية سابقا وفي كثير من دول «الجنوب» دعا علماء السياسة إلى التساؤل عما إذا كان لدراسة السياسة المقارنة أي معنى بعد أن أصبحت مجموعة كبيرة من النظم السياسية في العالم متشابهة في توجهاتها وآرائها.

ونظرا لأن دراسات السياسة في الجامعات العربية ما زالت تحمل بصمات المدارس التي أكمل فيها أساتذة هذه الجامعات تكوينهم الأكاديمي، فإنه من المهم معرفة ما إذا كان تدريس هذا الفرع من العلوم السياسية قد واكب ما جرى له من تطور في الدول الغربية، أو ما إذا كان قد استقل عنها نسبيا، بأخذ تطوره في الاعتبار، ولكن مع التميز بموضوعات وبرؤى نقدية. تعكس الاهتمامات الخاصة للوطن العربي. ولذلك فمن المفيد الإحاطة بوضع دراسات السياسة المقارنة في الجامعات المصرية، باعتبارها - مع الجامعات اللبنانية والعراقية - من أقدم الجامعات العربية في تدريس العلوم السياسية.

والواقع أن دراسة السياسة المقارنة في مصر عرفت أيضا تحولات مهمة. فهي بدأت بمداخل تقليدية، تاريخية ووصفية في الغالب، أو قانونية دستورية، ثم امتدت مفاهيم مداخل النظم والبنيوية الوظيفية إليها. ومع عمق فهم الأكاديميين المصريين للتحولات التي طرأت على هذه الدراسات، في الولايات المتحدة على وجه الخصوص. ومع مواقفهم النقدية من الأطر النظرية التي تقوم عليها هذه الدراسات أحيانا، الا أنه لا يمكن القول أن الكتابات المصرية في هذا الحقل تعكس - في الوقت الحاضر - مدرسة متميزة، أو أنها قد تغلبت على المشاكل التي ما زالت تواجه هذه الدراسات في البلدان التي شهدت الطفرة الحديثة فيها.

وسوف تستعرض الصفحات التالية عرضا موجزا لأبعاد هذه الطفرة، ثم تنتقل بعد ذلك إلى مناقشة نماذج من الكتابات المصرية في السياسة المقارنة. وتقترح بعض خطوط التطوير الممكنة في هذه الدراسات[1].

---

(1) أنظر أيضا دراسة قيمة حول الموضوع نفسه، ولكن تغطي الجانب البحثي فيه لجهاد عودة. نحو جماعة وطنية في مجال السياسة المقارنة، البعد البحثي، ملاحظات أولية، سلسلة بحوث سياسية، رقم 2 بدون تاريخ (1987 غالباً).

كان المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية سمة للفلسفة السياسية، قبل أن تصبح السياسة مادة دراسة في الجامعات الأميركية، منذ العقد السادس من القرن التاسع عشر، ثم أصبح أحد مجالات هذه الدراسة، في تلك الجامعات، منذ ذلك الحين، وحتى الوقت الحاضر[2].

وقد كان من الطبيعي أن يحمل المنهج المقارن دائما سمة التأمل المنظم في الظاهرة السياسية في كل مرحلة. فقد كان في البداية وسيلة لدعم موقف معين في اطار الفلسفة السياسية، ثم أصبح بعد ذلك واحدا من المداخل النظرية في تدريس تلك الظاهرة. ولما كانت هذه الدراسة في طورها الأول – في العصر الحديث – تجاهد للاستقلال عن العلوم الامهات التي نشأت في كنفها، فقد انطبعت لذلك السبب بطابع تلك العلوم، والتي كانت أساسا هي القانون والتاريخ. وكان المجال الأول لهذا التطور هو عدد من الدول الغربية، لذلك فقد كان موضوع الاهتمام في تلك المرحلة هو عدد من النظم الحكومية الغربية المحدودة. واتسمت هذه الدراسة بالسمات الست التالية:

(أ) الاهتمام أساسا بالمؤسسات الحكومية وعرضها كما تحددت اختصاصاتها في نصوص الدساتير والقوانين. (ب) التركيز على وصف هذه المؤسسات من دون أي محاولة لتحليل كيفية عملها في الواقع (ج) قلة الوعي بضرورة اتباع قواعد محددة ومقبولة، بصفة عامة، من حيث كيفية جمع المادة وتدقيقها وعرضها، أو في استنباط أي نظريات منها. (د) التركيز على عدد محدود من الحكومات، هي حكومات الدول الغربية، وخصوصا المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وربما بعض حكومات وسط وجنوب وشمال أوروبا، باعتبار أن الحكومات الأولى خصوصا تمثل حكومات الدولة «المتحضرة» وفقاً للقائمين بدراسة العلوم السياسية في ذلك الوقت من مواطني هذه الدول. (هـ) النظر إلى خصائص هذه الحكومات كما لو كانت ثابتة لا تتحول أو تتغير، وليست نتيجة تطور تاريخي، أو كأنها ليست بدورها حالة مؤقتة قد

(2) المنهج المقارن في دراسة الظاهرة السياسية قديم قدم علم السياسة ذاته.. فقد اتبع أرسطو هذا المنهج في دراسته لدساتير دول المدينة الإغريقية، واسترشد به كذلك ماكيافيلي في دراسته لأحوال الوحدات السياسية المختلفة التي غطت شبه الجزيرة الإيطالية في زمانه، كما قارن مونتسكيو نظم القوانين وربطها بأحوال المناخ في كتابه الشهير «روح القوانين».

تتغير في المستقبل عندما تتغير الظروف المحيطة بها. (و) ولكل هذه الأسباب فقد نهضت الدراسة المقارنة في ذلك الوقت على عدد من الافتراضات المحافظة، بالنظر إلى الثورة كما لو كانت حدثا غير محتمل في نظم الحكومات موضع الدراسة، ووليدة ظروف تخرج عن ديناميكيات الحركة الداخلية فيها، بل كما لو أن تطور هذه النظم ذاته هو أمر غير متصور.

وقد تعرض هذا المنهج التقليدي للعديد من الانتقادات منذ أوائل العشرينات من هذا القرن، وظهرت عدة محاولات للخروج عليه. ولكن لم يكن لهذه المحاولات الأولى صدى كبير، ربما لأن الظروف الخارجية المحيطة بالدراسة العلمية للظاهرة السياسية لم تكن مواتية كثيرا. ولذلك، فقد جاءت الانطلاقة الكبرى للدراسات المقارنة في أوائل الستينات تحت تأثير تطورين أساسيين: أولهما، زيادة الاهتمام بالبلدان غير الغربية في آسيا وافريقيا وكذلك بدول امريكا اللاتينية، بعد تحررها من الاستعمار الغربي وتحولها إلى ميدان للتنافس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. وأدى قلق الولايات المتحدة الأميركية من تحول هذه البلدان إلى المعسكر الاشتراكي إلى تشجيع الدراسات عنها. ولذلك فقد نمت المعرفة بهذه البلدان في تلك الظروف، وهيأت هذه المعرفة الجديدة الأساس النظري لاجراء الدراسة المقارنة بين فئتين من الدول المتقدمة، من ناحية، والساعية إلى النمو، من ناحية أخرى، وقد كان مظهر هذا الاهتمام ببلدان العالم الثالث هو زيادة عدد المقررات الدراسية التي تدور حولها، فقد أصبحت تمثل حوالي 45٪ من دراسات السياسة المقارنة في منتصف الستينيات، وكان ثاني هذه العوامل هو تأثير المدرسة السلوكية في الدراسات الاجتماعية عموما وانعكاس ذلك في حقل الدراسات السياسية. فالتوجه إلى فلسفة جديدة في الدراسات الاجتماعية، تهتم - على نحو أكبر - ببناء النظريات وتعنى بمنهج البحث المتبع في اطار ما سمي بالثورة السلوكية، قدم أساسا آخر لنهضة الدراسات المقارنة. فليس هناك جدوى من أي دراسة مقارنة ما لم تستند إلى قاعدة نظرية وطيدة تبرر المقارنة وتفسر نتائجها، وما لم تكن هي ذاتها مجالا لاستخدام أساليب البحث العلمي الرصينة لتأكيد صحة عدد من النظريات أو اثبات بطلانها، أو التوصيل إلى نتائج نظرية جديدة. ولذلك فقد كان أوائل الداعين إلى منهج علمي في الدراسات المقارنة هم المهتمون بدراسة العالم الثالث - ومن اتباع المدرسة السلوكية في الوقت نفسه ومنهم غابرييل الموند وآبتر ولوشيان باي وغيرهم.

وعلى الرغم من أوجه الانتقاد العديدة التي وجهت إلى المدرسة السلوكية، وخصوصا الادعاء بأن تأكيدها على موضوعية الباحث أدى إلى ابتعاد اتباعها عن تناول القضايا السياسية الملحة، إلا أن الاهتمام بالجوانب النظرية نبه الباحثين إلى العناية بوضوح مفاهيمهم وضرورة الاستناد إلى أطر محددة، والالتزام بقواعد المنهج العلمي. وهي كلها سمات تميز السياسة المقارنة في الوقت الحاضر بأكثر مما كان عليه الحال في الماضي في دراسات نظم الحكم، حتى وإن كان التسليم بصحة الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة السلوكية في هذا الصدد قد دفع إلى التراجع جزئيا عن الاهتمام المفرط بنتائج البحث وايلاء الصدارة للقضايا وثيقة الصلة بعالم السياسة الواقعي.

وهكذا فقد أصبحت أهم سمات الدراسات السياسية المقارنة في الوقت الحاضر هي:

(1) العناية بتطوير مناهج البحث باستمرار، مع الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي في جميع الميادين (2) العناية - نتيجة لذلك - باتباع مداخل علمية متعددة الفروع multidisciplinary approaches. (3) التعاون بين باحثين من دول مختلفة لتطوير الدراسات المقارنة وتعميق فهمها وتوسيع نطاقها.

وفضلا عن هذه السمات الاجرائية في أبحاث السياسة المقارنة، فإن أنصار التوجه الجديد يزعمون أن دراساتهم تهتم بالتحليل أكثر من اهتمامها بالوصف، وأنها تأخذ في الاعتبار عنصر التحول أو التغير في الظاهرة السياسية عبر الزمن، وأنهم أكثر اهتماما بالقوى الواقعية المحركة للسياسة من وراء المؤسسات الدستورية - أو إلى جانبها - وذلك بخلاف التوجه القديم في دراسة نظم الحكم المقارنة (James & Hardgrave 1977, 9 - 21).

وقد توسعت دراسات السياسة المقارنة كثيرا خلال العقود الأربع الماضية، وأصبحت تشمل العديد من التخصصات الفرعية، ومن أهم فروعها في الوقت الحاضر الأعمال ذات الطبيعة النظرية أو الكتابات وما يسمى بأصول السياسة المقارنة، أي التي تتناول أحد عناصر النظام السياسي، بالمقارنة، في العديد من الدول، وتسمى أيضا بالدراسات cross national . كما تشمل السلسلات المقارنة التي تضم عدد من الكتب يركز كل منها إما على دولة بعينها، أو يشمل تجميعا للدراسات حول عدد من الدول، وتضم أيضا دراسات المناطق التي تركز على أقليم

بعينه أيا كان تعريفه مثل أوروبا أو العالم الثالث. كما تنطوي على الدراسة المقارنة للمؤسسات. مثل جماعات المصالح أو المؤسسات الحكومية وغيرها. وإذا كانت بعض فروع هذه الدراسات قد سقطت، كدراسات النظم السياسية في الدول النامية أو في الدول الشيوعية، إلا أنه دخلتها موضوعات جديدة، مثل دراسات التحول إلى الديمقراطية في النظم الشيوعية السابقة وفي دول الجنوب، أو تحليل الفساد في عدد من الدول الصناعية المتقدمة كايطاليا واليابان. وبسبب هذا التوسع لا يوجد تقسيم احادي يغطي كل فروع الدراسات المقارنة. فهي دائمة التطور، ومن ثم يمكن ايراد تقسيم آخر، من حيث موضوع الدراسة المقارنة ذاتها، والذي قد يركز أساساً على ازمات سياسية مقارنة، أو نظم سياسة مقارنة، أو نظم حكومية مقارنة. ويمكن استكمال هذا التقسيم ببعد جغرافي فيصبح موضوع المقارنة هو نظم سياسة أو حكومات سياسية في أقليم بعينه (دراسات مناطق) وقد أصبح أقل شيوعا في الوقت الحاضر أو بعض عناصر النظام السياسي في دول متعددة (دراسات جزئية مقارنة). (Chilcote 1981, 429).

ومع كثرة موضوعات وكتب السياسة المقارنة إلا أن المطلعين على أحوالها غير راضين عنها، وقد اضطر جابرييل ألموند أحد الرواد الأشهر لهذا الفرع أن يعترف في مؤلف أخير له بانقسام الرأي بين علماء السياسة حول التقدم الذي حدث في هذا الفرع. وبينما يؤكد هو المساهمة الهامة لدراسات السياسة المقارنة في توسيع المعرفة بأحوال أقاليم عديدة في العالم، وبإثارة الانتباه إلى قضايا مهمة، ويرد عليه النقاد بالقول بأنه ليس هنا تعريف واضح لمضمون المادة المقارنة، كما وجهت إلى مقررات السياسة المقارنة، انتقادات أخرى منها أنها لا تقدم للطلبة قاعدة بيانات صالحة، ولا تنمي حسهم النقدي، ولا تحفز أي فكر ابداعي بينهم (Almond 1987, 437-490 and 1990, 430).

ورأى بعض الناقدين ومنهم Norman Furniss أن سبب ذلك يعود إلى عدم وجود نظرية صالحة لنظم الحكم المقارنة. وقد اقترح علاجا لهذه النواقص يتألف من خمس عناصر ممكنة، هي: (1) تجنب البحث عن نظرية، والعودة إلى دراسة نظم الحكم في البلدان المختلفة كلا على حدة. (2) التركيز على موضوع واحد أو مؤسسة محددة في دراسة الحكومات في أكثر من دولة. (3) عند استخدام أسلوب كلي يقارن أحد عناصر النظام السياسي في أكثر من دولة، يجب عرض بيانات

وصفية عن كل هذه الدول. (4)التركيز على المفاهيم متوسطة النطاق middle range concepts مع الاهتمام بما هو وثيق الصلة من بينها بالحياة السياسية. وذلك لتجنب مخاطر استخدام النظريات الكبرى واسعة النطاق grand theories التي يصعب اختبار صحتها. (5) التأكيد على الاتجاهات والقوى التاريخية التي تشكل الحياة السياسية في العديد من البلدان ذات الأوضاع المتقاربة (Almond 1990, 430).

وقد أضاف رونالد شيلكوت الذي عرض آراء نورمان فيرنس أن أوضاع الدراسات السياسية المقارنة في الوقت الحاضر تؤكد ضرورة الاستعانة بعناصر العلاج الخمس كلها، وعدم استبعاد أي منها (Almond 1990, 430).

دراسة النظم المقارنة في الجامعات المصرية:

ويمكن القول إن تاريخ الدراسات السياسية المقارنة في مصر يعكس حالة الملاحقة المتأخرة لما يجري في الدول الغربية وفي الولايات المتحدة خصوصا. ومع وجود إنتقادات واسعة لما يسمى بعلم السياسة الغربي، إلا أن مدرسة مصرية في حقل السياسة المقارنة لم تظهر بعد. فقد اصطبغت الدراسات الأولى للنظم السياسية المقارنة بالصبغة التاريخية أو القانونية، وغلب عليها الطابع الوصفي، واقتصرت، في الغالب، على عرض نظم الحكم في كل دولة على حدة. ثم ظهرت في النصف الثاني من الستينات علامات التأثر بالمدخل الوظيفي البنيوي، فجرت مصطلحاته في مجموعة من الكتب التي ظهرت في تلك الفترة، وانتقلت الدراسة من نظم الحكم إلى النظم السياسية، بإدارج كل من الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، في اطار الدراسة. وبعدها شهدت السبعينات تدريس أصول السياسة المقارنة، وعرفت الثمانينيات ظهور مؤلفات جامعية تتناول كلا من أصول السياسة المقارنة Comparative politics، ودراسة كل من النظم السياسية، بمؤسساتها وبالعمليات الجارية فيها، في عدد محدود من الدول الكبرى. ولكن في كل من هذه الحالات كان عرض النظم السياسية يأتي متبعا الأسلوب التقليدي الذي يدرس كل نظام سياسي على حدة، من دون أي مقارنة بين هذه النظم إلا في حالة واحدة لم تتجاوز فيها الدراسة المقارنة ذاتها عشر صفحات. كما أن بعض مجالات الدراسة المقارنة لا يزال غير معروف، لا على مستوى التدريس ولا في نطاق المؤلفات الجامعية.

وستعرض الصفحات التالية نماذج مختلفة من المداخل المتباينة التي اتبعت في تدريس السياسة المقارنة، بحسب تسلسلها التاريخي.

أولا: المدخل القانوني: يغلب المدخل القانوني – إلى جانب المدخل التاريخي – في الدراسات العربية الأولى لنظم الحكم المقارنة. وربما تنتمي إلى المدخل الثاني مؤلفات أحمد سويلم العمري، مثل السياسة والحكم في دور الدراسة المقارنة (1952) وبحوث في السياسة (1953) وتنتمي إلى المدخل الأول مؤلفات أحمد عبدالقادر الجمل (النظم الدستورية في ضوء الاتجاهات الحديثة، 1953) وسليمان الطماوي وعثمان خليل (القانون الدستوري 1951) وعبد الحميد متولي (الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية ومبادئها الدستورية: 1959). وعبدالفتاح ساير داير (1959) ومحمد طه بدوي (1958)، ومحمد كامل ليله (1959). وغيرهم آخرون. وقد يتبع المؤلف نفسه أكثر من مدخل في كتاباته، وإن غلب الطابع التقليدي الوصفي عليها جميعا، كما في حال أحمد سويلم العمري في مؤلفاته التي صدرت في أواخر الستينات والنصف الأول من السبعينات (1969, 1976)[3].

ومن بين المؤلفات التي تتبع المدخل القانوني كتاب المرحوم محمد كامل ليلة: «النظم السياسية، الدولة والحكومة»، الذي صدر في سنة 1967، وقد تناول الكتاب حسب قول مؤلفه أربعة موضوعات، هي الدولة والحكومات والسلطات العامة وحقوق الأفراد وحرياتهم. فناقش، بالنسبة للدولة، كيفية نشوئها وعناصر تكوينها وأساس السلطة فيها، ومشروعية تلك السلطة، وأنواع الدول من حيث طريقة التكوين، ومن ناحية مدى السيادة، والوظائف التي تقوم بها الدولة وتطور هذه الوظائف، والأساس المذهبي الذي ترتكز عليه. ومن ناحية الحكومات بحث الكتاب أنواع الحكومات وتطبيقاتها. وفي ما يتعلق بالسلطات العامة، عرض المؤلف مبدأ الفصل بينها والنظم السياسية التي تترتب على ذلك، وحالة اندماجها والنظام الذي يخرج عنه. وأخيرا، كان محور الاهتمام في مناقشة حقوق الأفراد وحرياتهم

(3) انظر التفاصيل في المسح القيم الذي أجراه أحمد حسن الرشيدي، «تطور علم السياسة في مصر – النظم السياسية المقارنة»، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية، رقم 4، 1988، ص 33-38.

هو كيفية تقريرها، وضمانات كفالتها وحمايتها (ليله 1967، 1)، ومع أن هذه هي الموضوعات الأربع التي حددها المؤلف في التمهيد لكتابه، إلا أن الكتاب يتناول أساسا موضوعين رئيسيين هما الدولة والحكومة، وهما محورا البابين الكبيرين اللذين يضمهما هذا المؤلف الضخم الذي يقع في 700 صفحة. الباب الأول يدور حول الدولة، متنقلا من مقدمة عامة تنصب على ثلاثة عناصر هي فكرة القانون والسلطة السياسية والدولة، إلى فصل أول يناقش تعريف الدولة وأركانها والنظريات المختلفة في نشأة الدولة، وأنواع الدول، من حيث هي بسيطة أو مركبة، وأنواع الاتحاد بين الدول، من شخصي إلى فعلي أو حقيقي ومن استقلالي أو تعاهدي إلى مركزي. ويضرب أمثلة عن دول الاتحاد المركزي، ويشرح الفرق بين الدول ذات السيادة الكاملة وتلك ذات السيادة الناقصة، ويأتي فصل آخر في هذا الباب ليعرض لسيادة الدولة وأسس مشروعيتها في النظريات المختلفة، وموقف الفكر الإسلامي من مسألة نظم الحكم وشرعية السيادة فيها. والفصل الأخير في هذا الباب، عن الوظائف الأساسية للدولة بين المذاهب الفردية والاشتراكية، وما يسميه المؤلف بالمذهب الاجتماعي، ويقصد به مذهبا وسطا أو مختلطا بين المذهبين الأولين ويختم هذا الباب الذي يقع في 200 صفحة بعرض لوظائف الدولة في الإسلام.

أما الباب الثاني، فهو أطول نسبيا (394 صفحة على وجه التحديد) ويختص بالنظم السياسية المختلفة التي تسمى بأنواع الحكومات، والتي تقسم إلى حكومات ملكية وجمهورية وقانونية واستبدادية. ثم يفصل المؤلف في تقسيمه الحكومات إلى فردية وأرستقراطية وديمقراطية، ويعتبر أن النظم الديكتاتورية هي إحدى صور الحكومة الفردية. ويدرج في هذا الفصل الأنظمة الماركسية والديكتاتوريات الفاشية. ثم يخصص المؤلف ما تبقى من الكتاب لشرح تاريخ الديمقراطية وصورها، وصلتها بالنظام النيابي، ويستعرض صور النظام النيابي على أساس الفصل بين السلطات. ويفصل في شرح هذه الصور من حكومة رئاسية إلى برلمانية أو حكومة جمعية (ليله 1967).

والمنظور الأساسي الذي تناقش على ضوئه هذه الموضوعات المختلفة، يعتمد الاحالة إلى الفكر السياسي والدستوري بالنسبة لها، أو الوثائق القانونية الدولية (معاهدات)، أو الداخلية من دساتير وقوانين أساسية. ويقترن هذا المنظور

الفقهي القانوني بمدخل تاريخي يستعرض أحوال بعض أنواع الدول أو الحكومات أو سلطاتها في الماضي. والأمثلة التي يستند إليها الكتاب، للتدليل، مستمدة إما من خبرة الدول الغربية، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، أو فاشية، ومن مصر في فترات تاريخها الطويل منذ العهد الإسلامي حتى الستينات. ويلاحظ أخيرا أن الكتاب لا يشكل دراسة خاصة بالحقوق، وإنما يأتي التعرض لها من خلال مناقشة تصنيف الحكومات إلى ملكية وجمهورية، قانونية واستبدادية، مطلقة ومقيدة، فردية أو أرستقراطية وديمقراطية (ليله 1967).

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى للمدخل الدستوري في دراسة نظم الحكم بل والنظم السياسية من حيث جدواه في التعريف بالأساس القانوني الذي تنهض عليه والذي يصبح، في بعض الأحيان، عنصرا أساسيا في الثقافة السياسية للمجتمع إلا أنه يؤخذ على الأسلوب المتبع في هذا المؤلف، وغيره من المؤلفات التي وضعها أساتذة القانون الدستوري، أنه قد لا يفيد كثيرا في فهم واقع النظام السياسي، وذلك للأسباب التالية: (1) أن التركيز على الأساس الدستوري لنظام الحكم يحول الانظار عن واقع النظام السياسي، والذي قد يختلف كثيرا عن هذا الأساس الدستوري. (2) إن الدراسة لا تشمل القوى السياسية المؤثرة التي قد لا يرد لها ذكر في الدستور، أو تعمل على نحو لا يتفق مع نصوص الدستور والقوانين الأساسية، مثل الأحزاب وجماعات المصالح بل وبعض مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، مثل الادارة العليا والجيش والشرطة. (3) أن مجال الدراسة لا يتسع الا لعدد من الدول الغربية ومصر، ويغفل معظم دول العالم والتي تقع إما في العالم الثالث أو خضعت لنظم اشتراكية – باستثناء الاتحاد السوفيتي. ولا تصلح المفاهيم الواردة في الكتاب لفهم واقع النظام السياسي في هذه الدول. (4) لا توجد في الكتاب أي دراسة مقارنة لواقع الحكم، وإنما يأتي التعرض لكل نظام مفردا دون بحث أوجه الشبه أو الخلاف بينه وغيره من النظم وأسبابها.

ثانيا: الدراسات الأولى في نظم الحكومات المقارنة: بدأت الجامعات المصرية تعرف منذ النصف الثاني من الستينات نوعا جديدا من المؤلفات يكتبه أساتذة تخصصوا بداية في العلوم السياسية، ولم ينتقلوا إليها من علم القانون أو الاجتماع أو التاريخ، كما كانت الحال في السابق، ويتناولون ظواهر الحكم والسلطة من المنظور المميز لعلم السياسة الذي يأخذ في الاعتبار القوي الواقعية للسياسة وإن

كان الاهتمام في المرحلة الأولى هو بدراسة المؤسسات التي تعمل من خلالها هذه القوى.

وكان كتاب محمد فتح الله الخطيب «دراسات في الحكومات المقارنة» من أوائل هذه الكتب في الجامعات المصرية (الخطيب 1966). ولا يشير فتح الله الخطيب في مراجعه إلى مؤلفات أخرى صدرت بالعربية في الموضوع نفسه، باستثناء كتاب المرحوم محمود خيري عيسى «النظم السياسية المقارنة»، الذي صدر في القاهرة سنة 1963. وتتضح جدة المنهج الذي أخذ به المؤلف في مقدمة الكتاب المختصرة التي تقع في 24 صفحة تبدأ بتعريف الحكومة باعتبارها الفكرة السائدة في حقل الدراسات السياسية. ويميز المؤلف بين المدخل القانوني الذي يهتم بالمظهر فقط، أي الأوضاع الدستورية والقانونية والمظهر العام للحكومة ولا يأخذ في الاعتبار مدى تجاوب الحكومة مع طبيعة المجتمع الذي تعيش فيه وتعمل من أجله. ويرى المؤلف أنه مهما اختلف الكتاب في شأن تحديد طبيعة الحكومة الناجحة، إلا أنها هي تلك التي تنبع من حاجة المجتمع، والتي يتولى أمرها أفراد من المجتمع نفسه، ولذلك ينتهي إلى أن العلاقة الواضحة بين الحكومة والمجتمع هي الأسس الرئيسية التي تعتمد عليها دراسة نظم الحكومات (الخطيب 1966، 5).

وبعد هذه المقدمة التي توحي بمنظور اجتماعي في دراسة نظم الحكم، يميز المؤلف بين نظام الحكم والنظام السياسي: فالأول. في شكله المحدود، هو ما تحدده النظم والقوانين الدستورية وهو الاطار المحدد للسلطات الثلاث المتعارف عليها التشريعية والتنفيذية والقضائية. أما النظام السياسي فلا يقف – في رأيه – عند هذه الحدود، بل يمتد ليشمل غير ذلك من القوى غير الرسمية التي تعمل في مجال النشاط السياسي في المجتمع، مثل الأحزاب السياسية والرأي العام والصحافة والنقابات. ويستعرض المؤلف تعريفات أخرى للنظام السياسي، من بينها تعريف دافيد ايستون الذي نجد جذوره عند ماكس فيبر، وتعريف جابرييل الموند الذي يؤكد على اتصاف النظام السياسي بالشمول والترابط والاعتماد المتبادل مع وجود حدود له. وينتقل بعد ذلك إلى بيان الفوارق بين العمل الحكومي من ناحية، وكل من النشاطين السياسي والإداري من ناحية أخرى. ثم يشرح التقسيمات المختلفة لأنواع الحكومات في تاريخ الفكر السياسي، وبحسب أنواع الدساتير – من مكتوبة وغير مكتوبة – ويتبع ذلك ببيان أنواع الدول من

موحدة واتحادية، خاتما المقدمة باستعراض السلطات الثلاث في الدولة باختصار. ومع أن هذه التقسيمات توحي بأن المؤلف ينوي اتباع منهج قانوني، إلا أنه يؤكد أن معظم هذه التصنيفات تتفق مع الاتجاه المعاصر إلى استخدام المنهج الوظيفي في دراسة العلوم السياسية، الذي يطلق مسميات مختلفة على سلطات الدولة الثلاث (صنع القواعد، تنفيذ القواعد، التقاضي حولها) بدلا من المسميات التقليدية.

ويتضح هذا المنهج الجديد في الفصول الأربعة التالية، والتي خصص كل منها لدراسة أغلب عناصر النظام السياسي، في واحدة من دول كبرى أربع، وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي. ولا يكتفي كل فصل بشرح خصائص الدستور في كل دولة وإنما يستعرض بالتفصيل السلطات الثلاث في كل منها، وكيفية تشكيلها، والعلاقات بينها، وكذلك سمات الحكم المحلي فيها. ولكن الفصل الخاص بكل دولة لا يقف عند هذا الحد، وإنما يدرس الأحزاب المختلفة فيها. وفي الفصل الخاص بالولايات المتحدة، يتلو دراسة الحزبين الكبيرين عرض لجماعات الضغط القائمة في الولايات المتحدة، وأنواعها ووسائلها ومدى فعاليتها في توجيه النظام السياسي الأميركي. كما أن الفصل الخاص بالاتحاد السوفيتي يفرد خمس صفحات تقريبا لدراسة دور الحزب الشيوعي السوفيتي.

والواضح من هذا الكتاب أن مؤسسات الحكم تمثل المحور الأساسي في الدراسة، ولكن فهم عمل هذه المؤسسات لا يتحقق من دون وضعها في الإطار السياسي الأوسع الذي يضمها، والذي يشمل الأحزاب وجماعات المصالح. ولكن هذا الجزء يقتصر على دراسة النظم السياسية في أربع من الدول الكبرى، بينما تناول فتح الله الخطيب بعض دول العالم الثالث (مثل الصين والهند) في أعمال أخرى. فقد أصدر في العام التالي كتابا عن النظام السياسي في الصين الشعبية (الخطيب 1967) وكان قد ترجم من قبل كتابا عن النظام السياسي في الهند (الخطيب 1965)، فضلا عن كتاب آخر عن الحكومة الاتحادية في سويسرا (الخطيب 1966ب).

ويلاحظ، من ناحية أخرى، أنه لا توجد دراسة مقارنة في هذا الكتاب القيم. فالفصل الخاص بكل دولة لا يشير إلى الدول الأخرى التي تجري دراستها في الكتاب. ولذلك، يمكن القول إن المؤلف كان رائداً في عمله على إثراء المكتبة العربية بعدد من الدراسات المنفصلة، المؤلفة والمترجمة، عن نظم الحكم في سبع من

دول العالم. وليس من المهم أن تكون بعض هذه الدراسات قد جاءت في كتاب واحد أو في عدة كتب، فالمنهج المتبع هو الدراسة المستقلة لكل منها، حتى وإن كانت معظم العناصر التي تخضع للدراسة واحدة في كل منها.

ثالثا: نموذجان من المؤلفات المتخصصة في النظم السياسية: وقد شهدت الثمانينات نقلة جديدة للكتابات العربية في حقل السياسة المقارنة، فظهرت مؤلفات جامعية تقتصر على تناول الأصول النظرية للسياسات المقارنة. كما انعكست إحاطة الدارسين العرب بالمداخل المتنوعة والمتعددة، في دراسة النظم السياسية المقارنة، في دراسات تطبيقية أكثر طموحاً من حيث عدد المتغيرات التي تغطيها، وأقوى ارتباطاً بنماذج نظرية محددة.

ويعد كتاب كمال المنوفي «أصول النظم السياسية المقارنة»، الذي صدر عام 1987، مثلا بارزاً عن الأعمال العربية الرائدة في حقل السياسة المقارنة (المنوفي 1987). وقد جاء هذا الكتاب، الذي نشر في الكويت، ترجمة لخبرة تدريسية امتدت قرابة الست سنوات في كل من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة وقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. وربما كان مؤلَف كمال المنوفي من أبرز الأعمال العربية والمؤلفة في مجال السياسة المقارنة – النظرية العامة – وقد سبقته في السبعينات مذكرات علي الدين هلال حول الموضوع، ولكن لم يقدر لهذه المذكرات أن تخرج في صورة كتاب بعد. كما كان لكل من إبراهيم درويش (درويش 1969) سيد غانم (غانم د.ت) مؤلف أيضا في هذا المجال، (صدر كتاب إبراهيم درويش في سنة 1969، ولا يحمل كتاب غانم أي تاريخ) وإن كان مؤلف إبراهيم درويش ينحى إلى التركيز على الدولة أكثر من تركيزه على ظاهرة السلطة السياسية بصفة عامة.

ويتميز كتاب كمال المنوفي بأنه لا يعرض دراسة مقارنة، لنظم سياسية بعينها، وإنما يهتم بوضع الأسس النظرية لمثل هذه الدراسة المقارنة. وهذه مهمة بالغة الضرورة، فلا يمكن القيام بمثل هذه الدراسة من غير أن تستند إلى جملة من النظريات والمفاهيم، تحدد مجال المقارنة. وتفسر أسباب ما تكشفه من أوجه الشبه أو الخلاف بين النظم السياسية. ولذلك، أفرد المؤلف ثلث صفحات كتابه، تقريبا، للتعريف بهذا الفرع (الجديد والقديم في آن واحد) والمتوسع في الدراسات

السياسية. فتناول في الفصل الأول تعريف حقل السياسة المقارنة وتطوره ومنهاجيته ومشاكله، محدداً مفهوم النظام السياسي - وهو الأساس الذي تقوم عليه مجموعة من الدراسات في هذا الحقل - ويناقش الفصل الثاني ثمانية مداخل لدراسة النظام السياسي، وهي المؤسسي القانوني والجماعة والنخبة السياسية والتحليل الطبقي وتحليل النظم والبنائي الوظيفي وصنع القرار والاتصال. ثم تتناول الفصول التالية دراسة النظام السياسي، وفق تعريف الباحث له، وهو تعريف قريب من الذي يأخذ به روي ماكريديس (Macridis 1983). إذ يبدأ بدراسة بيئة النظام السياسي. وعلى عكس مدخل تحليل الأنساق، لا يرى المنوفي بيئة النظام السياسي في نظام اجتماعي أكبر، ينقسم بدوره إلى عدد من الأنظمة الفرعية، ولكنه يتصورها مركبة من عدد من العناصر، هي الواقع الجغرافي الذي يضم المناخ والموارد الطبيعية والملامح الطبوغرافية، والميراث التاريخي، ويشمل المؤسسات السياسية والمشاكل السياسية والاجتماعية، والرموز السياسية والقيم والأفكار السياسية. كما يدخل في هذا الميراث الإطار الاقتصادي والاجتماعي، وأهم جوانبه هي التطور الاقتصادي والاجتماعي وأنماط الانقسام الاجتماعي وديناميات الصراع الاجتماعي وأخيرا تشمل بيئة النظام الثقافة السياسية بمكوناتها المختلفة (المنوفي 1987).

أما فيما يتعلق بالنظام السياسي ذاته، فهو يتكون في رأي المنوفي من مؤسسات ووظائف، بعضها غير حكومي مثل جماعات المصالح والأحزاب، وبعضها حكومي مثل الدستور والبرلمان، والمؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية والبيروقراطية.

ولا يقف المؤلف عند هذا الحد، وإنما يعمد لفحص أداء النظام السياسي، ومدخله إلى ذلك هو السياسات العامة، فيناقش كيفية تحليلها وإعدادها وأنماطها وآثارها ومحاور تقييمهما، والمشاكل التي يثيرها ذلك. ويتناول في النهاية علاقة المواطن بالنظام السياسي، من خلال التعريف بالأبعاد المختلفة لكل من التنشئة والمشاركة السياسية (المنوفي 1987).

ويتميز هذا المؤلف الهام بالسمات التالية: أولاء أنه مسح الكتابات الغربية في حقل السياسة المقارنة، يتضمن نقدا لبعض هذه الكتابات بقصد توضيح جوانبها الإيجابية أو جوانب القصور فيها. ثانيا، ينصب اهتمام المؤلف على

الأحوال النظرية لدراسة النظم السياسية، إذ أن الأساس النظري هو الذي يمكن الباحث من القيام – بنفسه – بإجراء الدراسات المقارنة. ثالثا، نظرا للتداخل الكبير في موضوعات علم السياسة المقارنة، بين ما يعتبر مدخلاً للدراسة وعناصر النظام السياسي وبين وظائف النظام السياسي وأنواع العلاقات التي تربطه بالمواطنين، فإن مؤلَف المنوفي يطرح إجابة محددة عن مثل هذه القضايا، بينما قد يذهب كاتب آخر وجهة أخرى. وقد وضح المؤلف مناقشة الثقافة السياسية في الفصل الخاص ببيئة النظام، بينما كان يمكن مناقشتها بدرجات متفاوتة من الإسهاب في كلا السياقين، والمثل الآخر على ذلك هو مسألة التنشئة السياسية: هل ينظر إليها باعتبارها وظيفة للنظام السياسي أم باعتبارها أحد عناصر العلاقة بينه والمواطنين (المنوفي 1987)، يمكن أن تكون الإجابة بنعم عن شقي السؤال، وقد فضل المنوفي الجواب الثاني. وأخيراً، هناك جوانب عديدة لعلاقة النظام السياسي بالمواطن، منها محاولة المواطن التأثير على هذا النظام من خلال المشاركة ومنها ما يستفيده المواطن من النظام من خلال قدرات النظام التوزيعية. وقد آثر المنوفي أن يركز على البعد الأول.

هذه كلها جوانب من الخيارات الدقيقة التي واجهت المؤلف. وقد قدمت إجاباته عنها إضافة هامة وأصيلة للمكتبة الجامعية العربية، وهي إسهام ضروري في تقدم الدراسات العربية في هذا الحقل.

أما كتاب سيد عبدالمطلب غانم، فهو إضافة جيدة من نوع آخر (غانم 1984)، إذ أن اهتمامه ينصب على الدراسة التطبيقية للنظم السياسية، ليس باعتبارها مؤسسات في حالتها الساكنة، وإنما باعتبارها، كذلك، عمليات ديناميكية. ويظهر الكتاب إلماماً واسعاً بالمؤلفات الأميركية في هذا الحقل، إذ ترد في مقدمته إشارات متعددة إلى أعمال بارسونز وايستون والموند وابتر ودال وكارل دويتش. وتسري في الكتاب كله مصطلحات كل من النظرية العامة للنظم general systems theory والمدخل الوظيفي البنيوي، وكذلك ما تصفه بعض من الكتابات الأميركية بمدخل الاقتصاد السياسي، وهو مدخل ليس فيه الكثير من موضوعات الاقتصاد السياسي المعروفة. وتميز مقدمة الكتاب بين الجوانب الرسمية والجوانب غير الرسمية في الظاهرة السياسية، مؤكدة على أهمية أخذ الجوانب غير الرسمية في الاعتبار، من أجل أن يتوافر فهم أعمق للعمليات السياسية في كل مجتمع. ويتفق المؤلف في

ذلك مع دراسات سابقة كتبها علماء السياسة العرب منذ منتصف الستينات، كما يشترك مع المؤلفين، الذين عرضت الصفحات السابقة لأعمالهم، في التأكيد على أهمية العلاقات بين النظام السياسي وبيئته. ولكن بيئة النظام تنقسم، وفقا لرأيه، وبحسب ما تذهب إليه النظرية العامة للنظم، إلى نظم مجتمعية فرعية اقتصادية واجتماعية وثقافية. ويسمي المؤلف أشكال التفاعل بين هذه النظم بالتبادل السياسي transactions.

ويتفق المؤلف، كذلك، مع غيره من علماء السياسة العرب، الذين تخصصوا في حقل السياسة، المقارنة في عدم الاكتفاء بدراسة المؤسسات الحكومية القائمة في أي نظام سياسي، وإنما ينبغي أن تشتمل الدراسة على كل من البنى الحكومية، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وكذلك البنى السياسية الأخرى من أحزاب وجماعات مصالح. ولكنه يذهب إلى حد أبعد من ذلك، فدراسة هذه المؤسسات هي المقدمة الضرورية لدراسة كيفية عمل النظام السياسي وتقويم أدائه. فلا يكفي أن نعرف بالبنى structures، وإنما يجب كذلك أن ندرس أنماط الفعل processes، من صنع القرار والسياسات. وتنفيذ القرار والسياسات. ويجب أيضا الإحاطة بعلاقات التأثير والتأثر بين النظام السياسي وغيره من النظم المجتمعية الأخرى.

وحتى يتيسر استخدام كل هذه العناصر في دراسة النظم السياسية يقترح الدكتور سيد غانم نموذجا للنظام السياسي، في إطار بيئته المجتمعية والوظائف المختلفة التي تقوم بها كل النظم الفرعية الأخرى، فضلا عن الفاعلين وأنماط الفعل داخل كل منها. والعناصر الأساسية في هذا النموذج هي ما يلي: (أ) بيئة النظام السياسي، وتشمل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (ب) بنية النظام السياسي، وتضم البنى الحكومية، من تشريعية وتنفيذية وقضائية، وغير الحكومية من أحزاب وجماعات مصالح. (ج) العمليات السياسية، مثل صنع القرار والسياسات وتنفيذ القرار والسياسات. (د) علاقات التفاعل بين النظام السياسي والنظم المجتمعية الأخرى. (هـ) جوانب تقويم أداء النظام السياسي. ويركز المؤلف على معايير الفعالية والعدالة التوزيعية والشرعية والكفاية (غانم 1984).

وقد طبق المؤلف هذا النموذج، ذا الطبيعة الوصفية، في دراسة ثلاثة نظم سياسية، في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة، وذلك في ثلاثة فصول، يختص كل فصل منها بدراسة نظام سياسي محدد. وقد أسهب

كل فصل في بيان الصورة التي يأخذها كل عنصر من هذا النموذج في هذا النظام (غانم 1984) وانتهى الكتاب بخلاصة عامة شملت تعليقات على كل نظام على حدة، وتلخيصا لبعض عناصر الدراسة. وجاءت هذه الخلاصة في عشر صفحات.

ولا شك أن هذه الدراسة هي عمل ضخم بكل المعايير من حيث عدد المراجع التي استعان بها المؤلف، وتنوع الموضوعات التي غطاها، ودرجة التفصيل في شرح مدى انطباق عناصر النموذج، على كل من النظم السياسية الثلاث التي غطتها الدراسة التطبيقية. كما تتميز الدراسة بطموحها النظري إلى بناء نموذج مركب وتطبيقه على نظم متباينة.

ومع ذلك، يلاحظ، أولا، أن الدراسة لم تخرج عن أسلوب المعالجة المستقلة لكل نظام سياسي على حدة. ولم تتضمن الخاتمة المختصرة، التي لا تتجاوز عشر صفحات أو 2.5٪ من العدد الإجمالي لصفحات الكتاب، أي مقارنة تفصيلية للنظم الثلاث، وبالتالي فإن نطاق استخدام المنهج المقارن جاء محدوداً للغاية. كما أن الحالات التي غطتها كلها من الدول المتقدمة، بل هي من القوى الكبرى، إذ تشمل القوتين العظميين وقوة عظمى سابقة، ومتوسطة في الوقت الحاضر، هي المملكة المتحدة. صحيح أن الدراسة لم تقتصر على الدول الغربية إذ شملت دولة اشتراكية، ولكن ما زالت الدراسة تدور في إطار دول الشمال المتقدم، ولا تمتد إلى دول العالم الثالث.

وأخيراً، يقدر الكاتب صعوبة ترجمة المصطلحات الغربية إلى اللغة العربية، وخصوصا في مثل هذه الدراسة التي عولت إلى أقصى حد على نظريات ومفاهيم ومداخل النظم السياسية، التي تطورت في الولايات المتحدة الأميركية. وقد واجه سيد غانم هذه الصعوبة، ووفق في إيجاد الترجمة العربية المناسبة في أغلب الأحيان. ولكن - باعتراف الكاتب - كان عليه أن يجهد ذاكرته في البحث عن الأصل الأجنبي لمصطلحات سيد غانم، حتى يتمكن من متابعة فهم عرضه، وربما كان من الأوفق لو اتبع المؤلف مصطلحاته العربية في المقابل باللغة الإنكليزية حتى ييسر على قارئه الفهم.

لقد تعددت المؤلفات الجامعية التي تتناول السياسة المقارنة في السنوات الأخيرة، ويمكن القول أنها تندرج تحت قسمين كبيرين: أولهما، يتناول أصول السياسة المقارنة على النحو الذي اتبعه كمال المنوفي. وتتبع هذه المؤلفات في

معظمها تقسيمات ألموند لموضوعات السياسة المقارنة، وإن كان من الواجب الإشارة إلى أن بعض هذه المؤلفات أكثر وعيا لتعدد الأطر النظرية لدراسة السياسة المقارنة، وأن البنائية الوظيفية ليست سوى واحدا من هذه الأطر. ومثل ذلك كتاب عبدالغفار رشاد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، «قضايا نظرية في السياسة المقارنة» الذي أفرد فصلا للمنهج السلوكي والتحولات في علم السياسة التقليدي، وألحقه بفصل آخر عن «ما بعد السلوكية». وتناول بعد ذلك مدخلي تحليل النظم والبنائية الوظيفية في فصلين آخرين، وختم كتابه بمناقشة قضية التنظير في حقل المقارنة (رشاد 1993). والقسم الآخر من هذه المؤلفات يتعرض بالدراسة لنظم سياسية محددة. ومع أن هذه المؤلفات أصبحت تهتم بالنظم السياسية في دول الجنوب، وكذلك بالنظام السياسي الإسرائيلي، إلا أن المدخل المتبع في عرض هذه النظم هو تناولها واحداً بعد الآخر، وليس عن طريق المقارنة ما بينها ككل، أو بين الواقعة منها في إطار إقليم معين، أو التي تتمتع بمستوى متشابه من التطور الاقتصادي والاجتماعي، أو حتى بمقارنة بين المؤسسات فيها. وربما يمثل كتاب الدكتور اكرام بدر الدين أقرب نماذج هذا النوع من المؤلفات (بدرالدين 1986).

والواقع أن هذه المؤلفات الجامعية لا تعكس التطور الذي لحق مجال البحث في السياسة المقارنة. فالأبحاث المنشورة، لعلماء السياسة العرب والمصريين، توضح أنهم مدوا آفاق المنهج المقارن لكي يشمل عناصر متعددة في النظم السياسية وفي العملية السياسية. فهناك دراسات مقارنة لدور الجيوش في النظم السياسية العربية، مثل دراسة مجدي حماد عن العسكريين العرب، التي تحمل عنوان «العسكريون العرب وقضية الوحدة» (حماد 1987).

وهناك دراسات تتناول بعض المؤسسات السياسية على امتداد العالم الثالث كله، منها دراسة أسامة الغزالي عن الأحزاب السياسية في العالم الثالث (حرب) أو جماعات اجتماعية معينة منها دراسة نيفين مسعد عن الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (مسعد 1988) كما تعرضت عملية التحول الديمقراطي للمقارنة، كما جاء في بعض فصول الكتاب الذي حررته نيفين مسعد عن التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (مسعد 1993)، فقد قارن أحد فصوله هذه العملية في الجزائر والأردن وقارن فصل آخر هذه العملية في البلدان التي تتسم بالتعددية

الاثنية مثل لبنان والسودان. ومع ذلك، يمكن القول أن مدخل دراسة الحالة ما زال هو الغالب في بحوث السياسة المقارنة العربية كذلك. وتكفي نظرة سريعة إلى قوائم الكتب، التي تصدرها دور النشر الجامعية المتخصصة، للتحقق من صحة هذا الاستنتاج.

وفي ما يتعلق بالكتابات العلمية في حقل السياسة المقارنة في مصر، وهي التي تعكس تقدم الأبحاث في هذا الفرع، يلاحظ من مسح عام لما توافر من هذه الكتابات، في أهم مكتبة جامعية عربية للعلوم السياسية، غطى 255 من هذه الكتابات – هي كل ما تواجد عن السياسة المقارنة مؤلفا بالعربية في هذه المكتبة – أن الجانب الأكبر من هذه الكتابات، أي ما يقرب من ثلثيها كانت تدور حول دراسة النظم السياسية بصفة عامة. وقد كان معظمها يتعلق بالنظم السياسية في أقاليم محددة، وقد حظي العالم العربي بنصيب الأسد فيها أو ما يقرب من 50%، تليه مباشرة النظم السياسية في الشرق الأوسط 12% ثم أمريكا الشمالية 19% ثم آسيا وأفريقيا وأوروبا بهذا الترتيب (9% ,8% ,7%)، بينما حظت أميركا اللاتينية بأقل الاهتمام، فلم يتوافر عنها تحديدا سوى مؤلف واحد. ويكشف ذلك، في طبيعة الحال، أن المتخصصين في السياسة المقارنة من المصريين يهتمون بالوطن العربي وبالشرق الأوسط أولا، ثم بدول العالم الثالث الأخرى في آسيا وأفريقيا، وأخيرا بالدول التي تسيطر على النظام العالمي، وخصوصا الدول الاستعمارية السابقة والجديدة في أوروبا وأميركا الشمالية. وقد برز في الفترة الأخيرة اهتمام بالموضوعات الإسلامية التي استحوذت على قرابة خمس هذه الدراسات. أما في ما يتعلق منها بعناصر النظام السياسي، فقد برز في مقدمتها كل من السلطة التنفيذية وجناحها العسكري (8%) تليها الأحزاب السياسية (5%). وكان الاهتمام محدودا بكل من السلطة التشريعية، وجماعات المصالح وحتى المؤسسات الدينية الرسمية التي لم تحظ أي منها بما يتجاوز 2% من هذه الدراسات. ويوحي ذلك باعتقاد هؤلاء الباحثين في الدور المسيطر للسلطة التنفيذية وقلة نفوذ السلطة التشريعية وجماعات المصالح. أما في ما يتعلق بالمؤسسات الدينية الرسمية، فربما يكون سبب تجاهلها في هذه الدراسات يعود كونها – في الغالب – تابعا للسلطة التنفيذية في هذه البلدان.

وتوضح أي مقارنة لهذه الدراسات بمضمون الدراسات السياسية المقارنة

في الدول المتقدمة – كما يوضح استطلاع أي دورية علمية لهذا الحقل في أي من تلك الدول – أن هناك موضوعات كثيرة غائبة عن مجال اهتمام علماء السياسة المصريين، مثل دراسات التحول السياسي، أو النظم الانتخابية، أو دور القضاء. كما أن تغطية أقاليم العالم الأخرى، بما في ذلك دول أفريقيا وآسيا ناهيك عن أميركا اللاتينية، وحتى المؤسسات السياسية في الدول الصناعية المتقدمة، هي أقل من أن تشفي غليل المتطلعين إلى معرفة أعمق بأحوال عالمنا المعاصر، سواء من رجال الحكم والأعلام، أو الذين يودون تعميق تخصصهم في الدراسات السياسية، فضلا عن أي رأي عام مستنير. إلا أنه لا شك في أن علماء السياسة العرب – والمصريين خصوصاً – حققوا انجازات هامة في حقل السياسة المقارنة خلال العقدين الماضيين. ونتيجة لهذه الانجازات، اشتد عود الدراسة المصرية لهذا الحقل، وتميزت عن الأعمال السابقة، التي انطبعت في أذهان القائمين بها ممن غلب عليهم التكوين القانوني أو التاريخي أو الاجتماعي. ولذا اتسمت بمناهج وصفية في تناولها لدراسة الحكومات.

وما يؤكد حجم الانجاز الذي تحقق خلال العقدين الماضيين، أن كثيراً من النظريات والمفاهيم والمداخل التي ابتدعها رواد هذا الحقل في الولايات المتحدة الأميركية – حيث تطور – هي معروفة الآن في إطار الجماعة العلمية العربية المتخصصة في هذا الفرع من الدراسات السياسية. ومن ناحية ثانية، تغطي المؤلفات الجامعية المصرية عددا من ميادين السياسة المقارنة. فهناك الأعمال النظرية العامة، مثل مؤلفات كل من علي الدين هلال وكمال المنوفي وعبدالغفار رشاد، فضلاً عن الفصول النظرية في مؤلفات فتح الله الخطيب وسيد عبدالمطلب غانم. وهناك الدراسات المستقلة لنظم سياسية معينة، سواء بين دفتي كتاب واحد أو في إطار سلسلة من الكتب، مثلما فعل كل من فتح الله الخطيب وسيد غانم، فضلاً عن وجود العديد من الكتب التي تقدم رؤية للنظم السياسية المقارنة لإحدى المؤسسات السياسية في عدد من المناطق مثل دراسات عبدالملك عودة عن السياسة والحكم في أفريقيا وحورية مجاهد عن نظام الحزب الواحد في القارة نفسها.

ومع ذلك، يمكن القول إن الشوط ما زال طويلاً أمام المتخصصين العرب في حقل السياسة المقارنة، حتى تبلغ هذه الدراسات مرحلة النضج المرغوب. وهناك عدد من العلامات البارزة على هذه الطريق، لا بد من المرور بها حتى يتم

الوصول إلى هذه الغاية. وتحدد هذه العلامات بعضاً من المهام الضرورية، سواء في مجال الإطار النظري العام لهذا الحقل، أو في ميادينه التطبيقية المتنوعة.

ففي مجال الإطار النظري العام، لا شك أن الكتابات العربية في هذا الحقل لم تتعد بعد مرحلة النقل، وفي أغلب الأحيان النقل الحرفي عن الكتابات الأميركية. ولا يجوز - في الوقت الحاضر - الاحتجاج بأن تلك تكاد تكون الكتابات الوحيدة التي سعت إلى تقديم مداخل تحليلية للدراسة المقارنة للنظم السياسية. لقد تعرضت البنيوية الوظيفية، (أبرز المداخل الشائعة في هذه الدراسات) إلى كثير من الانتقادات في الولايات المتحدة ذاتها، ومع ذلك، فإن مفاهيمها ومصطلحاتها تكاد تكون هي الأساس الوحيد لدراسة السياسة المقارنة في الوطن العربي. وربما حان الوقت للتحلي بالمنهج النقدي الصحيح في مواجهة هذه المداخل الغربية، أي بتمحيص ما يصلح منها لدراسة مجتمعات أخرى وما لا يصلح، وابتداع مفاهيم جديدة على أساس من التحلي بذات المنهج النقدي في مواجهة الواقع العربي وتراثه الثقافي.

ويلاحظ في هذا الصدد، أيضاً، أنه وعلى الرغم من الموقف المؤيد للمنهج المقارن، الذي أعلنه كل المؤلفين الذين أشارت إليهم الصفحات السابقة، فإن أيا من الدراسات التطبيقية التي قدموها لم تتبع المنهج المقارن، باستثناء صفحات محدودة في كتاب سيد غانم. فالأسلوب المتبع هو العرض لكل نظام سياسي على حدة، من دون الانتقال بعد ذلك إلى تبيان أوجه الشبه والخلاف بينه والنظم السياسية الأخرى، وتفسير أسباب الشبه أو الاختلاف على أساس بعض النظريات التي تنطوي عليها الأصول العامة للسياسة المقارنة.

كما أنه من المهم توسيع آفاق الدراسة السياسية المقارنة، من حيث النطاق الجغرافي والموضوع، بإدخال أقاليم الجنوب في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية، وكذا دول الشمال وفي أوروبا وأميركا، بدرجة أكبر في دائرة اهتمام علماء السياسة المصريين. كما أن قضايا هذه الدراسات ينبغي أن تشمل أدوار المؤسسات التشريعية وجماعات المصالح، فضلا عن عملية التحول السياسي ذاتها وقنواتها من سياسة عامة ومن الرأي العام أو المجتمع المدني والحركات الاجتماعية.

والواقع أن الدراسة المقارنة - بالمعنى الصحيح - ضرورية لتقدم مجهود

التنظير بين علماء السياسة العرب. فالدراسة المقارنة لا تقف عند حد اكتشاف أوجه الشبه والخلاف بين نظم سياسية معينة، أو بين ذات المؤسسات السياسية التي تشكل بعض عناصر هذه النظم، وإنما تتجاوز ذلك للتساؤل عن أسباب التشابه والاختلاف، وعما إذا كان التشابه حقيقياً، أو كان الاختلاف ظاهرياً. وإذا كانت بحوث السياسة المقارنة في مصر قد بدأت تطرق ذلك الباب على استحياء، فإن المأمول أن ينعكس هذا التقدم المحدود على حقل المؤلفات الجامعية، لأنها ما زالت هي العنصر الأساسي في الإعداد الفكري لشباب الباحثين في العلوم السياسية من العرب والمصريين، وأن يتواصل هذا التقدم في مجالي البحث والتدريس حتى نضع أقدامنا على طريق الفهم الصحيح لأوجه التشابه والاختلاف بين النظم السياسية العربية والنظم السياسية في الدول الأخرى، ولكي نعرف - على الأقل - بعض عناصر الإجابة عن السؤال الهام: لماذا يخفق التطور السياسي في المجتمعات العربية ويمضي بخطى أسرع في مجتمعات أخرى، في الشمال، وفي الجنوب على حد سواء؟

المصادر العربية

الخطيب محمد فتح الله

1967 النظام السياسي في الصين الشعبية، مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة.

1966أ دراسات في الحكومة المقارنة، دار النهضة العربية، جـ 1، القاهرة.

1966ب الحكومة الاتحادية في سويسرا، الانجلو، القاهرة.

1965 النظام السياسي في الهند، الانجلو، القاهرة.

الرشيدي أحمد حسن

1988 تطور علم السياسة في مصر: النظم السياسية المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، سلسلة بحوث سياسية (4)، القاهرة.

المنوفي كمال

1987 أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ط 1، الكويت.

بدر الدين اكرام

1986 الديمقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية، دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

حرب أسامة الغزالي

1987 الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت.

حماد مجدي

1987 العسكريون العرب وقضية الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

درويش إبراهيم

1969 الدولة: نظريتها وتنظيمها، دار النهضة العربية، القاهرة.

رشاد عبدالغفار

1993 قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

عودة جهاد

ب.ت نحو جماعة وطنية في مجال السياسة المقارنة، البعد البحثي «ملاحظات أولية، سلسلة بحوث رقم (2).

غانم السيد عبدالمطلب

1984 النظم السياسية المقارنة، نماذج التبادل السياسي من أوروبا وافريقيا، دار القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة.

غانم السيد عبدالمطلب

ب.ت دراسات نظرية في الحكومات المقارنة، جامعة القاهرة.

ليلى محمد كامل

1967 النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار الفكر العربي، القاهرة.

مسعد نيفين

1988 الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

1993 «التحولات الديمقراطية في الوطن العربي» (محرر) مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

المصادر الأجنبية

Almond, G.

1987 "The development of Political Development". M. Weiner & S. Huntington eds. Understanding Political Development. Boston: Little Brown and company.

1990 Discipline Divide. Schools and Sects in Political Science. Beverly Hills: Sage Publications.

Chilcote, R.

1981 Theories of comparitive politics: The search for a paradigm. Boulder, Colorado: Westview Press.

James, B. & Hardgrave, R.

1977 Comparative Politics: The Quest for Theory. Columbus, Ohio: Charles E. Merrill. Publishing Company.

Macridis, R.

1983 Modern Political Systems: Europe. Englewood Cliffs: Prentice Hall.



اجتماع

المدخل إلى البنائية

احمد ابو زيد
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 1995

مراجعة: أحمد حسين حسن*

يعد هذا الكتاب الذي نحن بصدد عرضه ومراجعته، من الكتابات القليلة في موضوع تفتقر فيه المكتبة الأكاديمية العربية إلى الوفرة العلمية النظرية والأمبيريقية على السواء، وهو موضوع البنائية structuralism، حيث يقل المنتج العلمي «كتابة ودراسة». ومن ثم، فإن الباحثين المتخصصين في الأنثروبولوجيا، والانثروبولوجيا الاجتماعية بوجه خاص، يواجهون بنقص واضح فيما يتعلق بنظريات البنائية ومنهجية البحث والتفكير في إطارها، منهجا يمكن اتباعه وتطبيقه في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية الأخرى.

ومن هنا، فقد جاء الكتاب بوصفه إسهاما نظريا في هذا الإطار. وهو لمؤلف، باحث مخضرم، له باع طويل في مجال الأنثروبولوجيا ونظرياتها ومناهجها، يعود تاريخه معها إلى الخمسينيات. وقد مكنه اهتمامه الكبير بهذه القضية من تأسيس علاقات حميمة مع بعض من جيل رواد الأنثروبولوجيا العالميين، يأتي على رأسهم ليفي شتروس، راد كليف براون، وغيرهما.

والكتاب الذي نعرض له الآن، يضم مقدمة وسبعة فصول وخاتمة. في

* باحث مساعد في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المقدمة يؤكد الباحث حقيقة أساسية مؤداها أنه وعلى الرغم من تكرار استخدام وذيوع مصطلح البنائية، في أنساق معرفية متعددة ومتنوعة كالانثروبولوجيا والأدب والفلسفة، وعلم النفس التحليلي في بعض الأحيان، إلا أن هذه الكتابات، على كثرتها، لم تخرج بالمفهوم عن دائرة الإبهام والغموض النظري والأكاديمي، التي ظل رهينا لها فترة طويلة. ويؤكد صحة ذلك ويعضده اتسام معظم الكتابات البنائية بالصعوبة والتعقيد.

ويقول الباحث أن من آيات هذا الغموض، أيضا، اختلاف العلماء والمفكرين الفرنسيين أنفسهم الذين إرتبط بهم المفهوم منذ مهده الأول، فلا يكادون يتفقون حتى على مجرد المقصود بالبنائية، من حيث كونها حركة فكرية أو مذهباً فلسفيا أو منهجا وأسلوبا للتفكير والبحث.

ويقرر الباحث أن ثمة درجة من الخلط بين مفهوم البناء الاجتماعي social structure المستخدم في كتابات المدرسة الأنثروبولوجية البريطانية، المتأثرة بفكر راد كليف براون، وبين البنائية structuralism الفرنسية، لدى عدد من المتخصصين ومن هنا كان تفضيله لأن يفرد فصلاً كاملاً، هو الفصل الثاني، لمناقشة هذين المفهومين وتبيان نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما.

وإذا نظرنا إلى الفصل الأول، المعنون «بعصر البنائية - البداية»، فإن الكاتب يتحدث عن ارتباط النظرية والمنهجية البنائيين بالفكر الفرنسي المعاصر. ويركن إلى البنائية بوصفها أحد أهم الإتجاهات الفكرية التي لقيت رواجا، وشهدت هيمنة على الفكر العلمي والأكاديمي في المجتمعات الفرنسية، ثم الأوروبية والأمريكية. استخدمت البنائية في كل من الخطابين العلمي والعامي على السواء، وبمعان ومقاصد مختلفة اختلافا يثير البلبلة والحيرة. ولكن هذا الانتشار الذيوع - في رأي الكاتب - ما هو إلا خير دليل على نجاح المفهوم في تخطي الحدود والحواجز التي تفصل بين مختلف التخصصات المعرفية، بداية من الانثروبولوجيا مرورا بعلم النفس والنقد الأدبي .. ونهاية بالاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، بل والفن والسينما.

وفي سياق هذا الفصل، نجد الكاتب يحذر، وبشدة، من خطأ وقصور الاعتقاد بتلقائية النظرية البنائية أو المنهج البنائي أو بفجائيتهما وافتقارهما إلى جذور عميقة ضاربة في القدم وفي المذاهب الفكرية والفلسفية السابقة. بل أن عكس ذلك هو الصحيح تماما، إذ إننا نجد أن كثيراً من الأفكار الأساسية التي

تكمن وراء البنائية كانت موجودة، بل وشائعة، في الفكر الغربي، وبالذات في كثير من كتابات القرن التاسع عشر، وبخاصة كتابات الرواد الأوائل، كمثل ماركس وفرويد والعالم الغربي السويسري دوسوسير. فهؤلاء الثلاثة، في رأي الكاتب، هم المبشرون الحقيقيون، في القرن التاسع عشر، بالبنائية.

ومن منطلق تأكيد الكاتب على الأهمية القصوى للظروف والفعاليات الفكرية والثقافية التي خبرها المجتمع الفرنسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ومن حيث تأثيرها على ظهور البنائية كحركة فكرية متكاملة ومتمايزة، ساعدت على اسباغ النكهة الفرنسية للبنائية، فإنه يسعى إلى استعراض ذلك في علاقته بالتغيرات التي كانت تحدث وتتلاحق في المجتمع الفرنسي، والتي تمخضت في نهاية الأمر عن ظهور حركة فكرية تحل محل المذاهب والاتجاهات الفكرية والفلسفية التي كانت سائدة من قبل.

وفي الفصل الثاني، يجتهد الكاتب في مناقشة اشكالية العلاقة بين البنائية والبناء، فيؤكد، في البداية، ما كان قد مر عليه بمجاله في المقدمة من أنه لا يزال هناك كثير من المصطلحات الأساسية في الكتابات البنائية، في حاجة إلى شرح وتفسير، بل إن اراء البنائيين كلها لم تتفق على وضع تعريف واحد لهذه المصطلحات، بما في ذلك كلمتي «بناء، بنائية»، ذاتها. ويصل الأمر إلى حد الإخفاق في التمييز، لدى بعض من الأساتذة المتخصصين في العالم العربي على الأقل، بين البنائية كما تستخدم في الكتابات الأنثروبولوجية البريطانية والبنائية الفرنسية.

ويؤكد الكاتب أنه ربما كان السبب الحقيقي وراء ذلك الغموض، هو أن البنائية تهدف في صورتها المتطرفة إلى رد، أو تقليص، كل التجربة الإنسانية، سواء كانت سياسية أو اخلاقية أو شخصية، إلى ما يوصف في العادة بأنه «النظريات العلمية في اللغات الحديثة»، وأنه في الوقت الذي يدافع أنصار البنائية عن غموض الصيغ التي يستخدمونها، ويحاولون تبريرها، فإن أعداءهم، وبخاصة في بريطانيا، يؤكدون أن التاريخ الثقافي بأكمله لم يشهد حركة فكرية تزعم أنها تنتمي إلى الانسانيات Humanities. وفي رأي الكاتب، فإن هذا الغموض ومحاولات التشبث به، إنما تبلغ مداها وذروتها لدي جاك لاكان Lacan وفي حدودها الدنيا تقف عن كلود ليفي ستروس C.L. Strouss، الذي تميزت كتاباته بالدقة والسلاسة والوضوح.

ويستهل الكاتب تلك التفرقة – المنتظرة – بين البنائية والبناء، بالتفرقة ما بين

أصول مفهوم البنائية في اطار المدرستين الفرنسية والبريطانية. ففي الوقت الذي يغلب على الفكر البنائي الفرنسي طابع التجريد والتنكر وعدم الاهتمام بالامبيريقية، بدعوى أن النزعة الامبيريقية تحد من إنطلاق الفكر وتضع قيوداً على قدرة الفكر الانساني على التحليق إلى مستويات عالية من التجريد. ومن ثم، كان من نتيجة ذلك أن انصرف البنائيون الفرنسيون، عن القيام بالبحوث الحقلية المركزة التي تستغرق فترات طويلة من الزمن، في حين نجد البنائيين البريطانيين يولون أهمية مطلقة للبحوث الحقلية، من حيث جمع الحقائق والوقائع، من المجتمع موضوع الدراسة، وتلتصق على هذا الأساس «بالأرض وبالواقع المشخص العياني». هنا، ووفقا لما يرى الكاتب، تكمن معظم الفوارق بين البنائية الفرنسية والبنائية البريطانية.

وعندما يتخذ الكاتب خطوة أكثر تقدما في سبيل التفرقة بين البناء والبنائية، فإنه يرتد بمفهوم البناء أو البناء الاجتماعي إلى العالم البريطاني راد كليف براون، الذي كان لدراساته الميدانية، التي انطلقت من رؤية المجتمع البدائي بوصفه كلا بنائيا اجتماعيا، ولمقالاته عن البناء الاجتماعي، الفضل في صياغة أكثر بلورة للمفهوم، وتوجيهه والإستعانة به في إجراء الدراسات الحقلية.

ولكن واقع الحال بالنسبة لمفهومي البناء والبنائية لدى المدرسة الفرنسية كان مختلفا، فمع استمرار الغموض حول هذين المفهومين، نجد ليفي شتروس وقد قدم كتابين هامين هما: «الأبنية الأولية للقرابة» و«الفكر الوحشي»، وكان الأخير بمثابة نقطة البداية لانتشار البنائية في فرنسا والعالم. وقد قرر ليفي أن البناء هو «كل متكامل يتألف من عدد من العناصر الأساسية المتداخلة والمتقابلة والمتساندة وبحيث لا يمكن تغيير أي عنصر من العناصر من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيير بقية العناصر».

ولقد مثل الفصل الثالث – في رأينا – ردة منهجية للكاتب، من حيث تخليه عن حقيقة أن الأصول التاريخية للبنائية تكمن لدى ليفي «ستروس، ومعاودته القول بأن أصولها الحقيقية تكمن في علم اللغويات Linguistics وفي وجه أخص لغويات فردينان دوسوسير Ferdinand de Soussure الذي أهتم في كتابه «دروس في اللغويات العامة» بالنظر إلى اللغة، بوصفها نسقاً، بوصف المجتمع مجموعة من الأنساق، التي يتألف كل منها من عدد من النظم والظواهر المتكاملة والمتساندة وظيفيا، وإلى أنه لا يمكن فهم المعنى الحقيقي للغة إلا عن طريق دراستها في

علاقاتها بالأنساق الأخرى للعلامات (نسق الشعائر الدينية والطقوس والممارسات السحرية وما إليها)، تلك التي تتكشف لنا بوصفها أنماطا من اللغات، لأنها تقوم بتوصيل معان معينة بالذات.

وعلى مدى هذا الفصل، يحاول الكاتب جاهدا اثبات الصلة الوثيقة بين الانثروبولوجيا ومنهج اللغويات، كما يتجسد ذلك في أعمال ليفي ستروس ودوسوسير، كما يحاول اثبات أنه من الصعوبة بمكان فهم الكتابات البنائية، في مختلف فروع المعرفة التي يتعرض لها المفكرون البنائيون، إلا في ضوء اللغويات.

ويختم الكاتب هذا الفصل بمجموعة من الحقائق الأساسية، أهمها تأكيده على كون البنائية منهجا وأسلوبا للدراسة والبحث (يطبق على كل الظواهر الإنسانية الاجتماعية) وتميز المنهج الأنثروبولوجي بالنظرة الشمولية الكلية، ومناصبة البنائية العداء الصريح للسببية وعدم إكتراثها بالبحث عن علل الأشياء أو أسبابها.

وفي سياق الفصل الرابع من الكتاب - قيد العرض - يتحدث الكاتب عن البنائية والفكر الرمزي، مؤكدا أهميتها في دراسة الانساق الثقافية الأكثر تجريدا، كالأنساق الرمزية التي تتمثل بوجه خاص في النظام الطوطمي وفي الأساطير. وعلى نحو ما ذهب ليفي شتروس، فإنه يمكن دراسة انساق الرموز والوصول بموجبها إلى فهم العقل الإنساني في ذاته.

ويحاول الكاتب، من خلال تفصيل دراسات ليفي شتروس للانساق الرمزية في الطوطمية والأساطير، من خلال سلسلة كتاباته، التي بلغ فيها التحليل البنائي عنده الذروة «وأهمها الطوطمية في الوقت الحالي» وكتابه الضخم «اسطوريات»، وكذلك كتاب «الفكر الوحشي» LapenseŠe Squvage يحاول الانطلاق لأعمال المنهج البنائي وتطويعه في فهم الانساق الرمزية، مشيرا إلى قدرة الفكر الرمزي، بوجه عام، على تحليل اللاشعور والكشف عنه وتقديم ما يسميه عدد من الكتاب البنائيين «ما بعد اللغة» Metalanguage. وإذا كان الكاتب قد عرف الطوطمية لدي شتروس، بوصفها تغطي العلاقات التي يعتقد قيامها بين فئتين متمايزتين، أحداهما طبيعية والأخرى ثقافية (الطبيعية تتألف من أصناف وآحاد والثقافية تتكون من جماعات وأشخاص) فإنه أقرها مثل شتروس - أي الطوطمية - بوصفها نوعا من الحساب المنطقي البدائي الذي لا يختلف عن العمليات العقلية عند الرجل المتحضر.

ويأتي بعد ذلك الفصل الخامس، بعنوان «البنائية وعلم العلاقات»، الذي يعمل فيه الكاتب على توظيف المنهج البنائي في دراسة الأدب وأشكال الكتابة المختلفة ويعزو قدرة المنهج الأنثروبولوجي على ذلك، وباقتدار، إلى امتداد الأنثروبولوجيا إلى مجالات مختلفة، كالأدب والنقد الأدبي وعلم النفس التحليلي والفلسفة. وإذا كانت البنائية تهتم بدراسة مكونات النسق وعلاقاتها بعضها ببعض، فإنه يمكن استخدامها في دراسة النص، من الداخل، من دون الرجوع إلى أية عوامل أو مؤثرات خارج النص ذاته لفهم بنائه وتفسير البناء. ويعرف الكاتب علم العلاقات، أو السيميولوجيا Semiologie، بوصفها ذلك النسق المعرفي الذي ينظر إلى العلم الاجتماعي والثقافي على أنه سلسلة من انساق العلاقات التي يمكن مقارنتها باللغات. فالأشياء التي تحيط بنا ليست مجرد أشياء أو أحداث مادية محسوسة، ولا تقوم بيننا وبينها أي علاقة أو رابطة، وإنما هي موضوعات وأحداث لها معني محدد.

ولقد كان الفضل الكبير لرولان بارت R. Barthes في حمل لواء هذا التوجه، الذي يهدف إلى تطبيق منهج اللغويات البنائية في مجال الأدب والنقد الأدبي، هادفا، في نهاية الأمر، إلى تحليل كل المركبات الثقافية عن طريق دراستها ومعالجتها كأنساق من العلاقات تعبر عن معان معينة. كذلك، كان لبارت أثر كبير في تحقيق دعوة دوسوسير في تأسيس علم للعلاقات، وإن كان الأول قد أدخل على هذه الدعوة بعض التعديلات.

ويسعى الكاتب، في الفصل السادس، للحديث عن البنائية وانساق الفكر، فيثير في البداية اشكالية ارتباط المفكر بنسق فكري محدد واضح، ورفض الكثير من المفكرين لهذا الموقف انطلاقا من كونه يفرض قيودا على حرية الانطلاق الفكري، ويضعهم في اطار قوالب نسقية نظرية صارمة. وينطبق هذا الموقف على مفكرين آخرين. كالمفكر الفرنسي ميشيل فوكو M.Faucault أشهر المتمردين الخارجين على البنائية كنسق فكري ومنهج للبحث.

وهنا تثار اشكالية تصنيف فوكو، من حيث كونه بنائيا أو غير بنائي... أو غير ذلك، ويسوق الكاتب على ذلك، من واقع آراء العالم، الحجج الكثيرة. فهو بنائي، لأنه في كتاباته يميل إلى استخدام كلمة بنائي للإشارة إلى نوع التحليل الذي كان يقوم به. كما أنه يعطي الكثير من الاهتمام للغة، شأنه شأن المفكرين البنائيين المتأثرين بمنهج اللغويات البنائية. بل أنه يستخدم في كتاباته مصطلحات

هي من أهم ملامح الكتابات البنائية، مثل العلامة والدالة، وهي في حد ذاتها تعتبر دليلا كافيا ومؤشرا على الانتماء للبنائية كذلك، فإن معارضته للنزعة الإنسانية تضعه في مصاف البنائيين.

وهو أيضا غير بنائي، لتعمده اثارة قضايا ومشكلات لم يهتم بها البنائيون مطلقا، ولا تتصل إتصالا مباشرا بنمط تفكيرهم أو تتفق معه. وإذا كان ثمة ارتباط له مع البنائية فهي لا تعتبر لديه منهجا. وإنما مجرد صدفة ساقه إليها التعرض لموضوع بحث ما. كما أن استخدام فوكو لكلمة «بناء» جاء فضفاضا وغير محدد.

.. وأيا كان الأمر، فقد كان فوكو يسعى جاهدا. لأن يبعد عن نفسه صفة البنائية، التي تكاد تكون تُهْمةً» لديه.

وفي الفصل السابع، يسعى الكاتب إلى رصد أهم ملامح وسمات مرحلة تفكيك Deconstruction البنائية، والخروج عليها والتنكر لمنهجها ونظرتها الاستاتيكية وموقفها المناوىء للتاريخ والسياسة. وهي المرحلة التي يطلق عليها «ما بعد البنائية». التي، وإن كانت لا تؤلف مدرسة واحدة متميزة ومتماسكة ولا يجمع أصحابها سوى معارضتهم للبنائية، فإن ثمة قواسم مشتركة بينهم في اطار هذه المعارضة، مؤداها أسلوب تفكيرهم المناوىء للمنهج العلمي ولفكرة الموضوعية وعدم احتلال المعرفة العلمية مكانا بارزا في تفكيرهم أو كتاباتهم، وعدم تركيزهم على أوجه التشابك والتشعب في الظواهر التي يدرسونها، بل انصرافهم إلى تبيان جوانب التناقض والاختلاف. وكذلك اهتمامهم بما لم يهتم به البنائيون: بالمشكلات السياسية والتاريخية.

ويتناول العرض بعض هؤلاء، من مفكري ما بعد البنائية، في محاولتهم تفكيك البنائية. وعلى رأسهم جاك دريدا وجوليا كريستيفا ورولان بارت. في المرحلة المتأخرة من حياته - بالإضافة إلى ميشيل فوكو وكذلك الفيلسوف الفرنسي لوي التوسير L. A lthusser.

وفي الخاتمة، يؤكد الباحث أنه لم يكن الهدف من كتابه الاحاطة الشاملة بكل جوانب البنائية كحركة فكرية ومذهب فلسفي، بقدر ما كان الهدف التركيز عليها بوصفها منهجا للبحث والنظر إلى الأشياء يمكن الاسترشاد به في مختلف فروع المعرفة. ويوجز الكاتب في تلك الخاتمة أهم سمات المنهج البنائي، وهي وحدة الأصل التاريخي والمعرفي لكل من ينتمي إليها. (اللغويات البنائية) وكونه منهجا

تزامنيا وليس تتبعيا أو تاريخيا ونظرته الكلية الشمولية، وعدم اقتناعه بالدراسة السطحية الملموسة، وإنما تغلغله إلى ما تحت السطح وما وراء الواقع الامبريقي.

والحقيقة فإنه وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا المؤلف، في الحقبة التاريخية المعرفية وتناول الكاتب للموضوع باقتدار وتميز وبتركيز شديد، إلا أن ثمة ملاحظات أساسية تتعلق بالكتاب يمكن اجمالها بأن الكاتب إذا كان قد عاب على البنائيين أنفسهم اتسامهم بالغموض والابهام في الكتابة والعرض، فإنه لم يكن، هو ذاته بمنأى عن الوقوع في هذا الشراك، اللهم إلا في حالات توضيحية بسيطة، وقد نلتمس له العذر فيما يتعلق بطبيعة القضية التي يتناولها.

كذلك، فإننا نلمس وجود قدر من الاختلاف والتوتر الداخلي، يلمحه القارىء من بعيد بين سطور وفي ثنايا الكتاب، وبخاصة ما تعلق منها بالأصول التاريخية والجذور المعرفية للبنائية. فتارة يرتد بها إلى مفكري القرن التاسع عشر، وعلى رأسهم ماركس وفرويد ودوسوسير، وتارة أخرى يؤكد أن الفكر البنائي يعود إلى ما قبل القرن التاسع عشر بكثير.

Arab Women
Between Defiance and Restraint

Suha Sabbagh (ed)
Interlink Publishing Group, Inc. 1996, pp :267

مراجعة: زكية الهاشمي*

يمكن اعتبار كتاب «المرأة العربية بين التحدي والتحكم» مرجعا هاما للدراسات التي تعمل على التعرف إلى دور المرأة في المجتمعات العربية المعاصرة، ومعرفة الظروف التاريخية التي ساعدت على نشأة هذا الدور وتطوره. فالمعلومات القيمة التي يحتويها الكتاب، مصدرها أهل الاختصاص والعاملون في قضايا المرأة ومتابعة شؤونها في عالمنا العربي. ونحن نلتقي في هذه المعلومات مع ما يلقي الضوء على ما تقوم به المرأة العربية من جهود وما تسعى إليه من

(*) قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة الكويت.

أجل إحقاق حقوقها في المجتمع وعلى صعيد المساواة، كما نتعرف على مختلف توجهات النساء العربيات، من خلال آراء مجموعة منهن، يحتللن مواقع بارزة في الحياة العربية المعاصرة، اجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

يقع الكتاب في تسعة أجزاء، يختص كل جزء بعرض لواقع المرأة العربية في قطر أو مجموعة من الأقطار العربية، من زوايا وفي قضايا مختلفة.

فالجزء الأول يتناول حقوق المرأة العربية بشكل عام، وفيه تناقش سارة براون نظرة الرجل العربي إلى المرأة العربية، والعقبات التي تحاول المرأة العربية تجاوزها، ليكون دورها أكثر فعالية وتأثيرا في بناء مجتمعها. وهنا تركز الكاتبة على المشاركة النسائية في الحياة السياسية والاجتماعية.

وتناول الموضوع نفسه الكاتبتان رملا خالدي وجودت تكرا، اللتان تذكران أن المرأة العربية استطاعت أن تنال حقها في التعليم والرعاية الصحية، وهي تحاول جاهدة تحسين وضعها الوظيفي وتحقيق المساواة مع الرجل في العمل.

وننتقل إلى الجزء الثاني، مع حوارين الأول أجرته معدة الكتاب سها صباغ مع السيدة حنان عشراوي، التي تحدثت في موضوع الديمقراطية ونظرة المرأة الفلسطينية إلى موضوع السلام. أما الحوار الثاني، فمع وزير الإعلام الأردني السابق السيدة ليلى شرف، ويدور حول دور المرأة الأردنية في مجتمعها، ومدى استفادتها من الديمقراطية التي اطلقت في الحياة السياسية وفرصها في العمل خارج المنزل.

وهذا الجزء من الكتاب يتضمن أيضاً تحليلاً لحقوق المرأة العربية في تونس، إذ يتناول الكاتب ريتشارد كرتس موضوع مساواة الرجل بالمرأة في المجتمع التونسي من ناحية الحقوق المدنية، والتعليم وكذلك العمل. ويذكر كرتس أن هناك تقدماً ملحوظاً في القوانين والإنجازات الاجتماعية في المجتمع التونسي بما يشجع فكرة ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ومن ثم تطبيقها في تونس، ويدل على إقرار تونس بأهمية مشاركة المرأة في بناء المجتمع.

أما الجزء الثالث من الكتاب، فيتناول موضوع المرأة والعمل خارج المنزل في عدة مقالات منها مقالة «المرأة والعمل في العالم العربي» للكاتبة ناديا حجاب، التي تناولت محاولات المرأة العربية وجهودها للحصول على مناصب في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية أسوة بالرجل.

وفي مقالة أخرى تطرقت الكاتبة بثينة شعبان إلى وضع المرأة العربية في المجتمع

السوري، والظروف التي تعيشها المرأة وتحد من مشاركتها الفعالة في المجتمع. فسوريا تعتبر دولة زراعية تعتمد على المرأة للعمل في الحقول الزراعية، وربما من دون مقابل، مما يعني إجحافاً بحقها. وتذكر الكاتبة شعبان أن المرأة السورية، سواء أكانت مسلمة أو مسيحية، تمر بتلك الظروف، لأن ما يحكمها ظروف المجتمع ذاته.

وهناك مثال آخر على تدني وضع المرأة العربية في جزء آخر من العالم العربي فقد أثارت الكاتبة شيلا كارابيكو موضوع المرأة العربية في المجتمع اليمني والظروف الصعبة التي تعيش تحت وطأتها ومحاولات المرأة اليمنية تخطي الحواجز من أجل السعي للمشاركة في المجتمع، على جميع الأصعدة، وبالأخص على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وإن كانت هناك معوقات لحركتها.

والجزء الرابع من الكتاب، يدور حول موضوع تعليم المرأة العربية. وفيه تناقش الكاتبة سميرة حرفوش ستركلاند أهمية تعليم المرأة العربية وتدريبها على العمل في شتى المجالات، كي تسنح الفرصة للمشاركة بصورة فعالة في بناء مجتمعها. وتقترح الكاتبة ستركلاند إيجاد ميزانية خاصة لتعليم المرأة العربية وتدريبها.

ويعرض هذا الجزء من الكتاب لمثال المرأة العربية العاملة خارج المنزل. فقد ذكرت الكاتبة نجاة السنابراي مهنة التمريض في المملكة العربية السعودية، بعد أن برزت حاجة ماسة في المجتمع السعودي إلى توظيف المرأة السعودية في مجال التمريض، حتى يصبح المجتمع في غنى عن العمالة الوافدة. ولذا فقد أفسح المجال للمرأة للعمل خارج منزلها. وتذكر الكاتبة السنابراي أن مهنة المرأة العربية قد يتم تحديدها في الدول العربية الإسلامية وفقاً لما يعتبر مناسباً للمرأة المسلمة.

وتذكر الكاتبة عبلة عماوي مثالاً آخر عن أهمية تعليم المرأة العربية. ويتجسد هذا المثال في المرأة الأردنية، التي تزداد مشاركتها في بناء مجتمعها، ويشكل مجموع النساء العاملات في الأردن ما نسبته 46,4% من الأيدي العاملة في الأردن.

ويخصص الجزء الخامس من الكتاب للحديث عن أوضاع المرأة اللبنانية في ظل الحرب الأهلية وما بعدها. وتتناول الكاتبة هلا مقصود تأثير الحرب في المجتمع اللبناني وعلى مدى مساهمة المرأة في بناء مجتمعها، حيث سعت لإيجاد السلام أكثر مما سعت إلى زيادة مساهمتها في ميادين العمل المختلفة. فهي هدفت إلى إعادة بناء مجتمعها ومن ثم المشاركة فيه.

وقد أجرت الكاتبة سها صبّاغ مقابلة مع السيدة جيني مقدسي، حول

ظروف الحرب الأهلية التي عاشتها المرأة اللبنانية وكانت سببا في تقييد حركتها ومشاركتها في المجتمع اللبناني. وتذكر الكاتبة جوليندا أبو ناصر آثار الحرب على المرأة اللبنانية ومساهمتها في المجتمع بعد توقف الحرب، بما يعوض المجتمع لنسبة كبيرة من شبابه الذين ذهبوا ضحية الحرب الأهلية. وتقول إن الظروف التي تلت الحرب هيأت للمرأة اللبنانية امكانية المساهمة بشكل واسع في بناء المجتمع.

والجزء السادس من الكتاب يناقش وضع المرأة الفلسطينية فيه تشرح الكاتبة سها صباغ ظروف حياة المرأة الفلسطينية والقيود المفروضة عليها، التي تحد من مشاركتها في بناء مجتمعها. وتذكر الكاتبة صبّاغ أن دخول المرأة في الانتفاضة قد أبرز دورها وأصبحت تميل إلى التحرر من قيود الاستعمار بمقاومة أكبر.

وتتناول الكاتبة ريتا جياسامان دور وأثر الانتفاضة الفلسطينية على المرأة، وكيف أنها كانت سبباً في تشجيعها على المشاركة مع الرجل في بناء مجتمعها. وتعتقد الكاتبة جياسامان أن المرأة الفلسطينية هي جزء هام من القيادة السياسية الفلسطينية.

أما الجزء السابع من الكتاب فهو يعرض لموضوع المرأة العربية والإسلام على الصعيد السياسي، وتتناول فيه كل من الكاتبة ايفون يزبك حداد والكاتبة جين سميث نظرة الإسلام للمرأة وتكريمه لها واحترام حقوقها الشرعية، وتشيران إلى أن الإسلام يضمن حقوق المرأة في الزواج وفي الشؤون العائلية وفي الإرث وفي إدارة المرأة لأموالها.

وفي جانب آخر تذكر الكاتبة عبلة عماوي أن المشكلة لا تكمن في الإسلام، حتى تشارك المرأة في المجتمع وإنما حتى تنال المرأة حقوقها كاملة. وبالتالي، فلا بد من السعي لإيجاد حلول مع الذين يفرضون قيودا على حركة المرأة العربية في مجتمعها.

والجزء الثامن من الكتاب يدور حول موضوع المرأة العربية في الدولة والمجتمع المدني. وقد قدمت الكاتبة ميرفت حاتم مثالاً يعبر عن ذلك، يتجسد في الظروف السياسية والاقتصادية في مصر، التي تحدد علاقة المرأة العربية بالدولة القائمة. ذلك أن الدولة من شأنها منح الفرصة للمرأة للمشاركة في المجتمع أو حرمانها من تلك الفرصة. فالكاتبة حاتم تعتقد أن الظروف السياسية والاقتصادية في عهدي الرئيسين السادات وحسني مبارك لم تشجع المرأة المصرية على نيل حريتها وحقها في المساواة مع الرجل، بل فرضت عليها أنماطاً جديدة من اللامساواة الاقتصادية والسياسية.

وذكّرت الكاتبة سها صبّاغ في مقالتها «نظرة العرب للأسرة» بجميع النواحي السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والدينية، وبأن النظام العائلي في المجتمع العربي قابل للتغير بحكم ظروف المجتمع وثقافته. فالعلاقات داخل العائلة العربية تمثل جزءاً أساسياً من الحياة الاجتماعية، والمؤسسات الدينية في المجتمع العربي تشجع على تقديس الحياة العائلية.

وتعطي الكاتبة سوزان سليوموفكس مثالاً للنظام العائلي في المجتمع الجزائري والظروف الصعبة التي مرت بها المرأة الجزائرية، وكفاح المرأة وجهودها من أجل الحصول على حقوقها ومساواتها بالرجل في مجتمعها. أما على صعيد مجتمع الخليج العربي، فقد أعطت الكاتبة تغريد القدسي مثالاً عن حقوق المرأة الخليجية ومدى مشاركتها في المجتمع، الذي تمثل بدور المرأة الكويتية في المجتمع الكويتي والظروف التي مرت بها، مقارنة بمجتمعات الخليج الأخرى. فقد دخلت المرأة الكويتية بشكل واسع مجالي التعليم والعمل وحصلت على مراكز أكاديمية ومناصب إدارية داخل الصرح الجامعي، وإن كانت المرأة الكويتية لا تزال محرومة من حقها في الانتخاب كانتخاب أعضاء مجلس الأمة الكويتي.

أما الجزء التاسع والأخير من هذا الكتاب، فيخصص لموضوع المرأة والأدب ومدى استخدام المرأة العربية لهذا المجال في التعبير عن شجونها. وتتحدث الكاتبة بثينة شعبان في هذا المجال عن مساهمة المرأة العربية في الأدب، وهي تعتقد أن المرأة قد تفوق الرجل أحياناً في هذا المجال، إذ تعتبر المرأة العربية الأدب وسيلة أكثر حرية وأرحب للتعبير عن نفسها وحقوقها ومطالبها بالتحرر من قيود المجتمع المفروضة عليها.

وقد أجرى الكاتب سامر رينو مقابلة مع الشاعرة العراقية لمياء عباس عمارة، تناول قضايا الأدب العربي والظروف التي مرت بها الشاعرة عمارة كامرأة عربية متغربة تعيش الواقع الأمريكي، وهي تعبر بالشعر عن شعورها وما تلاحظه هناك من تغيرات طرأت على الأسرة العربية داخل المجتمع العربي. فقد ذكرت بأن هناك صراعا داخل الأسرة العربية المتغربة يدور حول مشكلة تربية الأبناء في الغرب، وأسلوب الحياة الغربية وانعكاساتها على نشأة الطفل العربي، الذي يعيش بعيداً عن المجتمع العربي حيث تختلف العادات والتقاليد المؤثرة على تربيته.

ومقابلة أخرى أجرتها الكاتبة سها صبّاغ مع الكاتبة السورية كامار كيليني، التي ألفت العديد من الكتب حول قضايا المرأة العربية، وفرص المرأة العربية لدخول مجالات الحياة المختلفة في المجتمع العربي. ويدور النقاش بين الطرفين حول موضوع مساواة المرأة بالرجل وأيضاً مهنة المرأة العربية كصحفية تستخدم الصحافة وسيلة للتعبير عن مطالبتها بحقوقها أسوة بالرجل العربي. فهناك، مثلاً، شبكة من الحركات النسائية الموجودة في مجموعة من العواصم العربية، تعمل لها نساء عربيات صحفيات يبذلن جهودهن لصالح منظمة المرأة والسلام، ومن أهدافها الحد من العنف والتسلح في العالم العربي.

إن كتاب «المرأة العربية بين التحدي والتحكم» مفيد جداً كمصدر للتعرف على المتغيرات التي تؤثر على حرية المرأة، ومساواتها بالرجل، في المجتمع العربي. فهو يساعد في حصر هذه المتغيرات ورصدها وفي تحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً في مدى مشاركة المرأة العربية في المجتمع العربي، وإن كانت المتغيرات تختلف من مجتمع عربي لآخر. فالهدف ليس التعميم (ولا يمكن التعميم في بعض الحالات) فطبيعة المجتمعات العربية تختلف من واحدة لأخرى. وإنما الهدف يكمن في التعرف على هذه المتغيرات وإيجاد اقتراحات وتوصيات بشأن ما يشجع مساهمة المرأة في بناء مجتمعها. (فمثلاً: متغير مدى تعلم المرأة العربية الذي يعتبر سلاح المرأة العربية ووسيلة هامة لدخولها ميادين مختلفة في المجتمع العربي).

..لكن حبذا لو كان الكتاب يحتوي على مقابلة جماعية تجرى مع مجموعة من النساء العربيات اللواتي يشاركن في مجتمعاتهن على جميع الأصعدة، حتى تتم مقارنة المتغيرات المؤثرة في حركة المرأة ومطالبها للمساواة بينها وبين الرجل في المجتمع العربي.

وحبذا لو كان الكتاب يحتوي على مقابلة مع الرجل العربي، كطرف حاسم في المجتمع، من أجل التعرف إلى رأيه بوضع المرأة ومكانتها في المجتمع العربي. فالفكرة وراء مقابلة الرجل للتعرف، هي نقاش وضع المرأة العربية وليس إيجاد الحلول لمواجهة العقبات التي تعترض مشاركتها في المجتمع العربي، لأن مشاركة المرأة تعتمد على المرأة العربية نفسها في مقاومة الظروف التي تحد من حركتها والتغلب على المصاعب.. والعلم سلاح قد تستخدمه من أجل الوصول إلى ما تصبو إليه.

النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع

هشام شرابي

مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 2، 1993، 281 صفحة

مراجعة: سمير أحمد الشريف*

يركز الكتاب على البحث في أسباب التخلف العربي، ساعيا إلى الاستدلال على طريق تجاوز هذه العقبة. وفي تناوله لمسألة التخلف، يوضح المؤلف أن ما يعنيه ليس التخلف الاقتصادي أو الإداري، تحديدا، بل يقصد ذلك التخلف الذي يكمن في أعماق حضارتنا الأبوية، والذي تسري آثاره فينا من جيل إلى جيل، من غير أن نشعر أو نتمكن من تفسيره ووضع العلاج له ونقبل التعايش معه راضين مستسلمين.

يشير المؤلف إلى أنه لا يسعى إلى إعطاء الحلول السحرية في دراسته بل يهدف إلى الوصول للخطوة الأولى/ الشرط الرئيس للتغيير في المواقف والممارسات. ويتمثل ذلك في الكشف عن أسباب التخلف، التي لن تساعد في التغلب عليه بل في تغيير الوعي تجاهه، مع اعترافه بأن عملية الوعي ليست سهلة على الإطلاق، وتتطلب نوعاً جديداً من القراءة، التي تتجاوز مجرد المطالعة إلى قراءة تشارك في تحديد معنى النص، يصبح فيها المبدع والمتلقي طرفين في حل معضلة تواجههما معاً.. كيف يتم ذلك؟

يحدد شرابي أطروحته بتلخيص مفاده أن مصير المجتمع يتوقف على مقدرته في التغلب على نظامه الأبوي واستبداله بآخر حديث، بكل ما فيه من بنى نفسية واجتماعية وسياسية. ومع أن النظام القديم اصطدم بالحضارة الغربية خلال المئة سنة الأخيرة، إلا أن هذا النظام لم يتغير ولم يُستبدل بآخر جديد. ما حدث، فعلا، أن القديم أصبح حديثاً من دون أي تغيير جذري فيه. ما أوجد نظاماً أبوياً مستحدثاً وحضارة مخضرمة يدّعي وتدّعي المحافظة على التراث والأخذ من المعاصرة، وإن كان واقع الأمر أن هذا النظام الأبوي لم يأخذ من الحداثة الصحيحة، ولم يقترب من التراث في الوقت نفسه، مما سبّب خللاً اجتماعياً وحالة حضارية معقدة كانت السبب الحقيقي في التخلف العربي.

---

* باحث من الأردن

هذا النظام الأبوي يرتكز على محور رئيس، يتمثل في استعباد المرأة الذي أفرز عداء عميقا، ومتواصلاً، في لا وعي المجتمع لحقيقة المرأة ودورها ونفي وجودها، فغابت المساواة بين نصفي المعادلة، وبذلك انتفى مبدأ المساواة بالمطلق.

الحل لن يكمن في مجرد الحصول على استقلال سياسي وقيام حكم وطني. فخبرتنا من خلال المدة التي مرت على تجارب دول عدة، تنفي هذا الزعم.

هل يمكن قيام ثورة أصولية توفر المناخات اللازمة لإحداث قطيعة مع التبعية المباشرة للغرب، وشن حملة شاملة ضد مصالحه ووكيله الصهيوني في أرضنا؟ وهل هناك ما يدل على إمكانية حدوث ذلك أو نجاحه؟ هل يكمن الحل في ثورة اشتراكية في العالم العربي للوصول لتلك الأهداف؟ وهل الطبقة المؤهلة تاريخياً للقيام بذلك تحوز على العوامل التي تمكّنها من القيام بالثورة المطلوبة؟

حسب معطيات واقعنا المعاصر فإن التحرر لن يكون عملية تحدث فجأة بل محصلة سباق طويل من التبدل والتغيير يتولدان في مجالات أساسية ثلاث: بنية تحتية مادية عقلانية/ مؤسسات اجتماعية/ ممارسات سياسية.

من هنا، لا بد من التخلي عن ضرورة ربط التحرر بالاستيلاء على السلطة بثورة تقليدية، لأن الإطاحة بنظام مستبد لا يضمن إنجاز العدالة والحرية.. وبالتالي، فإن شرط التحرر هو تدمير تصور الحرية القديم، الذي أخذت به الأبوية المستحدثة، نتعاطاه مختارين. أي أن المطلوب ابتكار أنماط تنظير جديدة واقعية، وإعادة النظر في مفاهيم الديمقراطية السياسية والوحدة والعدالة الاجتماعية، وصياغتها من جديد، وفقاً لمعطيات واقع مستجد في المجتمع العربي والعالمي.

وفي تناوله لهذه القضايا يركز شرابي على ضرورة معالجة الإمكانيات العملية القابلة للتحقق، والموجودة ضمن الوضع القائم ومؤسساته، التي من خلالها يمكن تطوير الوضع القائم بعيدا عن المثاليات الخيالية، ذلك أن أكثر المسائل إلحاحاً، هنا، هي مسألة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي مقدمتها قضية المرأة التي تتولى همومها الحركة النسائية - الأكثر أهمية من حيث طاقتها الكامنة فيها. ذلك أن حركة تحرير المرأة ستكون هي رأس الحربة للتغيير الاجتماعي والثقافي. وفي المدى المنظور فإن هذه الحركة هي الفتيل المؤهل لإشعال المجتمع من الداخل. وبالتالي، ستكون هي الدرع الذي يحمي المجتمع من الأبوية المتسلطة، وستكون هي حجر الزاوية الذي سيقوم عليه النظام الحداثي الجديد.

اقتصاد

دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات

حمدي عبدالعظيم

مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، 1995، 302 صفحة

مراجعة: ماجدة الانصاري*

يقدم حمدي عبدالعظيم، في كتابه عن دراسة الجدوى الاستثمارية، مساهمة ذات فائدة كبيرة، ليكون مرجعا لرجال الأعمال والمستثمرين والعاملين في البنوك وفي مجال الاستثمار عموما.

يتناول المؤلف الإطار العام لدراسات الجدوى الاقتصادية، موضحاً مفاهيمها وتصنيفاتها ومجالات استخداماتها وأهميتها، مركزاً على العلاقة بين دراسات الجدوى الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار الاستثماري والتخطيط الاستراتيجي للمشروعات.

ويبين المؤلف كيف أن دراسات الجدوى تعتبر بمثابة القلب للقرار الاستثماري السليم، بدءا من ظهور فرصة الاستثمار، إلى تقييمه، توصلا إلى النتائج الممكنة من وراء التأسيس والإنشاء. وقد شرح المؤلف العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار ومزاياه وحوافزه، من خلال دراسة جدوى القوانين والقرارات، وتأثير كل منها على جدوى الاستثمار. ويبين الكتاب تشريعات الاستثمار الواجب دراستها، والوثائق القانونية للمشروعات الاستثمارية، ليوضح كيفية اختيار الشكل القانوني للمشروع الاستثماري وبيان مزايا قيود كل شكل من الأشكال المتعددة والعوامل المؤثرة في اختبار الشكل القانوني (حجم النشاط، مدى مساهمة الحكومة في رأس المال، طبيعة النشاط، حجم التمويل) والقوانين الحاكمة لكل شكل قانوني.

وفي تناوله لدراسة الجدوى التسويقية للمشروعات الاستثمارية، يقدم

* باحثة احصاء وتخطيط - القاهرة.

المؤلف شرحا تفصيليا لأهم العوامل الواجب دراستها عند تقدير الطلب المتوقع على المنتجات، ويبين أهم طرق تقدير الطلب على المنتجات، ميدانيا. ومن ثم، يورد المؤلف حالات عملية، محلولة رياضيا، توضح كيفية تقدير الطلب، باستخدام طرق عدة.

وبعد هذا العرض، نلتقي مع المؤلف وهو يوضح مفهوم الدراسة الفنية وكيفية إجرائها ومراحلها وتكاليفها. وهو يتناول، في هذا الخصوص، الكيفية التي يتم بها تقدير حجم المشروع والانتاج وتحديد المواد ومواصفات ومهارات العمالة اللازمة، إلى جانب حجم المواد الخام والمستلزمات الوسيطة اللازمة لبدء ومزاولة النشاط واستمراره. كما يوضح كيفية تخطيط المشروع داخليا، وشكل العمل.

ويتناول الكتاب بعد ذلك شرح أهم بنود التكاليف الإستثمارية الثابتة والمتغيرة والملموسة وغير الملموسة، والتكاليف التي لها قيمة بيعية والتكاليف التي ليس لها قيمة بيعية، وكذلك أهم الإيرادات الاستثمارية أو الرأسمالية المتوقعة وكيفية تقديرها خلال العمر الإفتراضي للمشروع، وكيفية تحديد مصادر التمويل المختلفة. ويورد المؤلف عدداً من الحالات الرياضية المحلولة كأمثلة تطبيقية على ما سبق شرحه نظريا، ليوضح كيفية إجراء دراسات الجدوى المالية أو التجارية، لينتقل، من ثم، إلى تقديم شرح واف عن معايير تقييم الاستثمار، مع بيان مزايا وعيوب كل معيار، موضحاً الحالات العملية التطبيقية المحلولة للتدريب على إجراء دراسات الجدوى المالية، واستخدام معايير تقييم الاستثمار لاتخاذ القرارات.

الكتاب الذي يقع في ستة فصول، ينتهي إلى تبيان أهمية دراسات الجدوى الاجتماعية، أو القومية، مع ذكر أمثلة لما حدث في عدد من الدول المتقدمة والنامية، في هذا الخصوص.

ويوضح المؤلف المفاهيم المختلفة للربحية الإجتماعية للمشروعات الاستثمارية وحرص الحكومات والمستثمرين على عدم وجود تعارض بين الربحية الاقتصادية والربحية الاجتماعية، وكيفية التوفيق بينهما وكيفية استخدام أسعار الظل في حسابات الجدوى الاجتماعية للمشروعات. ويبين في ضوء ذلك، أهمية دراسة أثر المشروع على تشغيل الأيدي العاملة ومساهمته في علاج مشكلة البطالة كمعيار للحكم على جدواه اجتماعيا. ويناقش أثر المشروع في الدخل القومي أو القيمة المضافة، وعلى ميزان المدفوعات وقيمة العملة الوطنية من خلال

حساب سعر الصرف الضمني، وعلى الصحة العامة للعاملين فيه وعلى المواطنين المقيمين بالقرب من المشروع، وأثره في تلوث البيئة كالمياه والهواء والتربة. وعلى القيم الاجتماعية والحضارية والدينية، ويهتم المؤلف بعرض عدد من الحالات التطبيقية الرياضية لبيان كيفية حساب تأثير المشروعات الاستثمارية على الجدوى الاجتماعية أو القومية أو ربحية المجتمع من الاستثمارات المقترحة.

وبعد انتهاء فصول الكتاب نجد المؤلف وقد حرص على إضافة ملحق يحتوي نماذج لقوائم دراسات جدوى مشروعات الصندوق الإجتماعي في رئاسة الوزراء، وقوائم دراسات جدوى مشروعات جهاز بناء وتنمية القرية ونماذج دراسات جدوى لأحد المشروعات الصغيرة التي أعدتها مؤسسة فريد ريش ناومان الألمانية ونموذج دراسة جدوى قام بها أحد البنوك الاستثمارية حول إمكانية إقامة فرع للبنك في مدينة السادس من أكتوبر في مصر. وكل ذلك مع الشرح والتعليق.

وفي ضوء ما سبق نرى أن الكتاب يعتبر إضافة جديدة إلى مجموعة الكتب الموجودة في دور النشر والمكتبات حول دراسات الجدوى وتقييم المشروعات الجديدة.

جغرافيا سياسية

الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتيكية

معين حداد

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، ط1 1996، 173 صفحة.

مراجعة: عبدالله رمضان الكندري*

يحرص المؤلف في مقدمة كتابه «الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتيكية..» على إبراز ما للدراسات الجيوبوليتيكية عن أهمية واهتمام آثار الجدل في الأوساط

* قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة الكويت.

الأكاديمية والسياسية، وبخاصة في أوساط الجغرافيين، منذ بداية هذا القرن. ويبين أن مفهوم الجيوبوليتيكيا صيغ في السويد، وشاع استخدامه في المانيا غداة الحرب العالمية الأولى، كمصطلح تعبير عن الآراء التي كانت تدور بين الألمان (مواطنين وقادة)، عند إثارة قضية أساسية، هي موضوع الوحدة مع النمسا. إلا أن وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا، عام 1933، أفقد الجيوبوليتيكيا قيمتها في الأوساط العلمية والإعلامية، وظلت هذه القمة تتضاءل، خصوصا في ضوء ما آلت إليه الأوضاع في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولكن الجيوبوليتيكيا عادت إلى الظهور مرة أخرى في بداية الثمانينات، وبشكل أكثر إثارة وعشوائية مما سبق. وأخذت التحليلات المختلفة للنزعات السياسية أو الصراعات الاجتماعية، أو حتى الصدامات المسلحة، تعتمد إعطاء الأولوية للعامل الاقتصادي على غيره من العوامل في تفسير تلك الأحداث وتوقعات منحنيات سيرها. ولم يقتصر ذلك على الذين التزموا المبادىء والمناهج الماركسية أو المادية بعامة، ولكن اعتمدها، أيضا، أولئك الذين التزموا بالمفاهيم والأسس الفكرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي أو العالم الحر.

..إذن، كان هناك اتفاق على إعطاء الأولوية للجانب الاقتصادي. وقد حدثت سلسلة من الأحداث المتلاحقة في الربع الأخير من القرن العشرين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الحرب التي دارت بين دولتين شيوعيتين هما كمبوديا وفيتنام عامي 1978-1979 حول دلتا الميكونغ. والحرب بين العراق وإيران في شط العرب ومحيطه ثم حروب لبنان وتدمير جدار برلين وتوحيد ألمانيا وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية الأخرى، ثم حرب الخليج.. هذه الأحداث كانت نقطة تحول أساسية نحو وضع الجيوبوليتيكيا في مسارها الصحيح. وتزايدت معها أهمية الجغرافيا السياسية.

ويرى المؤلف أن الخلاف الذي بدأ بين الجغرافيين كان لتوضيح مفهوم الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكيا، ويستخلص من ذلك حقيقة أساسية وهامة لتوضيح الالتباسات على أساس مفاده أن الجغرافيا السياسية تعني العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، بينما تتناول الجيوبوليتيكيا نزاع السياسة على الجغرافيا. وفي سياق ذلك، يرى المؤلف أن الشرق الأوسط بما يحتويه من أحداث ومنازعات، فضلا عن موقعه بين القارات، الذي جعل منه مركزا جغرافيا لثلاثة أرباع سكان

الكرة الأرضية، أصبح موضوعاً خصباً وهاماً للجغرافيا والجيوبوليتيكيا. وهذه الجيوبوليتيكيا تتلاقى مع الجغرافيا السياسية والجغرافيا الثقافية والجغرافيا التاريخية لتؤلف ما يسمى بالجغرافيا الجديدة.

يحتوي الكتاب على ثلاثة أبواب، تتضمن سبعة فصول، يتناول الباب الأول منها تحديد وتعيين الشرق الأوسط، من حيث نشأة مصطلح أو تسمية الشرق الأوسط وتطوره. ويخلص المؤلف في هذا الصدد إلى أن كل ما ذكر عن نشأة مصطلح الشرق الأوسط ومدلوله وتطوره، قد تأسس على الشأنين النفطي والفلسطيني وتبعاتهما العالمية، مضيفا إليهما شأنا ثالثا وهو الشأن المائي، لأن دول الشرق الأوسط وجدت نفسها معنية بموضوع المياه ومضاعفاته السياسية، خصوصا أنها منطقة تتسم بالجفاف.

ويوضح المؤلف أن أزمة المياه في المنطقة نشأت منذ بداية هذا القرن واستمرت حتى وقتنا الحاضر، ينطلق من ذلك إلى تبيان خصوصية الشرق الأوسط وأن هناك عاملين أساسيين في تلك الخصوصية: الأول جغرافي، والآخر بنيوي اقتصادي سياسي عالمي. ويناقش - هنا - موضوعا غاية في الأهمية، وهو الضغط الأميركي في الشرق الأوسط، مركزا على آثار ذلك الضغط منذ الحرب الباردة حتى اليوم.

كما يركز المؤلف على مكونات نواة الشرق الأوسط وعناصرها، مبيناً دور الموقع والمؤثرات الطبيعية والمراكز الزراعية الحضرية وانحسار العمران، ثم نشأة الكيانات الحديثة وتشكل الشرق الأوسط.

أما الباب الثاني، فهو مرتبط بالمسألة الفلسطينية. ولتوضيح هذه المسألة، ركز المؤلف على النظام الإقليمي الجديد واتفاقات الحكم الذاتي في ضوء الاستيطان الاسرائيلي.. وأخيرا حدود الجيوبوليتيكيا الصهيونية. ويؤكد المؤلف في هذا السياق على أن حالات الاستيطان الحديثة والرئيسية في العالم العربي تتحكم بها عدد من القوانين، تقوم جميعها على أربعة عوامل تميزها، وتتقاطع هذه مع بعضها على أرض الواقع، وهي العامل الطبيعي والعامل الاقتصادي والعامل الانثروبولوجي السياسي، وأخيرا العامل الديموغرافي وهو الأهم لأنه يحدد مصير الحالة الاسرائيلية التي تنفرد به المنطقة دون سائر الحالات الاستيطانية في العالم.

وخلص المؤلف إلى تأكيد حقيقة هامة وهي أن الاحتياط البشري اليهودي

المتواضع عاجز عن مد اسرائيل بالعناصر الضرورية والكافية لتقدم الجبهات الاستيطانية إلى الأمام على حساب الغير. وأن اسرائيل قد بلغت أقصى ما يمكن أن تبلغه من توسع في الأرض وسد آفاقها الجغرافية السياسية، بعد أن تبخرت المضامين الجيوبوليتيكية لشعار الصهيونية: «أراضيك يااسرائيل من الفرات إلى النيل» وحلت محلها استراتيجية اسرائيلية جديدة قوامها «السلام» و«الأمن» و«الاقتصاد» في الشرق الأوسط.

الباب الثالث والأخير يعالج موضوعا غاية في الأهمية والحساسية، وهو المرتبط بموضوع النفط في الخليج والرهانات المائية والسياسية. ويستعرض المؤلف في هذا الجزء من الكتاب: «النفط في الخليج – الدولة بين المدينة والقبيلة»، مبينا التفاوت في مقومات التمدين، مشيرا إلى أن الكويتيين هم رواد التمدين في الخليج، ما أدى إلى اكتساب الكويت مركزا اقتصاديا هاما في الخليج، مع ازدهار تجارة وصيد اللؤلؤ والاتجار بالتمور، بفضل سفنها وموانئها، وهذه الظروف ساعدت الكويتيين ليكونوا في طليعة دول الخليج في مجال الأخذ بأسباب التحديث والتمدين.

ويذكر المؤلف، في هذا المجال، الانعكاسات الجغرافية السياسية والانثروبولوجية مع بيان لبعض ملامح الاختلال، مشيرا إلى الكويت والاحتلال العراقي الغاشم كمثال على ذلك.

وفي نهاية الكتاب يعالج المؤلف موضوع الرهانات المائية السياسية في الشرق الأوسط، مستعرضاً العوامل الأساسية التي أبرزت هذا الموضوع في الوقت الحاضر، مقسماً الشرق الأوسط إلى الشرق الأوسط الإفريقي والإشكالات المائية السياسية، والشرق الأوسط الآسيوي، الذي يعتقد المؤلف أنه أشد تعقيداً من الجزء الإفريقي، والسبب في ذلك يعود إلى أن الممرات والمصادر المائية يتزايد النزاع عليها بين مختلف الدول في القارة.

يعتبر هذا الكتاب إحدى المساهمات العلمية المهمة في مجال الدراسات الجيوبوليتيكية. وتأتي أهميته من كون المؤلف استطاع أن يربط على الصعيدين العلمي والأكاديمي بين الدراسات الجيوبوليتيكية من جهة وقضايا الأرض والنفط والمياه من جهة أخرى. كما يحتوي الكتاب على تحليلات للأحداث والمنازعات التي تجرى في الشرق الأوسط.

سياسة

مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل

نايف علي عبيد

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 408,1996صفحات.

مراجعة: سمير أحمد الشريف*

تزايد الاهتمام العالمي بالخليج العربي لم يكن في العام الذي أُعلن فيه قيام مجلس التعاون بل يعود إلى اليوم الذي ملك العرب فيه إرادتهم واستخدموا البترول سلاحاً فعالاً عام 1973.

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربي ليكون تجمعاً لأقطار تربطها - زيادة على الأخوّة العربية الإسلامية وصميمية الموروث الثقافي واللغة والعقيدة الواحدة - عرى اقتصادية وسياسية واجتماعية، يشكّل الاعتماد على البترول بينها جميعا قاسماً مشتركاً أعظم.

ولئن كانت سنة 1981 هي التي شهدت تكوّن هذا المجلس تحديدا، إلّا أن ارهاصات إنشاءه تعود لفترة طويلة نسبياً وخاصة بعد أن بدأت هذه الدول تحتل مراكز الصدارة عربياً ودولياً وبروز أهميتها الاقتصادية كمصدّر رئيس للنفط الذي يعتمد عليه العالم الصناعي ولوجود نسبة عالية من احتياطي البترول العالمي فيها - هذا الازدهار المادي أظهر اهتمامات العالم بهذه المنطقة لتحتل مكانتها السياسية على الخريطة العالمية كواحد ممن يؤثرون على القرار السياسي العالمي.

استخدام البترول كسلاح ووجود الاحتياط المرتفع في هذه البقعة، أول الخطوات لتركيز مخططي الاستراتيجيات الدولية اهتمامهم بالخليج ودوله وشعوبه، أما ثاني هذه الأسباب فاشتعال الثورة الإسلامية في إيران وخاصة عندما بدأت ترفع شعار تصدير الثورة لدول الجوار، الأمر الذي جعل أصحاب القرار السياسي والمصلحة الاقتصادية يعيدون النظر بأهمية الخليج والحيلولة دون وصول المد

* باحث من الأردن.

الإسلامي الإيراني إليه ومن ثم الوقوف أمام أية محاولات للتلويح بقطع النفط عن بلدانهم.

من الأسباب التي وقفت وراء سرعة إيجاد هذا المجلس فشل الجامعة العربية من تحقيق الحد الأدنى من طموح التواصل والاتحاد أو التوصل لآلية التصدي للأخطبوط الصهيوني بفاعلية، ولا ننسى هنا ما لخروج مصر على الإجماع العربي بتوقيعها اتفاقيات كامب ديفيد من تأثيرات سارعت في تكوين المجلس.

هذه النقاط جميعاً تزامنت مع توجه عالمي نحو التكتل في مجموعات تلتقي حول مصالح مشتركة.

التكامل وشروطه وكيفية تحققه، يعتبر المحورالرئيس في هذا البحث باستعمال مجموعة من المعايير استخدمها الباحث بعد أن فصّل تلك المفاهيم ووضع تحديد لها مع مجموعة من الفرضيات، مرتكزاً على مستويات يرى أنها تمثّل أسساً متينة لحدوث هذا التكامل.

جاء أسلوب الباحث وسطاً بين الدراسة التاريخية والمقارنة فيما يتعلق بالجانب السياسي ثم اللقاءات الشخصية مع أصحاب القرار واستخدام الاستبيان للوصول إلى آراء رموز ثقافية فكرية من سكان دول المجلس تم التركيز فيه على رؤية الناس والمستقبل الذي ينتظر هذا المجلس والكشف عن حدود التنسيق بين دوله.

احتلت عوامل التاريخ والجغرافيا والبنية الخارجية والداخلية والعامل الاقتصادي والبُعد الاجتماعي وعلاقة دول المجلس ببعضها حيزا كبيرا في هذه الدراسة وإن توقف الباحث مع بعض التجارب العربية السابقة ومدى تأثير ذلك على قيام مجلس التعاون.

فيما يختص بالجانب التاريخي الجغرافي، تحدث الباحث عن موقع الخليج العربي استراتيجياً وأهمية ذلك على توجهات الدول الغربية ومحاولاتها المتواصلة للتنافس على المنطقة، ولعل هذا يفسر السر في تفرد بريطانيا في السيطرة على الخليج خلال القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن العشرين سواء أتم ذلك بالاحتلال المباشر أو بعقد الاتفاقيات أو بالارتباط الاقتصادي ثم تسليم الراية إلى أمريكا فيما بعد.

يلفت الباحث النظر إلى حقيقة أن إمارات الخليج لم تتعرض لهيمنة الاستعمار فقط بل واجهت محاولات الهيمنة من دول مجاورة حتى بعد نيل استقلالها!

فيما يختص بالعلاقة بين دول المجلس قبل إنشائه، يرى الباحث أن الصراع حكم هذه العلاقة وإن سادت فترات تنسيق مشترك بسبب العلاقات الأسرية المتداخلة من جانب وقضايا الحدود والانتماء العشائري وتباين السياسات الخارجية والداخلية مما لا نزال نلحظ وجوده حتى الآن رغم مرور مدة على قيام المجلس وهذا بتأثير المتغيرات التي تهب من العالم الخارجي والدول العربية الأخرى لما لذلك من تأثير على دول المجلس بطريق مباشر أو غير مباشر. عندما يرصد الباحث النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين دول المجلس، يؤكد أن هناك تحولاً سريعاً يلمسه المتابع خلال المدة الأخيرة بسبب المشروعات التنموية الكبرى التي قامت وكان لها تأثيرها على المشهد الاجتماعي والسياسي والثقافي متتبعاً على سبيل التدليل المسار الاقتصادي منذ بداياته الأولى كالصيد وتجارة البحر وبعض الزراعات الخفيفة مع ما يلاحظ من محدودية هذه النشاطات، نظراً لقلة عدد السكان وعدم توفر المياه الكافية وتبعثر السكان في مناطق متباعدة.

يوصلنا هذا إلى تأكيد حقيقة أن المصلحة الاستراتيجية لدول المجلس اقتضت الابتعاد بالمجلس عن سياسة الاحتواء من قبل أطراف القوى الكبرى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي ومحاولاتها للعمل على تطوير قدراتها في هذا الجانب وإن أشار الباحث إلى أن هذه المحاولات لم تف باحتياجات دول المجلس الأمنية مما دفعها للانضمام لتحالفات مع الدول الكبرى وجعل من الخليج منطقة مجال حيوي لأوروبا عامة ولأمريكا بشكل خاص فكان ذلك أحد أسباب إنشاء قوة التدخل السريع.

عن مراحل تشكيل مجلس التعاون تحدث الباحث قائلاً: إن التفكير بذلك بدأ سنة 1975 بمجموعة اقتراحات تقدمت بها عُمان والكويت والسعودية حيث تم التوقيع في 1981/5/25 على النظام الأساسي لتكوين المجلس، أعقب ذلك صدور ردود أفعال بعضها غاضب ومحذر ومتحفظ على هذه الخطوة.

عن هيكلية المجلس ونظمه والاتفاقيات الاقتصادية التي حددها كواحدة من أوليّاته الأساسية أكد الباحث غياب الجانب الأمني مع بروز المحاور الثلاثة التي

تؤطر أهداف المجلس وأهمها التمسك بسياسة حُسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير ومناصرة الشعب الفلسطيني وتحقيق وحدة الصف العربي ثم التمسك بسياسة عدم الانحياز والاعتماد على الذات في مجال الدفاع عن أمن دول المجلس مع الحرص على استعمال الدبلوماسية كركن أساسي في السياسة الخارجية.

وحتى يصل الباحث إلى جواب حول ما إذا كان المجلس قد حقق أهدافه ضمن هذه المناخات الدولية والعربية الدقيقة فقد أشار إلى محاولات دول المجلس لاحتواء الحرب العراقية الإيرانية دبلوماسيا وجهود دول المجلس في تسوية القضية الفلسطينية ثم وضع حد للنزاع العُماني اليمني والبحريني القطري وإن لم يغفل إلى أن محاولات دول مجلس التعاون جميعا تركزت على تنسيق مواقفها داخليا وخارجيا مع بروز الاختلاف في بعض وجهات النظر التي تعيق سرعة التقدم وتؤخر الإنجاز.

أشاد الباحث بجهود من حاولوا الاستفادة من المحاولات التنسيقية والتعاونية خارج الدائرة السياسية مركزة على البعد الاقتصادي والجوانب الفنية والغاء الجمارك الداخلية والشراء الجماعي لبعض المنتوجات والخطوات الواسعة على طريق التكامل الاقتصادي.

في هذا السياق يرى الباحث أن هذه الخطوات لا زالت يعتورها بعض السلبيات التي لا بد من تلافيها للوصول إلى الأهداف المنشودة وفي مقدمة هذه السلبيات اعتماد قطاع العمل على الأيدي العاملة الوافدة وتمحور الجهود الوطنية في مجال العمل على جانب الخدمات فقط مع ضعف محدودية القاعدة البشرية واعتماد العائد النفطي بديلاً وحيداً للدخل القومي والإسراف في إنشاء مشاريع بتكلفة عالية وسيطرة النمط الاستهلاكي ونقص القوى البشرية والكوادر الفنية والفروق الواضحة بين مناهج التدريب وأنظمة التسلح والتمسك بالسيادة القطرية وانخفاض عائدات النفط وعدم الاتفاق على تحديد الحظر الخارجي.

النخبة المثقفة كان لها حضور في هذا البحث والتي يمكن تلخيص موقفها من خلال الاستبيان الذي رصد رؤاها بالتأكيد على المطالبة بالمشاركة السياسية وتوحيد السياسات النفطية وإنشاء جيش موحد بقيادة مركزية وتحقيق العدالة الاجتماعية وضرورة التنسيق الأمني مع الدول العربية هذا زيادة على أن آراء

النخبة المثقفة أكدت على غياب المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي وتفشي روح العشائرية والقطرية.

في هذا الكتاب ابتعد الباحث عن المجاملة وجاءت دراسته متوازنة موضوعية مظهرا حرصه الكامل على المصلحة العربية في المقام الأول وإظهاره للسلبيات، وذكره للإيجابيات لم تبتعد عن هذا الهدف.

علم النفس

المراهقة أزمة هوية أم أزمة حضارة

عبداللطيف معاليقي

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1996، 221 صفحة

مراجعة: عويد سلطان المشعان*

في قسمين وسبعة فصول، يقدم عبداللطيف المعاليقي، معالجة جدية لقضية حيوية، تطال المرحلة الأكثر حساسية في عمر الإنسان، فبعد أن يتناول المؤلف، في الفصل الأول من كتابه، تحديد المراهقة وتعريفها، يتطرق إلى معنى البلوغ وعلاقته بمفهوم المراهقة، والمقصود بالبلوغ المراهقة التي يتم فيها النضج الجنسي عند كل من الفتى والفتاة، والمرحلة التي يصبح فيها الفرد قادرا على التناسل.

ويوضح المؤلف العوامل التي تؤثر في أحداث البلوغ، سواء العوامل الوراثية أو العوامل البيئية. ولكن العوامل الوراثية أكثر تأثيرا في البلوغ من العوامل البيئية. ويتناول تعريف البلوغ من الوجهة القانونية، حيث الفرد يعتبر بالغا عندما يصبح قادرا على الزواج والإنجاب. ويرى المؤلف أن تعريف البيونفسي يركز على ما يصاحب التغيرات التي تحدث في مرحلة المراهقة من غموض في

* أستاذ في قسم علم النفس، كلية الآداب – جامعة الكويت.

هوية المراهق وميوله المتناقضة وصراعاته النفسية وقلقه الجنسي، ولهذا رأى فرويد، رائد مدرسة التحليل النفسي، أن المراهقة هي مرحلة الاضطرابات والصراعات والأزمات، وذلك في إطار التركيز على أهمية تأثير السنوات السابقة في النمو النفسي – الجسمي وتأثير الماضي والحياة اللاواعية الظاهرية للمراهقين.

أما التعريف الاجتماعي فيشدد على العوامل الاجتماعية وتأثير مواقف المجتمع ومؤسساته في شدة اضطرابات المراهقين. ويركز المؤلف، هنا، على أهمية المكانة والدور الاجتماعيين، وتحديد نوعية التفاعل الذي يحدث بين الفرد وحضارة المجتمع الذي يعيش فيه، فتصبح المراهقة المرحلة التي تتميز بالنضج الجنسي وظهور مجموعة من الصفات البيولوجية النفسية والاجتماعية، تدفع بالفرد إلى تكوين صورة جديدة من ذاته وذات الآخرين، وإنشاء نظام علائقي جديد مع بيئة تساعده على تنظيم شخصيته وترسيخها.

وينتقل المؤلف من التعريف إلى دراسة الجانب البيولوجي للمراهقة. فالنمو البيولوجي حسب هذه الاتجاهات ليس فقط نموا خارجيا يتميز بالتزايد في أبعاد الجسم، وبظهور الخصائص الجنسية الأولية والثانوية وتطورها، وإنما هو نمو داخلي أيضا، نتيجة تغيرات هرمونية متعددة. فالتغيرات الخارجية والداخلية التي تحدث في مرحلة المراهقة لها تأثير كبير وعميق في تحديد ملامح شخصية المراهق، ذلك أن مرحلة المراهقة، كما يرى «هول»، تتميز بخصائص منها مرحلة الأزمات والاضطرابات، وسن العواصف والإفراط في المثالية – ثورة على القديم والتقاليد، مرحلة الانفعالات الحادة، الميل إلى الجنس الآخر، في حين يؤكد «جزل» على أهمية النضج البيولوجي في النمو، وخصوصا أنه اهتم في كتابه «المراهق من 10 إلى 16» في تحديد خصائص نمو المراهق من كل جوانبه موضحا الاختلافات بين هذه الخصائص في المراحل اللاحقة والسابقة. واعتبر مرحلة المراهقة الممتدة من 10 إلى 16 سنة، مرحلة كافية لأن تعطي نظرة كلية وشاملة عن المراهق.

ويشير المؤلف إلى أهمية دراسة الجانب النفسي في المراهقة، وفي هذا الجانب يركز على النمو الجسمي والجنسي فقط عند الكائن، بل أيضا على ما يصاحب هذا النمو من تأثيرات على حياة المراهق وسلوكه. فغموض هوية المراهق وميوله المتناقضة وصراعاته النفسية وقلقه الجنسي تؤلف، مجتمعة في هذه المرحلة، عوامل أساسية في انهيار توازنه بعامة، واضطراب علاقاته مع ذاته ومع

الآخرين. ومن أصحاب الاتجاهات النفسانية فرويد الذي توقف في نظرته إلى المراهقين عند البعد التاريخي لهذه الظاهرة، فهو يرى أن المراهقة هي ولادة جديدة، كما يقول «هول» بل هي عادة تنشيط لمجموعة من العمليات التي حدثت في الطفولة، وخصوصا في المرحلة الأوديبية. ويرى المؤلف أن جميع نظريات التحليل النفسي إنما تحاول البحث عن الأسباب العميقة للتغيرات البنيوية التي تحدث في شخصية المراهق وسلوكه، ولكنها تقر بصعوبة هذا البحث بسبب مواقفه المتناقضة ومشاعره التي تتصف بالثنائية.

ويشير المؤلف إلى موقف «هيلين ودويتش» في التطور الجنسي عند الفتاة ومراحله، وأبرز أيضا موقف «دريكسون» في الهوية الذاتية – وموقف «مندل» في أزمة الأجيال في عملية التماهي.

ويتناول المؤلف دراسة الاتجاه الاجتماعي في المراهقة، مستنداً إلى نتائج الاحصائيات والمعطيات الميدانية التي تحاول تلخيص الوقائع في أرقام ومقارنات. ويشير المؤلف إلى أن هناك نوعين من الدراسات المستخدمة في صدد المراهقة وهي الوصفية والتفسيرية.

ويتناول المؤلف في الفصل الثالث عمليات النمو في المراهقة، وتشمل النمو الجسمي، والنمو العقلي والنمو الجنسي. فأما النمو الجسمي فيركز على النمو في الطول والوزن والتغيرات الحشوية وتشمل الهيكل العظمي، والدماغ، والقلب، والحنجرة، والغدد الصماء – ومنها أيضا التغيرات في الأعضاء الخارجية وتشمل الجمجمة والقفص الصدري، والتغيرات المورفولوجية. أما النمو الجنسي فيشمل التغيرات الجنسية في البلوغ (الخصائص الأولية والخصائص الجنسية الثانوية، والخصائص الجنسية الوظيفية) ويوضح المؤلف في هذا المجال أثر الهرمونات الجنسية والهرمونات الجسمية ويشير أيضا إلى أهمية الغدد الجنسية مثل الخصيتين والمبيضين، مع التركيز على أهمية البلوغ الطبيعي والبلوغ الباثولوجي ويشمل الاهتمام بالذات الجسمية والانجذاب نحو الجنس الآخر. ويؤكد المؤلف على أهمية النمو العقلي وبخاصة تطور الذكاء عند المراهق، وتأثير العاطفة في التطور العقلي. ويقول أن من الأسباب التي تعيق النمو العقلي الحرمان الحضاري أو الاهمال وسوء الرعاية، خصوصا وأن من بعض مظاهر القدرات العقلية عند المراهق التخيل والتذكر وتطور الاتجاهات والقيم.

ويتضمن القسم الثاني أربعة فصول، يتناول الفصل الرابع المسألة الجنسية واضطراباتها، ويمكن القول إن الحياة الجنسية لدى الفرد تتوقف على تكوينه من جهة، وعلى ثقافته وتربيته وخبراته الشخصية من جهة أخرى. ويشير المؤلف إلى العوامل التي توصل الفرد إلى هويته الجنسية الذاتية، ومنها أثر الحياة الجنسية في الطفولة على الذكورة والأنوثة في المراهقة، وأيضا أثر الأسرة وموقف الوالدين من أزمة الذكورة والأنوثة في المراهقة، وأثر الطبقة الاقتصادية – الاجتماعية في المراهقة. ويشير أيضا إلى مظاهر الحياة الجنسية في المراهقة (الغزل، الرقص، السيارة، الحب والغرام) وتناول أيضا الاضطرابات الجنسية (مثل القلق الجنسي، الانحرافات الجنسية، والاستمناء، الجنسية المثلية).

ويتناول المؤلف في الفصل الخامس المأزق العلائقي في المراهقة متمثلا في موقف المراهق من الأهل مثل مطلب الاستقلالية، والتحرر من الأهل، الصراع بين الأهل والمراهق، ومظاهر هذا الصراع خصوصا في اختيار المهنة والهروب من البيت.

ويتناول الفصل السادس أزمة الهوية الذاتية من جانبين: أحدهما تطور الهوية الذاتية، ويتضمن تطور الهوية الذاتية من خلال مستوى علاقات المراهق بالآخرين، وتطور الهوية الذاتية من خلال مستوى حياة المراهق الخاصة. إما الآخر، فهو تحقيق الذات، ويشمل تحقيق الذات وولادة الأنا الأعلى الواعي، التماهي بالمُثل في تحقيق الذات، تحقيق الذات المثالية أي الجانب الأخلاقي في المراهقة.

ويتضمن الفصل السابع، معوقات النمو في المراهقة وأبرزها المؤلف في الإدمان على المخدرات، مناقشا كيف يمكن النظر إلى مشكلة الإدمان عند المراهقين، دور التربية الأسرية، سوء التكيف. كما ناقش مسألة انتحار المراهقين، مثل فكرة الموت والانتحار، أسباب الانتحار لدى المراهقين (الاجتماعية والنفسية). ويشير المؤلف إلى أهمية عملية التعامل مع المراهقين (العلاقات مع الأهل، الحرية وحدودها).

وتعليقا على هذا الكتاب نذكر ما يلي:

(1) حاول المؤلف أن يقدم للقارئ مرحلة المراهقة مع التركيز على الهوية الذاتية من حيث تطور الذات وتحقيقها، وقدم أيضا معوقات النمو في المراهقة وركز على الإدمان على المخدرات، وسوء التوافق، وأساليب التعامل مع المراهقين مع إبراز أهم الخطوات الإجرائية والوقائية التي ينبغي اتباعها للتغلب على الأسباب العميقة لأزمة المراهقين العاطفية، (2) قدم المؤلف كتابا يستحق القراءة لاختياره موضوعا حيويا

ومهما في مراحل حياة الفرد، ألا وهي مرحلة المراهقة التي تعتبر من أهم وأخطر المراحل في حياة الإنسان. وقد ركز في دراسته لها على بعض الاتجاهات، منها الاتجاهات البيولوجية والاتجاهات النفسانية والاتجاهات الاجتماعية. (3) لاحظنا أن المراجع التي اعتمدها المؤلف في مجملها مراجع قديمة، علما أن مجال دراسة المراهقة من المجالات الخصبة في البحث النفسي. ولوحظ أيضا أن هناك الكثير من المراجع العربية التي تناولت الموضوع لم يرد ذكرها ضمن قائمة المراجع الملحقة بكل فصل. (4) استخدم المؤلف في كتابه لغة واضحة بالنسبة للمتخصصين في هذا المجال ولكن قد يجد غير المتخصصين صعوبة في فهمها. (5) أغفل المؤلف نقطة مهمة، ألا وهي أن هناك تغيرات سريعة تحدث في عصرنا الذي نعيش فيه محدثة آثارا هائلة في دراسة السلوك البشري بشكل عام وسلوك المراهقين بشكل خاص، وبخاصة التغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، لذا ينبغي التركيز على النظريات الحديثة، وكل ما هو جديد في مجال دراسة المراهقة لتوظيفه في معالجة مشكلات المراهقة بالأساليب والطرق العلمية الحديثة.

علم النفس النمائي

محمد حبيب الحوراني

فريح عويد العنزي

مركز روبي للتوزيع والنشر – ط 1 الكويت، 1997، 473 صفحة

مراجعة: خضر عباس بارون*

يكتسب كتاب «علم النفس النمائي» قيمة علمية تثري وتضيف إلى المراجع العربية في ميدان علم نفس النمو. وهو يصلح لأن يكون مرجعا وكتابا يدرس في مقرر علم نفس النمو، وخصوصا أن الأبواب والفصول في هذا الكتاب مرتبة ترتيبا متسلسلا ناحية المعلومات المتوفرة.

يحتوي «علم النفس النمائي» على العديد من المواضيع التي تخص علم

* قسم علم النفس – كلية الآداب – جامعة الكويت.

النفس بشكل عام وعلم نفس النمو بشكل خاص. فقد اهتم هذا الكتاب بإبراز طرق البحث المعهودة في علم النفس، ومن ثم تطرق إلى العوامل التي تؤثر في النمو البشري والقوانين العامة للنمو ومطالبه. كما شرح المراحل النمائية في فترة ما قبل الميلاد وتأثير كل من العوامل الوراثية والبيئية والولادية فيها.

ويتطرق الكتاب، كذلك، إلى شرح مفصل عن مراحل النمو التي يمر بها الطفل، منذ ما بعد الولادة مباشرة إلى أن يصبح مراهقا، متكلما عن مظاهر النمو العقلي والحركي والانفعالي والاجتماعي، والمشكلات النمائية والصحية والنفسية التي تواجه الإنسان النامي، لناحية التكيف الاجتماعي والانفعالي ولحاجات النمو الضرورية لها.

إلا أن هذه الجوانب المضيئة في «علم النفس النمائي»، لا تمنع من إبداء بعض من الملاحظات على الكتاب، نوجزها في التالي: (1) اقتصر الكتاب على شرح مراحل النمو منذ فترة ما قبل الولادة إلى المراهقة، من غير أن يمتد هذا الشرح ليشمل مرحلة الرشد والشيخوخة، على الرغم من أن المؤلفين ذكرا في بداية الكتاب أنه يهتم بالنمو من لحظة الإخصاب وحتى الوفاة. (2) لجأ المؤلفان إلى الكثير من المصادر العربية ولم يهتما بالمصادر الأجنبية كثيرا، أو لم يكثرا من الاستناد إليها. (3) المصادر الأجنبية معظمها من اللغة غير الإنجليزية. فهل جرت ترجمتها، أم نقلت من المصادر العربية؟ لا نعلم، لأن ذلك لم يذكر أبدا. (4) المصادر الأجنبية تعود في معظمها إلى ما قبل 1986، ما عدا ثلاثة منها صدرت عام 1995 ولا توجد مصادر أجنبية ما بين 1986-1994. (5) هناك مصدر كتب تاريخه في النهاية، مع أن النظام المتبع كتابة التاريخ بعد اسم الكاتب مباشرة. (6) بعض المصادر ذكرت في الكتاب ولم توضع مع أسماء المصادر الأخرى، مثل Wright, Flender; Julein, 1986; Kyank 1980; Marghurst, 1972.; Broch 1954 وديكاري 1992. (7) ص31 يجب أن يكون العنوان: الحكم والاستدلال عند الطفل Judgement And Reasoning Of The Child وليس Judgement Of Reasoning Of The Child. (8) ذكر في ص 61 «أما الغدد اللاقنوية» Duct Gland ويجب أن تكون الغدد القنوية. (9) ذكر في ص 53 المصدر القطامي وبرهوم 1989 بينما ذكر اسم المصدر باسم نايفة قطامي وليس القطامي.

..وفي الختام، فإن هذه الملاحظات لا تعيب الكتاب ككل لأنه احتوى على معلومات قيمة تفيد الباحث والمتعلم في علم نفس النمو ويضاف إلى المراجع العربية الأخرى.



متطلبات التنمية في الشرق الأوسط...

الاسماعيلية 24 - 26 - سبتمبر، ج. م. ع. ، 1996

مصطفى العبدالله*

الدعوة لقيام مشروع السوق الشرق أوسطية أو الشراكة المتوسطية، تصدرت توصيات ندوة «متطلبات التنمية في الشرق الأوسط - المشرق والمغرب - في ظل المستجدات المحلية والعالمية».

الندوة عقدت في محافظة الإسماعيلية - جمهورية مصر العربية - خلال الفترة من 24 إلى 26 سبتمبر 1996، بالتعاون بين رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية. وقد شارك في الندوة خمسون باحثا من تونس والجزائر والكويت وسوريا وفلسطين والأردن وليبيا وجمهورية مصر العربية قدموا 16 بحثا، جرت مناقشتها على مدى 6 جلسات عمل.

ركزت الأبحاث التي قدمت خلال الندوة على الموضوعات التالية: (1) النظام التجاري العالمي والاقتصادات العربية (السياسات الآثار والتحديات). (2) المتوسطية والشرق أوسطية وتحديات التنمية في البلدان المغاربية. (3) التجارة الخارجية العربية. (4) السوق الموسع ومتطلبات التنمية العربية. (5) توزيع القوى العاملة وحركتها في الوطن العربي وأثرها على عملية التنمية. (6) سوق العمل الأردني الواقع، المشكلات والمستجدات الإقليمية والعالمية. (7) تطورات مؤشرات التنمية ونظرياتها. (8) التنمية الاقتصادية في الجزائر وأسباب التراجع وشروط الإقلاع. (9) إمكانية استثمار عوائد النفط في التنمية الاقتصادية العربية. (10)

* كلية الاقتصاد - جامعة دمشق.

التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط مع التركيز على قمة عمان. (11) المشرق والمغرب من الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية الأوروبية إلى العمل العربي المشترك.

حول النظام التجاري العالمي والاقتصادات العربية، تمحورت ورقة العمل التي قدمها أحمد منيسي عبدالحميد من ليبيا، وقد ناقش فيها التطورات الاقتصادية العالمية، وتحدث عن المعالم الأساسية للنظام التجاري العالمي الجديد وكيف يتم تنظيم التجارة الدولية بواسطة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. كما أوضح الآثار العامة لاتفاقية الجات على البلدان النامية والدول العربية، وبخاصة في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع الخدمات. وفي نهاية البحث حاول الباحث أن يوضح التحديات المستقبلية التي تواجه التجارة العالمية والتحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، محددا أهم المخاطر التي ستتعرض لها البلدان النامية في إطار عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية، مركزا على ضرورة إيجاد الدور العربي المطلوب في مواجهة التطورات المحتملة، والتحديات التي يفرضها مستقبل التنمية.

أما عبدالفتاح العموص (مدير قسم الاقتصاد في جامعة صفاقس بتونس) فقد تناول المتوسطية ومحددات التنمية في البلدان المغاربية، ليناقش الباحث المعطيات الاقتصادية الحالية للبلدان المغاربية والبلدان الأوروبية المتوسطية وطبيعة العلاقات الاقتصادية المغاربية الأوروبية مع رسم استشراف لهذه العلاقة. وتحدث الباحث أيضا عن التجارب العربية التكاملية الاقتصادية والمعطيات الأساسية الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط وما هي الصيغ المطروحة لإنجاح السوق الشرق أوسطية.

موضوع الشرق أوسطية والتكامل الإقليمي طرحه سعد طه علام من معهد التخطيط القومي في القاهرة الذي ناقش سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر من خلال التعرض لأهم السمات الحالية للاقتصاد المصري، ونتائج سياسات الإصلاح الاقتصادي، محاولا الربط بين التنمية والتكامل الإقليمي. ولتحديد كيفية الترابط بين دول المنطقة أكد الباحث أنه لا بد من التعرف على نواحي التباين ونواحي التلاقي بين هذه الدول. كما لا بد من الإشارة إلى ركائز التعاون الاقتصادي في

الإقليم. ولكي يكون هناك تكامل شرق أوسطي أو تكامل عربي لا بد من إظهار أوجه التباين والتلاقي لتتمكن من التعاون.

ورأى الباحث أنه قبل الحديث عن الشرق أوسطية وعلاقتها بالتكامل الإقليمي في المنطقة، لا بد من قيام سلام عادل وشامل بين دول المنطقة. ويجب ألا يكون هناك تميز لأي من دول المنطقة في القدرات الأمنية، كما يجب الحفاظ على العلاقات والبنية العربية/ العربية والعمل على أن تكون لها أولوية على ما عداها إذا ما تعارضت المصالح.

المنصف عباس، الأستاذ في معهد الاقتصاد الكمي في تونس، ركز على خصائص التجارة العربية، لجهة انخفاض نسبة التغطية (الصادرات على الواردات)، وكذلك انخفاض نسبة التبعية (من 28,8% في السبعينات إلى 12,9 في بداية التسعينات)، ملاحظا تقلص نسبة الانفتاح الاقتصادي في الوطن العربي (الصادرات + الواردات/ الناتج المحلي). وقد خلص الباحث إلى استنتاج أن الدول العربية لم تحقق ميزة كبيرة في التجارة الخارجية بسبب انخفاض متوسط الدخل الفردي وعدم قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات الخارجية، ولم تتمكن من تنمية صادراتها بأكثر من 5%، الأمر الذي يؤكد ضرورة تعزيز الأداء الاقتصادي في الدول العربية والعمل على الاستفادة من فرص عولمة الاقتصاد وإصلاح النظام الضريبي.

وقدم رفعت لقوشه، الأستاذ في كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية، بحثا بعنوان «السوق الموسع ومتطلبات التنمية العربية – إطار رؤية» وفيه قراءة ناقدة لمحاولات التكتل الاقتصادي العربي المتعثرة متمثلة في السوق العربية المشتركة. ورأى الباحث أن التكتل الاقتصادي العربي لم يعد خيار الاعتبار القومي فحسب، بل خيار الحاجة الموضوعية لإنجاز التنمية العربية. كما تحدث عن نقطة التجارة الحرة كمدخل إلى سوق عربي موسع، على اعتبار أن السوق والتنمية هما ثنائية جدلية منذ البدايات المبكرة لفكر التنمية، «توزع القوى العاملة وحركتها في الوطن العربي وأثرها على عملية التنمية» كان عنوان ورقة العمل التي قدمها مصطفى العبدالله، وفيها يرى أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي إذ على خلاف الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي، فإن المنطقة العربية ليست غنية في الأجل الطويل

إلا بالعنصر البشري. فمتى ما تمت تنمية طاقات العرب البشرية يمكنهم من المشاركة الفعالة في مشروع التنمية الشاملة.

وقد حدد الباحث الأسباب الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في الوطن العربي وبالتالي: (1) المعدل المرتفع لتزايد السكان في الوطن العربي. (2) الهرم العمري للسكان الذي يتصف بقاعدة عريضة. (3) تزايد مساهمة المرأة في سوق العمل.

وأفرد قسماً خاصاً من البحث لمناقشة موضوع تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي وارتباطها بعملية التنمية الشاملة. وقد حاول الباحث رسم استراتيجية لتنمية الموارد البشرية وما هي شروط نجاح هذه الاستراتيجية لنخلص إلى عدد من النتائج والمقترحات وتفعيل دور القوى العاملة العربية في عملية التنمية.

عرض عبدالقادر اللاوي (الجزائر) بحثا بعنوان «العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي الرهانات والآفاق» شارك في إعداده الدكتور طاهر حسين والدكتور الهادي مقبول. وقد تضمن البحث الحديث عن العولمة والنشاط الاقتصادي، والعولمة ومستقبل العالم العربي، ثم العولمة والبحث العلمي والتي تضمنت مرحلتين: المرحلة التمهيدية مرحلة جلب الأدمغة والمرحلة الثانية مرحلة البرامج الكبرى وحركية رأس المال. وشيكات البحث، ثم ناقش الباحث موضوع العولمة والمعلوماتية.

وقدم أحمد قاسم الأحمد – (الأردن) بحثاً حول «سوق العمل الأردني، الواقع، المشكلات، والمستجدات الإقليمية والعالمية»، حاول عرض خطط التنمية الأردنية وتنمية الموارد البشرية. ثم تحدث عن الخصائص السكانية التي تؤثر على سوق العمل الأردني. كما تحدث عن خصائص ومشكلات سوق العمل الأردني وأهمها: (1) تدني نسبة المشاركة الخام في القوى العاملة. (2) اختلال التوازن في سوق العمل. (3) تذبذب حجم البطالة. (4) تدني مساهمة المرأة في سوق العمل الأردني.

وناقش الباحث موضوع الهجرة في سوق العمل الأردني، والمستجدات وبخاصة التطورات المستقبلية لسوق العمل وأثر عملية السلام عليه.

وقدم طيب شتيوي – تونس بحثا بعنوان «الديون الخارجية». حاول من

خلاله عرض أهم تطورات الديون الخارجية، وأوضح بواسطة التحليل الكمي، كيف تواجه الدول النامية موضوع خدمة الديون. وما هي خسائرها.

نظريات التنمية ومؤشرات قياسها، كانت في جوهر البحث الذي قدمه محمد عدنان وحيد (معهد التخطيط العربي - الكويت) بعنوان «مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها». وقد ناقش الباحث، بخاصة، المؤشرات الاقتصادية الإجمالية والنسبية، كمقياس للنمو ومؤشر للتنمية، متناولا موضوع حركة المؤشرات الاجتماعية ودليل الحاجات الأساسية، والأمن الغذائي ومكانة المرأة.

كما ناقش الباحث موضوع دليل مستوى المعيشة ودليل نوعية الحياة والحياة المادية والدليل العام للتنمية والوضع العربي في هذه الأدلة المركبة. وبعد ذلك أفرد الباحث مساحة لمناقشة موضوع التنمية البشرية من خلال تعريفها ومزاياها وبخاصة في الوطن العربي.

التنمية في الجزائر، وما يتعلق بها، كانت في أساسها بحثان قدمهما طاهر حسين وعبدالعزيز شرابي، وكلاهما من الجزائر.

طاهر حسين تناول الأسس الكبرى للتنمية في الجزائر، وبخاصة مؤهلات التنمية وأهم مقوماتها في المجال الطبيعي، والاختلال في توزيع السكان على مناطق البلاد، ودرجة التبعية الغذائية.

وحدد الباحث أهم المعوقات أمام مستقبل التنمية في الجزائر وبالتالي (1) عدم الاستقرار في المجتمع. (2) المديونية الخارجية. (3) تضخم الجهاز الإداري في المؤسسات.

أما عبدالعزيز شرابي، فقد بحث في أسباب تراجع التنمية الاقتصادية في الجزائر وشروط الإقلاع في ظل التحولات المحلية والعالمية، فرأى أن أسباب انحراف التنمية عن أهدافها المعلنة تعود إلى: (1) التسيير المركزي للاقتصاد. (2) إهمال القطاع الخاص. (3) الاعتماد المفرط على الاستدانة الخارجية. وهذا يعني اعتمادا متزايدا على الطاقة كمصدر لتأمين القطع الأجنبي، والتخلي عن المدخرات المحلية، بما يزيد في أسباب الانكشاف والتبعية، وفيهما.

وتطرق الباحث إلى موضوع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والتحول إلى اقتصاد السوق، وشروط ذلك وبخاصة منها: منح الاستقلالية التامة للمؤسسات

الاقتصادية الحكومية، تصحيح الأسعار وبخاصة أسعار الصرف، خلق بيئة محفزة أمام الاستثمار وبخاصة المنتج.

وبعد أن يناقش أزمة المديونية الخارجية وتراجع عملية التنمية يوضح الباحث الشروط الداخلية والإقليمية لاسترجاع النمو – وبخاصة في مجال الزراعة والحد من معدل النمو السكاني المرتفع. كما تعرض إلى موضوع امكانية تخصيص التنمية في إطار اتحاد المغرب العربي.

بحث نواف الرومي (كلية الحقوق والعلوم السياسية، تونس) كان حول «استثمار عوائد النفط المالية في التنمية الاقتصادية العربية والآثار التي تركتها الشركات متعددة الجنسيات عليها» وقد ناقش هيكلية الاقتصادات العربية من خلال إنتاج النفط الخام، مقسما الدول العربية إلى ثلاث مجموعات: (1) الدول المنتجة والمصدرة للنفط الرئيسة. (2) الدول المنتجة والمصدرة للنفط الثانوية. (3) الدول المستوردة للنفط.

وأوضح الباحث أن علاج الحالات السلبية في اقتصاديات الأقطار العربية سيتم باستغلال العوائد المالية الناتجة عن تصدير النفط باستثمارها عربيا في المجالات الاقتصادية التالية:

أ – الاستثمار في القطاعات الاقتصادية العربية وبخاصة قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الهياكل الارتكازية.

ب – استثمار العوائد المالية في أسواق المال العربية.

إجلال راتب (معهد التخطيط القومي، مصر) ناقشت موضوع «التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط مع التركيز على قمة عمان» في أربعة محاور رئيسية: الشرق الأوسط وإشكاليات المفهوم – تطور فكرة التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط مع التركيز على مؤتمر الدار البيضاء 1994 ومؤتمر عمان الاقتصادي 1995، وقد عرضت الباحثة أهم نتائج هذا المؤتمر وبخاصة ما يتعلق بمشروع إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط ومؤسسة السياحة الإقليمية، ومجلس الأعمال والتجارة الإقليمي. كما قامت باستعراض أهم المشروعات المقدمة في بعض دول المنطقة وآثارها على سير عملية التنمية والتعاون في المنطقة.

أما ذكاء مخلص الخالدي فقدمت بحثا بعنوان «التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية هل يكون ماكنة النمو الاقتصادي للدول العربية» طرحت في

بدايته سؤالا: لماذا التجارة الخارجية ولماذا الاستثمارات الأجنبية؟ وحاولت الإجابة عنه من خلال مناقشة موضوع انتقال التجارة الخارجية والاستثمارات من المنافسة إلى التكامل، لتستعرض دور التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية في استراتيجيات التنمية العربية، وقدرة الاقتصادات العربية على مواجهة تحديات المرحلة القادمة. ثم عرضت الباحثة للتوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومحددات هذا التوزيع، وعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية (مناخ الاستثمار) في الدول العربية. وفي إطار التكامل الاقتصادي العربي.

وقدم مصطفى أحمد مصطفى (معهد التخطيط القومي) بحثا بعنوان «المشرق والمغرب العربي بين الشرق أوسطية والمتوسطية والعمل العربي المشترك» رأى فيه أن العالم يمر بمرحلة غير مسبوقة تتسم بحالة سيولة دولية وسيادة القطب الواحد وهيمنة المعيار المزدوج، ولكن الملامح المميزة الأساسية لنظام عالمي لم تتشكل بعد. وهذا يعني أن عالم اليوم هو عالم متغير في مرحلة انتقال. ثم أوضح الباحث الصياغات المتجانسة لمفهوم الشرق الأوسط. وما هو المقصود بمصطلح الشرق الأوسط الآن.

وتطرق إلى الشراكة الأوروبية المتوسطية محاولا تحليل عناصر التكلفة والعائد للشراكة الأوروبية – المتوسطية. وقد أكد الباحث على ضرورات تدعيم العمل العربي المشترك وتحقيق الأمن الغذائي وطالب أيضا بتفعيل العمل العربي الاقتصادي المشترك.

وتوصلت الندوة إلى عدد من التوصيات أهمها:

(1) ضرورة وضع صياغة عملية حقيقية لتجمع اقتصادي عربي قادر، في المدى المتوسط والطويل، على مواجهة التغيرات الدولية والمشروعات الإقليمية كمشروع السوق الشرق أوسطية أو الشراكة المتوسطية. (2) التأكيد على أن التعاون الاقتصادي العربي يتطلب القفز فوق المشاكل السياسية وتجاوزها. (3) دعم الاصلاحات الاقتصادية في الدول العربية. (4) تطوير مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك. (5) تنسيق سياسات الاستثمار لتوفير مناخ استثماري مناسب. (6) التأكيد على أهمية وجود سوق عربي موسع. (7) تقليص فجوة التنمية البشرية في الوطن العربي. (8) تبني سياسات سكانية جديدة تهدف إلى خفض معدل النمو السكاني المرتفع وتقليل كثافة المدن. (9) متابعة التقدم العلمي والثقافي

والتطورات الاقتصادية والسياسية في العالم وتوظيفها بما يخدم المصلحة العربية. (10) التأكيد على دور التعليم والبحث العلمي والتدريب في تطوير القوى البشرية في الوطن العربي. (11) الاهتمام بإنتاج الغذاء في الوطن العربي لتقليص حجم الفجوة الغذائية. (12) العمل على زيادة دور المرأة وتفعيل مساهمتها في عملية التنمية. (13) العمل على وضع دليل للمصطلحات والمفردات الاقتصادية لتسهيل عمل الباحثين العرب.



Arab Debt Arrears: Analysis and Solution

Hussain M. Amach*

Arab countries forced into "voluntary" or "compulsory" insolvency for failing to pay their international debts find themselves in a dilemma when investing for future and present consumption; they must weigh the benefits of maintaining foreign capital inflow with the benefits of halting payments and reversing cash outflow. This paper analyzes the motives that may be at work to keep these countries insolvent.

Arab development institutions have made vague suggestions about how to maintain a balance between keeping foreign capital inflow while meeting debt services. However, the international donor/debtor community has already developed well-defined mechanisms for dealing with such problems, e.g. the Paris Club, which is the most effective institutional mechanism for dealing with offcial debt by rescheduling and restructuring of payments according to the needs of each country; and the London Club, which deals with private and commercial debt, as do the International Monitory Fund and the World Bank.

The author suggests that an Arab channel similar to the Paris Club be implemented to reduce the burden of the indebted Arab countries.

* The Arab Fund for Economic and Social Development - Kuwait.

The World Trade Organization and the GCC's Food Security: Features and Challenges

*Fakhry A. Elfiky**

The marginal role of agricultural sectors in GCC economies, the integration of agricultural products in the international trade system after thr Uruguay Round, and the creation of the World Trade Organization (WTO) have raised concern over the issue of food security in GCC countries.

The findings of this study suggest a negative short term impact by the WTO on GCC food security due to expected food price increases. Generally positive long term implications are expected however, as food market adjustments promote stability and efficiency.

* Department of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

Optimum Population Concept With Special Reference to the United Arab Emirates

Issa M. Shair*

The optimum population concept has been explained by several researchers in population studies mainly in English. The Arabic geographical studies which dealt with this subject have been scarce and short. This article is interested in explaining the evolution of the concept, discussing the general global trend for limiting populatin growth, and explaining some of the methods for calculating the optimum population.

The study also discusses the growth of the population of the United Arab Emirates (UAE) in the period 1900-1993, and the effect of oil production on this growth. Based on certain economic parameters, the study estimated an optimum population of the UAE of about 2.5 million instead of the current 2 million.

The study concludes that UAE is an under-populated country and that its population can be increased by encouraging migration from Arab-Islamic countries and encouraging the natural increase of the local population.

* Department of Geograph, Faculty of Arts, UAE University

The Employment Status of Recent Graduate: A comparative Study

*Antoun Rahma**

Using data from international, national, and local reports regarding employment rates of Education graduates since the seventies in industrialized, developing, and Arab countries, this paper studies the problem of unemployment among graduates of the Education sector.An employment crisis is revealed among graduates, attributed to educational, technological, cultural, social, and demographic factors. The author makes specific suggestions for achieving a better balance between Education graduates and the needs of the labor market.

* Professor of Education, Department of Foundation of Education, College of Education, Kuwait University.

Productivity Measurement for the construction sector in the State of Kuwait

Mahdi H. Alsalman*

We have used an inter-industrial model to explore the characteristics of the industrial sector in Kuwait with special reference to the construction sector, as well as the productivity of seven industries in the construction sector in Kuwait.

The study covers the ten year period from 1985 - 1994 according to United Nations ISIC classification.

It was found, in brief, that there is a high significance for the input technical Factors that were derived from the partial and industrial input-output tables, in the measurement of net production and the change in productivity in the construction sector in the state of Kuwait during the study period.

This was observed not only when taking capital and labour factors into account, but also the degree of efficiency and interlinkages with the intermediary requirements in productivity measurement. With this result, productivity in the construction sector for seven sub-sectors in the state of Kuwait runs in conformity with the results of Armstrong (1974), Parker (1989), and Nadiri (1970) as regards the coefficient relationship with the net production index and total productivity, with a difference in the relative importance of technology or technical requirements coefficients on the intermediary inputs in the national economy.

* Department of Quantitative Methods & Information Systems, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

METHODOLOGY OF THE ISLAMIZATION OF SOCIAL WORK AND ITS CONTEMPORARY IMPLEMENTATION A CRITIQUE IN THE LIGHT OF THE ARABIC/ISLAMIC INTELLECTUAL HERITAGE

MUKAHTAR AGOUBA*

In the begining of the eighties of this century the social work has been influenced by the call for the Islamization of the social Sciences.

A number of shcolars in the field of social work have called for quick measures to be undertaken for the Islamization whether at the level of social work theories, methodology and tools, or at the level of education and ptactice.

This research is an attempt to reveal the fact that this call for the Islamization social work was a hasty call, the thing that made them make a lot of confusions and contradictions between the concepts and also lead to ambiguous terminology. This made their attempts inconistent with the Arabic/Islamic Intellectual heritage, On the one hand, and universal literature on social sciences on the other hand. To avoid such confusion between the religious scienes and the social sciences, the reseaarcher recommends to base the call for the Islamization of social work on Arabic/ Islamic methodology and its' implementations throughout the Islamic history which reveals the fact that there is major contradiction between the contemporary social sciences and the Islamic sciences and their implementations as shown by the Islamic heritage.

This is what the researcher trying to prove through a critique directed towards the contributions of those who call for the Islamization of social work.

* Department of social studies, College of Arts, King Saud University.

Center for the Study of Developing Countries The Study of Comparative Politics in Egyptian Universities

Mustapha Kamel Al-Sayyid*

The subdiscipline of Comparative Politics has pioneered the attempt to subject the study of politics to the rigor of the scientific method. It has also reflected the profound changes that took place in the international community since the 1960's. But it has still to take into account the more recent changes of the late 1980's and early 1990's which shook the foundation of the international order that had witnessed the rise of that subdiscipline in its present form more than three decades ago.

The author examines some important works of Comparative Politics written by Egyptian academics in different periods in order to suggest how such writings, as well as research and publications in this field, have partly echoed the evolution of that subdiscipline of Political Science in Western countries, and more particularly in the United States.

Despite such serious efforts, which took the study of Comparative Politics in Egypt from the descriptive, historical or legal formalistic approaches that had dominated writings in that subdiscipline until the 1960's, to the use of the structural-functional perspective, and the critical stand adopted by Egyptian Political Scientists towards Western writings on Non-Western countries in general, the author concludes that such works by the former do not amount yet to the status of a distinct school, nor do they take sufficient account of the enormous variety of approaches and perspectives that have enriched the study of Comparative Politics in the West during the last three decades, notwithstanding the present reflections on the crisis of this subdiscipline in Western countries at present. The author concludes his study by offering some suggestions on how to broaden the concerns of specialists of Comparative Politics in Egypt, the country having the largest number of Arab Political Scientists.

* The Arab Fund for Econmic and Social Development - Kuwait.

قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارىء على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة من الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضا عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييما إضافيا فنيا يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2-5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا.. والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصا متابعا للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسئولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييما مقارنا فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية

التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10-15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقارير:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارىء على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الاتجاهات التي برزت فيه. لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والاتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الانجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق. ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4-6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولا: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى إسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) (Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و (Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدران لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و (Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969;75)، بحالة كتاب أو نشره لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءا من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانيا: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.
- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلا:

1- وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 1996/5/12)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.
2- وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأمريكي (وكالة الأنباء الفرنسية 1996/11/10).
3- أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظرا لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/9/82).
4- وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلبا على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثا: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1- أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لا تزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auther 1-6-1995).
2- وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصاد الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 95-6-1).
3- ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 96-4-1).
4- وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 96-4-1).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد واختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في أسفل الصفحة. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها،

ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصا بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمامالمصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

المراجع

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

أبو زهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكرالعربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الاجتماعية (4) 13 شتاء: 169-223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". pp 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion" Journal of Marriage & the Family 46(2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

أنشىء مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بقرار من وزير التربية والتعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ ١٩/١٢/١٤١٤هـ الموافق ٢٩/٥/١٩٩٤م.

أهداف المركز

- يهدف المركز إلى رسم سياسة متكاملة للبحوث الخليجية التي تنبع من احتياجات اقطار المنطقة وتعكس تطلعاته.
- جمع الوثائق التاريخية والمعلومات عن المنطقة مع العناية بالتراث الخليجي بصفة خاصة.
- التعاون مع المؤسسات العلمية المماثلة وتنظيم الندوات العلمية أو الاشتراك بها على المستويين الإقليمي والعالمي.
- تشجيع الباحثين والمختصين بشؤون المنطقة على إعداد الدراسات عن قضايا المنطقة الحيوية.
- تقديم خدمات استشارية لحكومات الأقطار الخليجية والمؤسسات المعنية وذلك بإجراء بحوث علمية في الموضوعات التي تحددها هذه الهيئات.
- تشجيع الباحثين الشباب وحفزهم على التعمق في دراسة القضايا الخليجية بالإعلان عن جوائز رمزية تشجيعة للبارزين وإقامة المسابقات وتنظيمها.
- طباعة البحوث والدراسات العلمية التي تتناول القضايا الخليجية ونشرها على نحو موسع.
- ترجمة كتب التراث والتاريخ الخليجي، وتعريب الأعمال العلمية التي تجرى عن المنطقة وتنشر بلغات أجنبية.

جميع المراسلات

باسم مدير المركز د. ميمونة خليفة الصباح
ص.ب ١٧٠٧٣
الخالدية.
الكويت
الرمز البريدي 72451

أنشطة المركز:

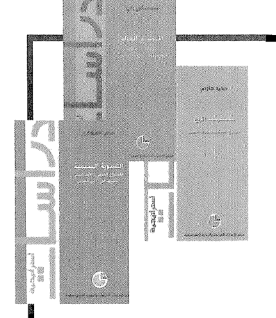
- اصدار مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
- صدر من هذه المجلة ٧٧ عدداً أبتداء من عام ١٩٧٥.
- تنظيم ٥ ندوات في مختلف الشئون الخليجية ابتداء من عام ١٩٨١
- اصدار ٣٤ كتابا تتناول القضاياالاجتماعية والاقتصادية والسياسية .. الخ لمنطقة الخليج العربي.
- اصدار سلسلة وثائق الخليج والجزيرة العربية (صدر منها سبعة مجلدات) تغطي السنوات (١٩٧٥، ١٩٨٢)

الاشتراكات

أ. داخل الكويت
الأفراد ٣ د.ك.
للمؤسسات ١٥د.ك.
ب. الدول العربية
الأفراد ٤,٠٠٠ د.ك
المؤسسات ١٥ د.ك.
ج. الدول الاجنبية
الأفراد ١٥ دولار امريكي
المؤسسات ٦٠ دولار امريكي

المقر: كلية الآداب. الشويخ. جامعة الكويت





سلسلة " دراسات استراتيجية "

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسلة "دراسات استراتيجية" باللغة العربية، وهي تُعنى بنشر الأبحاث الأصيلة، وتتشرف هيئة التحرير بدعوة الأساتذة الباحثين العرب من جميع أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسلة عبر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعالم العربي بشكل عام، ومنطقة الخليج ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص.

وكلنا ثقة بأن هذه المساهمات ستثري البرنامج النشري الذي وضعه المركز، كما سيكون لها صدىً واسع في مختلف الأوساط الأكاديمية والثقافية. وسيخصص المركز مكافأة تقديرية قدرها ألف وخمسمائة (١٥٠٠) دولار لكل بحث يجاز نشره.

يرجى توجيه المراسلات والاستفسارات

إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية :

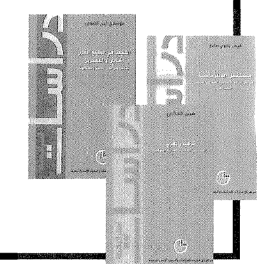
قسم النشر العلمي والتوزيع

ص ب : ٤٥٦٧ أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٧٢٢٧٧٦ - ٢ - ٩٧١

فاكس ٧٦٩٩٤٤ - ٢ - ٩٧١





دورية متخصصة في مجال العلوم الادارية

تصدر عن معهد الادارة العامة ـ مسقط ـ سلطنة عمان

ص.ب: ١٩٩٤ روي ـ الرمز البريدي ١١٢ ـ برقيا معهدارة ـ
تلكس: ٥١٠٥ معهد أوان ـ فاكس: ٦٩٨٧٦٣
تليفون: ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهـــــداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان أنجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

شروط النشر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة، وأن تكون من نسختين.
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في اثبات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافاة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية

عزيزي القارىء ...

*** تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خلال الإشتراك في دورية «الإداري»**

قسيمة الاشتراك

الاشتراك السنوي :

للأفراد: ٨ ريالات عُمانية .

للمؤسسات والجهات الحكومية: ٢٠ ريالا عُمانيا .

الاسـم :

العنوان :

الإشتراكات : تعنون باسم مديرة التحرير





مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

* تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
* تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والإنحليزية وفي حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع
تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ – فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology.

Submissions should be based on origiinal research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

1997 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $110 , three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University Council of Academic Pub.

Vol. 25 - No. 1 - Spring 1997